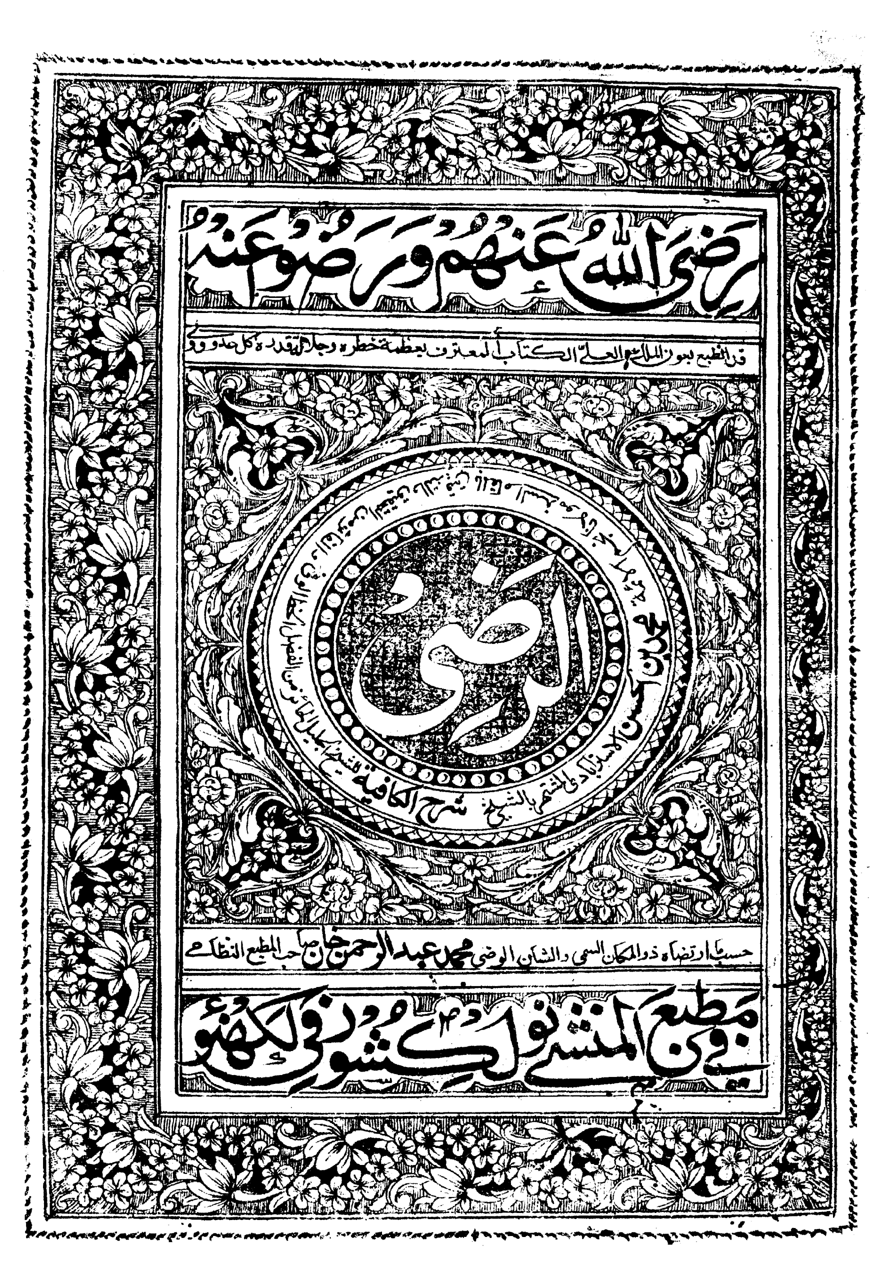

رضي الله عنهم ورضوا عنه
قد طبع بعون الملك العلي الكتاب المعترف بعظمة خطره وجلالة قدره كل عدو وولي
الرضي
شرح الكافية
حسب ما ارتضاه ذو المكان السمي والشان الوضي محمد عبد الرحمن خان صاحب المطبع النظامي
في مطبع المنشي نول كشور في لكهنؤ

صفحه	مضمون	صفحه	مضمون	صفحه	مضمون
۱۸۵	ذکر المضارع	۲۴۳	ذکر استعمال بعض هذه الافعال تامة	۳۲۴	حروف الزیادة
۱۸۸	اعراب المضارع و تقسیمه	۲۵۱	افعال المقاربة	۳۲۵	حرفا التفسیر
	باعتبار وجوه الاعراب	۲۵۷	فعلا التعجب	۳۲۶	حروف المصدر
۱۸۹	ذکر کونه مرفوعا	۲۶۰	افعال المدح والذم	۳۲۷	حروف التحضیض
۱۹۰	ذکر الناصبات للمضارع	۲۶۸	**بحث الحرف**	۳۲۸	حرفا الاستفهام
۲۰۷	ذکر ما ینجزم به المضارع	〃	حروف الجر	۳۲۹	حروف الشرط
۲۰۹	ذکر کلم المجازات	۲۸۱	ذکر قولهم ایم الله وایمن الله للقسم	۳۳۱	ذکر تقدم القسم علی الشرط
۲۱۱	ذکر عامل کلم الشرط	۲۸۴	ذکر جواب القسم	۳۳۶	ذکر دخول الفاء فی جواب اذا
۲۱۷	ذکر دخول الفاء فی الجزاء	۲۸۹	الحروف المشبهة بالفعل	۳۳۷	ذکر عمل ما بعد الفاء فیما قبلها
۲۲۰	ذکر المواد التی یقدر ان فیها	۲۹۳	ذکر الفرق بین انّ وانّ وخصائصهما	۳۳۹	حرف الردع
۲۲۱	بحث الامر		فی الاستعمال	〃	تاء التانیث الساکنة
۲۲۳	فعل ما لم یسم فاعله	۳۰۳	ذکر کانّ ولکنّ	۳۴۰	بحث التنوین واقسامه
۲۲۶	بحث المتعدی وغیر المتعدی	۳۰۶	الحروف العاطفة	۳۴۱	نون التاکید
۲۲۹	افعال القلوب	۳۲۰	حروف التنبیه	۳۴۵	ذکر هاء السکت
۲۳۲	خصائص افعال القلوب	۳۲۱	حروف النداء	۳۴۶	ذکر سین الکسکسة وشین الکشکشة
۲۴۲	الافعال الناقصة	۳۲۲	حروف الایجاب	〃	حروف الانکار والتذکر

تمت



رضي الله عنهم ورضوا عنه

قد انطبع بعون الملك العلي الكتاب المعترف بعظمة خطره وجلاء
قدره كل عدو وولي شرح الكافية للشيخ الجليل الحائز
من الفضل والبراعة والمهارة والبصارة والتحقيق
الحظ الوفي والفائز من النقد والتدقيق الكمال
والورع والجلالة والنبالة بالمقام السني
الحبر النحرير والصدر الكبير
مولانا نجم الائمة محمد بن الحسن
الاستراباذي الشهير
بالشيخ الرضي
رضي الله عنه وارضاه
وانعم عليه
بالانعام الوفي

في مطبع المنشي نولكشور في بلدة لكهنو سنة ١٢٧٩



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحد تاهت في سوامي معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولى الابصار فعلى خلاف ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر بمقدم ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده **وبعد** فقد طلب مني بعض من اعتني بصلاح حاله واسعف بما انسعه من مقترحات ماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللجّ والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للمسؤل وتحقيقا للمامول ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس المطهر الغروي صلوات الله على مشرفه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينحيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل لبنة ولبن وليس الكلم من التاء من هذا النوع جمعا الذي التاء كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمّت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وخلق كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدر

في تعريف الكلمة

نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف وعلى اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما حكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجئ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا للمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظ بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومحاورات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرّف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله المعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله المعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اى يراد به بمعنى المفعول قوله المعنى مفرد يعنى بالمعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضَرَبَ الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نَصْرٍ وضَرْبٍ فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال للفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا تخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة كما يجئ واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات وفيه ان الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل موجود وههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاخ الدال على السعال ونحو ذلك وعن الحروف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلفظ ونحوه من الهذيانات وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام في الجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة

بيان تقسيم الجنس ورفع التناقض بين الوحدة ولام الجنس في الكلمة

فالجواب ان اللام فی مثله لیس للجنس بل للعهد کما یجیٔ فی باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس علی ضربین احدهما استغراق الجنس وهو الذی یحسن فیه لفظة کل کقوله تعالی ان الانسان لفی خسر الا الذین امنوا ای کل الانسان والا لم یجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة یخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنی منه وهذا الاستغراق مفید للکثرة فیناقض الوحدة والثانی ماهیة الجنس من غیر دلالة اللفظ علی القلة ولا الکثرة بل فیه ذلك احتمال عقلی کما فی قوله تعالی لئن اکله الذئب ولم یکن هناك ذئب معهود ولم یرد استغراق الجنس ایضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وکل الخبز فهذا النوع من الجنس لا یناقض الوحدة اذ لا دلالة فیه علی الکثرة والمقصود فی هذا الموضع هو الثانی ای ماهیة الجنس من حیث هی لان الحد المایذکر لبیان ماهیة الشیٔ لا لبیان استغراقه ان قیل لم لم یقل لفظة لیوافق الخبر المبتدأ فی التانیث فالجواب انه لا یجب توافقهما فیه الا اذا کان الخبر صفة مشتقة غیر سببیة نحو هند حسنة او فی حکمها کالمنسوب اما فی الجوامد فیجیٔ نحو هذه الدار مکان طیب وزید نسمة عجیبة وقوله لفظ فمنا ههنا وان کان بمعنی الصفة ای ملفوظ بها کما ذکرنا الا ان اصله مصدر ویعتبر الاصل فی نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا یؤنث ولا یثنی ولا یجمع فان قیل کان ینبغی ان یقول لفظة لیخرج عنه الکلمتان اذ هما لفظتان وکذا الکلمات قلت لا یخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا وارطی وبرقع لفظة واحدة وکذا کل ما یتلفظ به مرة واحدة مع ان کل واحدة من الاولین کلمتان بخلاف الثانیین فان قیل هلا استغنی بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم یضع الا المفردات واما المرکبات فهی راجعة الی المستعمل بعد وضع المفردات لا الی الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المرکب لیس بموضوع وبیانه ان الواضع اما ان یضع الفاظا معینة سماعیة وتلك هی التی یحتاج فی معرفتها الی علم اللغة واما ان یضع قانونا کلیا یعرف به الالفاظ فهی قیاسیة وذلك القانون اما ان یعرف به المفردات القیاسیة وذلك کما بین ان کل اسم فاعل من الثلاثی المجرد علی وزن فاعل ومن باب افعل علی وزن مفعل وکذا حال اسم المفعول والامر والنهی والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه یحتاج فی معرفتها الی علم التصریف واما ان یعرف به المرکبات القیاسیة وذلك کما بین مثلا ان المضاف مقدم علی المضاف الیه والفعل مقدم علی الفاعل وغیر ذلك من کیفیة ترکیب اجزاء الکلام ویحتاج فی معرفة بعضها الی التصریف کالمنسوب والفعل المضارع وفی معرفة بعضها الی غیره من علم النحو کما ذکرنا ان قیل ان فی قولك مسلمان ومسلمون وبصری وجمیع الافعال المضارعة جزء لفظ کل واحد منها یدل علی جزء معناه اذ الواو تدل علی الجمعیة والالف علی التثنیة والیاء علی النسبة وحروف المضارعة علی معنی فی المضارع وعلی حال الفاعل ایضا وکذا تاء التانیث فی قائمة والتنوین ولام التعریف والف التانیث فیجب ان یکون لفظ کل واحد منها مرکبا وکذا المعنی فلا یکون کلمة بل کلمتین فالجواب ان جمیع ما ذکرت کلمتان صارتا من شدة الامتزاج کلمة واحدة فاعرب المرکب اعراب الکلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فی الکلم المذکورة وکذلك الحرکات الاعرابیة ولمعاملتهما معاملة الکلمة الواحدة سکن اول اجزاء الفعل فی المضارع وغیر الاسم المنسوب الیه نحو نمری وعلوی وشوی وغیر ذلك فتغیرت بالحرفین بنیة المنسوب الیه والمضاف وصارتا من تمام بنیة الکلمة واما سکون لام الکلمة بلحوق التاء فی نحو ضربت فلا یوجب تغیر البنیة اذ لا تعتبر حرکة اللام

في بيان تقسيم الكلمة

وسكونها في الابنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف
مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول حدث وذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري
على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا
والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو أُسُد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو
رجيل ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة
المذكورة هو الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة كما
ادعيناه في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير
اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان
معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود
من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما
تأتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون
الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب يدوم بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم
ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان
انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون
به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما
عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو وبخلاف
او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل وحرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بل ان
اريد الحصر معا وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل وحرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور
في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل
والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول
علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم
هذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت بان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ
هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد وتقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى
كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب
زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

تقسيم الكلمة

فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدء ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بشيء بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدء محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترنا باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا

نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف
بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب
وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بجملة كما في زيد قائم وقولنا الاكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان
على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى
وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب
زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب يد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذات
من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب لذاته ليخرج بالاصلي
اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم
الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في
خبر المبتدء في الحال وفي الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي
في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم
كلاما بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة
لذاتها اولا كالجملة التي هي خبر المبتدء وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف
مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار
لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف
والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية
الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل وحرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي
الاسناد الذي هو رابطة ولابد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه
والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل
والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما
لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون
كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت
الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا
قوله ولا يتأتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا
الرابط يعني معه اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم

مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول منفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل كلمة دلت ولا او لدعليه الخط والعقد والنصب والاشارة والما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها قوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا ان جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة اللفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار دالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا اضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير من اللازم اضمارهما وقد يكون الحروف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحروف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره انما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى في شيء اصلا

فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك
بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اى الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له فان ذلك
ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما اثر لا اخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول
الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول
واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل للصلة
في قولك ضرب زيد مفيد المعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولو وضع
المصدر المفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان
يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف
ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد
الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان
المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع
الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر فان ذلك
المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسحور لان اللفظ وان دل على زمان لكنه
ليس احد الازمنة الثلثة اى الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدث
كل واحد منهما باحد الازمنة الثلثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول
عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض
لا مدلولهما وضعا وكذا لا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه
المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه
في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة
معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا في الوضع وكذا يدخل الافعال الانشائية
لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى وغيره او غير لازم كما في بعت واشتريت
ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الاتي والفعل الحالي لان
لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا
المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاهمال

ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي وفي المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها للكشف ذلك الابهام ودفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي أمن تضرب فمن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان ايا تضرب وجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول

اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل

في بيان خواص الاسم

في بيان الفرق بين الحد والخاصة

في بيان الاطراد والعكس

مكان هذين نقيضهما فنقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل الحد والمحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب واما التنوين فالمختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا للمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين المقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال انه في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا المعنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذا التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف وقال جار الله العلامة وانما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات

مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذى هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج فيهما مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت امرء القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم لما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا ولم يمتنع دخولها في الحرف ولم يمتنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال لهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها له بالخفيفة او يكسر للساكنين كما في حينئذ على ما يجيء في اخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم منها وكذا التصغير في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤلاء الضال والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تأويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول جمعا والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعضها واضعوا باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهتهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة

المثنى وليس به لكن الفرق بينهما ان نحو اضربا في الحقيقة مفرد للمثنى ونحو لبيك في الحقيقة جمع في صورة المثنى اذ المعنى البابا كثيرا واسعادا كثيرا والخص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد حسن الوجه ومودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا فاعتذر دواعن الايراد المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما الا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم والظ ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما في الحقيقة من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع يقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المقصود ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول اوالحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من الثلاثة اصطلاح مجرد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والصفة وجميع باب ما لا ينصرف بل لو اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني

عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنيّ الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع أنْ اي أنْ ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لانّ مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حدّ المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنيّ الاصل احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم امّا ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كَخْ وهِدَعْ والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالى وامّا ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهة الحرف وللفعل على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه قوله

وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما لجعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العوامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف فتوقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا مختلف تقديرا او ذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاء في هؤلاء فهو مثل جاء في قاضٍ فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاء في الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا اتمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما وقوله المعتورة

اى المتعاقبة قوله عليه اى على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف وضمير ما ويعنى بما الحركات والحروف ويدخل فى عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء الذى يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التى هى الاعراب فهما فى الظ كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال بالاستعانة دخولها فى الالة اكثر منه فى الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان على الاخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء اخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وهذا تغير فى الاخر وكذا فى الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانتقال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها الا ترى انك اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقى فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر المعرب فكذا النون قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدرى بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيدا مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب فى حالة الرفع فقد اختلفت اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات مغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اى المنتقل اليها وان كانت داخلة فى مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب ذو بالحروف رددت عليها الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا فى النصب وياء فى الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى

زيد فى الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا اوجعل مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فى اخ وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صار الشيئين بعد ما كانا الشيء واحد وينبغي ان يعد كل واحد من الكسرتين فى نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف فى اخره ثلثة فهما كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا الفتحتان نحو ان احمد وباحمد ويا ءا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف ففي ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا فى الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم فى اول تركيب غير معرب كما لو جعل مثلا زيدا اسم الشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف اخره به اذ لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب فى الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون لكلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء فى الطهر والحيض وضرب فى التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر يطرء احدهما اواحدها على الاخر او الاخر فلابد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حروف الى عليه صائرة كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا لا غير ككون الفعل عدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة اذ لا تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب اخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر فى التمييز على الكلمة الاخرى التى بها طرء ذلك المعنى كما اقتصر فى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاما طواني

في هذا النوع اتم احتياطا حتى انه بعد ما طرء بسببه المعنى كان هناك علامة ملازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا
المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لابد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامة ابعاض
حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون
لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة
وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلث
الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال
والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما
جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان تميز بعلامة من
ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم
مضافا اليه معنى العمدة بحرف ومعنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي
في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل
كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر
كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات
الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في
الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي
والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل
المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال
هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء
فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد
المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او
التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا
نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فلما حذف الجار قام الاسم المراد
تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى
اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو متبين بالثاني فجاز عمل الجر على هذا الاسم

سه ۱ اى الضعيف اليه معنى العمدة مع الفعل بواسطة حرف ۱۲ س

سه ۲ اى ما عداهما من متعلقات الفعل ۱۲ س

سه ۳ اى الفضلة ۱۲ س

كما احيل على حروف الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة و علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مرّ بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالّا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني الفاظ أخر كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيطلبك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات نحو وية ودج لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجيء في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية الا الالف لانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف لساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما ألف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف اما هو تكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وباتاثا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكانه قد علم انه يبنى لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزما في ترافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم

الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الاخر نحو قوله تعالى ايّاً ما تدعو فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان فى الرفع كالفاعل وليسا محمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكراً فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وانّ واخواتها وما ولا المشبهتين بليس على ما يجئ فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم انّ ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتها ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما للفضلة يجئ فى ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما فى الاخر والعامل متقدم بالرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه ليسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجى فبناؤهما اصلى لا يحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم **قوله** وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسرة الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشئ من الالف ولا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمى الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا وانما سمى المعرب

معرب لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جائني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فرعها كما يجئ وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظ في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان عاملا في الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ايهاما لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف

ولا يمكن ههنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خيرٍ في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان النصب بأن المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء بل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك ذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فبدء بمعرب اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في حالة النصب والكسر في حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شئ من المضاف الحركات الثلث و ثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته المفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده وبكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المختلفة الصيغ وايضا لو يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى متلبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين الجائز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وعلى ما مر والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شئ واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث

احترازاعن جمع المذكر الذی هو بالواو والیاء والثانی ان یکون سالما احترازا عن المكسر المستوفی للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراءً له مجری اصله اعنی جمع المذكر السالم علی ما یجیء بعده والثالث ما فیه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ایضا شیء واحد غیر المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص المكسر واتبع الفتح لما یجیء فی بابه ثم لننتقل بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ایضا ثلثة اقسام احدها ما استوفی الحروف الثلثة كلا فی محلها وهی الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غیر مصغرة واضافتها الی غیر یاء المتكلم لانها اذا ثنیت وجمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها یحرك عینه ولامه وجوبا لیتم وزن فعیل وحرف العلة المجعول اعرابا یجب سكونه لیشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الی غیر یاء المتكلم لما یجیء ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الی یاء المتكلم لا یتبین اعرابه علی ما سیجیء وتصریحه بهذه الاسماء الستة یغنی عن الاحتراز عن تثنیتها وجمعها وتصغیرها ولهم فی اعراب هذه الاسماء الستة اقوال الاقرب عندی ان اللام فی اربعة منها وهی ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعانی المتناوبة كالحركات وكذا العین فی الباقیین منها اعنی فوك وذو مال ففی حال الرفع لام الكلمة او عینها وعلم العمدة وفی النصب والجر علم الفضلة والمضاف الیه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعینها وسنشید هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فیها فعن سیبویه ان هذه الاسماء لیست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة علی الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فی هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما فی امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقی الواو ساكنة وحذفت الكسرة ایضا للاستثقال فانقلبت الواو یاء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض علیه انه كیف خالفت الاربعة منها اعنی المحذوفة اللام اخواتها من ید ودم فی رد اللام فی الاضافة ولیس الغرض فی ردها اذا لم یكن لاجل الاعراب بالحروف وایضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب قلیل وایضا یستفاد من الحروف ما یستفاد من الحركات فی الظ فهلا تجعلها مثلها فی كونها اعلاما علی المعانی وقال المصنف ظاهر مذهب سیبویه ان لها اعرابین تقدیری بالحركات ولفظی بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فی الواو وهی علامة الرفع وهو ضعیف لحصول الكفایة باحد الاعرابین وقال الكوفیون انها معربة بالحركات علی ما قبل الحروف وبالحروف ایضا وهو ضعیف لمثل ما ضعف له ما اول المصنف كلام سیبویه به وقال الاخفش انها مزیدة للاعراب كالحركات ویتعذر ما قال فی فوك وذو مال لبقاء المعرب علی حرف واحد ذلك مما لا نظیر له وقال الربعی انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الی ما قبلها وانقلبت الواو یاء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما فی یاجل وهو ضعیف لان نقل حركة الاعراب الی ما قبل حرفها لم یثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول الیه وقال المازنی انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما فی قوله ادنو فانظور وقوله ینباع من ذفری غضوب جسرة وهو ایضا ضعیف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ویسوغ حذفه بلا اختلال الا فی الوزن وایضا یبقی فوك وذو مال علی حرف وقال الجرمی انقلابها هو الاعراب واما هی فاما لام او عین فعلی قوله لا یكون

ويحتمل ان يكون عصوب بمهملتين وهي ناقة لا تدر حتى تعصب ١٢

في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل
على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بل ودخلها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان
الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو
والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد
ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك على حرف لقيام
البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر
على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذ
هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى
والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في
باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر
فلو هوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها
بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها
وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف
فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ
للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة
المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام
في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا في اذن لا حركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة
منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو حر فليس لامه حرف العلة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام
بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة والحرف الملصق جعل كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها
ليكون الواو التي هي فيها اصل الرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو وياء في الجر والالف
في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في الاعراب
بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف:
والتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردا للباب ومعنى حموك ابو زوجك
او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك
والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له

اعراب المثنى والمجموع

مفرد ثم الحق بآخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما جئ في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائده فالالف محذوفة للضرورة كما جئ وكذا اثنان اذ لو يثبت المفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنيت الواستعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنايان طرف الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب لمعنيين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما جئ في التصريف وفتح في الجمع للفرق فيحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي

قوله باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف اعراب اولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب ايضا علامة الاعراب فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لابد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلايل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامة المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في متلوّ الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلابد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلابد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعـــــريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمَيْن ولا مسلمِيْنَ لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف بعد لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبهما عن علة لا يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا آخرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عند حروف

لتعوّض من الحركة فجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين ففي نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلا وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعض لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيحه خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في ثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيئ الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جئ بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد

اللامين ونيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر التثنية واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمة في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجيء في باب المنصوبات فيجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريدها نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال المصنف انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس بها اذ لم يات اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلث واربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة تزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا نحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في اخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في حد الجمع المذكر على اي وجه كان لان واحده ذو قال ولكني اريد به الذونيا قوله التقدير فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعرابه واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستعمل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني به كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم

انما يستحق الاعراب بعد التركيب مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكون مسند اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الحقيقي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا المحل للاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء و ثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو و كرسي ومعزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فانه في حالة الرفع مقدر فيه وذلك نحو جاءني مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واولهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى و ادغم بعد القلب اولهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سُيَّل ومُيَّل لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتمم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجيء لسكونها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سُيَّل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا ابقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوى لُيّ فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يقل نحو جاءني صالحا القوم وصالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر لحرف لظهوره عروض الحذف فلان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما اللفظي ففي في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم تفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو مَن زيدٌ ومَن زيدًا ومَن زيدٍ لكونه

معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه **قوله** غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين

قوله ما فيه علتان من تسع اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما المؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حده النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين لانه علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا انه تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف نحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف

والاقرب الاول اعنی ان الکسر سقط تبعا للتنوین و ذلک انه یعود فی حال الضرورة مع التنوین تابعا له مع انه لا حاجة داعیة الی اعادة الکسر اذ الوزن یستقیم بالتنوین وحده فلو کان الکسر حذف ایضا لمنع الصرف کالتنوین لم یعد بلا ضرورة الیه اذ مع الضرورة لا یرتکب الا قدر الحاجة وانما تبعه الکسر فی الحذف لان التنوین یحذف لا لمنع الصرف ایضا کما فی الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاراد وا النص من اول الامر علی انه لم یسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشیء اخر فحذفوا معه صورة الکسر التی لا تدخل الفعل ولهذا یؤتی بنون العماد فی نحو ضربنی ویضربنی وانما لم یظهر اثر منع الصرف فی المثنی وجمع المذکر السالم مع اجتماع سببین نحو احمران ومسلمون علمین للمؤنث لان النون فیهما لیس للتمکن کما ذکرنا حتی یحذف فیتبعه الکسر وایضا فان النصب فیهما تابع للجر فلم یتبع الجر النصب بل ان سمی بهما واعربا اعراب المفرد ای جعل النون معتقب الاعراب فهما منصرفان مع العلمیتین لان فیهما اذن تنوین التمکن ولا یتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب کما ذکرنا ثم قد یتفق مشابهة للفعل وهی علی ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان یصیر معنی الاسم معنی الفعل سواء کما فی اسماء الافعال فیبنی الاسم نظرا الی اصل الفعل الذی هو البناء ویعطی عمله و ثانیها وهو اوسطها ان یوافقه من حیث ترکیب الحروف الاصلیة ویشابهه فی شیء من المعنی کاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فیعطی عمل الافعال التی فیه معناها ولا یبنی لضعف امر الفعل فی البناء یتطفل بعضه وهو المضارع علی الاسم فی الاعراب فلا یبنی منه الا الاقوی المشابهة للافعال ای الذی معناه معنی الفعل سواء کاسم الفعل و ثالثها وهو اضعفها ان لا یشابهه لفظا ولا یتضمن معناه معنی الفعل ولکن یشابهه بوجه بعید لکونه فرعا لاصل کما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتیاج الفعل فی کونه کلاما الی الاسم واستغناء الاسم فیه عنه واما الاشتقاق فیجیء فی باب المصدر فلا یبنی بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل فی البناء ولا یعطی بها عمل الفعل لان ذلک یتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فیکون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم یتبعها الکسر علی قول وینزع الکسر والتنوین معا کما تقدم وانما احتیج فی هذا الحکم الی کون الاسم فرعا من جهتین ولم یقنع بکونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعیة مشابهة غیر ظاهرة ولا قویة اذ الفرعیة لیست من خصائص الفعل الظاهرة بل یحتاج فی اثباتها فیه الی تکلف کما مضی وکذا اثبات الفرعیة فی الاسماء بسبب هذه العلل غیر ظاهر کما یجیء فلم یکف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتین فان قلت اذا شابه الاسم غیر المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ایضا فلم کان اعطاء الاسم حکم الفعل اولی من العکس فالجواب لان الاسم تطفل علی الفعل فیما هو من خواص الفعل ولیس ذلک لمطلق المناسبة بینهما وذلک کما یصیر فی اسم الفعل معنی الاسم هو معنی الفعل وفی اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة یتضمن الاسم معنی الفعل فیتطفل الاسماء علی الافعال فی المعنی فتعطی حکم الفعل وذلک فی بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقی حسب هذا مطرد فی کل ما یعطی حکما لاجل مشابهته لنوع اخر کما اذا اتفق مشابهة

فی بیان فرع تشابهه غیر المنصرف بالفعل



الحرف للفعل يتضمن معناه كان واخواتها و ما ولا اُعمِلَ عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا اشابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط **قوله** والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى اولا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واذا عدّ الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فعدّ الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثّر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث كما يجيء بعد او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع ووزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اولى زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة له **قوله** وحكمه ان لا كسر ولم يقل وحكمه ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب بالجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حالة واحدة فقط واخص البناء في حالة الجر لكون كالفعل المشابه في التعري من الجر **قوله** ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا

ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزءيهما وتقدير النسب في الرباعي النسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل للعدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجيء تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في هجان وفلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذا او جمع تقديرا كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة حكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتح في عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال الله تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي جمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة وحجارة وخزانة وغيرها كما يجيء في باب التانيث **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية

تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو اليس في بائس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال **قوله** خروجه اي خروج الاسم لو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو المصدر المتعدي بقال اسم معدول

ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزءيهما وتقدير النسب فى الرباعي النسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقال فى الثماني انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل للعدد لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجيء تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى يائي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى هجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيد نا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذا او جمع تقديرا كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتى فى عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال الله تعالى مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل فى الواحد نحو اذرح فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا بابجر وانك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي ۞ فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي جمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير فى الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقحدودة وحجارة وخزانة وغيرها كما يجيء فى باب التانيث **قوله** فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو اليس فى يائس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا لمعنى ليخرج نحو رجل ورجال **قوله** خروجه اي خروج الاسم لو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو المصدر تقول عدلت الاسم

اى مصروف عن بنيته والعدل الانصراف او الخروج **قوله** عن صيغته الاصلية يخرج عنه أُخَر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند بني تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لو تصنع عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها **قوله** تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سَوْءٍ بمعنى رجل سيّئ او خروج تقديري اي خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هنا لك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لو نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأُدَدٍ واما ثُلاث ومَثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثُلاث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءً جزءً وجاء نى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما جاء ثُلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولو يأت لفظ مكرر بمعنى ثُلاث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فُعال ومَفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فُعال من عشرة فى قول الكميت ~~شعر~~ ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عُشارا ؛ والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خُماس ومَخمس وسُداس ومَسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فُعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثّر فيه وهو لم يؤثر فى اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بجواز الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مَثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غُيّر لفظ اثنين الى مَثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء نى القوم مَثنى واما أُخَر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واُخَر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفُضَل فمعنى آخر فى الاصل اشدّ تأخرا وكان فى الاصل معنى جاء نى زيد ورجل آخر رجل اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير

فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولاً فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا امرأة اخرى
ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي
في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل
اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران و رجال اخرون وامرأة اخرى
وامرأتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان معه من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر
على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام معه من ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف
اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح
اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه لما ذهب اليه الخليل في جمع
واخواتها من كونها معرفة بتقدير الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره
ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون اخر معدولا عن ذي اللام الا استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كما مر في سحر المعدول عن ذي اللام فكان
لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف
الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام
واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه
علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في
قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريان معدولة
ايضا عن لفظ اخر الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو
والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجعون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة
كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث
والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد
لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا
وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار
بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا نفسر العدل بما فسره به المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ
عما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرة
معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق لشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه

مبحث العدل

الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جُمَع ومثله اخواته من كُتَع وبُصَع وبُتَع فالاكثرون على انه معدول عن جُمْعٍ لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فُعْل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فُعْلٍ بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع على فُعْلٍ ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجُمَع وقولهم حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جُمَع معدولا عن جُمْع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جُمَع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فَعَالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيد المعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرّت البكرة يوما اجمعا اما كان المؤكد فيه محدودا فعلى هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة معينا تسعا من معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق فيهما العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو أمِن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فُعْل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال أتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا وافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجُمَع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه توجها في قراءتي من كل شيء تفضيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر بعينه فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جُمْعى كالكبرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان

مذكرا فاحسن وخشن وحال لكونها صفات فكيف ذا النضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا
فى العدل المحقق اذ هو غير منصرف فى القول المشهور ويذكر امس ايضا رفعا على لغة تميم كما يجيئ فى الظروف لمبنية لقيام
الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد بفرد من افراده معين فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما
نحو النجم والصعق اولا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس معينا واما علميتهما
فقد لة كما يجيئ فى الظروف المبنية قوله او تقديرا قد علم معنى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب
اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر هذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان
المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء نحو حطم وختع فى مبالغة
حاطم وخانع فهو كضرب فى مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو فى المذكر كفعال
فى المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجيئ فى باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف
نحو حطم وختع قالوا لو لو يكونا معدولين بل كانا كحطم لو يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما المبالغة فى شيوع الاستعمال كما
ساوق حطم فى الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى فى نقصان بعض الاسماء المشتركة فى معنى عن بعض
فى التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجيئ لهذا مزيد بحث فى اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم
ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت
بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بنى تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا
الذى قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولو يثبت ودونه خرط القتاد كما يجيئ فى اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع
فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا فى اخر وجمع واخواته كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم
فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وحاج وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل
جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى فقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شيئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا
ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير
العدل فيه على ما تقدم لئلا ينخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه فى كلامهم منصرفا او غير منصرف
فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ما امكن فان وجد جمع الشرطين لكنه سمع فى
كلامهم منصرفا قلنا لا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجيئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف
لو جاء مثل ذلك فى كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف
كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل فى الاعلام اكثر واغلب من
العدل ما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع

مبحث العدل

عمرة والزفر السيد قال الاعشى يا بى الظلامة منه النو فل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسى بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم فى المرتجلة التى هى نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات ترجع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما فى محبب فى مكوزة فظ واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواوات يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل فى يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدل الى الكسر فى نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق فى اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل وعلى انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجي فى التصريف وهمهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر فى العدل ولو سلم لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما فى هند لان امر العدل ظ وليس كالعجمة فى نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر فى الثلثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة قوله وقطام فى تميم اى فى لغة تميم اما فى لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه فى المعربات غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة وذلك لان فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمونث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا فى المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار فى التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المونثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايض لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا فى ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه فى عمر الا ان بعض النحاة يقدره ونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا وسيجي الكلام على تقدير العدل فى مثله فى اسماء الافعال قوله

الوصف شرطه ان يكون فى الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية

وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون فى الاصل فلذلك

صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة خلاف ذلك امتنع نحو اسود وارقم وادهم والى لا ن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكره وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة على شيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجيء في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل **قوله** فلا تضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف وغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد ته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش هو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولا حتى يجوز في السود ان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار معنى الوصف بعد العلمية بلازم هو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بها قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء

وكسر تكسيرها لو خلع عنهما معنى الوصف بالكلية لانهم لو يصرفوهما ولا اخويهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لو يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم بها لو يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبة فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها **قوله** وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لو يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو هذا يوافعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم في الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء كانها مونث الاجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة والخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا القيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا بلا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر فلم يصرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف واما منع صرف مثله فغلط ووهم

قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف تحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين ونريد بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فخرج اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا انصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يوثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتانيث بالتاء فالخلل لم يجئ الا من التاء لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث ولا تجئ لهذا المعنى الا في الصفات والاسماء الاعم لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما يجئ في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان

فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا فى الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له فكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع واما ان كانت العلمية فى غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما فى جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمى فالعب به ما شئت واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضع العلمى وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افادته العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطو ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما فى الزيدان والزيدون على ما يجئ فى باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل فى نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا تكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كزينب وهند او غير حقيقى كحلب ومصر ولا الف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا تؤثر التاء المقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حائض وامراة جريح كما فعل المصنف فى شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما فى المؤنث الحقيقى وفى نحو حائض لا تاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول فى تصغيره تصغير الترخيم حييضة كما تقول فى سماء سمينة وليس كذلك لانك تقول فيه حييض وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة مصححة التاثير مط وان كانت الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسده فى اللفظ حرف آخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجئ وما يسد مسده الحرف الاخير فى الزائد على الثلثة لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت

مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول فى حُبْلَى حُبْلِيٌّ وحُبْلَوِيٌّ ولا تقول فى جَمَزَى الا جَمَزِيٌّ كما لا تقول فى جُمَادَى الا جُمَادِيٌّ وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند فى جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطرآن التذكير فى الوضع الثانى على ما ضعف تانيثه فى الوضع الاول فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل سقير واما أُذَيْنَةُ وعُيَيْنَةُ لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شئ وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخ اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم تكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم سيف مثلا فلا خلاف فى صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوى والعلمى فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فهما كهند ودعد وكذا الثنائى كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجئ وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجئ لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير حقيقي يعتبر فى منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمى به مذكر تركها المصنف احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه فى الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه فى الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت للمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المؤنث الذى سمى به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها بالجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد ولا التذكير الحقيقى فى نحو نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله فى تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا اولا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد التسمية

المذكربها الامنع الصرف امّا ان عكست الامراعنى سميت المؤنث باسم المذكرحقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن اوزائدا على الثلثة كجعفرفلاكلام فى منع صرفها لظهور امرالتانيث بالطرءان مع سادّ مسدّ التاء اوسادّ مسدّ السادّ وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابوعمرو يمنعون الصرف متحتما كما وجب لظهور امرالتانيث بالطرءان وابوزيد وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اى تاثيرالمعنوى والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اى اذا سمى به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك السادّ مسدّ التاء وامّا العجمة فانها وان لم تسد مسدّ التاء ولامسدّ السادّ المذكور وليست ايضا سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب والضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوى قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ فى الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف الا اذا سدّ مسدّ علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة اولا مقام السادّ فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثيرلها فى الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين وهما فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التانيث وامّا اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام فى منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا فى صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدّا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف فى القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف والحى وفى الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف فى القبائل بتاويل الام ان كان فى الاصل كخندف او القبيلة وفى الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما فى ثمود وواسط وقريش فجوّزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب او الحى ابا القبيلة فنعوه من الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا فى العلى وعروقا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مرّ وقيس بنت عيلان وكذا قد ياوّلون اسم الام بالحى فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفا اى اولاد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرف مثله

لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهما يؤول بالمذكر والمونث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودًا ان جعلته اسم النبي على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو انّ تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظ ويجئ بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى **قوله** المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلها التنوين لم يحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معًا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف **قوله** العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راويه عيسى لجودة قرائته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في لا عجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير وتخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في گرگان وآذرپايگان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب ولا مع العلمية فَبِلَ للام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والديزج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما فهي العجمة على ما قال المصنف للشرطين معا لتحقق العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه

في المعرفة

في العجمة

لقيامه مقام السادّ مسدّ علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسدّ مسدّها شئ بل الاعجمى بحرج كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب فى بصيرك كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب وفى الزمخشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمى اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائز الصرف وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشئ لانه لو سمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذى غره قصتم منع صرف نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشئ على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلثة فى التانيث المعنوى واما بكونه سببا كالعدل فى ثلث والعجمة فى ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف فى كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربى وايضا فالتانيث لمعنى ثبوتى فى الاصل وله علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتى بل معناها عدمى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابى نوح **قوله** الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم ولهذا قيل نهاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجئ فى التصريف فى باب الجمع نحو قولهم النكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسى الابصار كما ذكر ابو على فى الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الف بعدها حرفان ادغم احدهما فى الاخر اولا كمساجد ودواب او ثلثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لو لم تؤثر الجمعية كما فى حمر وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملئكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له فى الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب فى ان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذى فى غير منصرف اى لا ينصرف فى حال كونه علما ايضا يعنى اذا كان سمى حضاجر فلا بحث فى منع صرفه

لكن الاشكال في منع صرف ضبعان لكونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه
معنى الجمع اذ يقع على كل واحد منها وهي علم الجنس لا لواحدة معينة كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن
الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى
اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال
فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية
والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب انهما ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية
مع العلمية كما تسمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا
وهذا كما سمي بابانين جبلان فرديٌّ مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ
ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي
ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق
فتنافيا فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم
ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد لم
بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون
الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في
اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص
وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض
وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف
نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحب لكن عرض له المانع من الجري
وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة
بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد
وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على
امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود
وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى
الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس
للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي

المخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم امتنع صرف هانئ ومحمد فى المثل و البيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلى قلت كذا كان يجب لولا ان المقصود الاهم الاعم فى وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كما فى اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاسود بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح لها خفيا ويومئ اليه ايماء مختلسا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا القول فى الجمعية فى نحو مساجد علما الها لم تعتبر وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران فى الموضع الذى يمكن لمحهما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع و فى حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن فى منع صرف مساجد علما ما قال ابو على وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له فى الاحاد نظير كما ان الاعجمى لا يشبه العربى فيعتبر عنده فى الاسباب شبه العجمة وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على سبب اخر كما قال ابو على ان فيه شبه العجمة وذلك لان الجزولى يعد عدم النظير فى الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال فتى فارسى فى سراويل رامح واختلف فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب و انجم فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفى التانيث المعنوى وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هى شرط السبب الجمعية الا عند الجزولى فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كامل لكن الكلام فى العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال لرجل رجال بلى جاء ذلك فى الاعلام كمدائن فى مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم تتحقق فيه لكونه لفظ مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصى اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا

مثله الا ترى الى قوله بعد الا انما اشبه من كلامهم مالا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ولم يمكن تقدير الجمع فى سراويل مثله صُرِفَ او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزوال الدلوقوعه على الواحد وكذا اجرى فى نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا حزابى وحزابيا فتقول هو جمع حزباء اى الارض الغليظة والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق شعر فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال اخر شعر سماء الاله فوق سبع سمائيا وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمرو ولا خلاف فى النصب نحو جوارى وانه غير منصرف ثم اختلفوا فى كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط فى حكم الثابت بدليل كسر الراء فى نحو جاءتنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف للاعلال موجبه فهو بمنزلة الباقى كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصورى جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارىٌ بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة استثقالا ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف لثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارىٌ بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لا لاستثقال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رد والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسر له فى السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام ثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارىٌ بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خاف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال فى مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل

الكلام فى نحو جوار

فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واُعَيْل تصغير اَعْلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جائتني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواريَ وقاضيَ واعيليَ ومررت بجواريَ وقاضيَ واعيليَ بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت اُحَيٌّ بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاُحَيٍّ والمُحَيِّي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احيّ نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عُطَيٍّ تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المُحَيِّي في الاعلال فاُحَيٍّ عنده كاُعَيْلٍ سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول اُحَيْوِي تصغير احوى كاُسَيْوِدٍ في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور **قوله** التركيب شرط العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال **قوله** وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزءه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا احمد وكذلك نحو مائيين ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما فانه لا فصيح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجيء في باب المبنيات **قوله** الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر لا تضر فواتها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران

كحمر من حمراء وكون الزائدين فى نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين فى نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر فى نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة فى فعلان فعلى غير حاصلة فى عمران وعثمان وغطفان ونحوها ويشابهها ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدى حمراء معا وكون الزائد الاول فى الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان فى ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليها فى صنعاني وبهراني فى النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التى بينهما الا ترى الى ادغام النون فى الواو وجرأهم على هذا الابدال قولهم فى النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما فى سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده فى نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده فى نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين قوله ان كان اسما اى غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا فى التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف بأو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجئ فى باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجئ منه فعلانة فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر فى تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره تعالى ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلقا يتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا فى التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا فى كلام العرب اكثر من المصروف

ثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب ولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم فى فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة ولا هل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب فى فعلان وقد جاء عريان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كودون بنيشة من حزن ومن علم كانك مع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وتبان فهما اما من الحسن والتبن فيصرفان واما من الحس والتب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت بالصيدلاني منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بجراى اذ الهمزة بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف فى رحمن يعنى ومن اجل الاختلاف فى الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرف فى قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين **قوله** وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب ويكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل ولم يأت فى الاسماء الا اعجميا نحو بقم وشلم لبيت المقدس وكلاما فى كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان فى اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر فى الاسماء منقولان ونرجس اعجمى ونحو تضب ويرمع واعصر واصبع وتدراء والمد من الغالبة فى الفعل واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت فعل فى اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر ولآخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز فى دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون فى دئل علما الوزن والعدل مع العلمية والا ما نقل ان الوعل لغة فى الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى فى الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق للمشتق منه مالوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايتق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب واما الب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ ولم يأت فى الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون هشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا فى موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته ويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن فى الافعال اكثر منه فى الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل ولو غلب الوزن فى الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذى حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما انه اذا سمى فاعلى الافعال اغلب ولو سميت بجاء لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة فى الافعال

معتبرة لو ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي قل قليل كخاتم ودعالم وساسم والثاني انه رأى نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجل وازعم على اعلم واري قال ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشتم والحم واثمر ويقابله الاسما من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لو يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل من كل ما يجئ منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلاء اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة قال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شئ كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المنصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا تكون كارنب وافكل وايدع فكانها لو تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى ولذا اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما جر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل جرته التاء الى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم ويترجح التاء في الجر اذ الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف لا صله السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدره الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما لحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل

قوله لهم قد بد مبتدأ وخبر مفعول ثالث وظلما مفعول مطلق او حال بتاويل ظالمين والقديد الصياح والتاديب في قوله يزيد حبث حكاه مرفوعا فالقصة التنبيهية بالجملة عقود الدرر سرح على ابيات المطول المختصر

متقابا على التميز يريد انهم يسمون ظلما لا عدلا وانصافا ومعناه ان ظلمهم علينا لشهرته وظهوره كانه بعلم في آفاق الدنيا وينادي على نفسه بهذا الكلام وقال صاحب الايضاح وقد اجيز ان يكون ظلما مفعولا ثانيا

منع غير المنصرف — ۵۳ — وزن الفعل

واستَفعِلَ واستَبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودُحرِج ودَحرَج وافتَعَلَ وافتُعِلَ وافتَعِلَ وكذا انفعَلَ وانفُعِلَ وافعَلَّ وغير ذلك واذا سميت بِنَرجِس بكسر النون وتُرتِّب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط لان فلا تؤثر منع دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرًا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتُب على وتُقتُل اذا غُيِّر وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهَراق ومَرَق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لانه الاكثر في الاستعمال اَراق واَرِق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدّرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تميز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا الحذوف العين كقل وتبع وتخف من قولهم لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اِخش وارم واُغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عِد وقل اصله الهمزة لو لم يحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بيفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف ردّت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والمجزوم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بتقل واخش جاءني تقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قُولٌ وبيعٌ منصرفا لعدم الزيادة المعتبرة وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدّرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وحل وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي تقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قولٌ وبيعٌ وخافٌ وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في عَلِم عَلْم فهو ايضا عند سيبويه يضر بالوزن كما في رُدّ وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمية الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سوى اغلب على الفعل ام لم يغلب فمنع الصرف في نحو جَبَل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله ؎ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ❊ متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل فيه مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله ؎ نُبِّئتُ اخوالي بني يزيدُ ❊ ظلما علينا لهم فديدُ وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا وره اي انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط ذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة **قوله** وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احد فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اقسام لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل تقديرا نحو

لو وضع الاجل علما كشمّر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او كان منصرفا
واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني
عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد وليست سببا فيه عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي فيكون
اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث
المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث يقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية
والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده و
عدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في حمراء علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع
الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد
وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية
ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما أخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي
مع العلمية وكذا الكُع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفُضَل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل
والاخفش والكوفيون يصرفون أُخَر وجُمَع ولُكَع اعلاما اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي و
بالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيرما وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل
او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فُعَل في باب العدل نحو عُمَر وزُفَر ولُكَع عندهم بخلاف فَعَل والثاني اعني كون العلمية
شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان
لانها تمتنع بها من التاء فتشابه الف التانيث فتقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب كما مر والثالث اعني ان
تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي
الالف الزائدة المقصودة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب في ذلك الوصف على ما ذكره المصنف
وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى
خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا هذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف
كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية الموثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة و
التركيب والالف المقصودة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة اجتماع الالف
المقصودة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في
اذربيجان فكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط وجميع العلمية الموثرة سبب فيه ثلثة اشياء
العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الآحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية

المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الآخرين لان اوزان العدل اما فُعال او مَفعل وفُعَل وفَعَل وفُعْل وفَعالِ
كثُلاث ومَثلث واُخر وسَحَر واَمس عند بني تميم وقَطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس
الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم تتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا
مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع
العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا
غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دُئل ويمكن
ان يقال في اِصمِتَ علم المكان القفر اذ اصله اُصمُت بضمتين فعدل الى اِصمِت في حال العلمية ولو يطرء العلمية فيه على وزن
الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا انكر فقد
بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا انكر عن صيغته ومن اين له
ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش
وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثُلث ومثلث وبابهما انهما لا ينصرف
لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرّق بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هٰهنا لا يثبت
من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمّى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر
فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر
وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف
اُخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر
سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به
يوما معينا وكذا امس فيما عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند
المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها منافية له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد
وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير
ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كايدع
وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد
التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف لانه هو اعجمي حمل على موازنه كما
كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية
يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا فا

لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب آخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي حمراء ومعدي
مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع
الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان
مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى
فمسلم **قوله** مؤثرة حال ومفعول تجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في
الموضوع اسما **قوله** الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظة ما بعد استثنائها اي لا تجامع سببا غير السبب الذي
هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيد الا عمروا اي ما ضربت احدا غير زيد
الا عمروا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن فليست شرطا فيهما بل هي سبب
معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا
ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال المصنف ولا يمكن ان تكون معهما لتضادهما فلا
تكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون
كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير
منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض على قوله بان قيل
لو لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارئة عليهما
بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرأن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان
كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا عن اسم فيه العدل او وزن
الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارئة كما في حمراء وسعدى مؤنث اسعد علمين بلى لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لم يطرء بعضها
على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة المؤثر اثنان
منها ويمكن ان يجيء ذا اجتماعها ويمنع طرأن العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع
التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا **قوله** وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما
اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد **قوله** اعتبارا منصوب
على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش
قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا الجواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي
لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان
هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما منع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين

وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حُمْرٍ لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يعود اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تاويل كان خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس اما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التفضيل يشابه افعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل واربع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامته للوصف اعني من بخلاف احمر المجرد عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني منفصلا ومنفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والمحي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد رُبَيع ومسيجد ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت

سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به فيختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب أحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تجلي تجيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن ثم قالوا في تصغير ادور ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير وقال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلث لكونهما مستانفا فلا ينصرف أدير تصغير أدؤر للوصف والوزن العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال كان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير حمزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في أدير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلبت ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تقلب الفه مما لا تقلب تتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة

قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسر اي كان بد وهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعه الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والتنوين صارت كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيرجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون بهما الاسم منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى **قوله** المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب

مبحث المرفوعات

في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العُمَد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور وهو في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه **قوله** هو ما اشتمل ذَكَّر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدء هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدء له كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امّك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العُمدة لان الرفع في المبتدء والخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل **قوله** فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه **قوله** فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعده ومنها المبتدء والخبر حملا على معنى ما وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه **قوله** ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد **قوله** او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجي في باب المبتدء **قوله** وقدم الضمير فيه للفعل وشبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدء لان نحو زيد في قولك زيد قائم مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدء يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدء وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدء فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدء وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدء نحو انت زيد ان قيل فالمبتدء في قولك قائم زيد خبر في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم **قوله** على جهة قيامه به اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في **قوله** على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ونعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظَرُفَ زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبَعُدَ زيد عمرو وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بها الصدور عن احدهما والوقوع على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله

تفسير امر هي ... العصيان وقيل الضمير للشاعر على سنن الالتفات ورد بان مقصود الشاعر عنه قوم زهير لا الشاعر غيره والله اعلم بحقيقة الحال ... وذلك لوروده في كلام الفصحاء قال حسان

مبحث الفاعل

وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترز ان عنه لبدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل و خلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجد للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرت عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضي في المعرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا في المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل **قوله** والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا **قوله** يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك **قوله** فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان مرجع اليه الضمير موخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا فيكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفي الضمير الذي يجيء لمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض دفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه التمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم لشيء الغرض من مجيئك ... تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده لشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير ... يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ * وبقوله لَمَّا عَصَى اصحابُه مُصْعَبًا أدَّى اليهِ الكيلَ صاعًا بصاعْ * ويجوز التاويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومَنَّ قومُه زُهَيْرًا على ما جَرَّ من كُلِّ جانبِ * والاولى تجويزه ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ويقبح اعطيت صاحبه الدرهم قد ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه ومن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين **قوله** واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة اوكان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا اومعناها وجب تقديمه هذا بيان المايع

فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التاخير عنه **قوله** لفظا منصوب على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره **قوله** فيهما اى فى الفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول معًا مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد فى بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجئ فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر فى تابع احدهما او كليهما نحو ضربَ موسى عيسى الظريفُ واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربَتْ موسى حُبلٰى واتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا اذا كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربتُ زيدًا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربتُ بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله لا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة **قوله** او وقع مفعوله بعد الا اى مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيدٌ الا عمرا وينبغى ان تعرف اوّلًا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا فى المتأخر ما لذلك المتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يلحظه الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد فضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضَرْبَ زيدٍ فى قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدًا احدٌ الا عمرا زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور لان صارت مضروبية مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما

يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا
اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في
الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا
عمرا وقد تمثلهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اى احد احدا الا زيد عمرا ابقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس
هنالك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين
ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية
عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل
فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما اعطى احد شيئا الا عمرو بدانق ولا تقول في غير البدل ما اعطى
احد شيئا الا عمرو الدينار وجوزه مطلقا جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب
زيد عمرا او مثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب
عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم
الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا والا زيد السوط لم يجز لان
المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله
وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا
في بادي الرأي اى بلا روية قوية فلغيرهم ان يعتذر بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأي وبان الظرف يكفيه
رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيدا ان زيد مقدم معنى وليس
بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا وافق المعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل
الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما
جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا
من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام
وجعلت الجملتان جملة واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير
متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ
الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي من عامله اذ قولك لم يبق الا الموت معمول لرأيتك وضاحكا معمول له اخر فاذا
ثبت هذا فان وقع معمول لاخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب فلا يكون الا في الشعر كقوله

كان لو يمت حىّ سواك ولم يقم على احدٍ الّا عليك النوائح ✽ وكقوله ✽ لا اشتهى يا قوم الّا كارهًا باب الامير ولا دفاع الحاجب
ضمير الدعاملا اخو من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارهًا والكسائى جوز مطلقًا عمل ما قبل الّا فيما بعد
المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما فى قولك ما مررت الّا راكبا بزيد فى الشعر او فى
غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا انما قبل الّا
لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز فى ما ضرب زيد الا عمرو اما ضرب
الا عمرو زيد وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عامًّا نحو ما ضرب احد الا زيد فلا
يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لو بقى بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فى ما ضرب زيد الا عمرو امكن
ان يضرب عمرو اغير زيد ايضا **قوله** او معناها يعنى ما فى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين
ان معنى انما ضرب زيد عمرو ما ضرب زيد الا عمرو افلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرو او
قد خالف بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو قوله ع انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد فى
الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله ص لا صلوة لجار المسجد الا فى المسجد **قوله** فاذا اتصل
به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل
اى تاخير الفاعل عن المفعول **قوله** اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند
الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمه لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى
كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندًا رجل
ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف
الصلة والموصول لذا الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين **قوله** او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب
عمرو الا زيدٌ او معناها نحو انما ضرب عمرو زيدٌ وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب
زيد الا عمرو فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا انعكس المعنى ولو
قدمته معها لجاء المحذور المذكور **قوله** او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل
غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل
لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا فى مثل زيد لمن

قال من قام ✽ وليبك يزيد ضارع لخصومة ✽ ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك ✽

وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد **قوله** لقيام قرينة جوازا اى لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان
الحذف جائزا او واجبا **قوله** لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا

الفاعل

فى جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ فى باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا تكن لك حظية من النساء فانا لا الية اى غير مقصر فيما يحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى بالنصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ههنا ايضا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سال سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال فى الاول مصرح به والبيت للحارث بن نهيك وعجزه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفى برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى فى المعنى والمختبط الذى ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل ورس فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائح ونطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انه مصدر لقوله يحذف اى يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما لم تحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا لمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه وجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعى ان منفس اهلكته ومع ذلك فى ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد فى نحو لو ذات سوار

لطوقتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لايليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مرّ او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في حيزها فاعل ذلك المقدر **قوله** وقد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان **قوله**

واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا

وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال العاملان فصاعدا ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان **قوله** ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع يجب اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون

فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل لا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء وكذا يجب ان تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لا نه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اي يكون التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمروا ولو يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا ينكر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المط فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلا خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جائني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المط اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم

ع بل فيه بحث لان الاختلاف في الاختيار انما ينشأ في الاعتبار لان في الثاني اقرب والمقدم لان الاول اقرب وانما هو لان المتوسط لان العامل الاول قد يتسلط عليه او مخالفة للاصل في اعماله مع ثبوته وبيان ان العرب ويجيز الاول الاعمال

ع اي يطلب الاول الفاعل والثاني المفعول

قوله الاول ای اعمال الاول قوله فان اعملت الثانی اضمرت الفاعل فی الاول علی وفق الظاهر دون الحذف خلافا للکسائی وجاز خلافا للفراء هذا بیان انه اذا اعملت الثانی علی ما هو اختیار البصریین فکیف یکون حال الاول فقال الاول اذن اما ان یطلب للمتنازع للفاعلیة او المفعولیة فان کان الاول نحو ضربنی واکرمت زیدا فالبصریون یضمرون فی الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث فتقول ضربنی واکرمت زیدا ضربانی واکرمت الزیدین ضربونی واکرمت الزیدین ضربتنی واکرمت هندا ضربتانی واکرمت الهندین ضربننی واکرمت الهندات ویلزمهم الاضمار قبل الذکر کما ذکرنا قبل والکسائی یحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذکر فحاله کما قیل ع فکنت کالساعی الی مثعب موائلا من سبل الراعد وذلک لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذکر لانه قد جاء بعده ما یفسره علی المجاز وان یجیء لمحض التفسیر کما جاء فی نحو ربه رجلا فهو یقول ضربنی واکرمت زیدا او الزیدین او الزیدین او هندا او الهندین او الهندات نقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة ای اعمال الثانی اذا طلب الاول للفاعلیة وقال انه یوجب اعمال الاول فی مثل هذا والنقل الصحیح عن الفراء فی مثل هذا ان الثانی ان طلب ایضا للفاعلیة نحو ضرب واکرم زید جاز ان تعمل العاملین فی المتنازع فیکون الاسم الواحد فاعلا للفعلین لکن اجتماع المؤثرین التامین علی اثر واحد مدلول علی فساده فی علم الاصول وهم یجرون عوامل النحو کالمؤثرات الحقیقیة قال وجاز ان تأتی بفاعل الاول ضمیرا بعد المتنازع نحو ضربنی واکرمنی زید هو حیث بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذکر وان طلب الثانی للمفعولیة مع طلب الاول له لاجل الفاعلیة نحو ضربنی واکرمت زیدا هو لتعین عنده الاتیان بالضمیر بعد المتنازع کما رأیت کل هذا احذرا عما لزم البصریین والکسائی من الاضمار قبل الذکر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنی عنه والا اظهرت یعنی اذا اعملت الثانی وطلب الاول المفعولیة فالواجب حذف المفعول وافق البصریون ههنا للکسائی فی حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناک ایضا کان الوجه للزوم الاضمار قبل الذکر الا انه تعذر لان الفاعل لا یحذف وفی المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة یحذف فی السعة فکیف مع مثل هذا المحوج اعنی الاضمار قبل الذکر قوله ان استغنیت عنه فی مثل ضربت واکرمنی زید لا تقول ضربته واکرمنی زید وقال المالکی یجوز ذلک علی قلة قوله والا اظهرت یعنی ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلک لکونه احد مفعولی باب علمت مع ذکر الاخر فانه لا یجوز حذفه علی ما هو المشهور عندهم وذلک لکون مضمون المفعولین هو المفعول الحقیقی لان المعلوم فی قولک علمت زیدا قائما مصدر المفعول الثانی مضافا الی الاول ای علمت قیام زید بخلاف مفعولی اعطیت فان کل واحد منهما مفعول برأسه اذ زید فی قولک اعطیت زیدا درهما معطی وکذا الدرهم ولا یجوز ایضا اضماره لکونه اضمارا قبل الذکر فی المفعول لا فی الفاعل فلم یبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض علی هذا بانه یجوز فی السعة وان کان قلیلا حذف احد مفعولی باب علمت عند قیام القرینة لان کل واحد منهما فی اللفظ منصوب برأسه ظاهر فی المفعولیة کمفعولی باب اعطیت وقد جاء ذلک فی القران والشعر قال الله تعالی ولا یحسبن بالیاء الذین یبخلون

بما اتٰهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما وقال ولا تحسبنا على عزائك اننا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تحسبنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول قلنا ان جاز الحذف فى هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل فى علة جواز الاضمار قبل الذكر وهى امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فى ضربنى واكرمت زيدا هو فنقول ههنا حسبنى وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره السيرافى فى هذا والحق ان يقال فى هذه الاخيران الفصل بين المبتداء والخبر بالاجنبى قبيح ولا سيما اذا صارا فى تقدير اسم مفرد لسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه **قوله** وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثانى فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او المفعولية فتقول فى الاول ضربت وضربنى زيدا او ضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتنى هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربتني الهندات تضمر الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثانى تقديرا وان كان موخرا لفظا **قوله** والمفعول على المختار اى واضمرت المفعول ايضا فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربنى وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثانى اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب لا بعد الذى حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون فى مثل هذه المسئلة اعنى اذا اعملت الاول والثانى طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول فى الثانى كان خلو الثانى عن الضمير فى قوله تعالى هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ وقوله تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثانى والا كان افصح الكلام اى القران على غير المختار اى على حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول **قوله** الا ان يمنع مانع فتظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولى باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للعود اليه مخالفته بينه وبين المفعول الاول فى الافراد والتثنية او الجمع او التذكير والتانيث نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثانى مفعولى حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدء وخبر فى الاصل ويطابقهما فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولى حسبت قد سبق ولو سلم له لم نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتى على المعنى المقصود

فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت و حسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل

بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل **قوله** وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال البيت منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل الثاني لم يلزم محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزم شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه لولا ذلك الامر دون الامر الاخر لا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك ان قوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو و قوله ولم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمل غيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالى م توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل قليل اي لتحصيل شيء من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال المغني ما وجدته منعني عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة

بحث مفعول ما لم يسم فاعله

ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمی لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافاً لبعضهم نظراً الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثانی وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول

قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل

ولا يقع المفعول الثانی من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به

تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فی داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من من باب اعطيت اولى من الثانی **قولهم** مفعول ما لم يسم فاعله ای مفعول الفعل الذی لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله ای مفعول مفعول الذی لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** الى فُعِل ويُفعَل ای الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم اوله فی الماضی ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو أُفعِل وأُفتُعِل وأُستُفعِل وفُعِّل وفُوعِل وفُعلِل وتُفُعلِل وامثالها ويضم اوله فی المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يُفتَعل ويُستَفعَل ويُفعَلَل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثی لكونه اصلا للرباعی وذی الزيادة **قوله** ولا يقع المفعول الثانی من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانی من باب علمت كما يجیٔ فی بابه والذی زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمروا فاضلا فالثانی والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثانی من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانی مفعولی علمت ظرفا غير منصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فی الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذی لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار والمجرور لا ينوب مع المفعول به الصريح كما سيجیٔ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد ای اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعی ماءك ای قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجیٔ الجملة فی مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهی فی الحقيقة مأوّلة بالاسم الذی تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا ای تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بُيِّنَ لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائی والفراء من قيام الجملة التی هی خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف فی هذا الباب من الفاعل فليس بمنوی ولا يحذف المبتدأ الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائی والثانی ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مأوّلة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام وللمتقدمون منعوا من قيام ثانی مفعولی علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فی حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشیٔ مسندا الى شیٔ ومسندا اليه شیٔ اخر فی حالة واحدة لا يضر كما فی قولنا اعجبنی ضربُ زيدٍ عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شیٔ اسند ذلك الشیٔ الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز

هذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم تلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيد ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرأيت من اتخذ الهه هواه منزلت هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بمقعده وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله ~~نبئت~~ عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى فتقول أعلمك زيد اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه **قوله** والمفعول له والمفعول معه كل انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مناب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد معه من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور منه مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل واما لم يقم المفعول معه مقام الفاعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التميز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة المميز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه **قوله** واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسبّ بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لما اتاقد

بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به وصفيهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع وجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قمت فاستحسن اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معا كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذا مثل المصنف ضرب شديد ولذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا فعنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاستلزام الفعل في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره **قوله** والاول من باب اعطيت اي ما له مفعولان او لهما ليس لمبتدء وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيد درهما زيد اخذ اي اخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرو جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره **قوله** ومنها المبتدأ والخبر المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه

او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين المهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في المهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية بنواسخ المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان تطلق ولا تخص عاملا دون عامل ليدخل ما عري عن العامل اللفظ المحمل ويخرج عنه قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فانهما مبتدآن وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان اللفظة ان لم تغيرها معنى

بحث المبتدأ

الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التأكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس مجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتاويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدأ الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة هذا هو حد المبتدأ الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن هذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد ويجري نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذاك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء انشاء الله تعالى وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اقل رجل يقول ذاك وخطيئة يوم لا اصيد فيه اى يقل ويندر فهذه كلها مبتدءات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر انشاء الله تعالى ويجوز عند الاخفش والفراء ان

قائما الزيدان وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمال فی ظن ایضا نحو ظننت قائما الزیدان وکلاهما بعید عن القیاس لان الصفة لا تصیر مع فاعلها جملة کالفعل الا مع دخول معنی یناسب الفعل علیها کمعنی النفی والاستفهام او دخول ما لا بد من تقدیرها فعلا بعده کاللام الموصولة واما ان وظن فلیسا من ذینك فی شئ بل هما یطلبان الاسمیة فلا یصح تقدیرها فعلا بعدهما واما العامل فی المبتدء فقال البصریون هو الابتداء وفسروه بتجرید الاسم عن العوامل للاسناد ویکون معنی الابتداء فی المبتدأ الثانی تجرید الاسم عن العوامل لاسناده الی شئ واعترض بان التجرید امر عدمی فلا یؤثر واجیب بان العوامل فی کلام العرب علامات فی الحقیقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعنی عدم الشئ المعین یصح ان یکون علامة لشئ لخصوصیته فالعامل علی هذا تجرید الاسم للاسناد الیه فی المبتدأ الاول وتجرید الاسم لاسناده الی شئ اخر فی المبتدأ الثانی وفسر الجزولی الابتداء بجعل الاسم فی صدر الکلام تحقیقا او تقدیرا للاسناد الیه او لاسناده حتی یسلم من الاعتراض بان التجرید امر عدمی فلا یؤثر ثم قال المتاخرون کالزمخشری والجزولی هذا الابتداء هو العامل فی الخبر ایضا لطلبه لهما علی السواء ونقل الاندلسی عن سیبویه ان العامل فی الخبر هو المبتدأ ویحکی هذا عن ابی علی وابی الفتح وقال الکسائی والفراء هما یترافعان وقد قویناه هذا فی حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول یرتفع باسناد الخبر الیه کما قال خلف فی ارتفاع الفاعل وقال الکوفیون المبتدأ الاول یرتفع بالضمیر العائد من الخبر الیه لاشتراطهم الضمیر فی الخبر الجامد ایضا کما یجیئ قوله فان طابقت مفردا جاز الامران ای ان کانت الصفة المذکورة مطابقة للمرفوع بعدها فی الافراد جاز الامران کونها مبتدء وما بعدها فاعلها وکونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفی اما ان تکون مفردة اولا فان کانت مفردة فالمسند الیه بعدها اما مفرد اولا فالمفردة التی بعدها مفرد تحتمل وجهین کما ذکرنا الآن والمفردة التی ما بعدها لیس بمفرد مبتدء لا غیر وما بعدها فاعلها والتی لیست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزیدان واقائمون الزیدون والاظهر انها خبر عما بعدها ویحتمل ان یکون مبتدء ما بعدها فاعلها علی لغة یتعاقبون فیکم ملئکة والعامل فی المبتدء الثانی تجریده عن العوامل لاسناده الی شئ اخر وعلی ما اخترنا فی حد العامل ترافعه هو وفاعله کالمبتدأ الاول وخبره لان کون کل واحد منهما عمدة یقوم بالاخر کالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فیه المبتدأ الاول والثانی والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغایر للصفة المذکورة اخرج منه المبتدأ الثانی قوله واصل المبتدء التقدیم ومن ثم

جاز فی داره زید وامتنع صاحبها فی الدار انما کان اصل المبتدأ التقدیم لانه المحکوم علیه فلا بد من وجوده قبل الحکم فقصد فی اللفظ ایضا ان یکون ذکره قبل ذکر الحکم علیه واما تقدیم الحکم فی الجملة الفعلیة فلکونه عاملا فی المحکوم علیه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظی اعنی العمل والغی الامر المعنوی اعنی تقدم المحکوم علیه علی الحکم لان العمل طاری والاعتبار بالطاری دون المطرو علیه واما وجوب تقدیم الحکم فی نحو اقائم الزیدان مع ان محل احد

فالمفردة ما بعدها فاعلها

حامل في الاخر على التصير فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدّم الفعلُ في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميمَ الناقص بالكامل وقصد وا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم آخر **قوله** ومن ثم اى ومن جهة كون المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لو جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالمرجع اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا **قوله** وامتنع صاحبها في الدار اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل المفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ **قوله** وقد يكون

بحث تنكير المبتدأ

المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك وشرٌّ اهرّ ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين شئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عُدَّ لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص المنكور بوجه وكذا تقول كوكب انقضّ الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكار ان وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما الجاءك الى مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث وما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة وارجل في الدار او امراة الخامس ما بعد اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا رجل بالباب والسادس ما بعد لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة والسابع ما ولي لام الابتداء نحو لرجل قائم واقعد والثامن ما ولي نفيا نحو ما احد خير منك والتاسع ما كان دعاء نحو سلام عليك وويل لزيد والعاشر ما بعد الواو الحالية نحو مالَ اوَ ما اوزبك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع

الجواب نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شَرٌّ اَهَرَّ ذا ناب وشهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم اَمْتٌ فى حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف فى ما التعجبية وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه فكذا المختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المخصص فى الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقديم الخبر فى نحو فى الدار رجل لا يجيء ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار او امرأة لعدم لفظ ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر ههنا يتخصص به المبتدأ قوله فى ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة فى سياق النفى للعموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق احد منهم فيه نظر وذلك ان التخصيص ان تجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالذى يفيد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم تخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عممت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمك على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذا كلمات الشرط نحو من ضربت ضربت انما يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصه بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفى الدعاء من كان الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتى ورجائى وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ ولا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت متضمنة حروف الشرط وحرف الاستفهام حذفتا لكثرة الاستعمال على ما بينا فى حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعول له او للظرف فقولك من قام قمت اى ان قام احد قمت الى الملك ان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهو مفعول الفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربت فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا اما فى نحو ما كان فلم يكن كذا هو فاعل وفى ما فعلت افعل فهو مفعول الفعل الظاهر بعدها وفى

ما فعلته الحمل مفعول الفعل المقـــــدر وكـــذا كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه
مختص بنسبتها الى المسلِّم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في
حال النصب غير مُطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وبلى لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك
لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا
تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما اخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا
لتقديمه الا هو وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة
فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا المحذور كان ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة وقال على مثلها من اربع
ملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع تذال مصونات الدموع
السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك
وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى
سلام الذي هو مصدر بمعنى سلمت قول سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي لفظ
سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب دليلا على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام
نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا الاصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا
فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا للغبار ومعنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من عائد

وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب
من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو
وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم
ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكرناه
وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع
في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلابد
من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو
زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلابد من ضمير ظاهر او مقدر او قد
يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة
تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما حكى ابن الناظم قائم

مبحث الخبر

مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدء فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته يشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي: علي ذنبا كله لم اصنع ؛ وقال ثلث كلهن قتلت عمدا: فاخزى الله رابعة تعود ؛ قال لان كلهم ضربت بمعنى الجهد اى ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال بلا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور ففي قوله تعالى لمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فاقبلت زحفا على الركبتين: فثوب لبست وثوب اجر ؛ او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة ؛ قد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاء نى رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله الحاقة ما الحاقة اى ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ؛ ولا منسئ معن ولا متيسر ؛ بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا ؛ وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده **قوله** وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اى ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ

فلا يقال فی نحو زید عندك ان زیدا عندك خالف فی الاعراب فیکون العامل عندهم معنویا وهو معنی المخالفة التی اتصف بها الخبر ولا یحتاج عندهم الی تقدیر شیٔ یتعلق به الخبر واما البصریون فقالوا لابد للظرف من محذوف یتعلق به لفظی اذ مخالفة الشیٔ الشیٔ لا توجب نصبه خصوصا وقال بعض النحاة العامل فیه المبتدء وقال البصریون الظرف منصوب علی انه مفعول فیه کما انه کذلك اتفاقا فی نحو جلست امامك وخرجت یوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل علی انه مفعول به کما انه کذلك اتفاقا فی نحو مررت بزید الا ان العامل ههنا مقدر وینبغی ان یکون ذلك العامل من الافعال العامة ای ما لا یخلو منه فعل نحو کائن وحاصل لیکون الظرف دالا علیه ولو کان خاصا کآکل وشارب وضارب وناصر لم یجز لعدم الدلیل علیه وقد یحذف خاص لقیام الدلیل نحو من لك بالمهذب ای من یضمن ولا یجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقیام القرینة علی تعیینه وسد الظرف مسده کما یجیٔ فی لولا زید لکان کذا فلا یقال زید کائن فی الدار وقال ابن جنی بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالی فلما رءاه مستقرا عنده فمعناه ساکنا غیر متحرك ولیس بمعنی کائنا وکذا حال الظرف فی ثلثة مواضع اُخر الصلة والصفة والحال وفیما عدا المواضع الاربعة لا یتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود والاکثرون علی ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الی ذلك المحذوف للتعلق وانما یتعلق الظرف باسم الفاعل فی نحو انا مارٌّ بزید لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الی المتعلق به فالاصل اولی وایضا للقیاس علی نحو الذی فی الدار زید وکل رجل فی الدار فله درهم والمتعلق فی الموضعین فعل لا غیر کما یأتی وذهب ابن السراج وابو الفتح الی انه اسم لکونه مفردا والاصل فی خبر المبتدء ان یکون مفردا وللمانع ان یمنع قالوا انما کان اصله الافراد لانه القول المقتضی نسبة امر الی امر فینبغی ان یکون المنسوب شیئا واحدا کالمنسوب الیه والا کانت هناك نسبتان او اکثر فیکون خبران او اکثر لا خبر واحد فالتقدیر فی زید ضرب غلامه زید مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب یکون شیئا واحدا کما قلتم لکنه ذو نسبة فی نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الی زید فی الصورة المذکورة ضَرْبُ غلامه الذی تضمنته الجملة قالوا انه یفصل بالظرف بین أمّا وجوابها ولا یفصل بینهما الا بالمفرد کما یجیٔ والجواب ان الظرف فی مثله لیس بمستقر ای متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدّامك فزید قالوا فهو کالمفعول به فی نحو اما زیدا فانا ضارب کما یجیٔ فی حروف الشرط واعلم ان صیرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تکن لا تدل علی کونها بتقدیر المفرد بل یکفی فی صیرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان کان بعد الظرف معمول نحو زید خلفك واقفا فمذهب ابی علی هو معمول الظرف لقیامه مقام العامل ومن ثمه وجب حذفه وقال غیره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا یلاقی الفعل فی ترکیبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وکذا الخلاف فی ان الخبر الها هو او مذهب السیرافی الی ان الضمیر حذف مع المتعلق وذهب ابو علی ومن تابعه الی انه انتقل الی الظرف لانه یؤکد کقوله ؎ فان فؤادی عندك الدهر اجمع ؛ ویعطف علیه کقوله ؎ الا یا نخلة من ذات عرق ؛ علیك ورحمة الله السلام وینتصب عنه الحال کقوله تعالی ففی الجنة خالدین فیها قال ابو علی واجمع بعضهم انه علی ان الظرف اذا اعتمد علی موصوف او موصول او ذی حال او حرف

استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظ لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد
انّ المصدرية كقوله تعالى وَمِنْ اٰيَاتِهٖٓ اَنَّكَ تَرَى الْاَرْضَ خَاشِعَةً لا صحة المصدر اما قوله احقًّا بنى ابناء سلمى بن جندل
تهددكم اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما عمل فى انّ بلا اعتماد لشبهها بالمضمر فى انها لا توصف مثله ويجوز
ان يقال فى جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدئه اما فى غير المواضع المذكورة نحو فى الدار رجل فالمرفوع مبتدأ
مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش فى احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا فى قائم زيد وانما قال الكوفيون
ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدء مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد وقائم زيد
على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتداء التقديم فالضمير متاخر تقديرا كما فى ضرب غلامه
زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل
الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد فى قائم زيد فاعلا ايضا وله فى جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف
فى عمل الفعل من الصفة وشرعت الاجماع على جواز نحو فى داره زيد يصح تقديم الخبر ويمنع كونه فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر
وكذا قولهم ان فى الدار زيدا دال على ان زيد اكان مبتدء والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو فى داره قيام زيد
وفى دارها عبد هند وذلك لان المبتدء حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه فى نحو فى داره زيد فاما ما اضيف
اليه المبتدء فليس له التقديم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافى
الحاصل بينه وبين المبتدء وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدء وان لم يكن له ذلك فى الاصل وقد يرد
فى كلامهم فى اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة
الا فى ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى فى حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثانى ان يعلم اضافة معنى اليه
تقديرا نحو قول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر قوله اكل عام نعم تحوونه اى حوايته الثالث ان يكون اسم العين
عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على
تاويل ليس فى وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤلا به عن زمان خاص واسم العين
عاما نحو فى اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظروف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا
ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو
الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير فى اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب
هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم فى يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان فى عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون
صمت فى يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة فى للتبعيض وان كان الزمان
معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما فى الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا فى المنكر

للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من القراء
نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس
الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان
او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو النكرة فالرفع راجح نحو انت مني
مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اي مكانك
مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء
عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع
المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا جبرئيل امامها خلافا للجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا
وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوز رفعه في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين غير
مكان والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا تستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكأ
زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان
المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب ومقعد القابلة اي
قريب وكذا معقد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابئ
الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يميلوا
ويقال هم درج السيول اي مسرعون منا عدون والدرج الطريق الذي يدرج بالسلوك اي يطوى قال بعضهم ما كان
من هذه الظروف بمعنى القرب نحو معقد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه
اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان
الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل
واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة
او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد وهو منزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف
وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا
مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان
بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا او يوما وليلة فلان الخبر هو خلف
دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اي تباعدت فرسخين فالفرسخان متباعدان كما ان الماء في امتلأ الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك

دنوت انملة اى دنواً المثلة اى دنواً تاماً كما قيل فى قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من فى مثله وخروجها على السواء كما فى قولك جئت قبلك او من قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب الرفع على الخبر فى الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس لشئ اذ يقال دارى من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدء اى من اشياعى وفرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او منصوب على الظرفية اى فى فرسخين اى انت من اشياعى ما سرنا فرسخين كقولهم سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهى عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة واما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اى متاخرا انتصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدء وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اى قبل ذلك يقوى مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما فى الاصل مصدرين بمعنى اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما اليوم بالان كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الان فمعنى اليوم الاحد اى الان الاحد والان اعم من الاحد فصح ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدء اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدء لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته فى معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدء والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لذلك العين حتى صار كانه هى كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هى اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدء نحو لكن ذا البر من آمن وحالها اقبال او فى الخبر نحو بر من امن وذات اقبال وجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو عن معنى المبالغة والثانى الذى لا يغاير المبتدء لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعرى شعرى اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ اخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا انا اى ما تغيرت عما كنت قال رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان ماولا بالمشتق

تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اى غليظ وكله ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ موخرا عن الخبر وان لم يكن ما ولا به لم يتحمله خلافا للكسائى فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز جريه على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل فى هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هى وتمام البحث فيجيء فى باب الاضمار ان شاء الله تعالى

قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يجوز عنده الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام وما جاء بك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكل حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذى يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابى تمام لعاب الافاعى القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل اى بنو بناتنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى قوله او كان الخبر فعلا له اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدأ ان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم نظرا الى اصل

مبحث تقديم المبتدأ

الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا كما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدء بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدء مثل على التمرة مثلها زبدا او عن ان نحو عندي انك قائم وجب

تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يأتيني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احترامًا للفظ المقتضى للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدء كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدء واما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبه ونه نحو غلام زيد راكب **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصححا اى كان الخبر اى تقديمه مصححا لمجيء المبتدء نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدء ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدء وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدء المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدء لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية لسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في حجر لا فيك وقولهما

مما لا يتضمن معنى الدعاء احترازعن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل **قوله** او لمتعلقه ضمير في المبتدأ
اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزئه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار
والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس متعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر يعني اذا
اتصل بالمبتدء ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبد على التمرة لكان مثل صاحبها
في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدء نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدء بان يتوسط
بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدء
ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار ما لكها انا ثم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع
نظر الى ان المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى
واذ ابتلى ابرهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة
طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء
بالتقدم اللفظي **قوله** او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم
خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة
لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة
بالمكسورة ولو يرتفع بالفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي في باب
الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدء بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف
تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدء وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة وجيء في باب
الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر
والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدء لانها جملة والمبتداء مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة
لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط
ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدء الذي بعد الا لفظا نحو
ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة
الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى
لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم له الخبر **قوله** وقد يتعدد الخبر

مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هو حلو حامض
وجاهل من هذا لان كلا منافيا تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين

بحث تعدد الخبر

لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائم لا بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدء ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدء ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدء بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدء بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النارنج احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدء بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ؎ الى الملك القرم وابن الهمام ٭ وليث الكتيبة في المزدحم ٭ وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدء نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدء نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدء مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل

قوله وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق

والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله ؎ واما القتال لا قتال لديكم ٭ او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدء في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدء مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في

مبحث دخول الفاء في الخبر

خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب ضربْ قد يكون خاصا و
صلته ماضيا كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل
منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته
مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب
موت فر منه الشخص فلاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون
منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصولة
المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى قدامك او فى الدار
فله درهم وانما وصل المبتدء الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف كلمة الشرط
والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء
الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الخ لانه دخيل فى معنى
الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون
صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع
قصد السببية نحو الذى ياتينى له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء
لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الاية الملاقاة لازمة للفرار
وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك
قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجئ تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثانى النكرة العامة الموصوفة
بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل ياتينى او امامك او فى الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل
المعنى نحو كل رجل اتانى غدا فله درهم كما ذكرنا فى الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو
كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم
وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدء نحو زيد فوجد وانشد
وقائلة خولان فانكح فتاتهم * واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله نحو هذا خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان
باتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدء المذكور الا ما نذكره وذلك لانه انما دخلت الفاء لمشابهة المبتدء
لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقد تقدم
ان ما تؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدء لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله

ملا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية والحق المالكي ان المفتوحة بها ولكن من غير سماع لكن سيبويه أبى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم انّ كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا جوز بعضهم انّ المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراء لها مجرى انّ المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ع انّ من يدخل الكنيسة يوما ؛ يلق فيها جآذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق انّ في المنع دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المذهب سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع انّ سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف

المبتدء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره

مثل لولا على لهلك عمر وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدء وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في باب نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدء لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا وجائزا واذا في قولك فاذا السبع المفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدء الذي بعدها اى فبالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لانه قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف في

فَفَاجَأَتْ وَقْتَ وجود السبع بالباب لا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة
فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بَرّي ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدء في نحو فاذا السبع
محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية
التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز
حذفها وقال ابو بكر مَبْرَمان هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب قوله فيما التزم في موضعه غيره
يقال الزمته الشئ فالتزمه اى قَبِل ملازمته اى في خبر التزم العرب ذِكْرَ غيرِ الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في
موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر بعد وهو في اربع
ابواب على ما ذكر المصنف واولها المبتدء الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار
لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظ منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجئ في حروف الشرط دخلت
على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اى انتفاء وجود علي لانتفاء
هلاك عمرو وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما
مر في بيان قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها
وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا
لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجئ في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال
البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدء ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى
المبتدء في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على
الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدء الذي بعدها موجود لا قائم
ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية
قال شعر قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى
لمحدود اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدء يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجئ في بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر
مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو
ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذه الحال فضلا ايضا خلافا للفراء

نحو عليّ بزيد كان ذا مال ويقال سَمْعُ اُذُنَي زيدًا يقول ذاك اى سَمْعُ اذني كلامَ زيد على حذف المضاف وان كانت الحال
المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامُه قائم قال م اَقربُ ما يكون العبدُ من
ربه وهو ساجد اذ الحال فضلةٌ وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامةُ الحالية اذ كل واقع غير موقعه يُنكر وجوّز الكسائي
تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدء فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلّمتُه فوهُ الى فيّ ويجوز عند الكسائي
اِتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كلُّه او ضربي زيدا الشديدُ قائمًا ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب
ابن درستويه الى ان هذا المبتدء لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يُسمع الاتباع مع الاستقراء
وفي خبر مثل هذا المبتدء اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لاخبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما
اَضرِبُ قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معموله المصدر لفظا ومعنى والعامل
فيه المصدر الذي هو مبتدء وخبر المبتدء مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر
الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيدا ضربُه قائما اى ما ضربي اياه الا هذا الضرب
المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربُه ملتوتا وذهب البصريون الى ان الحال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال
محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي
زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يُستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على
مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع
عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابسٌ والماء باردٌ اى كل ما فيهما تان الماهيتان
حاله كذا فلو قلتَ مع قولهم النوم يَنقُضُ الطهارةَ ان النوم مع الجلوس لا يَنقُضُها لكان مناقضًا لظاهر ذلك اللفظ واذا
قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشترِ اللحمَ واشربِ الماءَ لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلت
ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون
المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما
عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختصُّ بحال القيام حاصل وهو غير مطابق
للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع مع حصول الضرب المقيد بالقيام حصولُ الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في
تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا
قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادةً على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان
الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظٌ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرناه على

[illegible]

مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت المرة ويريد باكثر شرب السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير ثم حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا اوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاءتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا فنقول حذفنا كائنا او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة

المنصف هذا ما قيل فيه الذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا لا لبسة قائما اذا اردت الحال عن المفعول والمعنى وضربي زيدا لا الا قائما اذا كان عن الفاعل والمعنى اولى بان يكون حذف المفعول الذي هو ذو الحال فيبقى ضربي زيدا الا خبر وانما يجوز حذف هذا الحال مع قيام القرينة اقول الذي قرينة قاما زيدا اي ضربته ثم حذف الخبر الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال واقيم الحال مقامه كما تقول اشهد اشهد يا اي مرشدا مهديا فتكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ولا نحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربي زيدا حاصل قائما فيكون العامل في الحال حاصلا وذو الحال معمول ضربي

بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائماً هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازاً فجاز جعله قائماً ايضاً ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيداً قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيداً وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائماً اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب توسعاً كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضاً لكثرة وقوع ما المصدرية زماناً ولكثرة وقوع الزمان مسنداً اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدراً وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما اقام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل حرفاً فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبراً عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضاً اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوباً وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيداً قائماً بضربي زيداً قائماً حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضاً تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة والنوء والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوفاً على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبراً عنهما سواء تأخر الفعل عن المتعاطفين او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول

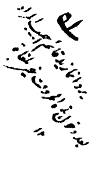
امير المؤمنين عرفهم وثم الجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون
مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق
ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته وبارئها حال واعلم
انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك مقابل
زيد قويان اي زيد ومن يقابل زيدا قويان قوله ولعمرك لافعلن كذا اضابطه كل مبتدء في الجملة القسمية متعين
للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي
لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السوال ايضا نحو لعمرك
افعلن وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام
نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس
بوجه لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل
المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد
الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدء لان الاصل كون المسند اليه معلوما و
كذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير
كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرء ويحتاج الى العلامة
وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان
الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم
واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون
معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول
في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدءات
نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدء الاخير مع خبره خبر
عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدء الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي
مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدءات الى ضمير متلوه الا المبتدء الاول وان لم تضف
المبتدءات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد الخبر المبتدء الاخير فيكون اخر العوائد
الاول للمبتدءات وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدءات وهكذا على الترتيب في ذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره

تنكير الخبر لانه صلح ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه في نحو كم مالك ورايت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة واذا كان الخبر معرفة فما الفائدة في ذلك الكلام فالجواب المفاد في نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على الاخ

معهما فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد قائم عنده ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة فى
داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره
فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد لانّ زيدا امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند
مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرو ان يجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدأت اكثر قوله خبر انّ

مبحث خبر انّ واخواتها

واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدء الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم
انه لما كان مذهبه ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها المفعول لم يكن له بدّ من ان يدّعى ان كل منصوب ومرفوع
غيرهما فهما مشتبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدء يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثانى جزئى الجملة وخبر انّ
واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قدّم منصوبه على مرفوعه تنبيها لفرعية العمل على فرعية



العامل وخبر لا التبرئة يشبه خبر انّ المشبهة للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذى هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة
اسم انّ واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا يقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات
واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه
هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد وهى اسم انّ واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وما الحجازية الى
تشبيهها بالفضلة فيقول انّ انّ واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ فى بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على
النصب كما قدم فى ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذى تعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولى
ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما انّ فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه
من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجئ فى بابها فاعطيت عمل الفعل فى حال قوته وهى اذا تصرف فى معموله بتقديم النصب
على الرفع وعند الكوفيين انّ خبر انّ واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدء لا بالحروف لضعفها عن
عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضائها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى قوله
بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدء وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو
حسنا فى قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على خبر لا التبرئة نحو لا رجل
حسنا غلامه فى الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه فى الدار فان غلامه مسند
اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتدء بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدء فى نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير
من مشرك ولو قال هناك المغائر للصفة المذكورة ولتابع المبتدء وقال ههنا المسند بعد دخولها الذى كان فى الاصل خبر المبتدأ
وفى اسم ما هو المسند اليه الذى كان فى الاصل مبتدء لسلم من الاعتراض قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدء اى
فى اقسامه من كونه مفردا وجملة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفى شرائطه من انه

اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم **قوله** الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدء فى تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدء وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل كما يجئ فى بابها
فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
كما عرفت فى باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما اعملت العمل الفرعى لفرعيتها لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما
على الاول كما تصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدء فى غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها
لا يكون مفردا متضمنا ما له الصدر الكلام كما يجئ فى قسم الحروف **قوله** الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله فى تقديمه الذى كان
منفيا لكونه مستثنى من الواجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منفى اى ليس امره كامر خبر المبتدء فى تقديمه الا اذا كان
ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها لان كل شئ من المحدثات فلا بد ان يكون فى زمان او
مكان فصار مع كل شئ كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى واجرى الجار
والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف **قوله** خبر لا التى
لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهتهم خبر ان المشابه للفاعل
فهو مشتبه بالمشبه ووجه مشابهة لا المتبرئة لان ان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة فى الاثبات وقيل
حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل
ظريف قال سيبويه ارتفاعه لكونه خبر المبتدء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان معربا
بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى
على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لا رفع
خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه فى الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال امرين
واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف فى لا رجل ظريف
فى الصفة اظهر قال فى مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بالمنصوب هذا اخر كلامه والذى
ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزه فحملا على المحل و
ذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجئ فى توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا فى توابع اسم لا معربا كان او
مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان فى هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدء
باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم
بعده كالمبتدء به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها

نسخ
لكثرته فى الكلام مشهور
واحتياجه الى الفعل
او معناه والمناسبة
له لان الظرف فى
الحقيقة جار ومجرور
لكونه بمعنى فى

مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظ اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر فلكونه اصلا فى هذا الاسم
مع مشابهة لا لانّ التى لا ابتداء معها كما لباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار لسبب البناء
فتحا فصار نصب تابعه محمولا على فتح المشابه للنصب لعروضه بلا وزوال البرد والها مساويا بالرفع تابعه حملا على رفعه الذى
كان له فى الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر
اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة فى الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف فى كون ظريف صفة لغلام
رجل وفيها خبرا والمعنى ليس فى الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى فى كون فيها
متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسى لا ادرى من اين نقله ولعله قاسه قال الحق ان بنى تميم
يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال الدالة عليه واذا لم تقم فلا يجب حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم
اذن كاهل الحجاز فى ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها

مبحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بنى تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وهو فى لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين واحدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف
واما الجملة الاسمية التى بعدهما لا فاما ان يكون المبتداء فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جوابا هل نكرة
نحو لا رجل قائم قوله وهو فى لا شاذ اى عمل ليس فى لا شاذ قالوا ويجئ فى الشعر فقط نحو قوله شعر من صدّ عن نيرانها ۞ فانا ابن قيس لا براح والظاهر
انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولو وجد فى شئ من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس وهى فى نحو لا براح ولا مستصرخ
هى التى فى نحو لا الدار لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها
بينها ومع المعرفة وحينئذ فى غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها فى العمل كما يجئ فى المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها
الاستغراق مع ارتفاع المبتداء المنكر بعدها لان النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظ سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما
من حروف النفى او النهى او الاستفهام ويحتمل ان لا تكون للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل فى الدار بل رجلان اما اذا انتصب
اسمها او انفتح فهى نص فى الاستغراق كما ان ما جاءنى رجل ظاهر فى الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءنى
رجل بل رجلان وما جاءنى من رجل نص فى الاستغراق فلا يجوز ما جاءنى من رجل بل رجلان

مبحث المنصوبات

قوله المنصوبات هو ما
اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا فى حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم فى اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا فى النصب
يعنون بالمفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذى جعلوه غير المفعولات يمكن
ان يدخل بعضها فى حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجئ فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذى
هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف فى التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول

بحث المفعول المطلق

المطلق كما يجيء نفي جعل المفعول معه والمفعول له اصلاً في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضاً
مفعولان لكن مع قيد كالاولين لنظروا ان كان الاصالة في النصب لسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كان
دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه
والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر
المنصوبات فمحمولة مشبهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبرها الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق
وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله
لاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً الا ان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضرباً لاجل حصول هذا المصدر منه واما
المفعول به نحو ضربت زيداً والمفعول فيه نحو ضربت قد امك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول
معه واما المفعول له وان كان مفعولاً للفاعل وصادراً منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون
المتكلم زائراً في قولك زرتك طمعاً ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضاً لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم
المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه
على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمراً يوم الجمعة و
خالد اكراماً لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراماً مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به
بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وله
نحو سير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في استغفرت الله ذنباً قال سيبويه في قولهم حين خفوق
النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان و
انما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولد ستون عاماً وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعاً واختصاراً للجملة كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على
المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل
الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضاً يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر
المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن
فيه مفعولاً مطلقاً لانه ليس مقيداً لكونه مفعولاً حقيقياً بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وقوله هو
اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله
المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان
مفعولاً لان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلاً في

قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم والفضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبنا وبل با للفظ يدخل الحد في جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واماما لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اماماك وان اراده وهو الظم بقوله فعل انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله و يخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات تجري مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفي فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل فعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما وقوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي و يبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول لها قوله ويكون للتاكيد والنوع

والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف وعدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار منزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلست جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عمل عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر تغير مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض وفي كل نحو ضربته بعض الضرب وكل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا او اجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى ومجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود خفيف او شديد او غير ذلك فتقول ضربته الضرب وفي نحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في

الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء وكذا القهقرى فى رجع القهقرى اى الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب
بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل يقهقر القهقرى ويقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء
وصفا لشىء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا
كان اولا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته
ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التميز
نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته
سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد
بافرادها وكذا فى ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل
ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا
مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون
اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم اى فيما قام فيه
الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمع فى نحو قولك ضربته ضربتين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع قوله فلا يثنى
ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هى هى والقصد الى
من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف
اخويه يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد
يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على
ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه
نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم
من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى
لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون
عامله نحو قوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اى يدرس الدرس او الى غير مضمون
عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك
ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشىء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا
فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا

سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم
يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف
فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة
في خطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء وان بُين
ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعول بالاضافة نحو
ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا
لك اى بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن
والشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون
هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد
المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما
وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به واستحسن حذف الفعل
في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا
لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله
او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحنانيك ففي المصدر
مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل ومفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينتهما بعد المصدر
بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واحمد
سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين
له فلما حذف الفعل لاحدى الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل لجعل الفاعل
او المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك واما قولهم حمدت حمده
وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه وكذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على
جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله داود اذ هو موهوب والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه
ويجوز ان يكون المعنى حمدته حمده الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي له ان يكون مضافا
لبيان النوع كما في قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر
في محل الرفع على انه خبر المبتدء الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام
الفعل كما كان يلي الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيين للمبتدأ المعارف نحو قوله تعالى وما بكم

من نعمة من الله ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فهى صفة لها لو جعلناها ان لا ينكرة موصوفة وقد يأتى

ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا

ان فسر مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحب عن فمتعلق مرحبا اى رحبا فهو من هذا

الباب والجملة المفسرة للحذف وقد المبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من نحو ما

حذف فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لا يذكر فى قبلها اصلا بل يصير المصدر عوضا منه

وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كالمجئ فى بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون

لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت مقامه وبناؤها على الحركة اكثر لئلا ان زادت على حرفين لتبقى

مبنية على الاعراب الذى استحقته حال المصدرية فيجرى اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان

عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل

الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما فى

المعنى فهيهات اسم فعل لا لم ينن واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة

ههنا هذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها

اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها عرفت ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام

افعالها ويجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو ويك زيد ورويد زيدا

وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة

الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيهات لزيد ومن جملة المصادر

القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا اى نتنا وبهرا اى تعسا اما بهرا بمعنى

غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعنى ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما

ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبنيا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظ والناصب المقدر لدفرا

وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هى القائمة مقام المصادر نحو تربا لك

وجندلا اى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات

قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناءة وعائذا بك اى عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما

ما ذكر فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات

قامت مقام المصادر كآها منك اى توجعا وواها لك اى طيبا واففا واففا لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم

اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو اهيا اى كفا وويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة

مبحث المفعول المطلق

من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان تكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو اها ووها وجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكما واوه على اخوانى واه من ذنوبى وزعم الفراء ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وى على ما قال الفراء جيئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس منهم اذا الداعي المثوب قال يالا فصار معربا بانضمام تلك اللام اليه فجاز ان تدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوه فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل كما في قبل وحول في كل صوت يدعى صير ورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصار ايت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد يستعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله الا ما ذكرت لنا ؛ هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ؛ ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه معنى الطلب كالامر والنهى قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة ؛ ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا ؛ وقال ايها المنكح الثريا سهيلا ؛ عمرك الله كيف يلتقيان ؛ هى شامية اذا ما استقلت ؛ وسهيل اذا استقل يمان ؛ وقد ذكر الجوهرى استعمال عمرك وقعدك في القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله لنا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهرى وقد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سئلت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السوال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذفت الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا اقعدك الله تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سئلت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السوال تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا اقعدتك الله وان لم يستعمل اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال عن الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسئل عمرك الله اى اسئل الله تعميرك او اسئل الله عمرك

عمرك واسال الله فقدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسمه متعد الى مفعولين اى كقولهم
اسال الله تعميرك الله اى اعتقادك بقائه وابديته وتقعيدك الله اى نسبتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما
بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله منصوب بالمصدرين ويجوز
ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف وقعيدك اى قعيدك اى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد
هذا التاويل قولهم تعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف على مذهب سيبويه وهو ان نصبهما
على المصدر على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا
ان يقال لما كان الدعاء للمخاطب جاريا مجرى قسم السوال لانه قد يبتدء السوال بالدعاء للمسئول كانه قيل طول الله عمرك
افعل لي كذا **قوله** وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل
ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا **قوله** ما وقع مثبتا الخ هذا مصدر يجب حذف
فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك
المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا او زيد
سيرا سيرا او المنون تفريقا تفريقا وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا
سيرا من هذا ولذا وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه
له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوي الطريد
ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا المشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل
كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما
زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدأ في قولها فانما هي اقبال وادبار فينمحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح
الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة
التي قد مر ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال
عجب لتلك قضية واقامتي ❊ فيكم على تلك القضية اعجب ❊ قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت
قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك **قوله** مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد
سير لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا **قوله** داخل على اسم صفة
لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير
البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني

كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا ومعناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا في حذف الفعل وجب لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة

نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف فعلها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان تقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكتب لهم انه بعد او يبيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم

بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون الجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب حاضرا صاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدي هدي الصلحاء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة ولا لزاما منه مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها دالة على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال

الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل الفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعنى
في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر
فهو كما تقول عجبت من ضربك ضربَ الامير اي من ان ضربت ضربَ الامير وكقولك ضربُك ضربَ زيد خير من ضربك
ضربَه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بأنْ والفعل منه ولا يصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ
صراخَ الثكلى لمعنى له صراخ حاصل لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له
صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني
من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تعالى صُنْعَ الله ووَعْدَ الله وكتابَ الله وصِبْغَةَ الله لان قبلها ما يؤدي معنى فعلها فيقال
هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني صوت
حمار وصراخ الثكلى اما على البدل وعطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما
على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجوز اذن تعريفه مع كون الموصوف
نكرة لان مثل هذا لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد وردّ عليه سيبويه
وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصيرُ الطويلِ اي مثلُ الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأوّل بالمشتق اي له صوت مُنكَر كما
تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف واذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب
المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في
له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوتٌ صوتٌ حسنٌ فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين
اما انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه
صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف
ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى
انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو لا ماءَ ماءً باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت
نوّنت وان شئت لم تنوّن جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا فلان معنى
الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوتٌ حسنٌ توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء و
اجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الإتباعَ في الثاني
دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن و
يجيء حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى إتباع المصدر و

ان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة
ليست اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليه الحدث معنا ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز النصب فيه على المصدر او
الحال كما مر ذكره في بيت روبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما مع انه لو يكن صفة للاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف
فالوجه الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى تأكيدا لنفسه
يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر
ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في له علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان
المصدر المؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل
وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قوله
الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة
الحق كرجل صدق وحار سوء ومنه قوله اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل لان قسما بمعنى
التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وجميع المصادر
مضافة الى الفاعل لانه حصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة
المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة متضمنة لنيابتها عن
الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها
ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى
في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني جزء الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان
المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا
فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره
اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي اه وقولهم هذا القول لا قولك
اي هذا هو القول الحق لا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدر بينا اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد
كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور المدح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا
هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب ... تبعناه على كل حال امرئ من الدهر جدا غير قول التهازل اي لا
جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم ثم
ابدا ولي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر وكذا قولهم فعله البتة اي حتما

في بيان معنى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب

بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اى القطعة المعلومة
مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر
مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه
المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال
فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ
بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه
يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة
بلا لان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال احدكما لا
تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان
لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره
فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون
هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى المخاطبين او غيرهما ويعارض نحو
رجع القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن
انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان
كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول اتبعنا على كل حال لزجد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجد منك كما قال
الاصمعي ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي افي الحق ومعنى حقا وجدك متقارب او هو
انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك ثم على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا الا
لما صدر الكلام ويجوز ان يقال هو متعد بالجد ان جدا ثم بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف
فعله لضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة
بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله
قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك
زيد قائم حقا ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او
على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد
لغيره مع ان اللفظ السابق دل عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس
الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك

قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه فى مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير موكداً كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا الا ارى باسا بان يكون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب قال لا اضافة الى الفاعل فى نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه **قوله** ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى يدى مسور قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال ما مورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيم فى موضع والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع الماموربه حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين لان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداولا بعد تداول وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اى ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط وحجاجيك اى كفا كفين كلها مصادر لم تستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف فمعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان اولا نحو قوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشنى وامكرا وانت فى الحديد وقياما وقد علم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى

وقد قيل انها احوال كما يجيئ فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نَعَم ونعمةَ عَين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اى قرت وهو مضبوط بضبط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لافعلن ذلك رغما وهوانا وتقول اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل فى هذا المصدر لانه المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جائت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فم الداهية مضموم الى فيك والمعنى خيبك دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابه داهية فالمحى عنها معنى المبتدا او الخبر وكذا صار معنى فاه الى فى المصدر اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل فى فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاء الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال لها انه مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء فى اصطلاحهم وكلامنا فى المطلق وايضا فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشئ آخر هو عمرو او غيره وليس مفعولا به فى الاصطلاح والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله خرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا فى قولك مررت بزيد

وقمت الى زيد زيد عمرو ربه ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت والمجهول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قال حذف احدهما مرجوح لان الاسمين معا في الاصل مبتدأ وخبر لانك اذا حذفت احدهما كنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول لهذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل لان الجبة مكتساة ومعطاة اي ماخوذة وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر ليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفرته فحفر النهر لانك تقول حفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمت زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل الفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعله قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين ولي بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران في الظ وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره لسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصولة وصلتها كما يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من تلقيه فاكرمه وكذا ان كان المنصوب

معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجئ فى وجود الشرط من انه لابد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد شرطه اما نحو ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر فى التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل به كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان فى اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر فى هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدمه قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا ليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يتوهم فعلا فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة التفسير

قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا فى يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا اى اضرب امرأ ونفسه اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات منه كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت فى الاية وكذا قوله فواعديه سرحتى مالك او الربى بينهما اسهلا اى قولى ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا او قرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او

اقصد او ما يمين هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك و
اورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا
ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد والقصد في الامر خلاف
القصور والافراط قال كلا الطرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اى نيت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا
عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقد
له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة
ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول
عليه الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا
ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى
بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت
اى من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر
زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان و
العذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم والمعذر والعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا
ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها
المرء يعذر عليها قال جاري لا تستنكري عذيري ❊ سيري واشفاقي على بعيري ❊ بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي
ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اى احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها
ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه
وايذائه اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة ام تجرمتها تاديبها
وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من
انفسهم اى من جهة انفسهم و اهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اى من اجل يذائه اياه اى لي عذر في ايذائه فهل
ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى انكان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل
اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطني
كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال خذ لك
ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اى اصنع
كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتني فاهل الليل والنهار اى فتاتي اهل الليل والنهار اى اهلا لك بالليل والنهار

وقولهم ديار الاحبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شيء امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجيء فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اى فلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف الجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى لمن يشاء اى لمن يشاءه او غير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى اى يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط قوله الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الذى تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو لتخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد اى الاهلاك وكانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع منه نحو واويلاه واثبوراه واحزناه اى احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم يقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهى احضرا حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد ههنا

من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر
بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا و
اخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت
اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوزت في ادواته ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون للغائب
لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في
كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر فتقول صه في المفرد المذكر و
المؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اوه انه بمعنى
اتضجر او تضجرت وفي آوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد
يعرض للجملة ما لا تستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية والندائية لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى
المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان تكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اي منتصبا بعامل مقدر
كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذ ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام و
ان عامله بؤس الذي هو بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعني الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيء زيد
راكبا **قوله** ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به
ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به اسم الضم والالف والواو وقال
الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ
بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف
الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ
فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده
مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوى الالف
كالغاية فبني على الضم ونصب المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الالف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول في
المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا **قوله** مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل
فيه يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيهم نحو يا زيد
ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا و يا
هؤلاء ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتة مع السكون
بلا لام او اضافة ولا يحذف في يا مري من الاراءة نحو فاسمن لا جحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع كاف

الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك فهذا الكاف كالكاف في ذلك لفظا ومعنى ولنا قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولو بنى المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذى طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قال لا بيه الا ادا ان تكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها ؛ وليس عليك يا مطر السلام ؛ وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قوما وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل

قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اخترت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام متعلقة بادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار لها ولضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا للرياح ؛ وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهى ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله ويا للدواهى ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اى استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لى كليبا يا لبكر اين اين الفرار ؛ فوهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة هاهنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على

المنادى فى غير المعانى المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا او انت تحثّ ثم لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر فى النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث به والمتعجب منه وكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة يا ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول لا ثلثة وثلثين عندى وقال الاندلسى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما فى غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال ع أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن فى كليب تواضع وقال ع أعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال ع أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال ع الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما فى يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول فى النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفا ويا عبدا حل فى شعبى غريبا وتقول فى المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس فى الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل المدهوش ولدارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز ان يجعل مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثانى من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول فى باب لا لا حليما لا يعجل ولا لا غلاما من

العلمان فی الدال لان الجملة والظرف بعده وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجهل وادار الجزوى
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة والظرف صلة للذى وقد حذف وصفا
للمعرفة قيل يبعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء و
صرح الكسائى والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف
وفى كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر
التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها
اسما لمسمى واحد كما فى ثلثة وثلثين فى العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم فى نحو يا حليما لا يجهل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء
والكسائى لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله ؎ يا راكبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران
ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اى يا رجلا راكبا ولكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا بكون
المنادى نكرة غير موصوفة لا فى اللفظ ولا فى التقدير اذ لا مانع من ذلك ولجاز تغلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا
جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما
ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز
يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولو جر فى يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف

قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على

لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان

كالحسن فكالخليل والا فكابى عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف

بابن مضافا الى علم يختار فتحه كا اى ان يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه
لا ترفع نحو يا لزيدا وعمرواه ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول
يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبنى ضرب زيد وعمرو فيجئ الكلام عليه فى باب الاضافة
وقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف
على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه
ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتاكيد
وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا
مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا فتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد و
رجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا نحو يا زيد وعبد الله

ويا عبد الله خطا العاجلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذى باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازنى يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع جائز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستانف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لو يطرد ذلك فيهما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل والتركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرر اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة او ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال ؎ يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف ما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى يجيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي

عطف البيان عند النحاة يا عالمُ زيدٌ وزيداً وفي التاكيد يا تميمُ اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيدُ والحارثُ والحارثَ
واما التاكيد اللفظي فانّ حكمه في الاغلب حكم الاول اعراباً وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ لانه هو هو لفظاً ومعنى وكانّ حرف النداء
باشره كما باشر الاول وقد يجيء اعرابه رفعاً ونصباً قال رؤبة ؎ انّي واسطارٍ سُطِرن سطراً ❊ لَقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصراً وجعل ابو علي
يا زيدُ زيدُ بدلاً وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظراً لان البدلَ وعطفَ البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد
الثاني فيما نحن فيه لا يفيدُ الا التاكيد فان وصفتَ الثاني نحو يا زيدُ زيدُ الطويلُ فابو عمرو يضم الثاني ايضاً على انه توكيد لفظي للاول
موصوفٌ او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ كما ذكرنا في لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ ولا يجوز
ان يكون الثاني مع وصفه وصفاً للاول كما جاز هناك لان العلمَ لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيدُ زيدَ الطويلَ
بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميمُ اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف
للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول
كما يجيء في قولهم لا ماءَ ماءً بارداً ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري
لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعةً للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه
الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاءِ الكرامِ بجرّ الصفة حملاً على اللفظ بل يجب رفعها حملاً على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة
البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرفُ النداء كالعامل لها وكذا فتحة نحو لا رجلَ فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلّل شيئاً من استنكار تبعية
حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كونُ الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لضُمّ والشبيه
الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضافُ واجبُ النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها
موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافاً او مفرداً وليس ببعيد في
القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم تجز بناءَ التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجلَ ظريفَ فكنت تقول يا زيدُ
الظريفُ واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصفُ لا الموصوف
فكانّ لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجلَ ظريفَ فيها لا ظرافةَ في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمونُ الصفة فهي كنفي
الظرفاء لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريفَ فيها بخلاف يا زيدُ الظريفُ فان المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع على انه ورد
في مسائل الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدُ الطويلُ ويا عالمُ زيدُ انهما مبنيان على الضم كما في
البدل وقد قدّمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار
الرفع مع تجويز النصب نظراً الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيهاً على
استقلاله معنى كما في يا ايها الرجلُ وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد

اَن يحيل حركته لحركة ما باشرهُ الحرفُ وكان الوجدان ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التوابع ان تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء ويلزم لخليل وابا عمرو لنظرا الى العلتين المذكورتين اختيارُ الرفع والنصب فى التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اى المبردُ يوافق الخليل فى اختيار الرفع اذا كان ذواللام مثل الحسن فى عروض اللام وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مط فكيف يضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل لجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس فلابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقى كانت اللامُ فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية مايكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر فلو اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لو تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللامُ فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمى بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا ستعملت فى بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر لجريها مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز اللام نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قالوا ابنو الليث فى بنى ليث بن بكر بن مناة فان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيف العلمَ او تعرّفه باللام وان كان فى الاصل فعلا ايضا وليسا بمطردين قال ؎ علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكم ❊ بابيضَ ماضى الشفرتين يمانِ ❊ وقال ؎ رايت الوليد بن اليزيد مباركا ❊ شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه انما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة فى كون الاعلام اللازمة لامها فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا فى الثلثاء والاربعاء وربما يكون فى هذه الاعلام

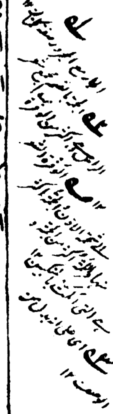
مایثبت لفظہ جنسا لکن لانعرف کیفیتہ غلبتہ فی واحد من جنسہ کالمشتری فی الکوکب المعین فانا لاندری ما معنی الاشتراء فیہ ولذا قال سیبویہ وما لم یعرف من ھذا الجنس اصلہ فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمتہ اللام من الاعلام التی لم یثبت استعمال الفاظھا فی الجنس الشامل لذلک المعین ولغیرہ کالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتری لیس من الغوالب لان العلم الغالب ما کان جنسا ثم صار بالغلبۃ علما قال بل ھی اسماء موضوعۃ لمسمیاتھا وانما ارتکب سیبویہ تلک الطریقۃ اجراء للازم لامھا مجری واحدا فی التقدیر لما امکن وکان الاکثر ما یثبت جنسیتہ ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القلیل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سیبویہ علی اربعۃ اقسام احدھا ما یثبت جنسیتہ لفظا ویعرف فیہ المعنی العام الشامل للمسمی المعین لاخواتہ کالنجم والصعق وابن عباس وثانیھا ما یعرف فیہ ذلک المعنی ولم یثبت جنسیتہ لفظہ کالثلثاء وثالثھا ما لا یعرف فیہ ذلک المعنی ویثبت جنسیتہ لفظہ کالمشتری ورابعھا ما لم یعرف ذلک المعنی ولم یثبت جنسیتہ لفظہ کالدبران والعیوق لکوکبین لا یعرف معنی العوق والدبور فیھما ھذا بطولہ ومذھب المبرد مما احال علیہ المصنف ولا یدل علیہ کلام مبرد وذلک انہ قال ان کانت اللام فی العلم اخترت مذھب الخلیل لان الالف واللام لا معنی لھما فیہ ولا یفیدان التعریف بل یلمح بھما الوصفیۃ الاصلیۃ فقط وکانہ مجرد عنھما لان تعریفہ بالعلمیۃ قال وان کانت اللام فی الجنس اخترت مذھب ابی عمرو لان اللام اذن تفید التعریف فلیس الاسم کالمجرد عنھا فعلی ھذا مذھب المبرد فی الحسن والصعق معا اختیار الرفع لان اللام لا یفید التعریف وھذا کما تری خلاف ما نسب الیہ المصنف قولہ والمضافۃ المعنویۃ ای التوابع المضافۃ وھی فی مقابلۃ قولہ قبل وتوابع المبنی المفردۃ ولیس فی نسخ الکافیۃ تقیید المضافۃ بالمعنویۃ ولا بد منہ لان اللفظیۃ کما ذکرنا جاریۃ مجری المفردۃ وذکر فی شرح المفصل فی تجویز الرفع فی نحو یا ذا المحتی فنار وفی نحو یا صاح یا ذا الضامر العنس مع انھما مضافان علتین احدھما ان صفۃ اسم الاشارۃ لا تکون الا مفردۃ کما یجیٔ فی باب الوصف فکانہ قال یا ذا الرجل الضامر العنس فالصفۃ فی الحقیقۃ مفردۃ والثانیۃ ان اللام فی الضامر والمحتی اسم موصول مع صلتہ فی حکم المفرد وان کان مضارعا للمضاف فکانہ قال الذی ضمرت عنسہ ولو کان قولک الذی ضمرت عنسہ یقبل حرکۃ لم یکن الا الرفع فکذا ما کان مثلہ ویزول علتاہ فی قولک یا زید الحسن الوجہ فان الموصوف لیس باسم الاشارۃ ولا یکون الالف واللام موصولا الا فی اسم الفاعل والمفعول ویجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولی ما قدمناہ وھو ان المضاف اللفظی وان کان مضارعا للمضاف لکن لا یجری تابعا مجری المضاف فی وجوب النصب بل انما یجری مجراہ اذا کان منادی قولہ غیر ما ذکر ای غیر ذی اللام قولہ مطلقا ای مفردین کانا او لا وکان متبوعھما مضموما او لا قولہ والعلم الموصوف بابن حکم ابنۃ حکم ابن فیما ذکروا ما بنت فلیس مثلھما فی الندا اما فی غیر الندا ففی جریہ مجراھما وجھان والاولی المنع لان التخفیف معھما لفظا وخطا انما ھو لکثرۃ الاستعمال ولم یکثر استعمال بنت والشرط ان یکون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفہ احترازا عن نحو یا زید الظریف ابن عمرو فانہ لا یفتح المنادی فی مثلہ لعدم کثرۃ الاستعمال فالشروط اربعۃ وھی کون المنادی علما احترازا عن نحو یا رجل ابن زید وکونہ موصوفا بابن احترازا

عن نحو يا زيدُ بنَ عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابنَ اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهّل ذلك لكون الفتحة حركة المستحق في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة متصلة كانت نحو يا زيدَ ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظة ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما **قوله** واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستنكر دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد والا ان على ما يجيء في موضعهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغائرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف مع حصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء التعريف الفائت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هنا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان يكنى مثلهما عن المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجد والاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ تخصص نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم اخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله

مبحث المنادى المعرّف باللام

لا ابهام بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في رُبَّهٗ رجلاً واما نحو رايته زيد فقليل واما الموصول فانه
وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايّاً المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع
مبهما هو ازال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون
يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيداً الظريف واوجب رفع نعت ايّ وفصّل بعضهم في وصف
يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنىً عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازني والزجاج فجوّز النصب والرفع في وصف اسم الاشارة وايّ قياساً على نحو يا زيداً الظريف ولم يثبت وانما قطع ايّ المتوصل
بها الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوباً وكذا ذو اللام الذي
هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصوداً بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه
لانه لو لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايّاً ما تدعو وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل
من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلاً هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه
ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون الاسم الاشارة اوضح من ايّ وُصِف ايّ به في بعض المواضع نحو يا ايهذا
فيقتصر عليه وانما توصّل بايّ الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب و
لهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه فتحاشى في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء
ففصل بينهما بايّ في بعض المواضع لتناكرهما في الظ ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا
ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايهذا مجردا عن الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل ايّ موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ
محذوف والجملة صلة ايّ وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني
ايها ويصحح تقوية مذهبه بكثرة وقوع ايّ موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات
قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على
الضم كما ياتي في الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف
كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك
الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيء اى ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق
والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في
باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار
اليه [illegible] من الصفات المشتقة الا انما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فبتقديره هذا الابيض واما التعريف باللام فلان

تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا انطباق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم كالرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن التزموا النزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا بالمحل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى ايا او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف اي لا نه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه على هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستقل من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي فلا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ومنع كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله الا انها توابع معرب



يؤمي الى ان المعرب لا محل له او الى انه لا يحمل على محله ويرى ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه
اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيدا وكذا ما اضيف
اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في اللفظ ما يوهم خلاف ذلك فهو بضمير عامل كقوله في ضارب زيد وعمرو ان التقدير
ضارب زيد وضارب عمرو او لا يجيز في نحو الحسن الوجه واليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب
المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم انّ في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب
ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني انّ مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على
الاسم وكذا يقول في نحو قوله ⁵ وان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل ⁵ بنصب دون وقوله
ملنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سوال مقدر
وهو انه اذا كان صفة المنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال وارد على الجواب
عن السوال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في
توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره
النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل
هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله
قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال سمعها لاهه الكبار وكونها بدلا
من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربربة واما النجم والصعق والذي
وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا
في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال
بمعنى المفعول والالاهة العبادة والاه بفتح العين اي عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة
كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اي يعبد وصار مع لام العهد علما له فلكثرة
استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا يقول
اجتماعهما يحصل حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجيء الاله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف
كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس و[illegible] ثم سكنوا
اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا تدغم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف معه غير غالب كما غلب
في الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عن

كانا عليه في الاصل وصار الجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل وجوّز سيبويه ان يكون الله من لاهَ يليه ليهًا اى تستّر فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصها في اللهم وتالله والله وها الله ذا والله مجرورًا بحرف مقدر في السعة وأفالله بقطع الهمزة كما يجئ في باب القسم وقوله ؎ من اجلكِ يا التي تيّمتِ قلبي وانتِ بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله ؎ فيا الغلامان اللذان فرّا ايّاكما ان تعقبانا شرّا اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من ياء أخّرتا تبركا باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امّنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمّهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال ؎ انى اذا ما حدث ألمّا اقول يا اللهمّ يا اللهمّا وقد يزاد في آخره ما قال ؎ وما عليك ان تقولي كلما سبحتِ اوصليتِ يا اللهمّ ما اردد علينا شيخنا مسلّما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل وجاز عند المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني مثل المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قال ؎ يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال ؎ يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيئ بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظروف خاصة في الاغلب كما يجيئ في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين انّ واسمها الا بالظروف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجب الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال ؎ فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله ؎ وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر

يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كُلًّا هدينا لان القرينة الدالة على الحذف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع انفصال المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتصالهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدها مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجهاً رابعاً في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعاً لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في التبيين

قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامِيَ ويا غلامِ ويا غلاما وبالهاء وقفاً وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحاً وكسراً وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يُبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه الكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او على حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحو منا ومن ههنا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاء في غلامي واما يا غلامِ بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غير منادى فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة ليدل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوّ ويا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلامَ ويا ابَ بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتحة يا بنيّ واصله يا بنيا فليس

لئلا يلتبس بالمذكر كما شذ يا غلامُ لاجتماع اليائين وقد يضم فى النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء العلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة ربُّ احكم وربما ورد فى الندبة الحذف والقلب فى غير النداء لكن الحذف فى القوافى والفواصل ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ياء قاضٍ وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما يجيء فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامىَ بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابى ويا امى يطرد فيهما ما فى سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها فى الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابَ ويا امَ على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما فى اخت وبنت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما فى ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتحت هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسى اصل يا ابتَ ويا امتَ يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها فى يا ابن امّ ويا ابن عمّ فتحمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابتَ ويا امتَ انما هما بحذف التاء ثم رُدّت التاء مفتوحة كما يجيء فى نحو قوله كلينى لهمٍّ يا اميمةَ ناصبِ وقد يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا امتى ويا ابتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة مثل باب يا غلامى المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الام والعم واما اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز فى باب يا غلامى من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقال فبولغ فى تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامى ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذفها فى نحو يا غلامى قوله وترخيم المنادى جائز وهو فى غيره ضرورة انما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف آخره اعتباطا قوله وهو حذف فى آخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان فى باب قاضٍ وعصاً والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون ايضا لهذا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف

وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حدا للترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل
لجميع اقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد آخر الكلمة ويدخل
فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه
حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى بان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا
وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا ولا
مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية منفية
وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوتي غير
متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع
المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله ؎ خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا ؛ اواصرنا والرحم بالغيب تذكر
وقوله ؎ ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة ؛ سيدعوه داعي موتة فيجيب ؛ اي يا آل عكرمة وابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في
غير المنادى كما في قول ذي الرمة ؎ ديار مية اذ مي تساعفنا ؛ ولا يرى مثلها عجم ولا عرب ؛ وقول المتنبي ؎ لله ما فعل الصوارم
والقنا ؛ في عمرو حاب وضبة الاغنام ؛ وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي
المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم
الثلاثي علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال
كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله ؎ الا اضحت حبالكم
رماما ؛ واضحت منك شاسعة اماما ؛ اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة
علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب
فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد
من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول
نظرا الى المعنى اذ ليس بآخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وجوز
ان يعلل امتناع ترخيم المضاف وفي المضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره
بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح
حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف
بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضاف

للمضاف في حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصي فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم المبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه لشبه الرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيها ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبرنا سد التاء مسد جزء الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بنائه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومها حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لالف التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب الاكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في طلحة يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليس حركته اعرابية ولا مشتبهة بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولم يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرى منه لان الكرى ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم لو ان لا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجيء وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا تعال يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما راءا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا

رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع قوله فان كان في

آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو عمران وعثمان وندمان وخراسان ويا النسب وما اشبههما نحو كوفيّ ودوميّ وكرسيّ والفا التانيث كحمراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد جيء في التصريف بحجج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما في مستاح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا وا المشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو و الياء المتحركتين في نحو كنهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبردون ملحقين بجردحل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن الحرف الصحيح بقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسنيين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اجراء والترخيم بحذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين و الفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف

في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوّز يا حمراء بفتح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو كليني لهمّ يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا لا يجيز بعضهم لمثل ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيديّ اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فليشتبه به * اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظ جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان او لا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجميع والبصريون يجيزون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كنظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب لعارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان غير ذلك اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل

اسما براسه فيقال يا حارُ ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم ما يثبت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على

حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تنس بالامس خلا اصار ما قبل المحذوف في نحو غدٍ ويدٍ ودمٍ معتقب
الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة وهي
من الايجاب لطلبهم التخفيف بالنداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة
المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيدَ بنَ عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء
ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم
مطردًا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصًا وقاضٍ مما الحذف فيه مطردٌ ولحبٍ ومن جعله اسما برأسه نظر
الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف
فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو علون وقاضون
على هذه اللغة يا علي يا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المصنف ونعم ما
قال لو قيل يا علُ ويا قاضُ في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في
اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصله السكون كان
مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحارّ بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله
من الفتحة والالف فيقول يا اسحارَ بالفتح لانه التقى ساكنان فحرك الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولدٍ لم يلْدَه ابوان
وقولهم انطلْقَ في تخفيف انطلِق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل
في التصرف فحرك بالفتح اذ التقى الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلدْه
انطلقْ ولم يضارَّ بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحارّ ثم الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم
يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ازرَبّ وخِدَبّ فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي اللغة الكثيرة كما في هرق والفراء يحذف الراء
الاولى ايضا في اسحارّ مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ازرب بناءً على اصله في هرق واما اذا لم يكن المدغم اصله السكون
فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم فتقول في المسمى بتحابّ يا تحابِ وفي رادّ يا رادِ وفي مضارّ اسم مفعول يا
مُضارَ وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته
لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمرِ بكسر الراء ويا مقْعَ بسكون القاف وفتح العين في مقعّ
ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله
ولم يكن ذلك في نحو خدبّ اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب
الجمهور في قولهم يا قاضي ويا علي في المسمى بقاضون وعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في القاضي اصلا
في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمرّ فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو

ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فتقول يا ثمو لان الواو في التقدير
ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك نظرا الى انها اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز
ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على
مذهبه من تجويز يا عمُ ويا سَعِ ويا عِمِ في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما براسه ضُمّ ما قبل المحذوف
لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حارُ ويا مرُو ويا قويُ في حارث ومروة وقوية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا
نحو يا قاضِي ويا مشترِي في قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياءً والضمة كسرةً
نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا ويقلب
الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه
وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتهما الفا تقول في غليان ونزوان يا غلى ويا نزى وفي الكثيرة يا غلَي ويا نزَو ولا لك اذا نويت المحذوف
لم يوازن الفعل تقديرا حتى يقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء
بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاوُ ويا خزايُ لان مثل هذه الواو والياء
انما يقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت
ما حذفت من الاصول رددته الا ما كان كيا شاه في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شية ودية يا وِشي ويا وِدي برد العين
الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يجيء في باب النسب فان الاخفش يقول
وشيي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعّفت الثاني ذا اللين كما تقول يا لاء في المسمى بلاة وان لم يكن
الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثُبُ ويا عِدُ في ثُبَة وعِدَة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر
ولا يجيء في المعربات اسم على حرفين ثانيهما حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد
وان اردت هذه اللغة اي القلب الى قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم حبليان حبلوي فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها
تؤدي الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه
يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض وليس ببنية اصلية
وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال
نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خضم يا خضُ
مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فيقول يا طيلسُ ويا فرزدُ ويا قذعمُ ويا سعِي ويا هندلُ ويا عنفي قالوا واذا رخمت
صحراوي على القلب قلبت الواو همزة فلو انك تعن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة

عن الواو المنقلبة عن الهمزة الاصلية المنقلبة عن الف الثانى فبعد التانيث فيها والاولى ان لا تصرف نظرا الى الاصل

قوله وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه فى الاعراب والبناء حكم

المنادى ولك زيادة الالف فى اخره هذا منه بيّنٌ على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده **قوله**
المتفجع عليه دخل فيه المحزون فى نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة
والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى
جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا وواويلا وواثبورا **قوله** واختص بوا
يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد
يستعمل وا فى النداء المحض وهو قليل **قوله** وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيد واعبد الله واطالعا جبلا
اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة وقال المصنف
ناظرا على مذهبه اعنى ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص
فاستعمل لفظ المنادى فى المندوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما كما لاشتراكهما
فى امر عام كقولهم فى باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص كما
سيجئ **قوله** ولك زيادة الالف فى اخره اى لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسى
يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب
الالحاق معها تقول يا محمد يا على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وازيد ولم يثبت
وقد يلحق هذه الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول فى نداء البعيد يا زيداه بالهاء لكنه فى غاية البعد ومنه قولهم
يا هناه فى المنادى غير المصرح باسمه **قوله** فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون
ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويفقد الاعراب نحو واضرب
الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة الحركات قياسا على مدة
الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة
من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه فى الواو والياء فلا
يقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مدة ان يكون بالالف بل حروف
العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق
الالف الى اللبس كما فى قطام وحذام وحيث علاما مشهورة فلا تجد الا الالف لانها الاصل فى مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب
الا للبس وقال الاندلسى والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول فى ندبة يا رجل

ويا غلام يعني ما اسقط عنه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا هنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس في قلب الالف ياء بعد النون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها في وا زيدانيه اكثر من وا زيداناه لئلا يشتبه المثنى بغلامها واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله وا جمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو وا غلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووا منهوه في المسمى بمنه لئلا يلتبس بالمسمى منها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة وانما المندوب لما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز وا غلامكاه والساكن الآخر اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو وا غلام زيداه وانما حذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو وا غلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة الحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف الندبة عند النحاة نحو وا غلاماه ووا معلاه وا غلامكماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف وقال المصنف بل يستغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا ارمياه ويا يرمياه ويا سمندواه واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم ينكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف فليس بوجه وقال نحو وا غلاميه اوجاما لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وا مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب بها الف المقصورة نحو مصطفيان في ذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان في الف مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان تغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا كقولك يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن الواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو وا غلامهوه ووا غلامهي ووا اضربوا ووا اضربي اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا غلامكم ووا اخا غلامهمي والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات ثم ترد تا لمد الندبة واستغني بهما

عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهي واما الفا المد قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير المد لاشباع فيفتح
ويلحق الالف نحو يا منّاه في المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو واقِنَّسرُوناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان
اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون
معقب الاعراب ولابد اذن من ان يلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقِنَّسريناه وكذا يلزم
على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا منافاة
بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيهما امتناعا فيه وتقول في المسمى باثنا عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف
في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف
لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان
الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا
يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع والانها تكفي
في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر
فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحروف المد ولاسيما الالف لخفائها
فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تتبين بها الحركة في غلامِيَه على ما يجيء في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا
وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم
يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال ٩ يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون
يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا
ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ونعني بالمعروف المشهور
علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غير المتعارف فلا يقال واهذاه وانما شرط ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان
المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول
يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذا يا حسنا وجهوه في المشهور بذلك فشرط
المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر
بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مادة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو
والامير المؤمنيناه والمندوب هو الامير لا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف فصلت
من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن صلة الرمان بل الحب فقط ولذا تلحق
في المضارع للمضاف والطالع جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها

اخر الصفة لا اخر للموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف
لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل
بها على الجملة لفظا واتصالها بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص
وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا مسجاه وقد استشهد الكوفيون
بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو
وازيدا يا هذا **قوله** ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض

النداء حذف حرف

عن هذا وايها الرجل بشذا اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا
قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها واما لا يحذف من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقائه على اصل التنكير الا ترى ان
لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف للتنبيه والخطاب
وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو
معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف
من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا ايها الرجل وبوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم
يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل وانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب
وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة
ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة
قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في الحروف فبقي على هذا من
المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فيشذ نداؤها نحو
يا انت ويا اياك تقول في الموصول من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما تحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به
اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث
والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب
منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى التعجب

مع بقاء معنى النداء فيهما مجازاً الزماً لفظ علم النداء تشبيهاً على الحقيقة المنقولين ههنا ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره نحو اللهم وذلك لان حق الاسم ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافاً قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحاً قالته ام جندب وجاء امرؤ القيس تبرماً به وكان مفركه ويقال انه سئلها عن سبب تفركهن له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا انّ النعام في القرى كرا ترخيم كروان وهو طائر يصيدون بها الكرى يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى فليسكن ويطرق حتى يصادوه ومنه مثل رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضاً ومثل ذلك افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من ان اغتالك فيم استعجالك في الاسير ثم ضغط سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا والمنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسياً منسياً كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بالتخفيف الاعلى انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرء الا يسجدوا بالتشديد لللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان لا يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا ابدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا يستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والالم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل في المونث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأن ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا الكع وهو ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيها السماع ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا افعل في مذكرها ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال ؎ اطوف ما اطوف ثم اوي: الى بيت قعيدته لكاع ولو لم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان تاتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء لهاء التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد

باب الاختصاص

بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرء ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في اللفظ جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة مبتدأ عطف عليه اسم اخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزيل او مضاف كقوله ص انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال ع بنا تميما يكشف الضباب ؛ قال ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة نتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله ع لنا يوم وللكروان يوم ؛ تطير البائسات ولا نطير ؛ وقوله ع ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ؛ بفعل لا يظهر وهو اعني واخص في الجميع او امدح او اذم او اترحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فنكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد بما قبله نحو قوله وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه في القبح شيء مما قبله كقوله ع لحى الله جرما كلما ذر شارق ؛ وجوه كلاب هارشت فازبارت ؛ وقال ع اقارع عوف لا احاول غيرها ؛

وجوه قوود تنبغي من تخادع، واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سرّ اباك واحبّ اخوك الصالحين فاما ان تنصب على المدح او ترفعه عليهما هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت، اما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مرّ وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي ترفع او تنصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لانه شرحاويا ناكالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه

ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولو ابرزت به الاعند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل الغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس لما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل ما دل عليه ذلك الظ وسدّ مسدّه كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظ فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظ المتقدم تاكيدا لايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظ اعرابا في جميع المثل وليس كذا الاترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان وجها ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس بكونه ملقيا لك هو واخو زيد ولئن كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب

شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز الكوفى ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ
بفعل الموخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله
كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام
الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله اوشبهه ليشتمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعنى
بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون معتبرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما
يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم
بحرف لازم للفعل ما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع والناصب نحو ان زيد قام وان زيدا
ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه لما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هندا ضاربها او بعده نحو زيد انت محبوس عليه
وزيدا ضاربه عمرو وكذا احرف الاستفهام وحرف النفى نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والاكثر نصب ضمير
الاسم المحدود لا متصلا لفظا ولا محلا ولا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه
بضميره اى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب
العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل
الموخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل اوشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر
ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا
الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل
عن نصبه بضميره اى لو سلط عليه ولو يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير
والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا
واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا
ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبها وما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيد القيت
عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله ؎ فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه
صحيحات مال طالعات بمخرم فمما يشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير
المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا
ضربته او مررت به وانا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت
من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره و
بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كالاستفهام ولخواتها فانه لا

ضربته وعمرو ليتك تضربه واما انّ المفتوحة فانه وان لم يجب تصدّرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا
ومن الواجب تصدّرها كونحو زيد انّكم ضربتموه وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه
وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته والا ولولا ولوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد
لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه و
لن اضربه اذ العامل يتخطاها قال ~ قد اصبحت ام الخيار تدعي * علىّ ذنبا كله لم اصنع * يروى برفع كله ونصبه اما لن
فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه
الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج
ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام
كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو
زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط
كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوّزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام
اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى
الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترزنا به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف
في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا
المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله
على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصوف والموصول لان الصفة و
الصلة مع الموصوف والموصول في تاويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المتقدم عليها
كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم ضربته حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة
فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفّق وانما لم تعملا فيما قبلهما
كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها
فيجب الرفع فيما رجل الا اعطيتكه او ذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة
لكن صيّرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد التالي
على الاصح كما ذكرنا فكيف يجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل
لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد

ظننته منطلقا والزيدان ظننتهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل
المؤخر وقلت زيدا اظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول
اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيدا مفسر للضمير
المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان
تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان
المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول في باب ظننت هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو المصدر
المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجئ في بابه جاز نحو زيدا ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن
منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره
رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف
اليه لاجل ما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقول في الفاعل زيدا
لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز
فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت تجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصل
هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هي المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى
الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى
كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل نحو غلام
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه جزء المضاف فيكون
معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا على
وكذا العكس كما ذكرنا كذا لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل
فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس يضايقهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه
للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا
واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا
احترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف
وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها الا انها
دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن

اى يكون شئ مما قبلها من مدلول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يجئ فى الظروف المبنية ان العامل فى اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها
موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه فى الظروف المبنية
واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة ربك فحدث فالفاء فى الجميع للسببية وجاز مع ذلك
عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله
الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأتينى فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة
موقعها اذ هى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا يعمل
كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا الزانية
والزانى ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث على ما يجئ فى حروف الشرط وشغل الجلد بمتعلق
الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه
وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم
المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو
من جملته وذيوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما
يتلى عليكم حكم الزانية والزانى فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته الا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله
كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قيل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من
الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب المقدم
اعنى بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم
فان قيل اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويودى الى صحة مذهب الكسائى والفراء
اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو
العامل لوجب اطراده فى مفسر عامل الرفع فى نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع
اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له
محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففى نحو زيدا هل ضربته
وهلا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدء فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل فى زيد واما فى نحو ان امرؤ
هلك ولو ذات سوار لطمتنى فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدء لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية
ولا يجوز فعلى ما تقرر لا نحمل الفعل على التفسير فى نحو زيد قام لما لم نضطر اليه وكذا فى زيد قام بل نقول زيد مبتدء لا فاعل

فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أأنت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا فبقي خبر المبتدء وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على الفعل وقال الاخفش في أأنت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه **قوله** او مناسبه لتصحيح ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل وشبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فنقول اذ حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعده وزيد المبتدء خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه

فالفعل متعين التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا ابالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل وشبهه نحو آالخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان مقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته **قوله** ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثانى على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان تقدر ما هو بمعنى الفعل الظ من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظ مخاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى باخيك او فى بغلامك وفى اى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظ مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيدا ليس بمعنى ضربت مط مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او بما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظ مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يمكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة حرف الجر قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيدا قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مط اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس فاعله ما اسند اليه الفعل المبنى للمفعول اى الا لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جوز زيد وان جاوزت زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا فى ءالخوان اكل عليه ءالخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مط اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظ بعينه مع مضاف الى

ذلك الاسم المذكور فنقول فی ان زید ضُرِبَ غلامه وفی انّ زیدا ضربتَ غلامه ان ضُرِبَ متعلق زید ضرب غلامه وان ضربت متعلق زیدا ضربت غلامه فیکون الفعل الظ تفسیرا للمقدر ومعمول الظ تفسیر المتعلق المقدر وکذا فی نحو ان زید لَقِیَ عمرو واخوه وان زیدا لقیت عمرا واخاه والتفصیل اولی من اضمار الملابسة مط لانه یتعذر اضمارها للمرفوع فی ان زید قام غلامه بل المعنی ان قام متعلق زیدٌ قامَ غلامه وتُضمر فی العامل فی متعلق الضمیر بواسطة حرف الجر فعلا متعدیا بمعنی ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذکور فنقول فی ان زید مر بغلامه وان زیدا مررت بغلامه ان جوّز متعلق زید مر بغلامه وان جاوزت متعلق زید مررت بغلامه وان لم یوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زید اُكِل علی خوانه وان زیدا اکلت علی خوانه ای ان لوبس زید اُكِل علی خوانه وان لابستَ زیدا اکلتَ علی خِوانه هذا وان جاء فی جمیع الصور المذکورة قبل الاسم المذکور ظرف او جارّ ومجرور نحو الیوم زیدا ضربته وابالسوط زیدا ضربته لم یتفاوت الامر لان الفعل المقدر یعمل فی ذلك الظرف والجار ایضا واما ان جاء قبل الاسم المذکور مرفوع فان کان المفسر مما یعمل فیهما مع استقامة المعنی کما فی اَنِ زید عمرا اضربه ای انْ ضرب زید عمرا اضربه فلا اشکال کذا فی ان زیدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة کما فی ان اللحم الخوان اُكِلَ علیه ای اِنْ لابس اللحم الخوان **قوله** ویختار الرفع بالابتداء عند عدم قرینة خلافه او عند وجود اقوی منها کاما مع غیر الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود ولا بُدّ واربعة اقسام اما ان یختار رفعه او یختار نصبه او یجب نصبه او یستوی رفعه ونصبه ولم یذکر جمهور النحاة ما یجب رفعه واثبته ابن کیسان قال وذلك اذا کان الفعل مشتغلا بحرف جر به تحقق فاعلیة الفاعل بان یکون الّا الفعل نحو السوط ضُرِبَ به زید لانه لما تحقق فاعلیة الفاعل فکانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا یجوز نصب الاسم المذکور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذی ذکره قیاس بارد والوجه جواز نصبه لکون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا ویلی ما بعد اذا المفاجاة واجبُ الرفع فی نحو خرجت فاذا زید یضربه عمرو کما یجیء ثم اعلم ان المصنف ابتدء بما یختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتیاجه الی حذف عامل فقال یختار الرفع بالابتداء فبین بقوله بالابتداء عامل الرفع فی جمیع ما یجوز رفعه فی هذا الباب حتی لا یظن ان رافعه فعل کما ان ناصبه اذا نُصِبَ فعل **قوله** عند عدم قرینة خلافه الضمیر فی خلافه للرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذکور اما ان یرتفع بالابتداء او ینتصب بفعل مقدر اما الجر فلا یدخله لانه لا یکون الا بجار وکلامنا فی اسم ینتصب لفظا بما بعده لو سلط علیه والمعنی یختار رفع هذا الاسم عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التی یختار معها النصب والتی یتساوی معها الامران علی ما یجیء شرحها ولا یرید مطلق قرینة النصب لان المفسر قرینة النصب ومع عدمه لیس الاسم مما نحن فیه بل یرید قرائن النصب التی سیذکرها علی ما اشرنا الیه وانما اختیر الرفع علی النصب مع ذلك التقدیر لاحتیاج النصب الی حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوی عندهم لم یظهر قط فی اللفظ حتی یقال حُذِفَ فاُضْمِرَ وعلی ما اخترنا فی رفع المبتدء نقول انما اختیر الرفع علی النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب **قوله** او عند وجود اقوی منها ای عند وجود قرینة للرفع هی

اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا
اما اذا المفاجاة واما لما فتجامع ثلث قرائن للنصب هى مع احديها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب على
ما ياتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن
النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجئ واما اما فانما يرجح
الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب فى مثلهما بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمروا اكرمته ولقصد التناسب بين السوال والجواب فى كونهما فعليتين نحو
زيدا اكرمته فى جواب من قال ايهم اكرمته فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد
اعطيته دينارا فى جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التى يبتدء بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها
فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة
الى ما كانت فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما فى الحقيقة ليست مقتضية للرفع
لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها فى
الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فيبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف و
التقدير واما حتى فى نحو قوله ؎ القى الصحيفة كى يخفف رحله ÷ والزاد حتى نعله القاها ÷ فهى وان كانت يستانف
بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا يرى انها لا يقع فى اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى
فهى كسائر حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهى والدعاء فقط لان
سائر انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة
مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمروا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء
خبر المبتدء قليل فى الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا يرى
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية
بتغيير اعراب كما امكن ذلك فى نحو زيد اضربه وكذا فى نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمروا لا تضربه واما
قولهم ان قلة نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذى هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية
التى لا يحتملهما الا بتاويل بعيد مخرج للامر والنهى والدعاء عن حقيقتها كقولك فى زيد اضربه زيد اطلب منك
ضربه فمنقوض بانه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدء
نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب فى خبر المبتدء احتمال الصدق
والكذب وانما سمى خبرا فى اصطلاحهم كما ان الفاعل سمى فاعلا ولم يصدر الفعل منه فى بعض المواضع فنقول لما كانت الطلب من قرائن النصب

قوله قال ابن هشام فى المغنى [illegible]

كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض في اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر اذ ذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو واضربه واه مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور **قوله** ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور **قوله** بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة

قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله ع فلا حسبا فخرت به لتيم ؛ ولا جدا اذا ازدحم الجدود ؛ وكذا ما زيدا اضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا وتقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجب ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار **قوله** وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع والثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة

ف ١ اي بعض الحواشي ان المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي في فاذا هو هي او اياها تدل على تجانس ف سيتضح الحال في بحث الظروف المبنية ١٢ ر

ه ١ عكس الظرف المشهور المذكور ان المشار له في فاذا هو الخ ١٢

ف ٢ اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية ١٢ من

ف ٣ اي كما انه ليس من هذا الباب فيمن قال انه فعل ١٢ ه

اشد اقتضاء له وكذا اجمل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية
وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام حرفين احدهما عريق فيه
وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو أَضَرَبَ زَيْدٌ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ
فيها فعل نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل
على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدء فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني
فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها
فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على الفعلية مع الفصل بينهما
وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا
احسن القبيحين فقد عرفت الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيد ضربته والوفاق في
النصب اذا فصل بظرف نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ
ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج
كل ذلك لان كل متطفل على شيء محتم لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا
وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم الجامد فرفعها اولى نحو ايهم
ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة **قوله** واذا الشرطية فيها خلاف ونقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها
الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله ؎ اذا الخصم اَبْزَى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه
والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر لولها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل
نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده
تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء **فقوله** واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما
اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة
في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز
بعدها الرفع الا على وجه ذكره وهو ان بعضهم يجيز في جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان
يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى
الكوفيون ؎ لا تجزعي ان منفس اهلكته ۞ واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ۞ اي ان اُهْلِكَ مُنْفِسٌ اَوْ اِنْ هلك مُنْفِسٌ
فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة ؎ اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته ۞ فقام بفاس بين وصليك جازر
على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى ... الاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب ان امكن **قوله** وحيث حيث

دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيد تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانيما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فتى واغل يزدهم يحبوه ويعطف عليه كاس الساقى وقال ؎ صعدة نابتة فى حائرة اينما الريح تميلها تمل ؛ فلو اضطر الشارح الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفى الامر والنهى قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا باشتراك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن متطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك والنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورد المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصب كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق وكاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا والهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا رايته او انا كان النصب اولى لتطابق السؤال والجواب فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب انت زيدا ان احدا قلت زيدا اضربا لان معناه لا يضرب انت زيدا ان احدا فهو مقدر بالفعل واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدث بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هند يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كما قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدث اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر

فيها جملة فعلية او على الخبر فيهما وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع
مع جواز النصب ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين و ان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى
فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير مع
كون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدء والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه و
الواجب في الجملة التي هي خبر المبتدء رجوع ضمير الى المبتدء وليس في عمرو وكلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى هي انه
يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه يلزم
عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان
غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال
بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد
للخبر اذا كان جملة من ضمير فصحح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانا لا نسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجب له ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات واجيب عن
الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام
المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان تعطف عليه
جملة لا اعراب لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا
بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوزه ابو علي على ان
الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدء الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك
زيد قام وعمرو اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب المفعول
كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول
لم تتم مشابهتهما الفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره قوله ويختار
النصب بعد حرف الشرط و حرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته
واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في نحو اما وجب لاجل
الفصل للفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر لشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره
اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذما عند سيبويه ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع
او منصوب نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا

وألا ولولا ولوما وعند الخليل ألا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء من قوله ألا رجلاً جزاه الله خيراً التقدير ألا ترو نني اي هلا ترونني وحروف التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقاً منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسراً كما في قولك هلا زيداً ضربته او غير مفسر كما في قوله ٭ تعدون عقر النيب افضل مجدكم ٭ بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا ٭ اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفاً فسيف واطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدءً والمشهور وجوب النصب في ان زيداً ضربته والا زيداً تضربه في العرض **قوله** وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسماً بعده فعل ولكنه ليس مشتغلاً عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به يخرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوّز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فنصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوّز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلاً متعدياً نحو اذهب شخص زيداً ذُهب به فاللازم مفسر للمتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضُرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوي في ان زيد ذَهب او ذُهب به او ذهب غلامه او ذُهب بغلامه رافعاً وتنوي في ان زيداً ضربته او حقّ عليه الضلالة او ضربت غلامه او حقّ على غلامه الضلالة ناصباً **قوله** ولذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوه لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علّقنا الجار والمجرور بفعلوه وهو الظاهر في الزبر اي في صحائف اعمالنا شيئاً اذ لم نوقع فيها فعلاً بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتاً لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيماً الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم [illegible]

صغيرة ولا كبيرة **قوله** ونحو الزانية والزانى فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب
جميع الشرائط فيه حاصلة فى بادئ النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه
على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرء بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرأن لا يجوز على غير المختار
تمحل له النحاة وجها خرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله
اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجيء فى الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما فى وربك فكبر واما اليتيم
فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف
واللام فى الزانية مبتدءً موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدء كالجزاء وهذا الذى
ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما
جملتان اى الزانية مبتدء محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا وهو
الذى وعدوا بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه
بضميره كما قدمنا **قوله** والا فالمختار النصب اى لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار
النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره
المصنف واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون
مثبتا فيقدر فى نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم
تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقوم من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد
واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع
الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب
وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينتقض نفى الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا اضمار
الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا فقام زيد فى مثالنا يوافق فى المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا
يوافق لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون فى المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير
ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين
اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار ذلك رافع لذلك الاسم المذكور
او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم تعطه اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك الا هو ان يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو
لو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا ان اعطاك زيد لم يعطك
اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال

اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدٌ اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدًا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدًا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدًا اعطاك فيكون نحو زيدًا ضرب ولا يجوز ولكن لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدًا وبالتسليط زيد اضرب ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيد لم يضربه الا هو اي لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق بها كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدًا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدًا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدًا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه لعتبار الكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قائما اي ان علمه علمه قائما انفصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدًا وضميره لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيد اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذلك المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدًا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدًا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدًا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا

ضرب غلامه الا انك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا لبقي معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان تحريلا لابس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله** الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير **قوله** هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا **قوله** تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد لا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى **قوله** او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم بين ذلك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول في الاثبات للثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر كان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان نقول كل محذر معمول لنحو اتق او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف وبمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر

او مضمر والظ لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ
من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس معطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر نحى
لاحذر ونحوه قال الخليل وبعضهم تقول اياك فيقول اياي اذا قل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ
وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر حذر تخطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا
كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اي
لابعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه
المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظ مضافا
اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا
الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم
سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف
بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن
وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك
والاسد اتق نفسك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا
اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليها لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل
مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمر فصار منفصلا واري ان هذا
الذي ارتكبه تطويل مستغني عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد ونح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما
فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي
فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
حكم الظ مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل مع
قول جار الله انه احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل
في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك عن الاسد وفي نحو
هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك

بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذّر والاسد محذّر منه وهما
متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها
المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعَّدا وكذا الاسد مبعَّد اذ المعنى اياك بعّد وا
بعّد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع
تقدير من اذا جاء المحذّر منه بعد المحذّر فاما ان يكون مع ان او لا فاما فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه هذان الوجهان
كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعّد نفسك من الاسد والذي مع
ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان
ان حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار
ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر و
الاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله
ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع
غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف
قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم
يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر ع فاياك
اياك المراء فانه الى الشر دعّاء وللشر جالب فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اي المحذّر منه
مكرر والمراء منصوب بالحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر على
ما يقدر به مع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذّر
بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوفا عليه
بالواو مع معطوف فالمكرر نحو قوله ع اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف
نحو شأنك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب
حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز
ههنا ان يكون الواو بمعنى مع

مبحث المفعول فيه:

قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني بقوله فعل مذكور
الحدث الذي تضمن الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد
فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت

واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد وهذا قال بعده وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقدير في واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **قوله** وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان

كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما

لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان **قوله** وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شيء خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناه ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم يقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان للاسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة



من اسم المكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان
منع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يتخلله
تفصيل وذلك انه يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب
والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس
والمقعد والمأوى والمسند والمقيل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده
وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون
وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد
وكذا لقيت مبيته واقمت منشاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت
بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات
الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية قالوا واحمل عند ولدى وبين ووسط الدار من
الموقت على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المصنف وكذا احمل لفظ مكان على الجهات لا
لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمص
هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمناه وينبغي
على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ
مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب
الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما
لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه
الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل
في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه وبت مبيته فلكونه متضمنا
للمصدر بمعناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف
نحو المضرب والمقتل فلاجرم لم ينتصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف
الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة ملتبسة هنا بالاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على
المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان
يدل على المكان المبهم تعدى اليه فغلط ومغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من

دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فرق بين العقل على
مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في
الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار **قوله** وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية
كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال
الثلثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي
دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت
في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى
وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب
الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ع فَلَأَبْغِيَنَّكُمْ قَنًا وعُوارِضًا ٭ ولَأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابةَ
ضَرْغَدِ ٭ اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله ع لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ٭ فيه كما عَسَلَ الطريقَ
الثَّعْلَبُ ٭ ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب والبعد حتى يكاد يلحق بالقياس
نحو هو مني مَزْجَرَ الكلب ومَناطَ الثريا ومَقْعَدَ الخاتن ومنزلةَ الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من
احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر
ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه
ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا
لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا معدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي
ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم
وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها
ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فقولك يوم
الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فقولك يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح
الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح
جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الا جوابا
لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير

عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم تضف
اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اي تكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام
كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهر صارت كيوم الجمعة
وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى
قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من
رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من
الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم
تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب
واما نحو جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في
او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم
يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى بعد اذ انزلت
ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات
العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس
عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة
ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا ما التصرف كما يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف
المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواتها يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق
يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب
زمن اللقاء من بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين
من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان
تريد بغدوة غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكرة وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا ونهارا
اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة تكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمها فتكونان
اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا
الزمان المعين من دون علمية ولا التعريف لهذه الظروف المعينة لازما الطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفتها
لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف
كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا باللام ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية

وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت علاما لم تتصرف فتعريف هذه الاسماء
اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء
اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد
معين منه الا وهو اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون
الرسول بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه لعدله
عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو مبني عنده كامس عند الحجازيين وعلى كلا
القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم
الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف
لا عن سماع والاولى منعه اذ لو سمعتا الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر
عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد
بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيك بكرة وهو
يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا علمين للجنس كما يجيء فيقدر
العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا الذي تعرض
وتعينها كل مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغداة وغيرها فلا يثبت ان
عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو
صيد عليه غدوة واذا انصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام والاضافة تقول اتيته عند السحر الاعلى ولا تقول
عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم
تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين لقيته
العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت
لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها و
اذا لم تقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة
وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما
لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب

في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد
قد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرء بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة

وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يزيد محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة والفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين في علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف الكائنة:

ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال اذا كانتا ظرفين وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق شعر صلاءة ورس وسطها قد تفلقا: ووسط بفتح السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران وهي في احدهما متصرفة وذلك معنى سفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناها الآخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى أاتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الآلهة اكتفي بهم ولا اطلب الله الذي هو خلقهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزم الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله شعر ألا قالت الحسناء يوم لقيتها: اراك حديثا ناعم البال أفرعا: اي زمنا حديثا وجرى في لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير عليه من الدهر ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني نحر جزورين وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان نحر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال الله تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورميته كثابا اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضاف الذي هو مصدر قائم مقام مضاف الذي هو حين نحو لا آتيك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت

صباحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله ؎ يا سارق الليلة اهل الدار ثم قد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه متعد اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به لسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فيهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر في والللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أنّ وأنَّ وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا بل لانه صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصّلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به لا نسلم اذ يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به فتكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرف كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله ؎ باكرت حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة **قوله** وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو أيوم الجمعة سرت فيه ما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه اولا تسر فيه فمثال

ليس المفسر الصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لو تذكر الضرب في قولك عامله فيه فالحق ان نقول في المفعول له ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان يقول ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليتبين انه قد يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس معلوله كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل حتى قلت هل الهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال القعود جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثل قعود جبن ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئتك راكبا جئتك وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت حاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وعل المجبون والهول من تهول الهبوة الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي ذعلا ذعل المحبور وهولا الهول

على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجيء في باب الحال ومذهب البصريين اولى من البواقي لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره **قوله** وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له **يعني** ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فيحيى للسمن وللاكرام الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجيء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما لشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصطلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرح بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشاركه الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان تومت من زنيئه لم يتم التثقيف منه ما التوى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجاز العدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج ۝ يركب كل عاقر جمهور ۝ مخافة وزعل المحبور ۝ والهول من تهول الهبور ۝ فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا **قوله** وانما يجوز حذفها اي حذف اللام **قوله** اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لم

وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودًا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودًا او تصورًا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحًا لامرك وضربته تاديبًا اتفاقًا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح او ارادة تاديب قلنا فجوّز ايضًا جئتك اكرامًا لى وجئتك اليوم اكرامًا لك غدًا بتقدير المضاف المذكور بل جوّز جئتك سمنًا ولبنًا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فالمفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنًا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورًا اى يكون غرضًا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويمًا وجئته اصلاحًا قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرًا ما تجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج ناقض عليه وكذا قول حاتم شعر واغفر عوراء الكريم ادخاره ۞ واعرض عن شتم اللئيم تكرمًا ۞ وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولى اذا جر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعًا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كون النسبان منكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكى اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يتقلد قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظًا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته فى كل رجل وضيعته فانها لمصاحبة كل رجل لان الواو بمعنى مع والمعنى بالمصاحبة كونه مشاركًا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فى نحو سرت وزيدًا امشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما معًا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلًا كما فى سرت وزيدًا نظرًا الى ان عمرًا فى قولك ضربت زيدًا وعمرًا معطوف اتفاقًا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدًا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرو فى المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصًّا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جاءنى زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدًا وعمرًا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو

الاصل الظهر **قوله** فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف

تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع كما يجمع فى بابه فناسب معنى المعية قالوا ولا يتقدم المفعول معه على ما عمل فى مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب متمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ؛ ثلث خلال لست عنها بمرعو ؛ والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبر المبتدء والاولى احالة العمل على العامل اللفظى المصطر اليه العامل المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابس او صاحب الطيالسة وكذا فى غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يتحمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته **قوله** وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر فى نحو قام زيد وعمرا انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا هو النص على المصاحبة و **قوله** جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغى ان يكون العطف فى جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل فى الاغلب لاجل العطف وهل يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو فى العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى ولهم ان يقول ان ذلك الاستناد لسير لجرى النيل لما اقترن بما يجىء منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من فى السموت والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين او على حذف وجرى فى المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا ؛ وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف فى استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما فى قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولهم ان يجوز العطف فى هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة فى العلو اى وصل الماء الى

الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء ووقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدء المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجزائك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدء من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك **قوله** وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف **قوله** وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قويا اولا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى ما تلابس وصنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرء ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس لشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة وان سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل للداعي وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك وزيدا جعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا الا ضعيفا فقال المصنف ههنا يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه

الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك وما لك اى ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فيضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك وايانا لفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا او ما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوى لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعنى ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجئ في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدهما نحو زيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اى ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعنى الذى لا فعل في لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التجنى والتعنى فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي ؎ ازمان قومي والجماعة كالذى ۞ منع الرحالة ان تميل مميلا اى ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اى كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل لما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما كل رجل وضيعته وانت وشأنك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن

المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذی هو الاصل جائز نحو زیدا وعمرا لقیت فتقول العامل فی الجماعة وایاه کالذی وفی الحاف وانما امتنع النصب فی الاصح فی ضیعته لکون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو کنت وزیدا قائما وسرت وزیدا راکبا فالحکم فی مطابقة ما قبله حکمه ولو وقع قبل المفعول معه قد یجوز ان یعطی حکم ما بعد المعطوف فیقال کنت وزیدا منطلقین وسرت وزیدا راکبین نظرا الی المعنی والی اصل الواو ای العطف ومنع ذلك ابن کیسان وفی کون المفعول معه قیاسیا خلاف ذهب الاخفش وابو علی الی کونه قیاسیا وقال بعضهم هو سماعی لا یتجاوز ما سمع منه وقوله تعالی فاجمعوا امرکم وشرکاءکم الاولی انتصاب شرکاءکم علی انه مفعول معه وقالوا یجوز ان یکون الواو للعطف علی ان ینتصب شرکاءکم بمقدر ای واجمعوا شرکاءکم وذلك لان الاجماع لا یتعدی الی الاعیان لا یقال اجمعت زیدا **قوله** الحال ما تبین هیئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنی نحو ضربت زیدا قائما

وزید فی الدار قائما وهذا زید قائما قال المصنف لا یدخل فیه النعت فی نحو جاءنی رجل عالم لان المراد فی الحد ان یکون لفظ المحدود دالا علی ما ذکر فی الحد وقولك عالم فی جاءنی رجل عالم وان بیّن هیئة الفاعل لکنه لا دلالة فی لفظه علی انه بیان لهیئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها فی قولك زید رجل عالم مع انها مبیّنة لهیئة خبر المبتدء لا هیئة الفاعل بل انما علم کون عالم فی جاءنی رجل عالم بیانا لهیئة الفاعل من تقدم قولك جاءنی رجل بخلاف الحال فان راکبا فی قولك جاءنی زید راکبا ورایت زیدا راکبا لفظ فیه دلالة علی کونه هیئة الفاعل والمفعول حتی لو قلت رجل قائما اخوك لم یجز لعدم الفاعلیة والمفعولیة فی رجل **اقول** لقائل ان یمنع ان المحدود یلزم ان یدل علی کل ما یذکر فی حده بل یکفی ان یکون فیه ما یذکر فی حده وبعد التسلیم فلیس فی هذا الحد تحقیق معنی الحال وبیان ماهیته لانه ربما یتوهم انه موضوع لبیان هیئة الفاعل والمفعول مطلقا لا فی حالة الفعل فیظن فی جاءنی زید راکبا ان راکبا هیئته لهذا الفاعل مطلقا لا فی حالة المجیء فیکون غلطا ویخرج عن هذا الحد الجملة الخالیة عن ضمیر ذی حال نحو قوله ؎ یقول وقد ترّ الوظیف وساقها ؛ الست تری ان قد اتیت بمؤید ؛ وقوله ؎ وقد اغتدی والطیر فی وکناتها ؛ بمنجرد قید الاوابد هیکل ؛ ویخرج ایضا الحال عن المضاف الیه اذا لم یکن المضاف عاملا فی الحال وان کان ذلك قلیلا کقوله تعالی قل بل ملة ابراهیم حنیفا وقوله ودابر هؤلاء مقطوع مصبحین وقول الشاعر ؎ کان حوامیه مدبرا ؛ خضبن وان لم تکن تخضب ؛ وقوله ؎ عوذ وبهثة حاشدون علیهم ؛ حلق الحدید مضاعفا یتلهب ؛ واما قوله تعالی النار مثویکم ای موضع مثواکم ای ثوائکم خالدین وقولك اعجبنی ضرب زید قائما وهو ضارب زید مجردا فالمنصوب فیها حال من الفاعل والمفعول فلا یرد اعتراضا ولمن یقول ان الحال عما اضیف الیه غیر العامل فی الحال لا یجیء الا اذا کان المضاف فاعلا او مفعولا یصح حذفه وقیام المضاف الیه مقامه کما انك لو قلت بل نتبع ابراهیم مقام بل نتبع ملة ابراهیم جاز فکانه حال من المفعول واذا کان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف الیه فکان الحال عن المضاف الیه هو الحال عن

المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه هو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء
المضاف اليه لان دابر الشيء اصله وكانه قال فيقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان
حوامية مدبرا اي كبشبه حوامية مدبلا واشبه حوامية مدبرا فكانه حال من الفاعل ومن المفعول وكذا قوله عليهم
حلق الحديد مضاعفا والاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد
المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل وبالمفعول وبما يجري
مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو يركب زيد وركب معه ركوب غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج بقولنا
حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد
تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل
حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما مر والحال عن المضاف اليه
الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد ترا الوظيف وفي
قوله وقد اعتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير
حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول
وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب
الحال جاز ان تجعله اذا قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال من الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول فان كانا
متفقين فالاولى ان تجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت
زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف كانا
نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز
على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لما كان
مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين
بجنب صاحبه لما لم يمكن كل واحد بجنب صاحبه ونحو عطف احدهما الى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت
زيدا راكبا وماشيا قال ﺸ وتاسوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء
لشيء واحد احوال متعددة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج
منها مذءوما مدحورا كما في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الظرف

والمكان فيجل نحو مدحور الحالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها بعضهم مطلقا ولا وجه للقياس لان
وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو
عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لو يتبائن المكانان او
الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله مذؤما
مدحورا او متضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا
فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكريرا اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد الا الا انها
تكرر في الاغلب كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا
قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول
المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدء وهو في المعنى المفعول لمدلول هذا اي اشير الى بعلي واشير
اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى تشبيه
خارجا سفود شرب ولا تفسيره باشبهه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف في
مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي
لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي و
ليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها **قوله** وعاملها الفعل
او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه
نحو ها انا زيد قائما عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا
زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر
انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش
كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا ولذا معنى التشبيه من دون
لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو
ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولو يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان وينتقض ما قال باسم الاشارة وحرف التنبيه
فانها لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهاه لفظا ومعنى لا يعملان
في الحال فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا نعلله **قوله** وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة

غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود
بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما
كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى
من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم
يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا أولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته
انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك
هذا مثال تعريف الحال في الظ ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو
ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعل جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه
انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا او الطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق
اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد
ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقوله
على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه
ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل
اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان
هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعل مجتهدا جهدك و
مطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا
كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما تنتصب على الظرفية ما قام
مقام خبر المبتداء من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت
للبيد ويروى فاوردها العراك قال ~ فارسلها العراك ولم يذدها : ولم يشفق على نغص الدخال : يصف الحمار والاتن
والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
شرب فيقال شربه دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة
ولم يشفق على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم
بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام الاجتماع كاسر ومكسور والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدء و
بقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في ثم انمحى عن الجملتين معنى قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان
فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد واديت مؤداه اعرب بما قبل الاعراب

منها او هو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك سواء ولذا ينبغى
ان يقول فى يدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى
شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تعالى عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَاَخَّرَتْ اى كل نفس
وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب
ههنا الجزءان لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم
ما كان مبتدء التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى شاذ ووجهه انه لو يجز حذف المضاف اليه لينكر لئلا يبقى المعرب
على حرف واحد وقد جاء فما لفم قال المتنبى شعر وقبلتنى على خوف فما لفم : فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا
يبقى على حرف وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم
تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم
قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما
ذكرنا فى الحال وعلى البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية
اى لا مع غيره فهو فى المعنى ضد معا فى قولك جاؤا معا وكما ان فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين وعلى
الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء
وحده مجرورا فى مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اى افراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير
للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برايه ويقال جاء على وحده اى على
انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر لازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف
ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق
اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا
للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة
واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله شعر وَلَقَدْ اَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى : فمضيت ثمة قلت لا يعنينى : ويقال ايضا مررت
بهم جما غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال شعر يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام
زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءنى الرجال
ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة من الاسماء الثلاثية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال
لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما نصبوه على المدح
العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ فى باب العدد

وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في قال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدي ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين ع في صفين ؎ فما بالنا امس اُسْدَ العرين ۞ وما بالنا اليوم شاءَ النجف ۞ فعلى حذف المضاف اى مثلَ اُسد العرين ومثلَ شاءِ النجف ويجوز ان يأوّل بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهلك ونحوه **قوله** فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث سابق رسول الله صبين الخيل فاتى فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل محتالا او سبقه نفي او شبهه نحو قوله ؎ فما حلّ سَعْدِيٌّ غريبا ببلدة وقلما جاءني رجل راكبا اونهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدء او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله ؎ لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويزه ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوّز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اى ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدء على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدء فاما مع تاخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه ناشيء عنه اى المبتدء اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوّزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متاخر عن صاحبه وان لم نجوّز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها

فالحال متاخر عنهما صاحبها شيئا اى زيد اما نحو زيد فى الدار قائما وفى الدار قائما زيد وفى الدار زيد قائما فجائز
اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف
او جار ومجرور وذلك لتوسعهم فى الظروف حتى جاز ان تقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن
ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف
فى انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة
وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقتها
له فى التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما فى فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد
فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار
الله فى المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة فى العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد
رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ فى بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه
قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجئ الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاجى ان تقول درهمك موزونا درهم
عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك فى الخبر او من درهم عبد الله والاولى
المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله
لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك فى خبر المبتدء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا
وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو
وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا بالتقدير بان الموصولة وما فى حيز الصلة
لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدرى كما وان لان تقديم الحال اذن على
هذه الموصولات لا يجوز وتقديمه على صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ فى الموصولات من امتناع
الفصل بين الحرف المصدرى ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبنى مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد
هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما فى سائر الموصولات نحو الذى راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا
كان العامل مصدرا بلام الابتداء ولام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر والله
لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل
واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش وهند مجردة
مضروب قوله بخلاف الظرف يعنى ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا فى جئتك راكبا بمعنى
وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدء نحو زيد

يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه
مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدء كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف
ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه
وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدء في الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز
ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدء وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت
الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم ان يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز في
كلامهم واذا كان الظرف في الظ غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي يلي المبتدء
الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي
نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب
فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك **قوله** ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان
احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها
اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا
عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب
المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جردت زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوز تقديم الحال عليه مرفوعا كان
او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا او قدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في
الحال ضميرا يعود الى ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشتركان في عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة
الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل
الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال
التاخر عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدء نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله
تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءتني مجردة ضاربة زيد وذلك لان
الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر والحال بحرف
الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقديمها عليه لعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز

استدلالاً بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافّة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبتُ راكبةً بهند فكانك قلت اذهبتُ راكبةً هنداً قال الشاعر ؎ لئن كان برد الماء حرّانَ صادياً : اليّ حبيباً انه لحبيبُ : وقال الآخر ؎ اذا المرء اعيته المروّة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديد : وبعضهم يجعل كافة حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفاً اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضربُ زيد راكباً فعند من جوّز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفاً وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الا جزئه نحو انظر الى يد زيد ماشياً او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حُذف كقوله ملة ابراهيم حنيفاً كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لو يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبك ماشياً يدُ زيد مع انّا ذكرنا قبلُ ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءني راكباً الا زيد وانما جاءني راكباً زيد لمثل ما مرّ في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضاً اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتمَ زيداً اخوه

قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالاً نحو هذا بسراً اطيب منه رطباً هذا ردّ على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامداً تكلفوا ردّه بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسراً اطيب منه رطباً هذا مُبسِراً اطيبُ منه مُرطِباً اي كائناً بسراً او كائناً رطباً وهذه ناقة الله لكم آية اي دالّة قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبيّن للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا ردّ عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفاً بها خلافاً نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآناً عربياً وجاءني زيد رجلاً بهياً ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين في بعض ايام الصفين ؎ فما بالنا امس اُسدَ العرين : وما بالنا اليوم شاء النجف : وقول المتنبي ؎ بدت قمراً ومالت خوط بانٍ : وفاحت عنبراً ورنت غزالاً : وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان تقدّر مضافاً قبله اي امثال اُسْد العرين ومثل قمر والثاني ان تؤوّل المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعاناً واليوم ضعافاً وبدت

منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشئ المشتهر فى معنى من المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال فى نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء مجزا قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتى بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او حرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما فى درهم اى جعلت فى مقابلة كل درهم منه درهما منى او بغير ذلك نحو وضعت عنده كوالدنانير دينارا الذى كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال فى نحو بوبته بابا بابا وجاءنى رجلا رجلا او واحدا واحدا او رجلين رجلين ورجالا رجالا اى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا رجلا فرجلا او ضوكبته ثم كلمته اى مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبنى الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبنى الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبنى الحلى خاتما والعلم نحوا ومنها الحال فى نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان تفضل الشئ على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره باٰلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا فى عامل الحال الاول فى مثله فقال ابو على واتباعه العامل فيه معنى الفعل فى هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والٰة التشبيه لضعفهما فى العمل فلا يتقدم معمولها عليها ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدء من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا والاشرهى بسرا اطيب منه رطبا والعامل فى مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة فى هذا بسرا للعمل لان العامل فى الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا فى حال البسرية كما ان الاشارة فى هذا بعلى شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته والمجئ فى قولك جاءنى زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حال البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة فى اول الحالين بان المبتدء اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال فى هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدء بحال وهذا الدليل فى غاية من الضعف لا توصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدء والخبر معا بالحال فى مثال معين امتناع تقيدهما فى جميع الامثلة فلعل فى ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس فى غيره واما ثانيا فلان المدعى فى المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدء مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين فى نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدء والخبر فى كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال

العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفها في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول
ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل
واحد منهما بحديث الآخر نحو تضارب زيد عمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر اويقعان
معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيهما من منصوب الآخر مفعولا
به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجب ان يكونا حالا
ولا يختلف زمانا هما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنياهما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل الكوفة
الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت آخر
ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيدا ضرب من عمرو ويجوز لاختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو
اضرب من بكر لخالد قال الله تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة
اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا و
كذا آلة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد
قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد
احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حدثين معينين بل
تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك
الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد ثابت حالته ودائبه يوم الجمعة
حالته ودائبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال
او غير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كان اباك من ام الحويرث قبلها اي ان اباك لما كان
بمعنى تمتعك نحكه ولو يصرح وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق
الجار في بيت امرؤ القيس باباك لما كني به عن التمتع وذلك قوله انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قربت مني قرب هارون من موسى
قال ولقد نزلت فلا تظني غيره ۔ مني بمنزلة المحب المكرم ؛ وتقول ما مولى مني بمنزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعدها منه اذا
تقرر هذا قلنا انما لو يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل
وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه لزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه
المصرح به فقيل بفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد في الدار عمرا في السوق
وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا
وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبيهما

ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل بحجته بما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا يقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا الا انه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلم في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اى انت الكامل في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه قال في المغني انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول هو فارس كفرا والخليل عمرو ضرا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطوءا ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيمات الواقع فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم ان مذهب الاخفش والمبرد ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال موكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض لانه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكر عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة

قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحدها او بالضمير على ضعف

المضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى واما الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر

ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع بل يعرف الفعل
من دلالة اللفظ او وقت التلفظ بلفظ الايقاع وثبت وقوع مضمونه **قوله** والاسمية بالواو والضمير انما ربطوا جملة الحال
بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدء فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى
فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول
الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدء والصلة والصفة فلها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة
يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى في ثلاثتها بالضمير بلى قد يصدر
الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني
رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو **قوله** او بالواو او بالضمير اجتماع
الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير
فقال الاندلسي اذا كان المبتدء ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك
لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال
جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدء ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان
مبتدءا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فيّ او خبرا نحو قوله ؎ خرجت مع البازي عليّ سواد : فلا يحكم
بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير
وانفراد الواو وان كان الضمير في آخر الجملة كقوله ؎ نصف النهار الماء غامره : فلا شك في ضعفه وقلته قال جار الله
بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى
مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا اخلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على
ذي حال جاز ان يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدء فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله ؎ فالحقنا بالهاديات
ودونه جواحرها في صرة لم تزيل ؎ وقوله ؎ وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ؎ ولو كان مفردا
لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد
فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من
انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية
معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو
قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم
الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين

تناسب ان کانا فی الحقیقۃ مختلفین کما یجیئ فاستغنی عن الواو وقد سمع قمتُ واَصُكُّ عینَہ وذلک لانہا اما جملۃ وان شابہت المفرد واما لانہا بتقدیر وانا اَصُكُّ فتکون اسمیۃ تقدیرا ویشترط فی المضارع الواقع حالا خلوہ من حرف الاستقبال کالسین ولن ونحوہما وذلک لان الحال الذی نحن فی بابہ والحال الذی یدل علیہ المضارع وان تباینا حقیقۃ لان فی قولک مثلا اضربُ زیدًا غدا یرکب لفظ یرکب حال بالمعنیین غیر حال بالاٰخر لانہ لیس فی زمان التکلم لکنہم التزموا تجریدہا صدر ہذہ الجملۃ ای المصدرۃ بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فی الظاہر وان لم یکن التناقض ہہنا حقیقیا ولمثلہ التزموا لفظۃ قد اما ظاہرۃ او مقدرۃ فی الماضی اذا کان حالا مع ان حالیتہ بالنظر الی عاملہ ولفظۃ قد تقرب الماضی من حال التکلم فقط وذلک لانہ کان یستبشع فی الظاہر لفظ الماضی والحالیۃ فقالوا جاء زید العام الاول وقد رکب فالجئ بلفظ قد ہہنا لظاہر الحالیۃ کما ان التجرید عن حرف الاستقبال فی المضارع لذلک **قولہ** وماسواہما ای ماسوی الاسمیۃ والمضارع المثبت وہو ثلثۃ اقسام المضارع المنفی والماضی المثبت والماضی المنفی یجوز فی کل واحد منہا علی ما ذکر ثلثۃ اوجہ اجتماع الواو والضمیر والاکتفاء باحدہما صار تسعۃ اقسام وہذہ امثلتہا جاءنی زید ومارکب غلامہ ومارکب عمرو ومارکب غلامہ جاءنی زید ولایرکب غلامہ ولایرکب عمرو لایرکب غلامہ جاءنی زید وقد رکب غلامہ وقد رکب عمرو قد رکب غلامہ ہذا ما قالہ المصنف قال الاندلسی المضارع المنفی بلم لابد فیہ من الواو کان مع الضمیر اولا ولعل ذلک لان نحو لم یضرب ماض معنی کضرب فکما ان ضرب لمناقضتہ الحال ظاہرا احتاج الی قد المقربۃ لہ من الحال لفظا او تقدیرا کذلک لم یضرب محتاج الی الواو والتی ہی علامۃ الحالیۃ لما لم یصح معہ قد لان قد لتحقیق الحصول ولم للنفی واذا انتفی المضارع بلفظ ما لم یدخلہ الواو لان المضارع المجرد یصلح للحال فکیف اذا انضم معہ ما یدل بظاہرہ علی الحال وہو ما فعلی ہذا ینبغی ان یلزمہ الضمیر واذا انتفی المضارع بلا لزمہ الضمیر کما یلزم المضارع المثبت علی ما ذہب الیہ النحاۃ والاغلب تجردہ عن الواو کالمثبت لان معنی جاءنی زید لایرکب ای غیر راکب فہو واقع موقع المفرد ودخول لا لایغیر الکلام فی الاغلب عما کان علیہ لکثرۃ استعمالہا فلہذا جاز ان تزرنی لا اَزُرْک وفلا ازورک کما جاز ان تزرنی ازرک وفازورک وکذا تقول کنت بلا مال لکن مصاحبۃ المضارع المصدر بلا للواو اکثر من مصاحبۃ المضارع المجرد لہا اذ لیس الحال فی الحقیقۃ فی نحو لایرکب مشابہا للمفرد لفظا ومعنی کما شابہ فی نحو یرکب لان الحال فی الاول انتفاء الصفۃ فلا مع الجملۃ ہو الحال ولا ینتفی المضارع حالا بلن لما ذکرنا قبل **قولہ** ولابد فی الماضی المثبت من قد ظاہرۃ او مقدرۃ قد تقدم علۃ ذلک والاخفش والکوفیون غیر الفراء لم یوجبوا قد فی الماضی المثبت ظاہرۃ او مقدرۃ استدلالا بنحو قولہ ﴿کما انتقض العصفور بللہ القطر﴾ وقولہ تعالی ﴿او جاؤکم حصرت صدورہم﴾ وغیرہم اوجبوا کما مضی والاول قریب وقیل ان الماضی فی نحو قولہم اضربہ قام او قعد حال ویجب تجردہ عن قد ظاہرۃ او مقدرۃ والاولی انہ شرط لا حال ای ان قام او قعد کما یجیئ فی حروف العطف ولو کان حالا لسمع معہ قد والواو کما فی غیرہ من

ای علی کونہ حالا

اور وان بتقدیر قد ... نقضا لذمہ

الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان نحو
الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا اكرمني فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته
الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله
ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا
الموضع ينظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله او
جاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر
من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد
منهما كقوله يقول شعر وقد تركوا وظيف وساقها: الست ترى ان قد اتيت بمؤيد: ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو
ولا وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بحجة لعدم
السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه **قوله** ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر
راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان
او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام
كقولك قائما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ازديادا ثمن او غيره
شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي
اخذا في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والباقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من
القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر
نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال
مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله شعر افي السلم اعيارا جفاء وغلظة و
في الحرب اشباه النساء العوارك: اي اتنقلون تميميا واتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله شعر افي الولائم
اولادا لواحدة: وفي العيادة اولاد العلات: وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا
الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق
ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا والكم تتنقلون في حال كونكم
اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع

الهمزة وبدونها نحو قولهم أقائماً وقد قعد الناس وأقاعداً وقد سار الركب وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس تقديره
أتقوم قائماً هو عند السيرافي حال مؤكدة وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر أي أتقوم قياماً
ويجوز رفع هذين القسمين على أنهما خبران للمبتدأ فتقول أتميمي مرة وقائم قد علم الله أي أنت تميمي وهو قائم وقد
علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة أي
يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال إن المؤكدة لا تجيء إلا بعد الاسمية والظاهر أنها تجيء بعد
الفعلية أيضاً كقوله تعالى ولا تعثوا في الأرض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائياً وقم قائماً قال
تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الأربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً
وتخالف العامل والحال إذن أكثر من توافقهما والأولى أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر
على ما هو مذهب سيبويه في نحو أقاعداً وقد سار الركب وأما المؤكدة فليست بقيد يتقيد بها عاملها كالمنتقلة و
إذا جاءت بعد الاسمية وجب أن يكون جزآها معرفتين جامدين وتجيء إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وأما
للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر إما فخر كقوله ~ أنا ابن دارة مشهوراً بها نسبي ؛ وهل بدارة يا للناس
من عار ؛ وكقولك أنا حاتم جواداً وأنا عمرو شجاعاً إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال
كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمناً لتلك الخصلة وإما تعظيم لغيرك نحو أنت الرجل كاملاً
أو تصاغر نحو أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد أو تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوماً أو تهديد نحو أنا الحجاج سفاكاً للدماء
أو غير ذلك نحو زيد أبوك عطوفاً وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفاً وهو الحق بيناً وهو الحق مصدقاً
فقولك آكلاً ومرحوماً ومصدقاً للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهوراً بها نسبي وقولك كاملاً وسفاكاً
الدماء وآية ومعروفاً وبيناً لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقولك عطوفاً لكليهما وإنما سمي الحال حالاً مؤكدة وإن لم يكن
القسم الأول أي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكداً إذ ليس في كونه حقاً معنى التصديق حتى تؤكد بمصدقاً
لأن مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة فإن التصديق لازم حقية القرآن فصار كأنه هو وكذا المرحومية
لازمة في الأغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد
الجملة تقديره زيد أبوك أحقه عطوفاً يقال حققت الأمر أي تحققته وعرفته أي أتحققه وأثبته عطوفاً وفيه نظر إذ لا معنى
لقولك تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفاً فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج
العامل هو الخبر لكونه مؤولاً بمسمى نحو أنا حاتم سخياً وليس بشيء لأنه لو يكن سخياً وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل
بهذا اللفظ هذا المعنى وأيضاً لا تطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقاً وغير ذلك مما ليس الخبر فيه
علماً وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو أنا عمرو شجاعاً وهو بعيد لأن عمل المضمر والعلم في نحو أنا

زيد وزيد ابوك مما لو يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كأنه قال تعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم رحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تتصرفان ولا يقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطّئوا فيه **قوله** التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب منه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل وظريف تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولمان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان **قوله** الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت وضرب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على الازم ووضع

كالقفيز والحد لا تتم بالعناية ولا لفظ الجملة فى الحد مما يخل به **قوله** عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد

والتمييز عن النسبة **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما فى عدد نحو عشرون درهما وسياتى واما فى غيره نحو رطل

زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ثم

ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر **قوله** فالاول

يعنى الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة **قوله** عن مفرد لفظة عن فى مثله يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب

له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له

او عن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب الى شئ فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فتلك

النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذلك معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب

التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لو يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل

فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام

اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن فى

هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى **قوله** عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز

على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافع عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على

ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين والمقادير اما

مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب

والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما

يعرف به قدر المزروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك ومقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير

كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا وما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضد

وقولك بطولك رجلا وبعرض ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز

اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم

لا مجرد العدد وبذراع المزروع لا ما يزرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا فى غيرها وغير المقدار كل فرع حصل

له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض

فى هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل فى

التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر

لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم يتغير لتسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز

انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضمنها عشرة منهما لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا وماتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى المميز والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعل الثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشر فخالفة المضاف اليه معنى المضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة فتحذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولو تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذر الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا والاكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال و سِتُّوكَ قد كَرَبتْ تكمُلُ اجراءُ له مُجرى احد عشر لك **قوله** واما في غيرها اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملأ الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملأ اي قدر ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا ويا لها خطة وما احيسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا اي رجل رداً عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من ويله الى يا له فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقولهم في نهج البلاغة يا له

مرلما ما يمنا و قول امرء القيس ؎ فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل ❊ وقول ذي الرمة ؎ ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب ❊ وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا و ويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ؎ ويلم ايام الشباب معيشة ❊ مع الاكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ❊ ولله در زيد رجلا قال ؎ لله دره اي شير كان من رجل ❊ ما كان اعرفه بالدون والسفل ❊ و ويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر فالتمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اي ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما و دارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في الضميرين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا **قوله** فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره ولا اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فان اردت المثنى والجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا وتمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس **قوله** فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين

بالظاهرة فان ما فيه تنوين مقدرة وهي في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التميز كما يجيء في بابيهما قوله والاضافة وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة بها واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التميز فيه عن نسبة وكلامنا في التميز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب فيه التميز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التميز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملاءه عسلا ملاء عسل لان الملاء هو قدر ما يملاء ولا معنى لقولك قدر ما يملاء العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لم كان الجر فيه اكثر

قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا

يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي لنسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا واسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عينا وافعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا والصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا ونعم زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي لنسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والحق ان التميز في نحو لله دره زيد فارسا ويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل للتميز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله دره زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التميز عنه الاسم الذي اقيم مقام التميز حتى نفي التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد

واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة لنفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه و

صفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثانى اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا نحو طاب زيد علما والثانى نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شئ زيد رجلا و في طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هى شئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد فى كفى زيد رجلا بدلا منه و فى طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تمييز لشئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد الضمير فى هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا له او غيره وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا التمييز المتعلق لتحقق صحة اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال يعنى ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغى له هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعنى بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اى فى التمييز الذى جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذى جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اى المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت الى ما انتصب عنه اى زيد وتثنيه ان ثنيت زيدا وجمعه ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر فى نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب

الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او للمتعلق فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه
افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين
او ابا فلا لبس فى ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو للمتعلق والا لطابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا
نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه وللمتعلق ولم يطابق لكونه جنسا وكذا تطا
بما تقصده فيما لا يصح الا للمتعلق نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المصنف والاولى ان تقول فيما ليس بجنس
سواء جعلته لما انتصب عنه او للمتعلق انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون
عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شىء منه نفسا وقال على عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا
واما اذا البس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب
فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم تلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم
فاصدع بامرك ما عليك غضاضة ✽ وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس
ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه وابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول
طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة قوله ان كان اسما يعنى
ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه وللمتعلق كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابق
اذ ليس فى الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى
زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هى تمييز وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجح
المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته
وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه فى غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى
هو المستفاد من ما احسنه فى حال فروسيته وتصريحهم بمن فى لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز
من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا عن النسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها فى نحو
يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل حسبك من رجل ولله من رجل اى عدلك هو وحسبك
هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز فى هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من فى جميع التمييز عن النسبة نحو طاب
زيد دارا او علما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر فى الاصل ما يدر اى ينزل من الضرع من اللبن ومن
الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه

لان الله منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازنى والمبرد اى لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للحجر ولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله واما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بالافعال نحو لله دره زيد فارسا وويلمه زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل فى نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازنى والكسائى والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه فى الاصل فاعل الفعل المذكور كما فى طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ لم يخرج الشئ عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل فى التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل فى طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما حرف بها للغرض الابهام اولا ليكون اوقع فى النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد ابهامه فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا فى الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها او سفه فى نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى فى امره وفى عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجئ فى باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذى يجرى عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففى قولك زيد اكرم عبد زيد هو العبد وفى قولك زيد اكرم منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد لانك ترى

ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم ١٢ س

انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع رجل فى الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ فى الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتى حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اى صرت ذا شدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ماء الاستفهامية يفيد التفخيم كما فى قوله تعالى القارعة ما القارعة اى كملت جارة بمعنى ما انت كملت فالمنصوب فى عبارة النحاة فى نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ او كائن معناه

فاعلا ومثله كثير فى كلامهم **قوله** المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا

بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى حد ذلك لان الحد مبين الماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجمعا فى حد دال على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج عن متعدد والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية **قوله** لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للقوم فى المجئ **قوله** من متعدد اى من شئ ذى عدد **قوله** لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الا زيدا او قد يكون مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيد **قوله** بالا واخواتها ليخرج نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا فى قولك جاءنى القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل

مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في نحو له علىّ دنيار الا دانقا للعلم بان دانقا
مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقرّ به وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان
المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنّب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد
في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث
الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم مختارا انه غير داخل
بل القوم في قولك جاء القوم عامّ مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا
قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانّه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء
مُخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له على عشرة الا واحدا لان
واحدا داخل في عشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا
هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى
له عليّ تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك
هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرَج وتسعة
لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مُخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فرّوا منه في
بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم
المستطيعين وغيرهم فكانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده وقال آخرون
وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما فرّوا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في نحو جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك
لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو
جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكن جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين والجزآن
قابل كل واحد منهما للاعراب أُعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع و
ما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويُتبَع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم
يستحق شيئا من ذلك نُصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع
نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه
بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم
المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له عليّ عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له عليّ وذلك لان

المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض **قوله** و...

منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبا ذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولو لم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما سيجئ واختلف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل هو الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما انتسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فلهم اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فلا تكون عنده كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا انتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد ولان فيما قال عزل الا ان مرة وبلا الاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف في نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد ونحوه قال المصنف في شرح المفصل العامل

فيه المستثنى منه بواسطة الا فان لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد
الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك
بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على
عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز
ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بنفسه من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين
فينتصب المميز ولا سيما مع تقويها بآلة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله
كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا
من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم
وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على
المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما
رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي
لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في
الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى
المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى
الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها دفع توهم المخاطب
دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في
المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء ولا بدل ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد لانك لو ابدلت كان
المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يعني
اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير
الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه
قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت
بمثلك احد واحد بدل من مثلك ويجوز لك ان تقول مالي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا
حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت اي لي احد الا ابوك وصديقا
حال وتقول مالي الا زيدا اصديق وعمرا او وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه ما جاء في

الا زيدا الحق وإن تقدّم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز
عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله ؎ وبلدة ليس بها طوري
ولا خلا الجن بها انسي؛ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم
والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا اقام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في
الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيدا لم اضرب و زيد الا راكبا لم يأتني و
جوّز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا اجازوا
تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا و
يمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اوّلا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع و
في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان
لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا
لكنه جوّز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوّز تقدمه عليهما
معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوّز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو
العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في
المبتدإ الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون
نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ان يكون
قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو فههنا يجوز ان يبدل
ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار
احد الا حمار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب ؎ فان تمس في دار برهوة ثاويا؛ انيسك اصداء
القبور تصيح؛ ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما يجعل المنقطع كالمتصل لصحة
دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر
له كأنك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تأكيدا لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت
ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من
ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل استثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من
باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به

[illegible]

من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثانى اى الذى لا يدخل فيه المستثنى فى ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيبويه وذلك نحو ما جاءنى بنية الا حمر وما اغا اخوانكم الا اخوانه قال ع والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح وقال عيشش ع لا يغنى الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفى المصمم والثانى من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الا من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا الرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان فى شئ الا سلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن برهان يقدران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا فى المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله ع فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر فيه اول وجهى سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد بحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون ما فى ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان فى التحقيق غاية فى الكمال من جملة العيوب غلوا فى الثناء كما قال بديع الزمان عيبان لا عيب فيه ففى حين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر قال السيرافى لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها وقال اى السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما فى محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمى ليس ولا يكون واما عدا فمتعد فى غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود فى جاءنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءنى القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب فى قولهم ما النساء وذكرهن الا مضرة وقال بعضهم ما ما اول بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا

انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا
وليس بعدهما اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم
زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز
الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة **قوله** وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا
ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع
الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان لا
هنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان توصف
بليس ولا يكون منكرا او معرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امرأة
لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رأيت رجالا
لا يكونون زيدا او ليسوا زيدا ولم يجيء مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال
الاحوص شعر فانك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء
المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله شعر وكل ابي باسل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابسل **قوله**

ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان
لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او
نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل
عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول الابتداء
او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز لك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد
اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذا اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال احد
النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد و
الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال
او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول
ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب
نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع
الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد
كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد شعر في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من دونه العين وفي جعله من

رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى لو قلت
لا اوذى احداً يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز
الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيدٍ وفي حكم
ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيدٍ قولنا اوما اول به يدخل فيه نحو قلما رجل يقول ذلك
الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي
قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء
في نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله ؎ قلما عرّس حتى هجته : بالتباشير من الصبح الاول والا
الاول ولكون اقل رجل ما والا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل في الاشهر فعلاً او ظرفاً لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش
قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوزه فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه
اجاز حكايته نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه
كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما
قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود فالاولى
نقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول
ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال
يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف
الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة
نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد
واقل من يقول ذلك الا الزيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف
للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير
مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل
اذ لو ابدلت منه لطرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان
او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك
الا زيد وقد جرى لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا
ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتوني الا زيداً اذ حيث يجيء المفرغ

يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه
الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد لكنه لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ
نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت
فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتأويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على
انتفائه وقد رده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض
الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود بكلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على
من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن
المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب
اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا
الاتباع ابدال عند البصريين لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف
بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام
واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد و
الجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل
ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون من فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى
الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف
للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل
لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاءني
القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع
ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا
فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا
ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءني قوم
الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب
لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى
في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى تحتيم النصب على
الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيد فانه يجوز ا

جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيد حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومنهم من جعل للفراء وهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فأسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائتين اذ لا يجوز تناقض القرأت لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من أسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان أسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد أسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من أسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد

قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل وشبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد اذ انما يكون من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه يجيز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد

يحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف
بيان المقدر متعدد من جنسه بعمومه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا
جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه فتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيدا لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا قدم
العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ
دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قال لك
اما لقيت صناع البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والا الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب
بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب
اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم الا زيدا
بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي
المبتدء والخبر واما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضُرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما
ضربت الا زيدا او ما مررت الا بزيد وانا نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة ولا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما
المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله
لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين
بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال
بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات
بالمفعول الحال نحو ما جاءني الا زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته
التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر
ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول
الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي عليه السلام قد

كنتُ وما أهدّد بالحرب تشبيهًا بالحالية واما التفريغ فى المبتدء والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا منعم وما قائم الا زيد و
لا غلام رجل الا ظريف ولو يكن زيد الا عالمًا وما ظننتك الا بخيلًا ولو اعلم انّ فيها الا زيدًا فزيدًا اسم انّ ولو قال اعلم
انّه الا زيد افيها وزيدٌ الّا راكبا لم يأتنى لم يجز لما تقدم انّ الّا لا يتقدم فى المفرغ على الحكم وفى غير المفرغ لا يتقدم على الحكم
والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيد اخوتك واين الا زيدًا اخوتك لان العامل اى الحكم واين وكيف والمستثنى منه
امّا الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول مَن الا زيد اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدًا احد وما عندك الا زيد
احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفى المفعول المطلق اذا
كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظنّ الا ظنًّا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرقٍ لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقينٍ ثم يُخرَج بالاستثناء و
ليس مصدر نظنّ محتملًا الا مع الظن غيره حتى يُخرَج الظنّ من بينه وحلّه ان يقال انه محتمل من حيث توهّم المخاطب اذ ربما تقول
ضربتُ مثلا وقد فعلتَ غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا
لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءنى جاز ان يتوهم انه جاءك من يجرى مجراه فتقول جاءنى زيد زيد لرفع
ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملًا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد
الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئًا الا ضربًا قال ﴿ش﴾ وما اغترّه الشيبُ الا اغترارا قال
ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظنّ ظنًّا وما اغترّه الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما
الاستثناء فى التوابع ففى البدل نحو ما جاءنى احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا فى المفرّغ ولا منع من كون سائر انواع
البدل مفرّغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه فى بدل الاشتمال وما ضُرِبَ زيد الا رأسُه فى بدل البعض اى ما سلب زيد شئ
منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوٌ منه الا رأسه وعطفُ النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد و
ذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا يخالف لكونه
عطفَ بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه
وكله وكلاهما ولغيرها حتى تُقدِّرها وتُخرِجَ الفاظ التاكيد منها والوصفِ نحو ما جاءنى احد الا ظريف وما لقيت
احدًا الا انت خير منه وفيه وفى خبر المبتدء نحو ما زيد الا قائم وفى الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبًا اشكال لان المعنى
يكون اذن ما جاءنى احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءنى زيد على حال
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بدّ للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا
التحيّز ونحوه وكذا فى الخبر والحال وذكر المصنف فى حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة فى اثبات الوصف
المذكور حتى كانّ ما دونه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضادّ للوصف المثبت لانه معلوم

ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف
ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدء ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر وصرح
فنقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر
استدلالا بقوله ؎ يطالبني عمي ثمانين ناقة ❊ وما لي يا عفراء الا ثمانيا ❊ ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في
غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب لا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه
الا مع قائم مقامه وهو يجيز ما قام الا زيدا **قوله** وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي
الصريح او المأول كما ذكرنا **قوله** ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو
بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب **قوله**
الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا
يوم كذا اذ لا يبعد ان يقرء في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال كما تقدم **قوله** ومن ثم اي ومن جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال
اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض و
استثن من جملتها العلم كما قيل فيما زيد الا عالم في الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك
قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف ووجه
آخر ههنا في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا
منفيا ولقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض
ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا **قوله** واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا
احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لان من لا يزاد بعد الاثبات وما ولا لا يقدران عاملتين بعد الا لانهما عملتا للنفي
وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة
هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في
المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد وليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم
لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر لانه لا بد
من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت
المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل وامرأة ولا الا الآتية بعد غير الموجب ناقضة

لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف تشمل أفراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة
لانها وُضِعَتْ لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرًا لها نحو ما زيد بقائم اى قيامه
غيرُ ثابت قطعا او تابعا للمباشر له نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف
يبقى موكَّدًا او كذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا يبطل
النفى الذى عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجئ على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة
وان كان مذهبه يجوز زيادة من فى الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا فى من الاستغراقية
ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها فى الموجب والتى يجوز زيادتها فى الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة فى نحو الفى سيدا
وكفى بالله وبحسبك غيرُ هذه التى نحن فيها اى التى لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء فى نحو الفى سيدا
اعنى فى الموجب اعمالُ الباء فيما بعد الا نحو ما زيدٌ بشئ الا شئ وقد اجاز الكوفيون اعمالَ مِن والباء المذكورتين اى المختصتين
بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءنى من احد الا رجلٍ فاضلٍ وما زيد بشئ الا شئٍ حقيرٍ واما اذا كان
معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدمَ الايجاب وان ازيل بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء
المذكورة اصلُها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبرُ واصلُه التنكيرُ جاز ان تعملا فى المنكر لمشابهته ما ينبغى ان يدخلا
وان كان فى حيز الايجاب وسهّل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة
قبلُ فى امتناع جرهما لما بعد الا تعمّ المعرّف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت فى النقل جرّ المنكر بعد الا بهما
وقال ابو على انما لم يجز جر البدل فيما جاءنى من احد الا زيد ونصبه فى لا رجل الا زيد لامتناع دخول مِن الاستغراقية على المعرفة
وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل فى نحو ما جاءنى من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا فى نحو
لا رجل فى الدار الا رجلٌ فاضلٌ فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر
ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضى بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفى ومجئ الا يقتضى زوالَ نفيهما بعدها
فيلزمُ التناقض فان قيل يلزم مثله فى ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواءٌ اجماعا
منهم قلتُ سلّمنا تساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضى بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفى بل لكونها
فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبتّ لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفى والآخر لا يزول به وهو
الفعلية وما مثلها فى المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون فى ما ايضا معنى الفعلية قلتُ كان معنى ليس فى الاصل ما كان وانما حكمنا
بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليستُ ولستُ ثم سُلِبت الدلالة على الزمان الماضى فبقيت مفيدةً لنفى كون مضمون
خبرها مطلقا او فى الحال كما يجئ ومعنى نفى كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفى مضمون الخبر وهو معنى ما شئ واحد
فى الحقيقة واللغوى وان كان فى نفى الكون معنى الفعلية وليس فى ايجاد معنى النفى فى لفظ المختص ذلك وهو معنى ما ترقى لها

[illegible]

معنى واحد اى فى الحقيقة ورب شيئين مفناهما الوضعى مختلفان ومؤداهما شئ واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان لا انقضت معنى النفى فى ايس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفى بحاله كما فى ماكان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفى الكون فى لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغى ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ماثبت وما حصل فيفيد معنى فى نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون المنفى فى غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت فى غيرها عارضة كتجرد عسى ونعم وبئس عن الزمان كما سبق فى اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا فى نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به ولم يجز النصب فى نحو ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به وجه الرفع قلت المبتدء والخبر بتراضعان كما فى محل الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدء والخبر جعلتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا الضعف فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لو سلك طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية فى العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها فى العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه وحل لم يحمل على هذا الاعراب المحلى فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما فى اعجبنى ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما فى نحو ما زيد بشئ او شيئا الا شئ وفى نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد كما فى خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة لداعى الضرورة هذا ورفع ما بعد الا فى نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن فى قولك فيها كما قلنا فى نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب فى نحو ما جاءنى احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته فى نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل غير الجائز فى ما جاءنى احد الا زيدا واما فى ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجئ النصب فى نحو لا احد فيها الا زيدا الا فى القليل قال الشاعر ؎

مهامها وخروقا لا انيس بها ؛ الا الضوابح والاصداء والبوما ؛ وقال ؎ ولا امر للمعصى الا مضيعا ؛ وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذى الحال لكونه عاما كانه قال المعصى مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه فى نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفى نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه انى احد لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير فى يقول فترفعه او من احد فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل فى الواجب وانما يجيز لعدم ان ادخلنا اعتبر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك

نسخه
مع قلته ملبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ فى نحو لا رجل فيها ما زيد او لا ملبس بالبدل فى ما جاءنى احد زيدا واما فى ما رأيت

احد الا زيدٌ كما جاز ان تقول علمتُ زيدٌ ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمتُ ابو من زيدٌ على ما يجيء في افعال القلوب
فلما اجريته مجرى الواقع في حيّز المنفي جاز ان يكون الا زيدًا بدلا من لفظ احدًا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء
وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيّز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فما
رايتهم الا زيدٌ بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيّز النفي ايضا اذ المعنى ما رايتُ القومَ الا زيدا ولا بأس
بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا بمثل ما قلنا
في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مرّ في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم
فلا يقال ما ضربَ احدٌ احدًا الا زيد عمرًا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم
الثاني معمول لمضمر اي ضربَ عمرًا او قد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض
البصرية يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الا الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين و
لعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم مجوّز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى
التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة
لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف
وبعيدًا ان يطلق اسمُ الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول
المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فلا نرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان
حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدًا لو قلت غير زيد لم يكن نصًّا على انه لم يجئك زيدٌ ولو قلت لم يجئني
لم يدل على انه جاءك غيره وافدتَ بجاءني القوم الا زيدا الفائدتين وكذا في لم يجئني القومُ الا زيدٌ على العكس وكذا نقول في
العدد لو قال شخص لي عليك عشرةٌ فقلتَ لك علي عشرة الا درهمين كان نصًّا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو
قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصًّا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر
فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداءً بلا داعٍ الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن
بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داعٍ آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد
نحو قولك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدًا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى
او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا لبس اشتركا فيه نحو ما برّ ابٌ وابن الا زيدًا اي زيد ابٌ
بارٌّ وابن بارٌّ فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضّل ابنٌ ابا الا زيدًا او كان بعيدًا نحو ما ضرب احدٌ احدًا الا زيدًا
فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرتَ فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه ولية

اوّلا نحو ما فدى وصىّ نبيا الا عليا عليه السلام وان احتمل دخوله فى كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من
الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيد الا ان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا
وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وقع
بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت
الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم فى باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل
المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغاير معنى
اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها
للتاكيد اولا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلابد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاء نى
الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاء نى الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل
البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبنى الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاء نى
الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتانى الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغيرها
فاما ان لم يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون فى العدد او فى غيره فالذى فى غير العدد نحو
جاء نى المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب
والقياس ان يجوز فى كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر
الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس والثامن
ونحوها فكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم
الا عقيلا وتقول فى غير الموجب ما جاء نى المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك فى كل وتر النصب على
الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب
فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفى خارج فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما و
الذى فى العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فى الموجب
فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان فى موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة
بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معها ستة صارت ثمانية اخرجنا منها
خمسة بقى ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت خمسة اخرجنا
منها واحدا بقى خمسة والاعراب فى الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد تقول فى غير الموجب من العدد ما له على

عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة يصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليها خمسة يصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحد يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذى هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها التسعة اى ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد او زيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا لتمسكه بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تثبت مع الفاتحة صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادرى صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ايضا ههنا ان الوتر اى الثلثة منفى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة بل نحو ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الا اربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذى ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيدا والا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا او الا بكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال

ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف
في مثله فيعطف على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره
مستثنيات مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا زيد مخرج
من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو
اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا
الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني
القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا او جاءني غير زيد وعمرو
من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في
ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا الا ان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب
والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم تذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا
اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز
الا زيدا او ان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام
الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء
لانه في المعنى غير موجب بسبب نقض الا المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد و الا زيدا او ان كان القوم في اللفظ في
حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فانه يقتضيه مذهب محققي البصرية وهو ان الجملتين لما عاملين في المستثنى
عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيهما ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا
لمعمول واحد ولو كان العامل فيهما لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا انما يجوز لكونها للعوامل على
المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة
هم البصريون الا فلانا **قوله** ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر **قوله** ومخفوض عطف على قوله وهو
منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في حجة القراء
فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر **قوله** وبعد حاشا في الاكثر
التزم سيبويه حرفية حاشا لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوع صلة لما المصدرية
مطرد الكلام وهذا يمنع فعليته على ما روى الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وقد
حكى المازني عن قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بنصب الشيطان اي جانب المغفرة الشيطان

شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعدها بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر مجرور بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلاً وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقرائة ابى السمال حاشاً لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله وهو بمعنى حاشا بيحانا قال ؎ سبحانه ثم سبحانا نعوذ به : وقبلنا سبح الجودى والجمد : فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشا فى جميع المواضع مصدراً بمعنى تبرئة وتنزيها واما حذف التنوين فى حاشا لك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم فى قوله سبحان من علقمة الفاجر ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجىء فى بيان سوى ويجوز ان يقول ان حاشى الجارة حرف وهى فى نحو حاشى لله اسم بنى لمشابهته لفظا ومعنى لحاشا الحرفية واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه قال النابغة ؎ وما احاشى من الاقوام من احد : وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لالا وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدل على فعليتها بالتصرف فيه والحذف فى نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل فى سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعدها من سوء ذكر فيه او فى غيره فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبدؤن بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون آكد وابلغ قال الله تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء فى كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشا الجارة **قوله** وغير صفة حملت على الا فى الاستثناء كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف فى غيره **قوله** وغير مبتدء وصفة خبره اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغائرة مجروره الموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغائر لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء فى معنى المغائرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغائرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت فى اصلها وصار ما بعد غير مغائرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر

مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحرف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محالها الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولو حمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير فى الاصل حرف لا تحمل الاعراب روعى اصلها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا وامل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر كونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقرير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم نحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعد ما على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لانتصاب ما بعدها فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله ؎ لم يمنع الشرب عنها غير ان نطقت : كما يجىء فى باب الاضافة ويجوز ان يكون قوله ؎ غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير لا يجىء الا فى المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال ص انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال ببنائه لاضافته الى ان وان نقل منصوب لكونه فى الاستثناء المنقطع وقوله كما حملت عليها فى الصفة اى حملت الا على غير فى الصفة قوله جمع اى ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غير لك لتكون اظهر فى كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال او القوم الا زيد احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فلما امكن حمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل

رجل الا زيدًا جاءني وله علي عشرة الا درهمًا وربما كان المنكور محصورًا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعًا فيكفي كقولك عندي
عشرة رجال الا زيدٌ ففيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو فان
معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال
ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فيه اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع عند [illegible]
على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء
مع هذه الشروط ايضًا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا التي بمعنى غير من متبوع
ظاهر كما ذكره المصنف جمع او شبهه منكرًا او معرفًا باللام الجنسية قال ؎ انيخت فالقت بلدة فوق بلدة ؛ قليل بها
الاصوات الا بغامها ؛ ويجوز في البيت ان يكون الاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا
ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا
وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله ؎ وكل اخ مفارقه اخوه ؛ لعمر ابيك الا الفرقدان ؛ وقوله عليه السلام الناس
كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون
على خطر عظيم قال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد
الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف
المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت فيهما الا الله
لفسدتا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبًا صرفا من غير الموجب الذي يجوز
معه الابدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى ومتصرفاته كما مضى قال ايضا البدل
لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله تعالى غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام كل
محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي قصد بها الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع
الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج
التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط
والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت ذلك ما عدم وجوب دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي
في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط
المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم

الناس كلهم هالكون الا العالمون

واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى
مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذي كان في
سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان
عمرو اى بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار
بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء ويلزمه ايضا
وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز جاءني القوم سوى رجل منهم صويلح وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو
لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذف موصوفها النصب فنصبه على
ما كان في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية
الى معنى الاستثناء قال ؏ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال ؏ تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن
اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا
نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية
قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق السداسي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف
من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما حذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها
لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس الجائي غيره وقال الاخفش هو اسم
وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله ؏ خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان
حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف
على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا
من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجاب
ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس
اى ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع و
النصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات
الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث
اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فاضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان تكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها

بدلا منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان
اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسنُ او صفة قليل وليس نصب
الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روى بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكلفوا النصبه وجوها
قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما
الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول مشعر بجواز نصبه قياسا على التمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم
رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا
زائدة عوض من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع
كقوله ولا سيما يومٍ بدارة جلجلِ اعتراضية كما في قوله فانتِ طلاقٌ والطلاقُ البتةُ اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة
والسيّ بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤني اى هو كان احق بي
واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا
ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل
على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص الجامع
بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في
النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة
مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احبني زيد ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا
راكبا فراكبا حال من مفعول بفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا
قولك احبه ولا سيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة
ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى
هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا
في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون
عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ما مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها في
المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم وحال نحو ما جاءني زيد الا يضحك
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون
الا ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول اخر فيسهل دخولها على ما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء
وشرط كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد

نحو ما الناس الا قد عبروا و ذلك لتقريبها من الحال المشبه بالاسم واما تقدم ما من منفي نحو قوله ما انعمت عليه
الا شكر و ما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم
تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها الا وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط
والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط
بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد و
كان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع
حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني
الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين
او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك
لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما مر وجاز ايضا ان ينظر
الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته
الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله
كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا و لفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر مطردا في ربط مثل
هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني و قد دققت واصلحت
كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا
يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال فالجزاء لا يجرد عن
الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس قد من حروف الربط المذكور وانما قلنا
انه الاغلب في الحال مقارنة مضمونها لمضمون عاملها لانه قد يجيء بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا
اي عازما على الصيد ونذا معنى الخبر اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا طامعا في اتيانهم من
قبلهن جعلوا العزم عليه الجزم به كالواقع الحاصل وقد يدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا تقدمهما قسم السوال
نحو نشدتك الله الا فعلت وقول عمر في كتاب الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتب اليه
اللحن كاتبه في كتاب الى عمر وكتب من ابوموسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته
فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك
به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم

طلبت من الله من بين جميع ما يقسم به الناس ألا تقسم به تعالى عليك حقيقة إلا فعلت أي إلا فعلك هي التي الله تعالى تقسم القسم لأنك
إذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك فكأنك قلت ما أطلب منك إلا فعلك فصنعت موضع المصدر المفعول
بسبب الطلب الذي حل عليه نشدتك الله الفعل الماضي قصدا للمبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب فعل ما طلبته وصار ماضيا ثم أنت تخبر عنه
مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادى أصحاب النار وقولهم رحمك الله ومضى عزمت عليك أو أوجبت عليك هو من قسم المؤول في الاستثناء المفرغ
إلا بعد النفي ظاهرا أو مقدرا كما ذكرت إلا في المفرغ نحو قوله تعالى وإن كل لما جميع **قوله خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وأمره**
كأمر خبر المبتدأ ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الأصل ذلك فقوله بعد دخولها
يخرجها كلها وقد ذكرنا أنه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد أبوه قائم مع أنه ليس بخبر كان **قوله وأمره على نحو خبر**
المبتدأ أي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند إليه ومتأخرا عنه وما يجب من تقدمه
على الاسم إذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقا أو غير ذلك
من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الأحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الأفعال
الناقصة فمما قيل إنه من خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام
ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبرها فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمنع نحو يكون
زيد يقوم بمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن وبعضهم بمطلق المنع قالوا فإن وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة
أو مقدرة ليفيد التقريب من الحال إذ لو يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وأضحى وظل وبات ولذا ينبغي أن يمنع
نحو يصبح زيد يقول وكذا التجويز كما ذهب إليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدر ها في قوله تعالى ولقد
كانوا عاهدوا الله وإن كان قميصه قد وفي قول الشاعر ~ وكان طوى كشحا على مستكنة :: فلا هو أبداها ولم يتقدم
ولا في قوله ~ أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا :: أخنى عليها الذي أخنى على لبد :: إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى
المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها
أما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي إلى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وإن
جاز مع القرينة أن لا يستمر الحال المنتقل إليها كقول المريض كنت مريضا فصرت صحيحا ثم نكست وكذا ما زال وأخواتها
موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي إلا أن يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا أسدا و
الصفة نحو زيد قائم أو غني أو مضروب والفعل المضارع نحو زيد يتقدم في الحروب ويسخو بموجوده أي هذه عادته لأنه
وإن كان في الأصل للحال إلا على أحد الأزمنة إلا أنه لما ضارع اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان
استعماله فلذلك إذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار وإذا قلت كنت أراه فظاهره الاستمرار فما سبق الثلاثة
أي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار أن تقع أخبارا لصار وما زال وأخواتها بخلاف الماضي فإنه لا يستعمل

فى الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبر المجردة لا افعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المصدرية التى هو
ماذكرنا شارف تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجئ فى قسم الافعال ظرفا نقول اجلس ما دام زيد جالسا
وقد يجئ بمعنى الماضى كقوله تعالى ما دمت فيهم واما ليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما يتبين فى الافعال
الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا وصفة او مضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضى
واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدء
لانه لو يجز تقدمه على المبتدء اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما ههنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين
لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا وينبغى ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما
والقرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عاملة فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
فى مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت قوله عاملة اى عامل خبر كان واخواتها
وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو
ان كان اسمها ضميرا ما علم من غائب وحاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو
اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شئ اذا قيلا اى ان كان
حقا وتقول لا تحملن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اى ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا
وان راجلا اى ان كنت ولو كنت واما فى مثل التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء و
بعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ينظر فيه فان جاز مع كان المحذوف
بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما فى قول الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او فى عمله خير جاز
فى الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او فى يده سيف وان كان فى عمله خير
معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا وفى تلك الاعمال خير او الا
فى يده او فى صحبته وقت القتل سيفا هذا الذى قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان
حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف
حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر الرفع كان التامة قلت يضعف لقلة
استعمالها ولا حذف الاكثر الاستعمال للتخفيف مع لكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك
تعين النصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وربما جزم ما بعد ان
وان لا مع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان
سيف فسيف اى ان كان قتله سيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى ان لا

لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح و مررت برجل صالح ان زيدا وان عمرو وذلك القوة الدلالة لتعلق الجار بتقدم ذكره
متقيين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختارا و واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان فيه باضمار مبتدء
بعد الفاء وهو شائع كثير واما النصب فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو
يجزي خيرا وحذف المبتدء اولى لانه مفرد من حذف الجملة و ايضا حذف المبتدء اكثر من حذف كان و غير ذلك من
نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية و يمكن ان يقال ان مجئ الفاء
في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا اضربه فاذا ثبت نصب
الاول ورفع الثاني فالعكس يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل
في موضع واحد **قوله** ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ع ابا خراشة اما انت
ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع ۞ اي لان كنت فحذف حرف الجر قياسا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان
وابدل منها ما وجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض
ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل
منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون
مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا اتى القرائتان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم
ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى
قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجئ الفاء في هذا البيت وفي قوله ع اما
اقمت واما انت مرتحلا ۞ فالله يكلأ ما تاتي وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو
شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع والكوفيون جوزوا الجزم بان المفتوحة
الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه
دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور
اعني في اما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون خبر لك لو يأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها
واما نحو لوم لجمعة فان زيدا قائم فيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع
اما الشرطية اما الظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في حروف الشرط
فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفتخر والمعنى على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما اقمت والعامل
في اما انت مرتحلا محذوف اي تكلأك الله لاجل رتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرا ما تستعمل
مع كان الناقصة فلو حذف شرطها جوازا لو بغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا

ان تحذف شرطها وجوبًا مع مفسّر كما في إن زيد كان منطلقًا وان حذف شرطها وجوبًا بلا مفسّر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقاؤها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبًا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسّر هو كالعوض مستنكرة فاذا غيّرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما لتكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف هي وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء لتؤذن بها ان انما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية فيجئ بها لما تغيّر صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودًا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لو بقي منه شيء كما يجئ في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقًا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة إن الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد إما المكسورة قليلًا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع إما المكسورة قال وعلى لان ما التي بعدها اشبهت للّام في تاكيد الفعل فمن ثم جاز في إما تخافن ومن عضة ما ينبتن شكيرها اي نون كما جازت مع اللام في نحو ليفعلن كما يجئ في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع شوب ما يؤكده وقد جاء كان لنا محذوفة بعد لدن واخواتها نحو رايتك لدن قائمًا اي لدن كنت قائمًا قال من لد شولًا فالى اتلائها اي من لد كانت شولًا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها لينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدًا قائم اخوه **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافًا او مشبهًا به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهمًا لك فان كان مفردًا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولًا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متأول لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبًا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا يكون منصوبًا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافًا او مشبهًا به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجئ ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافًا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه **قوله** لا غلام رجل لك مضاف **وقوله** لا عشرين درهمًا لك مضارع وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى **قوله** فان كان مفردًا اي فان كان اسم لا مفردًا ولم يجر ذكر اسم لا تصريحًا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بالا لا يكون مفردًا **قوله**

على ما ينصب به هذا اولى كما مر فى باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك و
بالمفرد ما ليس مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة فى لا رجل عند الزجاج والسيرافى اعرابية خلافا للمبرد
والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم
قال وانما ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها
نصبته اولا لكن بنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه
معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله
بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراق كما افادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى
الدار لان لا رجل فى الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذفت
التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين فى حالة الوصل
من الاسم المتون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى ليس باشد منه بين المضاف والمضاف
اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثانى فى الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين من المنفى لان لا لا تعمل
الا فى النكرة ولا ومعمولها فى موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصاصها بالتنكير
وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من
قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا طريف
اعنى بناء المعمول او حذف التنوين منه لمخالفة العوامل اخواته والحق ان نقول انه مبنى لتضمنه لمن الاستغراقية
وذلك لان قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل فى الدار ولا امرأة فانه وان كان النكرة فى سياق
النفى تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءنى من رجل نص فى الاستغراق بخلاف ما جاءنى رجل اذ يجوز
ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وما جاءنى رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل فى الدار بالفتح بل رجلان
وما جاءنى من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها و
انما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف و
المضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجئ حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبنى خلافا للمبرد
فانه قال به لان النون كالتنوين الذى هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود
النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين فى الدلالة على التمكن كما مر فى اول الكتاب

ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب وكذا باب المعطوف عليه فى باب لا مثنى نحو لا رجل وامراة ولذا ان يقول ان ردت به عطف النسق الذى يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا فى النداء فى نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شئ من المركبات يثنى فيه الجزء الثانى ويجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفى كما يجئ بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون فى المسمى بحضرموت كما يجئ فى باب المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفاتٍ وهو منقوض بنحو يا مسلماتُ مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا فى عموم قوله يبنى على ما ينصب به والمازنى يفتحه بلا تنوين نحو قوله ؎ أَوْدَى الشبابُ الذى مجدٌ عواقبُه ٭ فيه نلذّ ولا لذاتَ للشيبِ ٭ حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنتُ بلا مالٍ وغضبتَ من لا شئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مالٍ وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجئ وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنتُ بلا مالَ وذلك كما بنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش ؎ لو لم يكن غطفانٌ لا ذنوبَ لها ٭ الى لامت ذوو احسابها عمرا ٭ فلا زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل نحو قوله تعالى لا تثريبَ عليكم اليومَ عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما فى لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدء كما فى قولك عليك تثريبٌ واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصمَ اليومَ من امر الله اليوم خبر المبتدء وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول لا كلال عليك واليك المصير ومنه الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعوّل وليس بك الا النجاء ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدء لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك مارّ على ان بك خبر عن مارّ فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا فى الجامع اذا نفيت فى الوجود من يوقع صلوته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلى فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا

في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلٍّ سواء صلّى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يُبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنّه انتزع تنوينه تشبيهًا بالمضاف **قوله** وان كان معرفةً او مفصولًا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما يعمل بمشابهتها لانّ ووجه المشابهة انّ انّ للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة المبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعني في النفي والاثبات تشابهتا فأعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما انّ اصلها التي هي انّ انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر انّ بين انّ ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا نقول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضًا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدّى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدّي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل انّ او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبّهًا على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال

بكت جزعًا واسترجعت ثم آذنت ۔ ركائبها ان لا الينا رجوعها

واما المنكّر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال

وانت امرؤ منّا خلقت لغيرنا ۔ حيوتك لا نفع وموتك فاجع

ومثله قولهم لا سواء وقوله

فانا ابن القيس لا براح

وقوله

تركتني حين لا مال اعيش به ۔ وحين جنّ زمان الناس او كلب

واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعل هي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وبتناول وقوله ان لا الينا رجوعها او لا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم

لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل
ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا القول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في
موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي
لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا
نعمت عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء
لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكأنه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدء ولا اصابك
السوء واذا دخلت على نولك نحو لا نولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا
دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في
قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر
بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اي حرف كان نحو كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء وما انت كلا شيء
وخلقت من لا شيء او انتصب نحو انك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها ان ينجر ما بعد لا بما
قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما
قول جرير ع ما بال جهلك بعد الحلم والدين :: وقد علاك مشيب حين لا حين : فالاولى ان لا زائدة كما في
قوله ع في بئر لا حور سرى وما شعر اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي ان لم تشب قبل وانما في وقت
يكون في اثنائه وقت الشيب والوقت الاول من الثلثين الى ما فوقهما مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه
وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو مما فوق الثلثين واما قول الشاعر ع حنت قلوصي حين
لا حين محن :: فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثالثها ان تعطف ما بعد لا على المجرور
بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس
ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا في مجيئها بمعنى غير فلهذا يلزم تكريرها مع العلم
واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود وقصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها
بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو
لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز
عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا
عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب و
قولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب و الا انسان

أعم من اللاحيوان فغير مستند إلى حجة، وجواز ترك التكرير مع الشرط الأول معلل بكثرة استعمال لا مع شيء، وهو مع الثاني
معلل بعدولها عن أصلها أعني كونها للتبرئة، وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعدها لتعذر دخول حرف الجر
فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم، وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لأن غير عناها ونفى بكون لا
بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها لغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة أنها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدير
واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينتزع منه لام التعريف إن كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا
لا صعق في الصعق، وربما أضيف إليه نحو لا امرأ قيس ولا ابن زبير، ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن إذ الله
والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما، قال ؎ لا هيثم الليلة للمطي؛ وقال ؎ أرى الحاجات عند أبي خبيب
نكدن ولا أمية في البلاد؛ ولتأويله بالمنكر وجهان: إما أن يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام، وإما
أن يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرفة
كان لرعاية اللفظ وإصلاحه، ومن ثم قال الأخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لأنه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة
وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة، وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك
المعنى، لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها، إذ هو عليه السلام كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي ع أقضاكم علي، فصار
اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى أي
لكل جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتنكرهما بالمعنى المذكور، وجوز الفراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بالتأويل في
الضمير واسم الإشارة أيضا نحو لا إياه ههنا، أو لا هذا، وهو بعيد غير مسموع. **قوله: وفي مثل لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة
أوجه: فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الأول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثاني**، يعني إذا كررت لا مع أن
كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة أوجه: الأول فتحهما، وذلك لجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبنى اسمهما كما
لو انفردت كل منهما عن صاحبتها، ويجوز على مذهب سيبويه أن تقدر بعدهما خبرا لهما معا، أي لا حول ولا قوة لنا، أي موجودان
لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل إن في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر
مرفوع بأنه خبر المبتدأ لا خبر لا، فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان، ويجوز أيضا عنده أن تقدر
لكل واحد منهما خبرا، أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين، وأما على مذهب غيره وهو أن لا
المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل إن كما عملت في الاسم المنصوب فيجوز أيضا أن تقدر لهما معا خبرا واحدا إذ ذلك
الخبر يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية معا، وهما وإن كانا عاملين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملا واحدا
كما في إن زيدا وإن عمرا قائمان لأنهما شيء واحد، وإنما يمتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في
معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر من مؤثرين، ويجوز أيضا عندهم أن تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله

والثانی فتح الاول و نصب الثانی علی ان یکون لا الثانیة زائدة لتاکید نفی الاول کما فی قولک ما جاءنی زید ولا عمرو فکانک عطفته لاحول و قوة کقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه علی ما مضی فلا یجوز عند سیبویه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لانها الناصبة لاسمها فاشبهت ان فی الخبر وفاقا فلا یعمل غیر تقدم الخبر بعاملین مختلفین ولا یجوز فیجب ان تقدر لکل منهما خبرا علی حیاله وعند غیره یجوز تقدیر خبر واحد لهما لان العامل فیه عندهم اذن لا وحدها ویجوز ان تقدر عندهم لکل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثانی علی ان لا زائدة کما فی الوجه الثانی الا ان العطف ههنا علی المحل کما مضی فی لا اب وابن فعند سیبویه یجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا ای لا حول وقوة موجودان لکونه خبر المبتدا وعند غیره لا بد لکل واحد من خبر منفرد لئلا یجتمع الابتداء ولفظ لا فی الخبر ویجوز ان تجعل لا غیر زائدة بل لنفی الجنس لکن تلغیها عن العمل لما ذکرنا قبل من جواز الغائها مع کون اسمها نکرة غیر مفصولة لضعف لا فی العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء کما تقدم وهو تکریر لا لان التکریر حاصل سواء الغیت الاولی والثانیة معا کما فی لا حول ولا قوة او الغیت الاولی دون الثانیة کما فی لا حول ولا قوة علی ما یجیء بعید او الغیت الثانیة دون الاولی کما فی مسئلتنا وهی لا حول ولا قوة وتقدیر الخبر مع جعل الثانیة لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانیة ههنا تعمل عمل لیس کما قال بعضهم لما قدمنا انه لم یثبت فی کلامهم عمل لا عمل لیس بل لم یروا الا کون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل لیس والحق انها لا التبرئة ملغاة لو تکرر للضرورة والرابع رفعهما علی ما ذکرنا انه یجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ویلزمها التکرار کما تقدم فیکون الاسمان مرفوعین بالابتداء ولا الثانیة اما زائدة کما فی الوجه الثانی واما ملغاة غیر زائدة کلا الاولی ومذهب سیبویه وغیره فی تقدیر الخبر فی هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لکل واحد منهما خبرا والکلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والکلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثانی علی ان لا الاولی للتبرئة ملغاة لما ذکرنا من جواز ذلک لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التکریر ولا یلزم مع تکریر لا ان تتوافق الاسمان بعدهما فی الاعراب اذ التکریر هو الشرط فقط وقد حصل کما ذکرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الی ما ذکر المصنف من قوله ورفع الاول علی ضعف لکونها بمعنی لیس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء فی حصول التکریر وتطابق الاسمین اعرابا لیس بشرط ولا فی الجمیع للتبرئة الغیت فلم یبق فیها النصوصیة علی الاستغراق و تقدیر الخبر فی هذا الوجه کما فی الثالث سواء علی المذهبین قوله واذا دخلت الهمزة لم تغیر العمل ومعناها الاستفهام او العرض او التمنی قال الاندلسی لا اعرف احدا یقول بحق الفا الاستفهام اذا دخلت النفی فیکون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد اما ان یکون للانکار والتوبیخ او للتمنی او العرض وهذا الذی قاله مخالف لظاهر قول سیبویه لانه قال اعلم ان لا فی الاستفهام تعمل فیما بعدها کما تعمل فیه اذا کانت فی الخبر فمن ذلک قول حسان حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا

تجشؤكم وسط المتانين * وفي المثل ألا قِباصٌ بالعَيرِ يضرب لمن ذلّ بعد عزة فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل
ظاهر ولم يذكر سيبويه أن حالها الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد
ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كأن ولو وحروف التحضيض فيجب
انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا اتكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى
نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا مال كثير
انفقه والاماء وجرا اشربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال
سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع اذ التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى
غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي الا اي اسم فلا خلاف
بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت * والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض
كهلا وسنذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا ترزقني رجلا وروى الالغاء في الا التي للتمني نحو الا رجل
جزاه الله خيرا وروى الا رجلٍ بالجر اي الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا و

نصبا نحو لا رجل ظريف وظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابا قوله
نعت مبتدء والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبنى النعت
اذا ولي مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى
الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا و
متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة الا الرجل فكان لا دخلت
فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من
لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا
المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف
كريم وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا
يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة المذكورة اذ ليس
هو المبني بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت
المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين
لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لاحتياج اذن

في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تعصبا
من هذا البيت لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما
كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر لنا ومنه وجه على ما ذكرنا عن ارتكاب تركيب لا مع المنفي في هذا
الموضع وفي غيره وعن تركيب المنفي ههنا مع نعته **قوله** ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة
او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى
المبني مضافة وللفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزم النصب لما وقع صفة ما باشرته وجوّز
في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزم النصب لما وقع صفة
ما باشرته وايضا الضم في المنادى بنائي فكان حمل وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي
هو حركة اعرابية واجبا بخلاف المنفي بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على اخر والرفع اعرابي فكان حمل
وصف المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركة اعرابية جايزا وذهب ابن برهان الى ان
اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما
مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا انه رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل
الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتداء اذ لو عملت النصب في المبتداء وهي مغيرة معنى الكلام
كليت ولعل وكان ونحوها لم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها وللقائل ان يفرق
بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه
ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف تعمل لمشابهة المشابه اعني ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني
الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المنفي او مفردا ومضافا كان
الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية
لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز
ان يقول ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب **قوله** والعطف
على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام
لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع
الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليها وكان في حكم ما يليها

اسمه النعت المذكور على انه مثلك نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني مع
لا الابتداء ان لا يجوز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي الذي يقتضي من التوابع بعد الوصف
والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع
المنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحبا لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة
كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذ لو يفصل البدل المفرد المنكر عن النفي المبني
لانه لا يقصر من النعت الذي يبني جوازا اذا جمع الشرائط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك
فرق بين البدل والوصف بان الوصف يتركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل
مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري واقول
قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجيء
في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء
كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس ۔ ويرميها هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض
مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على
اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا
واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم
زائرا كما تقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير كزائر
عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد
فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان النكرة لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى
كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هنالك وان كررت مبنيا بلا فصل
بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان
شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله انا
انزلناه قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر للموصوف ولي نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف
المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب ؛ قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه
ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين
على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا
وليهما لام الجر ان تعطي حكم الاضافة بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك

ولا اباله ولا اخاله فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثلا اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل ما الذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا انتصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكريره والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل هالك كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله ⁓ وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد ؛ فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله ⁓ يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام ؛ قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابالك كذلك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابالك معنى اي لا اباك موجود واما في لا اب لك فقولك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحو الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه المضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي لا يريد بمشابهة المضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينهما كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان اباك واب لك عنده شيء واحد من حيث المعنى واللام في اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته اي لمشاركة نحو ابالك لا بالك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب

نفقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص على تعريف حادث بالاضافة كما يجي
في باب الاضافة وابٌ لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة انا اعطاه
حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبَي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن مبنيا
على **قوله** لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في
المنكر لا ابا الرجل طويل ونحو تشبيها بالمضاف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا
اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف
فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف والجار والمجرور الناقص دون الظرف
المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل بهما كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظرف
ولم يجوزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله ؎ كان اصوات من ايغالهن بنا * اواخر الميس انقاض الفراريج ؛ **قوله** ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك لا
يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون
اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز ان يكون
خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد **قوله** خبر ما ولا المشبهتين بليس هو
المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا وتقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب
فالرفع **قوله** هو المسند بعد دخولهما اي دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها لا انهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان
قوله وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد الا عن الحجازيين ولا عن
غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط تجيء وغير
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا **قوله** واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها
ان كقوله ؎ وما ان طبنا جبن ولكن ؛ منايانا ودولة آخرينا ؛ اعلم ان الاصل فيها ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس
العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم
والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنيهما سواء في الحقيقة كما
ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة
فلما كان قياس عملها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها
تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا التي تنقض
لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاء مع ان بعدها

خبر ما ولا المشبهتين بليس

غير كاف فشذ وذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ÷ ولا صريفا ولكن انتم الخزف
وان العاز لكن عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل
على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم ومن
الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد يشتوها
معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن بحت التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوارى
ما ان لا ابينها ÷ بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية لأيا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان
لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا و
انشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله ÷ وما طالب الحاجات الا معذبا ÷ واجيب بان المضاف محذوف
من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سير
على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك
لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنع العبدي لا يبطل عملها اذا كان
الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها
متقدما الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم ÷ اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ÷ فان سيبويه يحكي ان بعض الناس ينصبون مثلهم و
قال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز
الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله
لو انك يا حسين خلقت حرا ÷ وما بالحر انت ولا الخليق ÷ دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل
الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما التميمية واجازه
الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك
بواه ولا بضعيف قواه ÷ ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له
ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا يدخل بعد انتقاضه وقد
يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بناجح وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بناجح وقد
تزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب
وفي خبر ان الاتية بعد باب رايت منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي
بخلقهن بقادر وقد تزاد بعد ليت قال ندمت على لسان كان مني ÷ فليت بانه في جوف عكم ÷ ومما يبطل

عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدء وخبره وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس لشيء لان الباء زائدة فاذا لم تثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذا لم يمكن نصب لفظه بسبب الجار فاذا اعدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان اجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي وا حدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقديم المستثنى المفرغ على الحكم ولا يجوز وايضا لا تحتمل مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي **قوله** واذا عطف عليه اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة **قوله** بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف **قوله** فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر مبتدء محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عنده ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في نحو قوله ؎ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ؛ ولا ناعب الا ببين غرابها ؛ وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما وخبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال ؎ معاوي اننا بشر فاسجح ؛ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ؛ ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتداء محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعد ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو ما زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا او بكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا مرفعا به

ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما لا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ولا يجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد او ليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني لما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز فيما زيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الباء في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجيء من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز ذلك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم ما مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسما بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابو زينب

وان جعلت موضع السبب جنبياً نحو ما زيد بقائم او قائماً ولا قاعد عمرو فليس الا ما نصب قاعد لان عمرو لا يصلح
ان يكون فاعلا للقاعد مع عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه
ان يكون فيه وفي معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه ولا في
عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على
الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على
ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المصنف من
كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو
ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه
عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه
لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ع ان هو مستوليا على احد الا
على اضعف المجانين ؛ وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال
الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن
النحاة لا يذكرون في كتبهم لها الا شرطا واحدا وهو كون معموليها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل
ليس تعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق لا التاء نحو لات فيختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد
يدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ع ولات ساعة مندم ؛ والتاء
في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا انما انث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه
اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء اذ
تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجيء في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف
لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا
تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل نحو لات حين مناص اي لا ارى حين مناص
والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفيه ضعف لان حذف الفعل الناصب وخبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمتنع دعوى
كون لات هي لا التبرئة ويقويه لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول
واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين
كما جاء ع العاطفون تحين ما من عاطف ؛ والمطعمون زمان ما من مطعم ؛ وفيه ضعف لعدم شهرة تحين

فى المضاف واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تا وان ولا لهنا واما لات اوانٍ
بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس لشئ اذ لو كان لجر غير اوانٍ واختصاص الجار
ببعض المجرورات نادر ولو يسمع لات حينِ مناصٍ بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل ومعنى
يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة فمعنى قوله ؎ طلبوا صلحنا ولات اوانٍ فاجبنا
ان ليس حين بقاء ای لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى آوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما فى
يومئذ فكسر النون لثلثة سواكن كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين
ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين فى المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل فى نحو من قبل وقيل ان
اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات ای لات من اوانٍ فكذا تكون ولات حينِ مناصٍ على القرائة الشاذة كما قالوا الا رجلٍ
ای الا من رجل واما لات هنا فهنا فى الاصل للمكان استعير للزمان قال ؎ حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى
كانت نوار اجنت * وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال ؎ انى اتر الاظعان عينك تلحى * نعم
لات هنا ان قلبك متيح * ای ليس هنا لك نور فع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما
وقال ابو على فى ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لورود فى كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع
وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف ای ليس الا المسك فى الدنيا ويشكل
ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت **قوله** المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه الذى
شرحهما مضى فى حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء **قوله** المضاف اليه كل اسم نسب
اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا بنى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه
سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه
لا يريد به الا المجرور باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة ثم اما من حيث اللغة فلا شك فى ان زيدا فى
مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر **قوله** لفظا نحو زيد فى مررت بزيد **قوله** او تقديرا
كما فى غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة
لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة ای يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا **قوله** مرادا حال بعد حال ای مقدرا
مرادا قال احترزت مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت
انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر والاضافة متحققة بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى
اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا ای ليس فى حكم الملفوظ به بحيث لو يجر والمقدر فى الاضافة مراد
ای عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت

من حدّهم المعرّب بانه ما يختلف آخره ويفضي الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جرّ بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما نحكم ليعرف غير رفعه ثم وجعلت في حدّك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى ورادعلى ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسنُ الوجه مضافا اليه الحسنُ بتقدير حرف الجر بل هو وهو كذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولو يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعم اسمُ الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مرّ في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال لان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يتقوّم به هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوّم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما تقوّم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب **قوله**

فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدّب الخدّام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقديري وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل **قوله** مجردا تنوينه اى التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدّر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم رجلٍ وهن حواجُّ بيت الله والضاربِ الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه **قوله** وهي

معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف

وظرفه و بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم يفيد
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسّر المعنوية مضادّتها اللفظية التى هى كون المضاف
صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون
المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارعُ مصرَ والله
خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما
بمعنى اللام او من او بمعنى فى قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف
وغير ظرفه و يعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف و يصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم
ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام
وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويده منه لان من التى يتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد و دينة دراهم شرط من المبينة ان يصح
اطلاق المجرور بها على المبيّن كما فى قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل ما كنت
فيه بالمقدار عن المقدّر كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهمُ ثلثةٌ وخلٌ
راقودٌ وثوبٌ ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدّر وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج
نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد لجميعها اذن بمعنى اللام وكذا اسعد كرز ومسجد الجامع على ما يجئ من
التاويل لان الثانى اعنى الجامع غلب وتخصّص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم
فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة
ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى
الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه
المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير
من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما
افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه
مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد
اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق
اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا الاصل وضعها ثم قد يقال جاءنى غلام

زيد من غير إشارة إلى واحد معين في ذلك كما أن اللام في أصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين
كما في قوله ع ولقد أمر على اللئيم يسبني ٭ وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد إنه بمعنى
اللام أن معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من
غلمانه إن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد **قوله** وتخصيصا مع النكرة نحو قولك
غلام رجل إذ تخصص من غلام امرأة **قوله** وشرطها أي شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف فإن كان
ذا لام حذف لامه وإن كان علما نكر بأن يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله ع علا زيدنا يوم
النقا رأس زيدكم ٭ بأبيض ماضي الشفرتين يمان ٭ ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر
تنكيرها وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء
وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق في نحو زيد ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد و
مثله قولهم مضر الحمراء وأنمار الشاة وزيد الخيل فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وإنما يجرد المضاف في
الأغلب عن التعريف لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل
والغرض من الإضافة إلى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم أن بعض
الأسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من
نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وإنما لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات أخرى إذ كل
ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بل نحو مثلك أخص من غيرك لكن المثلية أيضا
يمكن أن تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري
إذا أضفت غير إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون
فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين أنعمت عليهم إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب
عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم
والشجاعة أو نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما
وكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا
نعمل مع أن معنى غير الذي كنا نعمل أي الصالح لأن عملهم كان فسادا وبقول الشاعر ع إن قلت خيرا قال شرا غيره
والجواب أنه على البدل لا على الصفة أو حمل غير على الأكثر مع كونه صفة لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه
وقد جاء قبل غير معمول لما أضيف إليه غير نحو أنا زيدا غير ضارب مع أنه لا يجوز إعمال المضاف إليه فيما قبل المضاف
فلا تقول أنا زيدا مثل ضارب وإنما جاز هذا لحملهم غير على لا فكأنك قلت أنا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما

قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تأخيرها العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من النحويين من غير سماع عشرون غيره ومنعها الفراء والسماع لا يرد كلتيهما اذ اعضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واي رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال والجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال او الاستمرار كما يجئ بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وبجالك انها انما لم يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بني قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجي في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لاداتها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهته قدك وقطك في عدم المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامراءة كافيك من امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قطك وقدك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهييك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراءة هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراءة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدك ونهيك وبجالك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي ان رب واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه وسيجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى

قوله ولا

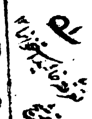
ولا المغضوب عليهم

ولا الضالين

قوله الله الواحد

[illegible]

نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون نحو عبد صدر بلدته ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه قال ع لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع * اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ع اذا بعض السنين تعرقتنا * كفى الايتام فقد ابي اليتيم وقال ع مر الليالي اسرعت في نقضي * اخذن بعضي وتركن بعضي * اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن مني قوله ع فما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا فاكتسى التأنيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدودة نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدراهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء و الفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وان كان اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذه الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جيء بالعدد لنصوصيته كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم تأت بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة **قوله** واللفظية ان يكون



صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة

الهمان وعبدهما · وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف
حملا على ضاربك **قوله** ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احترازٌ عن نحو غلام زيد وباب ساج **قوله** مضافة الى
معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق
السموات وزيد مضروبُ عمرٍو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المصنف في ضرب
اليوم فيكون للمضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس
كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه
فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة
غير محضة قال ش رُبَّ ابن عمٍّ لسليمى مُشمعلّ : طبّاخ ساعاتِ الكرى زادَ الكسل : ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين
بتقدير اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرف
والوجه في تعرّف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا او انه بمعنى الماضي كانه قال مَلَكَ يومَ
الدين اي امرَ يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين ونادى اصحاب الدار لكونه
من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه
من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله
او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجيء
في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي او ثلثة اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى
صفته وما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى
اما اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة
في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين
المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون
صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل اما افعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي
ابدا جائزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سببي جائز مطلقا سواء كانا بمعنى
الماضي او بمعنى الحال والاستقبال ولم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامرٌ
بطنُه ومسودٌّ وجهُه ومؤدبٌ خدّامُه وذلك لان ادنى مشابهة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل
وخاصة اذا كان سببيا الا ترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت

برجل مصري حمارة وكذا برجل حزن صفقة سرحبر واذا كان كذا فاضافتها الى مبهج فاعلها معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يكن نعتين هذه الثلثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف فان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كما او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع لان الضمير فيه يجب انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فتبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما سيجي وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال المشابهة للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فيحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما يشابهان الذي المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولهم زيد يؤمن بالله وعمرو ليسخو بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو الله لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به المفعول فيه لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المسمى فكان اضافته لفظية كقوله ؎ منجرد قيد الاوابد هيكل ؎ اي مقيد للاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله ؎ يا سارق الليلة اهل الدار ؎ واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عملا الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرفة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف به ويتخصص واسم الفاعل والمفعول

المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا تكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسته المضاف للمضاف اليه يصحح تعتيته به اى تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما
تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول مررت بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك
فاذا قصدت هذا المعنى لم تعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب
بل تقديره كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل الكتب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم
المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى تعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة
وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله
محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل
ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضربك زيد
عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما
ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذا لك اعجبني
ضربك فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة قوى شبهها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير
الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر
او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فيقتضى
ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله وليس الامر كذلك بل العكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في
عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع
مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعله ومفعوله من
الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما لديه يكفيه العمل فيهما ادنى مشابهته بالفعل
واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية
مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما
ضعيف لكونه بمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من
المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونه بمشابهتها
قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت في اللفظ فاعلها فلابد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان
لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير
الانفصال اولى من اضافة المصدر لان الانفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول

قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسوّ الفراء واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدّب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدّب خدامه وحسن وجهه عند من جوّز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدّب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عمّا في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا الضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجرّه ومقصودنا ان الاضافة غير محضة ولا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة وقال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واما لانه قاس على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم امّا قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشتبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله ع لحافي لحاف الضيف والبرد برده ؛ والاولى انه يقوم

مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اوّلاً ما قصد و اجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا تكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبيّن من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه و ذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لم يجز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف و المنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه منهدم من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانها اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما الزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا

زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهرا او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا تجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نوني المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل المشابهة للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك ومضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله ؎ الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني وانشد ؎ وليس حاملني الا ابن حمال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحملني وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا ؎ هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ؎ ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا لضرورة الشعر جعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الآمرونه ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لا تثبت وصلا ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا عتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيد لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على

الاضافة ومنصوبًا كما فی قوله ع الحافظوا عورة العشيرة : بالنصب وقال الرمانی والمبرد فی احد قوليه جاز
ان الضمير بعد ذی اللام مفردًا كان او مثنىً او مجموعًا مجرورًا بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل
والمفعول واما فی تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز فيه ما لا يجوز فی المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيدٍ وهذا
الضارب الرجل زيدٍ على ان يكون زيد عطف بيان وهو فی الحقيقة البدل على ما ياتی فی بابه فان قدرت البدل
قائمًا مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا فی باب المنادی فی نحو يا عالم زيدُ ويا عالمُ
زيدًا وزيدًا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذی اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشد ع انا ابن التارك
البكری بشرًا : بنصب بشرًا لا غير حملًا على محل البكری وقال قد يعطف على مجرور ذی اللام ما يكون فی قوة
ما يمكن وقوعه موقعه يعنی المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه فی قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام
كقولك ع الواهب المائة الهجان وعبدها : تقديره عبد المائة قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدٍ وغلام
زيدٍ فليس فيه الا النصب حملًا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوی اذ قد يحتمل فی التابع ما لا يحتمل فی المتبوع
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة
المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان ولی المجردة منها
ظاهرٌ سببی مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة
او بدرجات او منكرًا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابی الغلام وحسن وجه ابی غلام او مضافًا الى ضمير ذی اللام
كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها
نحو زيد حسنُ وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال ع اقامت على ربعيهما جارتا صفًا : كميتا الاعالی
جونتا مصطلاهما : وكذا ما هو فی حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ع رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس
الندامی بضة المتجرد : اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير فی
مصطلاهما للاعالی لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يجیء فی باب الصفة المشبهة
علة استقباحهم لمثل زيد حسنُ وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة فی بيت طرفة رحيبٌ بالتنوين وان ولی المجردة ضمير
بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافًا للكسائی على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز
فيه النصب تشبيهًا بالمفعول كما فی حسنَ الوجهَ ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب
الاخفش وهشام فی اسم الفاعل المجرد وان ولی ذات اللام ظاهر سببی مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون
ذا اللام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابی الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجیء فی باب الصفة
المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافًا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس

بوجه اذ ليس فى الاضافة اذن تخفيف و ايضا يلزم تجويز الحسن الغلام و الجميلة و لا يجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة
ذات اللام التى فيها نون المثنى و المجموع الى اى ضمير كان و الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون
كقولك مررت بالرجلين الحسن غلامهما و الجميليه و كذا بالرجال الحسنى الغلام و الجميلى وجهه و يجى فى باب
الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى و لا يضاف الصفة الى مرفوعها غير سببى نحو قولك
مررت برجل طيب فى داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع لها فى الظاهر كما ذكرنا فى اسمى الفاعل و المفعول قوله
المائة الهجان المائة الناقة و الهجان البيض يستوى فيه الواحد و الجمع كالفلك على ما يجى فى باب الجمع قوله و عبدها
اى العبد الذى يرعاها و تمام البيت عوذا تزجى خلفها اطفالها : العوذ جمع عائذ و هى الحديثة النتاج و تزجى اى
ساق قوله و لا يضاف موصوف الى صفته و لا صفة الى موصوفها و نحو مسجد الجامع و جانب الغربى و صلوة
الاولى و بقلة الحمقاء متاول و مثل جرد قطيفة و اخلاق ثياب متاول و لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم
و الخصوص كليث و اسد و حبس و منع لعدم الفائدة و عين الشئ فانه يختص و قولهم سعيد كرز و نحوه متاول
اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد على ضربين اما ان تكون فى احدهما زيادة فائدة كالصفة و الموصوف
و الاسم و المسمى و العام و الخاص او لا تكون و الاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى
الى الاسم و العام الى الخاص او يجىء على الخلاف كالصفة الى الموصوف و على العكس و المتفق على جواز اضافة
احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظى الحى و الاسم
اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم و عين زيد و طور سيناء و يوم الاحد و كتاب المفصل و بلد بغداد و نحو
ذلك و انما جاز ذلك لحصول التخصيص فى ذلك العام من ذلك الخاص و لا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص
الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه و تعيينه لا يلتبس من غيره
الابهام و الذى يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز و نحوه و
ذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح و ذات يوم و كذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة
كاسم السلام و اسم الشيب و لفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حى رباح اما الاسم المضاف
الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين و اشهر من الاسم كما يجى فى باب
العلم و يجوز هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر و رفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا
دون الآخر و انه ان كانا مفردين او ثانيهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا و هى الاكثر و ظاهر كلام البصريين
انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه و قد اجاز الزجاج و الفراء الاتباع ايضا على انه
عطف بيان و هو الظاهر نحو جاءنى قيس قفة و ان كانا مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع

لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز
ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انك كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع
القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد
كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز
اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم
يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم
اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات ويذم فالذات باللقب اشهر منها
بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى جئت
ذا صباح اي ذا وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي
مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر محتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليسا
من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف
المسمى الى اسمه وقوله ؎ اليكم ذوي آل النبي تطلعت :: نوازع من قلبي ظماء والبب :: اي اصحاب هذا الاسم وفي جاء
ذو اسيبويه اي صاحبا هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مراء في السور فليس من هذا الباب اذ معناه
السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فتاويله
شخص الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص فمعنى هذا حي زيد اي المشار اليه عينه وذاته
لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حي
موجود لا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد
بمعنى ذاته وعينه وان كان ميتا قال ؎ الا قبح الاله بني زياد :: وحي ابيهم قبح الحمار :: وقال ؎ يا قر ان اباك حي خويلد
قد كنت خائفه على الاحماق :: وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ
الاسم في قوله ؎ الى الحول ثم اسم السلام عليكما :: ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر :: وفي قوله ؎ تداعين باسم الشيب
في متثلم :: جوانبه من بصرة وسلام :: وفي قوله ؎ لا ينعش الطرف الا ما تخونه :: داع يناديه باسم الماء مبغوم . وبالغاء
لفظ المقام في قول الشماخ ؎ ذعرت به القطا ونفيت عنه :: مقام الذئب كالرجل اللعين :: والحق ان الاسم في المواضع
المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اي لفظ الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب صوت الماء و
صوت المشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله
للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع

ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادية فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت للشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذيب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم اذ ذاك لا يخصص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا هو الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه تخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى لا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد تميز فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا يتصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شى واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوترة وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب الجبل واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كشحط النوى وليث اسد فالفراء يجوز اضافة احدهما الى الآخر قال المصنف

قال ان العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه واذا اختلف اللفظان كقوله ؎ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه
سيرضيكما منها سنامٌ وغاربُهْ ؛ والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لتنحو
الرجاء منهم شفقات وجلهم وقوله ؎ وسكائك الهواء ورخام الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع
فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافة محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو فى
حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف
اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجيء ذكر احكامه فى بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف
وعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب بانه
مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار فى قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل
فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد
ومعنى من الابتدائية فى نحو افضل من القوم انه ابتدأ زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبدأ هو القوم
بعد مشاركتهم له فى اصل الفضل الا انه لنقصان درجته فى مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء فى
بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تاتى فى بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه
بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا فى محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التميز الذى ينصبه الجوامد ايضا كما فى عشرون
درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ؎ ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء ؛ وقوله ؎
ولو ارقى ما مثلنا خير قوم مهم ؛ اقل به منا على قومهم فخرا ؛ ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية
مطلقا وذلك انه فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاى فيدخل فيه دخول اى
فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد
مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيد اظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد ممن
بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم
منه تفضيل الشيء على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد خروج
هذا المفضل منه فالاضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام كما فى قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولو كان
بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما فى خاتم فضة
لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا فى صدر هذا الباب ولا يقع كما فى نحو هذا افضل القوم واذا
كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن
الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدإ محذوف اى هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون

افعل مفضلاً على جميع افراد نوعه مطلقاً ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملاً على امثال
المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اى افضل افراد نوع الانسان ولد اختصاص من بغداد
فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما فى غلام زيد ومصارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة
محضة اتفاقاً بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز
ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء
الاجناس التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرنى اطيب التمر جاز والرجل ليس جنساً بهذا المعنى فتقول زيد
افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا
اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون
افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افراداً او تثنية وجمعاً ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل
مثنى او مجموعاً قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اى فى الاضافة حكم افعل يعنى انك اذا اضفت اياً
الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعاً واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفرداً ومثنى
ومجموعاً والعلة فى ذلك ان اياً استفهامياً كان او شرطاً او موصولاً موضوع ليكون جزءاً من جملة معينة بعده مجتمعة
منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءاً من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن
اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءاً من جملة بعده وقولنا معينة يخرج نحو زيد افضل رجلين ورجال فانه
لا يجوز اذ لا فائدة فى كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال
هو فانه لا يجوز اذ وضع اى للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج
نحو وجه زيد احسن ونحو اى زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيداً لم يجتمع من الوجه وامثاله
وكذا لا يجوز اى بغداد طيب اى اى دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد
واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده
على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واى الرجل هذا لان الرجل ليس كلاً يشمل زيداً
وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنساً يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين
واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضاً من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال
سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز
اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد كل واحد
من هذه المجرورات الجنس مستغرقاً مجتمعاً من المسئول ومن امثاله فيكون فى الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول

وأمثالِه كما شرطنا فمعنى ايّ رجل ايّ قسم من اقسام جنسِ الرجال اذ اقسموا رجلاً رجلاً وايّ رجلين ايّ ايّ قسم من اقسام هذا الجنس اذ اقسم رجلين رجلين وايّ رجال ايّ ايّ قسم من اقسام هذا الجنس اذا صُنّفوا رجالاً رجالاً وكذا في افعل نحو زيد افضلُ رجل ايّ افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كلّ قسم منه رجلاً والزيدان افضل رجلين ايّ افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كلّ قسم رجلين والزيدون افضلُ رجالٍ ايّ افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كلّ قسم رجالاً فافعل سواء اضيف الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كلّ ما هو مثله من اجزاء ما بعده افراداً وتثنيةً وجمعاً فلهذا لم يجز الزيدان افضلُ الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنيةً بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضلُ الرجال والزيدان او الزيدون افضلُ الرجال لان الرجال يصحّ تجزيتها رجلاً رجلاً كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالاً رجالاً كالزيدين ولا تظنّن انّ صاحب افعل التفضيل مفضّل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعاً فانه غلط بل معناه انه افضل من كلّ رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواءً وكذا ايّ لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز ايّ الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كلّ واحد منهما مثنّى حتى يتعيّن احد تلك الاقسام ويجوز ايّ الرجال هذا وايّ الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصحّ تجزيتها افراداً ومثنيات وجموعاً فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكّر لا يختصّ في اصل الوضع بواحد بعينه فصحّ ان يعبّر به عن كلّ واحد واحد على البدل الا ان يعني الجنس تخفيفاً بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا تطلق مع ذلك التعيين على غيره وايّ وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزئة بالعطف نحو ايّ زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فانّ تكرّر الجرّ وربّ العطف فيهما فلاجل تكرّر المسئول عنه في ايّ والمفضّل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة وايّ رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم ايّي وايّك فالمراد بايّنا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلّم والمخاطب اذ كان لا يدلّ عليه الضمير في ايّنا فصرّحوا بالضميرين فوجب اعادة ايّ ردّاً بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجارّ فتكرير ايّ للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال ؎ فايّي ما وايّك كان شرّاً فقيد الى المقامة لا يراها ؛ وجاء مثله في الضرورة اَظْلَمِي واَظْلَمُه وايّ معرب مع ان فيها معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجّحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدلّ عليه نحو قوله تعالى ايّاً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايّ ايّ اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من لحاق التاء كما هو في الموصول قال الله تعالى بايّ ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم

اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان فى العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان الخصوص الاول
عين والثانى معنى قوله عين الشئ يريد بالشئ شيئا معينا كزيدٍ وعمرو كما تقول عين زيد والا فالشئ اعم من العين
وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى
الشعر مع اللبس قال ؎ عل لكم فيما الىّ فاننى ؛ طبيبٌ بما اعيى النطاسىّ حذيما ؛ اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر
قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تعالى واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف
معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كل سوداء تمرةً ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قالوا ولو لم يقدر
ههنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز نحو ذلك
فلا يقدّر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا
مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على
اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد
بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان
بل يقول ايضا ولو لم يقدر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفى ولا
يجوز لانك تقول ما جاءنى زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاء غلام زيد ولا عمرٍ وبجر عمرو اذ المجئ ليس منفيا عن زيد
بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك
لا يفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصود الم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد
المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله
لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الفسادات المذكورة قال
بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن العاملة
لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون
اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى و
المجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث
والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث
فكما من قوله مرّ الليالى اسرعت واما التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله
؎ فاحبّ الديار شغفن قلبى ؛ واما اداء الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد
ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك تقولان وفى التانيث كقوله عليه السلم

ما رأيت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال ٥ يسقون من ورد البريص
عليهم ؛ بردى يصفق بالرحيق السلسل ؛ اى ماء بردى وهي نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث
ايضا نحو قطعت السارق فانه ملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا او هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو
زيد اى مثل اخي زيد واستضعف سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز تصغير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا
واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى
كما ذكرنا في لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله ٥ وقد
جعلتني من حزيمة اصبعا ؛ اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا
فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشتبها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف
على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم ويسمى الظروف غايات ومنها قط
وعوض ومنذ وحيث كما جيء في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى
مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله ٥ يا من رأى
عارضا اسر به ؛ بين ذراعي وجبهة الاسد ؛ وقوله ٥ الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف
اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول
مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير
وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا
في باب النداء في يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدء الاول محذوف وهو مغاير
المذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم
عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف
المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واى كقوله
تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض اذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين
وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذت المال كلا وذلك لكونه في صورة
المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل
بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ٥ لما رأت ساتيدما استعبرت
لله در اليوم من لامها ؛ وقوله ٥ كان اصوات من ايغالهن بنا ؛ اواخر الميس انقاض الفراريج ؛ وبغيرهما

عزيز جداً نحو قوله ؎ تمر على ما تستمر وقد شفت : غلائل عبد القيس منها صدورها ؛ وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلاً بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدراً والمضاف اليه فاعلاً له كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله ؎ فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده ؛ وقوله ؎ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ؛ نفي الدراهيم تنقاد الصياريف ؛ عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة و الفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولاً كان الفاصل او يميناً او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفاً تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واواً قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وغد وزيد ويعني بالملحق به ما آخره ياء او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي واي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركاً اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه **قوله** كسر آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسب ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا قفي ولهذا قالوا في الافصح في بقلب الواو ياء كما يجيء **قوله** والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة الصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجيء وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلاً في غير المنادى ايضاً كما تقدم هناك **قوله** فان كان آخره الفاً يعني ان لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخلو آخره من ان يكون الفاً او واواً او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضاً لكان الالتباس حاصلاً فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلموي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها

كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوّز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادّى الى
اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمِوي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك
هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطرّ في الفاعل والمفعول معا
وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ؎ يا ابن الزبير طالما عصيكا ؛ وطالما عنّيتنا اليكا ؛
لنضربن بسيفنا قفيكا **قوله** فان كان ياءً اي ان كان اخر الاسم ياءً وذلك في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى و
المجموع نصبا وجرًّا نحو مسلميَّ ومسلميَّ **قوله** وان كان واوًا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو
ياءً لان قياس لغتهم كما يجيء في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياءً وادغام اولهما في
الثانية وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين في الصفة اي اللين فخفّف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء
وسهّل امر الادغام تعرّضهما للسكون الاول ويقلب الواو ياءً سواء كان اولا كطيٍّ وثانيا كسيّدٍ واصلهما طوي وسيود
فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفيَّ واعليَّ في مصطفون واعلون
وان كان قبلها ضمة فان لم يؤدّ الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلميَّ وسهّل ذلك قربها من الآخر الذي هو محل
التغيير فلهذا لم يقلب في سُيَّل ومُيَّل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلميّ بالادغام تمّموه بقلب الضمة كسرة بخلاف
مُيَّل وان ادّى الى اللبس فانت مخيّر في قلبها كسرة وابقائها نحو لُيّ في جمع الوي اذ يشتبه فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء
للساكنين يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف اوياءً او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك
لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محيايْ ومماتي وذلك اما لان الالف اكثر مدًّا من اخويه فهو
يقوم مقام الحركة فجهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة
بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ما انتم
بمصرخيِّ وهو عند النحاة ضعيف قال ؎ قال لها هل لكِ يا تا فيِّ **قوله** واما الاسماء الستة فابي واخي واجاز
المبرد ابيَ واخيَ ويقول حمي وهني ويقال فيَّ في الاكثر وفمي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي
باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب
اذ نحن نتكلم في المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب
اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك و
حموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب
ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما
يكون على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء

مبحث الاسماء الستة

على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف الهاء لانها تنسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يدٍ ودمٍ فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله ؎ خالط من سلمى خياشيم وفا ‌؞ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال ؎ كفى بالنأي من اسماء كافٍ ‌؞ وقال ؎ وآخذ من كل حيٍّ عصم ‌؞ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فيّ في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كعدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيدُ بالاعرابية فجيء بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في فيّ مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في فِيّ وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافة قال ؎ كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه ‌؞ والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال ؎ هما نفثا في فيّ من فمويهما ‌؞ على النابح العاوي اشد رجام ‌؞ وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لاماتها اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك في اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف وبنا

ردّ ها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر ؎ وابى مالك ذو المجاز بدار ٭ واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في الاب ابون قال ؎ فلما تبين اصواتنا ٭ بكين وفدّيننا بالابينا ٭ كما قيل في جمع اخ اخون قال ؎ وكنت لهم كشر بني الاخينا ٭ و المذهب لا يحتمل بالمحتملات **قوله** فاذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا

وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة مشددة اللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين الى غير الياء واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات بتقديم منها بالافصح فالافصح على الترتيب اوليها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا واما هن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهورة عدّ صدر الافاضل الهن من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها التشديد بدون مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله ؎ رحت وفي رجليك ما فيهما ٭ وقد بدا هنك من المئزر ٭ فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع تخفيف الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثا لا للاعراب نحو تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون فم له فوهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا مضموم الفاء و مفتوحها قال ؎ اذا ما خرجت من فمه ٭ قال ابن جني هو للضرورة وليست بلغة وكان الجبان به لان من العين للام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حال الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وفي تثنيه قدمها فم ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي حم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كدد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد **قوله** وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اعلم انه لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب وكذا جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بها وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به المضاف اليه فغير حكم لو حذف قيامهما مقامه لامتناع الوصف بها واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله ؎ فلا اعني بذلك اسفليكم ٭ ولكني اريد به الذوينا ٭ شاذ وفي ذلك الجواب عن حسبو واما قولهم ذو زيد وذوى الكلاع فلاحقا



جاز لتاويل العلم بالجنس اي حسبا هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فَعَل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب لم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كآباء وآخاء واحماء الا قياس فَعْل صحيح العين فعال كجبل واجبال اما ذو فما دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فَعْل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات اصلها ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذفت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزنه فَعْل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفاته فاذوا الا في ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعل قائل ذلك لغة اخا واما هن فلانه لو سمع فيه امنا نحو يستدل به على تحرك عينه وهو وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحرك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذفت اللام فتح العين لاجل ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها واوله لا يدل عليها كما لا يدل ذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه واو وانا وذوات في اذواء وباب طويت اكثر من باب القوة وحمل على الاغلب اولى ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واما هنيهة في هنية فلان الهاء بدل من الواو كما في ... وكذا لام حم قد يكون همزة كما يجئ **قوله** التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه اي مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدتين في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وانما تتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني فلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود الاية وكذا للمسند اليه نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا لا تتغير اسماؤها ولا جهة اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي لاعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا

والخبر فهو كونهما ثابتة وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول وهو مذهب سيبويه والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه
معه التابع فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد
فجاء في زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان
الاولى ان يعمل المنسوب عليهما معا لتطبيق اللفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول
معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا
يحمل عليه للتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي والاكثر
المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي
والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقة البدل للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور
بدل من الجار والمجرور والعامل هو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور
ليس مشتملا على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من من بعض الذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل
من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه
كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكأن
العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف
النسق ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر
الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول لقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع
الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته
حرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم
قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح
للقليل والكثير بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام
الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمرو وهو مقصود ولكان معنى كل
شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد
قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقديرهما وليس بعدهما هو ايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى
خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل
وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل

نسخه: فقام زيد ان كقام ... القيام ... بمعنى القيام

فيهما هو الاول هذا وانما قدّم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر **قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا** قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما اعترف في رسالته نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية قال والجواب انّا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها مجردة عن المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى بها مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة عن متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب في ضربت ضاربا لا شك ان معناه ذو ذات معنى الضرب في تلك الذات وكذا مضروب وحسن ولو لم تدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العام ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل الدلالة اللفظ على شيء الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب في الدلالة على الذات الا ان المقصود الاهم هو الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ قلنا لنا ان نمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يصغ منه هذه الصيغة المخصوصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فالتابع يدخل فيه جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني بما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم ليدخل نحو برجل قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فيدخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب انه لم يذكر هذا الشرط في حده مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة ولا تتخذوا الهين اثنين نعتا **قوله مطلقا** قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب فان قيل قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع قلنا لانه ليس باعراب متبوعه من جهة واحدة هذا ولا يبعد ان يحمل الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول صالح للتبعية لكل ما يختص صالحا اسم خرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع خرج الفاظ العدد في نحو جاءني ثلثة لا لانها وضعت لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفة نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد

بحث النعت

فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل تدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسدا وصوما في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع وثلاثتهم واحاد فاته وجاءني القوم ثلثهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اجمعها او جميعهم وقولنا وضعا يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا بصحبة التبعية يخرج هذه الاسماء الا انها لو وضع بصحبة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليلحق ذلك من حيث الوضع كما في مررت برجل حمار وقولنا كل ما تخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا تصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا بصحبة التبعية الحال وخبر المبتدأ وغيرهما في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا وتقول في حد الوصف الخاص ان التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه **قوله** وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد

نحو نفخة واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اصلا كانت ولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل **قوله** قد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التأكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب بذا الاتي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير **قوله** ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره

اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا نحو مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعفه نحو زيد اسد حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما

ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اى
وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو والمضاف الى اسم الجنس فانهما موصوفا في جميع المواضع ما ظاهرا او
مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى
والتى وفروعهما وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القائم قوله او خصوصا يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته
وهو كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء
اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال
الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد
كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل
من اسماء الاجناس لو لم تقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول
يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ربابة شماء لا يأوى لقلتها الا السحاب والا الاوب
والسبل وكالاورق في الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا
معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال
المصنف اى واسم الاشارة في نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فانما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك المدح واسم الاشارة يقع
وصفا للعلم وللمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص ومساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى
يقوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعير لوصف الشئ بالكمال في معنى من المعانى والتعجب من حاله والجامع بينهما
ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية
ولهذا المعنى شرط في اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين
هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا
جاءت بعد المعرفة فانتصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت
بجارية اى امرء وايما امة وجميع ما ذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية او خصوصا
كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقى من الجوامد قياسى عموما كان
كالمنسوب الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى نحو
انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل لا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد

كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي فهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى تؤكد كل
الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال
ومعنى جد الرجل اى كان ما سواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم حق اللئيم وجد اللئيم و
اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل وما اما نكرة
موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدء محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئته او شيء شئته ويجوز ان تكون موصوفة
بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى
انى نذرت لك ما في بطني محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندى رجل حسبك من رجل ورجلان
من رجلين ورجال هيك او نهاك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص من بالمدح
بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء مثل ذلك لعله
كثيرا مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا لك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقاتل من قائل والمعنى في الجميع واحد اى هو الممدوح والتعجب
منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهموم لك اى مقصودك او من همه اى اذابه
اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عد مناقبه من هده المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف
تضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث
وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة
فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء لشيء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معد يكرب الشاكي
اليه المغص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف وقال ذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف و
القروف اى عليكم بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر
السيء فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته
صفة للاول كما مر في باب التوكيد في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة لا
انه يجب تطابقهما تعريفا وتنكيرا ويجوز كونه صفة ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
واحدة وتقول عندى بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك
والسماعي على ضربين ما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى
مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما
منه واما غير شائع وهو ضرب واحد وهو ما جنس شهر بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل
اسد ويقوى تاويله قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكوز

وهذا من رجل كما مر في باب الاضافة

ممتلئ ماءً على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم لصوت صوتَ حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتاول الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جرئ وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل قال الشاعر ٭ وليل يقول الناس من ظلماته ٭ سواء صحيحات العيون وعورها ٭ كأن لنا منه بيوتا حصينة ٭ مسوحا اعاليها وساجا كسورها ٭ اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو هذا لوح طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم تجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا تجوز ان تنعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه جوّز على قبح الوصف بالجواهر حملا على المعنى بتاويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم تكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك واب لك **قوله** وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيئ في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فيحمل قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها النكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا المفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل صحة وقوعها موقعها بصحة وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها احكام والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم لشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى لم نسلم ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانه

انما تجئ بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدء معرفا للمبتدء ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرفا بلام لا يشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجئ في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جراهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الصفة مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال لا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما تقدر اللام في الاسم نحو خير منك ومثلك وفي المضارع للاسم نحو تقول ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة **قوله** ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدء وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله **قوله** ويوصف بحال الموصوف

وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل **قوله** بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في برجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصري حماره في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا اختلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكونان اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف بالاضافة الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل

ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي
لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو مررت بزيد ضارب عمرو وغلامه امس او بزيد ضارب
غلامه عمرو اذ لو لم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي وهو يتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه
ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو مررت برجل ضارب غلامه زيد الآن وغدا وسواء كان علاجا وهو
ما كان محسوسا كالضارب والقاتل او غير علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا تخلو من ان يكون حالا او مستقبلا
فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه
تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من جرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه نصب
الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه داء فوجه لا يلزمه لانه لا يرتكب انه ليس مضافا الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير
في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون هو
والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه
في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ونظرت من خلل الستور باعين : مرضى مخالطها السقام صحاح : واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه
حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حمين العراقيب العصا وتركنه : به نفس عال مخالطه برفع
مخالطه فليس ليونس ان يحمله على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج
فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا في الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه
ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره يجوز جريه على
الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع
او النصب فايجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه
الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبا
اذا فعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو
برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقع كون ءانذرتهم ام لم تنذرهم في
محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه
خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن
السماعي القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل بعل ابوه اي كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبحية ذراع طولها وكذا الجنس
المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك

برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوامه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله قول النعت اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجموعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشى المركب منها جاز وصفها وجوزهم ذلك كون افعال جمع قلة فى حكم حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص اخلاق وثوب اخلاق ثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يجئ فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة الاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدء محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفى البواقى كالفعل اى هذا السببى فى خمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتانيث ويذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث وحقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل تضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجئ فى اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما فى المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون واغلب جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدء فعلى هذا انما ضعف مررت برجل قاعدين

ابواه لانه كيقعد ان ابواه بل لوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه **قوله** والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل
واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي
فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما لحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف
به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف فينبغي ان يكون اخص ومساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم
يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به
المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو
فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له **قوله** والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغي لك
ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا
له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات
فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجب الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات و
ذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته او
مثلها في التعريف فقولك الرجل العالم تدل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف على طاري
مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى كل مشار اليه
كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب
المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى يتبين ما قلنا في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة
مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل
بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا
لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اخص مما يعرف
باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي
اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد

فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة ففي وضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدء المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو لجم واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابها المشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة احرف فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما في قوله ؎ قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا : هلم فان المشرفي الفرائض لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يجيء والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول المجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه ولو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا فقلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه ولذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله وبالمضاف الى مثله

ويوصف بالموصول أيضاً كقولك هذا الذي جاء ساعياً قوله وإنما التزم وصف باب هذا بذي اللام للإبهام ومن ثمة ضعف بهذا الأبيض و
حسن بهذا العالم كأنه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف أخص أو مساو أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين بذي اللام و
بالمضاف إلى أحد الثلاثة وهو لا يوصف إلا بذي اللام والموصول نحو هذا الرجل وهذا الذي قال كذا وهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فأجاب
بقوله للإبهام أي اسم الإشارة مبهم الذات وإنما تعيين الذات المشار إليها إما بالإشارة الحسية أو بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم
يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لأن المبهم مثله لا يرفع الإبهام فلم يبق إلا الموصول وذو اللام والمضاف إلى أحدهما وتعريف المضاف بالمضاف إليه
والأليق بالحكمة أن يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم
منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وأيضاً
الموصول الذي يقع صفة ذو لام وإن كانت في الذي والطائية وقد ذكرنا طرفاً من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع إليه
وقد ذكرنا هناك أن بعضهم يقول إن ذا اللام عطف بيان لاسم الإشارة قوله ومن ثمة ضعف أي من جهة أن المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة
الذات المشار إليها ضعف بهذا الأبيض لأن الأبيض عام لا يختص نوعاً دون آخر كالإنسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فإن
العالم مختص بنوع من الحيوان فكأنك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعت وهي أقسام أحدها
جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم أنه إذا كان العامل واحداً وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر فإن اتفقا تعريفاً وتنكيراً
جاز إفراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالأول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان وجاءني
رجل وامرأة ظريفين وإذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر
المبتدأ والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمرة مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً لم يمكن جمعهما في وصف واحد لا
تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعين لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً فإما أن تفرد كل واحد منهما بنعت أو تجمعهما في نعت مقطوع
نحو جاءني رجل وزيد الظريفين وإن اتفقا إعراباً لا بسبب العطف نحو أعطيت زيداً أباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلاً منهما بوصف و
تجمعهما في نعت مقطوع لأن التابع في حكم المتبوع إعراباً فلا يكون اسم واحد مفعولاً أول وثانياً فإن كان العامل واحداً ومعمولاه مختلفي الإعراب
فإن اختلفا معنى أيضاً لم يجز جمعهما في وصف فإما أن تفرد كلاً منهما بوصف أو تجمعهما في نعت مقطوع لأن التابع في حكم المتبوع إعراباً فلا يكون اسم
واحد فاعلاً ومفعولاً فإن أفردت فالأولى أن يكون نعت كل واحد منهما إلى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمراً الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمراً الظريف
الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الأول بعد نعت الثاني لأنه إذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل أحدهما من صاحبه أولى من فصلهما
معاً كما مضى مثله في الحال وكذا أحالها عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمراً وأجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظراً إلى المعنى فكل
واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى إلا أن هشاماً يغلب مراعاة جانب الفاعل لأنه عمدة الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمراً الظريفان
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وإن لم يكن العامل واحداً فإما أن يكون العاملان واحداً أو لا ففي الأول أي كان العامل مكرراً
للتأكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وإن لم يكن مكرراً للتأكيد فإن كان العاملان من نوع واحد أي كانا رافعين أو

ناصبين او كانا اسمين جارّين او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفاً على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كأن يكونا فاعلين
او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت
زيداً واكرمت بكراً الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين ولنحو زيد ابو عمرو الظريفان سواء كانا الظريفان صفتين للمبتدأ
او الخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك
الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قرباً وبعداً خلافاً لسيبويه فانه جعل خبرهما كالفاعلين
المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفاً وتنكيراً لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية
اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوي والابنين معاً بل تقول كراماً على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك العقلاء وذلك
لان احدهما ليس معطوفاً على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل في الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر
خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفاً وتنكيراً وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند
اختلاف العاملين مطلقاً لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع
واحد نحو ضربت زيداً وان عمراً قائم ونحو هذا غلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف
العاملان والعمل فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيداً
والمهان عمرو الظريفان لان زيداً وعمراً مهانان معاً واعلم انه لا يجوز نحو مر عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانه
لا تثنى الا على ما اشبه وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوف اعلم ان الموصوف
اذا كان مجموعاً متغاير الصفات فاما ان تجيء بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ او
مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز
ومنهم شاعر وكاتب وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفاً وتنكيراً فقطع الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك
للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضاً على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكاً وباكياً ولا يمتنع في الوجهين
الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضاً الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله لا تبعدي ضيفي ضيف مقرب لدى ومعزول عن البيت جانب ومنهما
ضيف مقرب ومنهما اخو معزول وقوله فاصبحوا في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومرعف اي منهم طليق وقوله مرعف اي مجروح
الموت اي شاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض
دون البعض محتجاً بقوله كان حمولها استقلت ثلثة كلاب بيطار وحداث وان لم يكن الموصوف متعدداً والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر
كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز ان تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعاً او
نصباً اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى
لان الموصوف يتضمن مثل ذلك فهو في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخر

ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلم المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه فلا قطع مع الحاجة
وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل
العالم المبجل فان العلم في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقولك
الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والآية رد عليهم فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت
اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني
ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجيء نعت النكرة المقطوع
بالواو والذي اجاز على القطع والفصل اخذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فالذي القطع جوزه وهو نص في القطع اعني الواو وقال ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجيء في المعرفة القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل
معترك والطيبين معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته وقد يخالف النعت المقطوع تعريفا وتنكيرا
كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع ثم
الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين و
قد يكون لتشنيعا نحو بزيد الغاصب حقي وقد ذكرنا في ابتداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت
فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو
لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما عن الوصف قصدت
المعاني المذكورة او لا سواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما يؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وبنعت وعمرا
ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان
الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في
القسم الاول اي في جميع الاوصاف مع تفرق الموصوف فلا ويتبع حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى
وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون
مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من مجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم قال
الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وقال
فكلتاهما ثنتين كالماء منهما واخرى على لوح احر من الجمر وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت بكفي كان من ارمى البشر وقال
كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه كما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور

ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال ع والمومن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غربيب ان تتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والبتة التاخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة تقدم المفرد والاحسن الباقيين في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله هذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر ع وليل اقاسيه بطئ الكواكب وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال ع الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اى لحم اي لحم واذا ولى النعت لا واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال الله تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وهذا حب رمان وانا ذو هولك الجر والحمل على النصب والرفع والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله ع فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي بجر هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا قائما مقام المضاف المرفوع فيكون اصل هموز الناب هموز ناب حيته فحذف المضاف اي حية فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشيء فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا التاكيد اما البيان ان المنسوب اليه معنى ما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ويعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه وتذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا ولكن وبل وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حد ولو استغنى في الحد بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله ع يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالائب ويجوز ان يعترض على مثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض

حروف كلمة فاكدا ولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا
للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن
كالجزء معنى فيجوز تاكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف
العطف كقوله ولست بنازل الا ألمّت برحلي او خيالتها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا
زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد تؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا و
قد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف لطلب الاختصار نحو قوله حضر القاضي امرأة
ولحافظوا عورته بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح الا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون
العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال
للمضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء
كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا باعادة الجار
ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما جيء في المضمرات حتى تؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل
في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد
العامل الاسمي الا اذا لم يلتبس انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان
بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان
التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود فان قلت
فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضي
ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على
المضاف لفساد المعنى في نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية فيه معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور
فيكون بسبب الاستيناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي
اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف
مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي فهو من حيث المعنى كالعدم كما قال
سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان نحيل جره على العامل المتكرر لانه ليس باقل من الحروف الزائدة
نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم

تركها اضطرارا كقوله ع فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ۞ فاذهب فما بك والايام من عجب ۞ واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السوال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لو سمع ذلك لكان مع تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك ونفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما تليان العوامل وتقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضميرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل اللفظية اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير لا لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر اعني خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا تستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه **قوله** والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون

المعطوف كذلك فلذا ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات
وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى الكن لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى
نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لا رجل وامراة كما في النداء لكن العلة قد نقضت
في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيهما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم
المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في
لا غلام رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فقول
يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبر الوجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ
يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود
ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو
الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه
وهو قولك ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو
بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف
عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل
لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز
عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم
ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير و
ذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قوله
برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك فيغضب زيد عطف على
يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه
الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قال المصنف والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر
المبتدأ والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
او لا او لغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها لانهما كجزء واحد سواء كان مضمون الاولى سببا

المضمون الثانية كما فى مسئلة الذباب أو لا كما تقول مخبرا عن زيد فى جاء زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التى جاء زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول فى خبر المبتدء زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واياه وانما جاز ذلك لان فى اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير فى احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو الذى تام وقعدت هند زيد لم يجز لان تعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال زيد والذى نزول الجبال ولا يزول اباه والذى يقوم القيامة ولا ينتبه انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم تكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء وثم تعلق معنوى بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واباها جائز اتفاقا بالواو وفى المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف لا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف فيبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر فى المعطوف كما تبين فى حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف منعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير **قوله** واذا عطف على عاملين لم يجز خلافا للفراء الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وخلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولى عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا عطف متفقى الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفى الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد فلا باس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون عامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه بعض

الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولی المجرور فی المسئلة المذكورة حرف العطف نحو فی الدار زيد والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولی وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذی هو كالجار وبين المجرور ولا يجیء كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قوله مررت الى الغزو وجيش الى الحج ركب لا يجوز اجماعا اى الاسمين اولیت حرف العطف اذ الآخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذی هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائی والفراء وابو علی فی السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذی بعده نحو ضربت زيدا وعمرا بكر وجاءنی زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف شعر تعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطار وتارات خريق كانها مضلة بو فی رعيل فعجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف فی جوازه فی المرفوع والمنصوب وفی عدم جوازه فی المجرور نحو جاءنی امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علی انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وجاز ذلك عند غيرهم فی السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتنی عمرا او بالظن نحو خرج محمد واظن عمرو وبشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا تنفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة ای المتصلة يليها مثل ما يلی همزة الاستفهام التی قبلها فی الا كما يجیء فی حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما ای سيبويه والفراء يضمران الجار فی كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ای ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ای وللذين واعتذر ابن السراج لهما فی قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات وآيات على القراءة بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمری منع نحو زيد فی الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوی آخر الكلام واوله قال اذا قدمت فی المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو فی الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله فی تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه والاب

زيدًا اخوه غلامه وبكر اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدًا والحجرة عمرًا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو للضبط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فلا اعتداد باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكمًا قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي نحو مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف الواو والعطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اي اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو مع المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذفان كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حروف تصديق فتدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق والمثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى وزيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى امن هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولا استبشاع كون التابع مقدما على متبوعه على متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لو تقدم على معمول التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيدا ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدءا مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز

ان وعمرا زيدا قائمان وما زيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد نائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء والخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرار التاخر عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم المعطوف ضرورة ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاءنى وزيد الا عمرو وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا فى حيز غير حيز ما قبلها لما فيهما نفيا واثباتا كما مر فى باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو فى حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءانى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفى الموضعين ليس المبتداء وحده عطفا على المبتدء اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففى مطابقتها خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثانى نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى تناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار فى هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان فى احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو فقلت لهما وجاءنى زيد ثم بكر وهما صديقاى واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيدا وهند جاءنى ولا تقول جاءتنى اذ المعنى احدهما جاءنى والغلبة للتذكير وتقول فى غير الخبر جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءنى زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع انى دعوتهما وزيدا وعمرو جاءنى وقد جئتهما واكرمتهما وتقول فى او التى للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض وواما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى بالغنى والفقير معا ولما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانها استعمل كثيرا فى الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن وابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او هما

مستحقان للضرب ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي قاصد وجائر ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذ تجانسا بالتاويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون الثواني فقولك جئتك خائفا وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال ع وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوره الا مسحت ويجوز ان تكون المعنى او هو مجلف او منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق **قوله** التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيظن المتكلم بالسامع انه لو حمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلابد ان تكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضربني زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع

المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشئ مجازا او انت
تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا وتقول هذا باطل وانت تريد
غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل
باطل والثانى ان يظن السامع تجوزا فى ذكر المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشئ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما
تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او
تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع
افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما و
ثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اى ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه وكونها شاملة
عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع
من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله فى النسبة والشمول بيان لامر المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال شانك
فى العلو اعظم من ان توصف وامرى فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر فالمعنى تقرير امر المتبوع فى باب كونه منسوبا او منسوبا
اليه فى باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا وان قرر و
حقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه كذا فى قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة
لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخة شاملا لاحادها اذ لا احاد لها وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه
بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة
لكن تضمنا لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة
ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول للمتبوع امر ذلك المتبوع وشأنه سواء
كان ذلك مطابقة وتضمنا او التزاما وايضا اجمعون فى قولك جاءنى الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة
لان كونهم مجتمعين فى المجئ بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال
معينين لا مدلول اصل الكلمة اعنى كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءنى الرجلان كلاهما
لفظ كلا موضوعة للاثنينية التى هى مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما فى جاءنى الزيدان
كلاهما كلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو
مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف
اليه الذى مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا
لا مطابقة واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الا الالفاظ الدالة على هذه المعانى

نحو جاءنی رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعیین عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة وخمسة وعلی هذا القیاس اما اذا اراد والوحدة والاثنینیة والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل ایضا فو الالفاظ الدالة علی هذه المعانی الا لفظ جمیع فان الاغلب قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذکورین باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنی علی ضروب فبعضها لم یجیٔ الا منصوبا علی الحال علی وحدة فقط تقول جاءنی زیدا وحده ای لم یشارکه احد فی المجیٔ وبعضها لم یجیٔ الا تابعا علی انه تاکید وهو کلا وکلتا ومعناه اثنان کما ذکرنا الا ان اثنان لم یستعمل مضافا فی المشهور الفصیح استغناء بکلا ویستعمل العوام نحو بالزیدین ثنیهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل کلا لا یجیٔ الا تابعة مضافة فی التقدیر علی رای الخلیل وربما نصبت جمعا وجمع حالین کجاءتنی القبیلة جمعاء والقبائل جمع وهو قلیل وقد یضاف اجمع اضافة ظاهرة فیوکد به لکن بباء زائدة نحو جاءنی القوم باجمعهم ولا یقال جاءنی القوم اجمعهم بخلاف عینه فانه یوکد بها مع الباء وبدونه نحو رایته عینه ورایته بعینه واما جمیع فهو بمعنی اجمعین ویستعمل علی احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة کقوله تعالی عسی الله ان یاتینی بهم جمیعا ای بهم اجمعین ولیس بمعنی مجتمعین فی حال المجیٔ وان اردت ذلك المعنی فقل یاتینی بهم معا بل معناه انه لا تخلف منهم احد اجتمعوا فی الاتیان او افترقوا کاجمعین من حیث المعنی سواء واما مضافا غیر تاکید یلیه العوامل نحو مررت بجمیع القوم ورایت جمیعهم واما مضافا تاکیدا وهو اقل الثلثة نحو جاءنی القوم جمیعهم وبعضها یستعمل مرة تابعا علی التاکید ومرة حالا وذلك من ثلثة وما فوقها کما مر فی باب الحال نحو جاءنی القوم ثلثتهم وجاؤنی ثلثتهم ولا یوکد بثلثة واخواتها الا بعد ان یعرف المخاطب کمیة العدد قبل ذکر لفظ التاکید والا لم یکن تاکیدا بخلاف الوصف فی نحو جاءنی رجال ثلثة فتبین بهذا انك تقول فی الوصف واحد واثنان وجماعة لغیر معین العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعین العدد وتقول فی التاکید والحال وهما بمعنی واحد ههنا وحده وکلاهما واجمعون واخواته لغیر معین العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعین العدد فاذا قصدت الوصف لم تکن فی هذه الالفاظ نظر الی نسبة الفعل الی متبوعاتها واذا قصدت بها التاکید والحال فلا بد من النظر الی متبوعها او صاحبها بمعنی انه شمل ذلك الفعل جمیع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بین هذه الالفاظ توکیدا وصفات الا بالنظر الی شمول النسبة فلا یخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاکید الا بقوله او الشمول قال المصنف یدخل عطف البیان فی قولنا یقرر امر المتبوع ویخرج بقولنا فی النسبة او الشمول اقول ان کان معنی التقریر ما ذکرت وهو تحقیق ما ثبت فی اللفظ الاول ودل علیه فلیس جمیع ما هو عطف بیان مدلولا علیه بلفظ المتبوع نحو جاءنی العالم زید والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم علی زید بل ربما دل بعض متبوعاته علیه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذ فرضنا انه لیس هناك من سمی بابی حفص الا اثنان او ثلثة وان کان المراد بالتقریر التوضیح فالوصف داخل فیه ایضا وان کان شیئا اخر فلیس بواضح وینبغی صیانة الحدود من مثل هذه المحتملات **قوله** وهو لفظی ومعنوی فاللفظی تکریر اللفظ الاول مثل جاءنی زید زید ویجری فی الالفاظ کلها والمعنوی بالفاظ محفوظة وهی نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع واکتع وابتع وابصع فالاولان یعمان باختلاف صیغهما وضمیرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثانی للمثنی کلاهما کلتاهما والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر فی کله وکلها وکلهم وکلهن والصیغ فی البواقی اجمع جمعاء اجمعون جمع اعلم ان التاکید اما التقریر شمول النسبة وهو بان یکون من حیث المعنی ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بکلا وکل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقریر اصل النسبة وهو اما بتکریر لفظ الاول

اوبتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت
او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير
المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف
عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم
كحروف الجر لانها لا ينفك عن مجرور بعدها او بآخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله
لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء وقوله وصاليات ككما يؤثفين والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل يكرر مع عماده
نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عماد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك
زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان
في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول معمول ظاهر اختير عماد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمل بظاهره
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب
تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل
غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير المجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب
المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل
كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف
فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجئ في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور
بالمنصوب المنفصل لما بين النصب والجر من الاخوة كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربت
انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكونا كلاهما تاكيدا لاتحادهما اذ ليس
والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من
الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع
ذلك تاكيد لفظي بلى يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه وحلم الزيدين
استحسنتهما اياه كما يجئ في باب البدل ولا يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك ذلك في التاكيد لان
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجئ مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره بلا فصل نحو جاءني
زيد زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثنة
انها اخذت علي مواثقا وعهودا او مع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها وقال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير

لنسخة
الا ترى انك تقول
في باب النداء يا زيد
اخ فتجعله كالنداء
المستقل

اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما له ذيل فيكرر المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن بالتاء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالتاء ايض بمفازة من العذاب فانطال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اى تام ومن بصع العرق اى سال ومن بتع اى وى ومن التبع وهو طول العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه سماعي كحيص بيص وحيث بيث كما يجئ في الكتب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حوص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجئ في حروف العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد في ذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يداه ورجلاه وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي وهو وسطور قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد فان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت وقام كلها على حذف المضاف من متبوعها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت او قامهم كقولك صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وعلى الظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصبا على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف ومفعول ثان ويقول

مُطِرْقومَك الليلَ والنهارَ على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث
فللواحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير في المثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرءتان
انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان قلوبكما اولى من قلباكما كما مر في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم
واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع الى ابصع
لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ
في البواقي يعني في اجمع وما بعده يقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جُمَع كُتَع بُتَع بُصَع فاذا كان او غيره ويجوز للاجزاء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على
كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال وبالنسوة او بالقصور وبالزينبات وبالدور كلها جمعاء كتعاء
بصعاء بتعاء لتاويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور والدور
كلهن جُمَع كُتَع بُتَع بُصَع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جُمَع كُتَع وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول
بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير شعر قَتَلْنَ مِنْ ثَهْلَانَا وَوَادِي خَيِّم عَلى قِلَاصٍ مِثْلِ خِيطَانِ السَّلَم ومنه
قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو
الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش للمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان
وللمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا
او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال
فان له افرادا يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه
حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا
يفترق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا تقول جاءني العبد كله وذهب زيد كله فان
اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح
افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان
كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كاد يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل
المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بالتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما
لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا
اردت دفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد لان التاكيد كما ذكرنا
لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانما هو شيء هو اولى

به من دفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال فى النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها واستثنى من
الحكم المذكور اعنى منع تاكيد النكرات شئ واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل
باطل باطل ومثله قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكرات فى قولك قرات الكتاب سورة سورة
وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا فليس فى الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثانى لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى غير الاول معنى
والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار نحو ما كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر و
بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد
والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تاكيده واستشهد
الكوفية لجواز ذلك بقوله: ياليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا اجمعا * وقول الآخر: قد صرت البكرة يوما اجمعا * واما قوله
اولاك بنو خير وشر كليهما * جميعا ومعروف الم ومنكر * فحمل كليهما على البدل عند اهل البصريين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجئ كليهما
غير تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف
فى حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك فى الصلة كقولك
جاءنى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو بعضهم
القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدأ
ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام
اذا عطفت على شئ لم تحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو
لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر **قوله**
واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه فى باب العطف **قوله** واكتع و
اخواته اتباع لاجمع فلا تتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوى قدمت النفس ثم
العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا
من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق
الجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما
تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع
منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام وهذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ما شئت
ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع ومتصرفاته

والخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصعر فاته ولو لم يذكر ابتع ومتصعر فانه قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري فقدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدأ بايهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاء في القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور وقال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للموكد الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملئكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد وكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم

وكانهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة **قوله** البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه **قوله** مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال **قوله** دونه يخرج عطف النسق لان المقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال ع يا مي ان تفقدي قوما ولدتهم او تخلسهم فان الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر ابي القثم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو لا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني

متصفا بصفة والثانی اشهر نحو بالعالم زید وبرجل صالح زید وقد تکون الثانی لمجرد التفسیر بعد الابهام مع انه لیس فی الاول فائدة لیست فی الثانی وذلک لان للابهام اولا والتفسیر ثانیا وقعا وتاثیرا لیس للایتان بالمفسر اولا وذلک نحو برجل زید فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زید مع زیادة التعریف لکن الغرض ما ذکرنا ولا یجوز العکس نحو بزید رجل اذ لا فائدة فی الابهام بعد التفسیر ثم یسمی بعطف البیان من جملة بدل الکل ما یکون الثانی موضحا للاول وذلک اما ان یکون لشیء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم یکن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب کان بعمر اشهر منه بابی حفص ولو فرضنا انه لیس فی الدنیا من اسمه عمر ولا کنیته ابو حفص الا ایاه واما بان یکون له اسمان یطلقان علی ذات ثانیهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء کان اشهر من الاول لو افرد او لا کما اذا کان لک خمسة اخوة اسم احدهم زید وهناک خمسة رجال مسمین بزید احدهم اخوک فاذا قیل جاءنی اخوک زید فزید احد افراد اخیک ای هو واحد من جملة ما یطلق علیه لفظ اخیک وکذا ان عکس فقیل جاءنی زید اخوک فاخوک واحد من جملة من یطلق علیه اسم زید والثانی فی الصورتین اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للآخر فی الشهرة لان کل واحد منهما یطلق علی خمسة والاغلب ان یکون البدل جامدا بحیث لو حذفت الاول لاستقل الثانی ولم یحتج الی متبوع قبله فی المعنی فان لم یکن جامدا کقوله فلا وابیک خیر منک انی لیؤذینی التحمحم والصهیل فقد للموصوف ای فلا وابیک رجل خیر منک بخلاف الصفة فانک لو حذفت الاول فی جاءنی زید العلم لاحتاج الثانی الی مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قیل ان الثانی فی نحو العائذات الطیر بدل وفی الطیر العائذات صفة وبخلاف التاکید فانه وان کان جامدا لکن کون معناه مفهوما من المتبوع لو سکت علیه منع من اعتباره مستقلا ولما لم یکن البدل معنی فی المتبوع حتی یحتاج الی المتبوع کما احتاج الوصف ولم یفهم معناه من المتبوع کما فهم ذلک فی التاکید جاز اعتباره مستقلا لفظا ای صالحا لان یقوم مقام المتبوع ولما کان اعرابه بتبعیة الاول جاز ان یعتبر غیر مستقل اخری فالاول نحو یا زید اخ ویا اخانا زید مبنیین والثانی نحو یا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهین ویا اخانا زیدا بالنصب وکذا قوله انا ابن التارک البکری بشر بالجر وکذا المنسوق یجوز جعله مستقلا نحو یا زید وعمرو وغیر مستقل نحو یا زید والحارث للعلة المذکورة بعینها وانما لم یجز یا زید وعمرا ولا یا زید وعمرو بالتنوین کما جاز یا غلام بشر وبشرا فی البدل لان العاطف کحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة فی بدل البعض والاشتمال البیان بعد الاجمال والتفسیر بعد الابهام لما فیه من التاثیر فی النفس وذلک ان المتکلم یحقق بالثانی بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اکلت الرغیف ثلثه فتقصد بالرغیف ثلث الرغیف ثم تبین ذلک بقولک ثلثه وکذا بدل الاشتمال فان الاول فیه یجب ان یکون بحیث یجوز ان یطلق ویراد به الثانی نحو اعجبنی زید علمه وسلب زید ثوبه فانک قد تقول اعجبنی زید اذا اعجبک علمه وسلب زید اذا سلب ثوبه علی حذف المضاف ولا یجوز ان تقول ضربت زیدا وقد ضربت غلامه وقال سیبویه فی قولهم رایت قومک اکثرهم وصرفت وجوهها اولها انک اردت رایت اکثر قومک وصرفت وجوه اولها ولکنک ثنیت الاسم توکیدا کقوله تعالی فسجد الملئکة کلهم اجمعون وهذا الذی قاله قریب الا انه بالتفسیر بعد الابهام اشبه قالوا والفرق لا اخر ان البدل فی حکم تکریر العامل ولو سلمنا ذلک فیما تکرر العامل فیه ظاهرا فبای شیء یعرف المخاطب ذلک فیما لم یتکرر فیه ولنا ان ندعی ذلک فیما سموه عطف البیان مع التسلیم فی البدل وفرقوا ایضا بینهما

ان لم یمنع عن الفرق مع تحمل اذا
لا صوت بطال الحلیف ۱۲ م
ک الصهیل
صوت الفرس ۱۲ ل
لا یعرف ذلک بتمامه
الکلام وذوات اللول
فان کان الناس ان التقدیم
البالغ فی الاسناد
وتمیزه بتمام عن غیرهم
بتمام العامل ان کان
ان سبیل الجعد التوضیح
صرح عدم القصد ۱۲
س

بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا

قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزوه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره **قوله** فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم تكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر **قوله** والثاني جزوه اي بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده **قوله** والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلاما وحماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة لمجئ الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا نكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السوال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في مثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول ولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني في بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون في الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام اما بداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما النسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجئ الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به

الغلط في ذكر المبدل منه الا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها المبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا

قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار **قوله** واذا كان نكرة اى اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هى في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو على في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالوادى المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادى بل كان مثل حطم وختع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر ؎ انا وجدنا بنى جلان كلهم : كساعد الضب لا طول ولا قصر ای لاذی طول ولاذی قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فان لم يفد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لا يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه **قوله** ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى مستانفة للابدال وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياها اذا تقدم لفظ الزيدين واخونك وكان الزيدان اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدان اخونك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظى لرجوعهما الى شىء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثال اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا وللمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا الا انه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا الاشتمال الاول على الثاني لكونه كالاله ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل

له نفع من الالم اى ذو سبب ودليل ختم ... صرو اى ... بالالة ... ه

البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بلى يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهار قصتهم وانهم ملأوا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مُطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبُرد بُردة قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اَوعَدَني بالسجن والاداهمِ رِجْلي ورِجْلي شَثْنَةُ المَناسِمِ وقال في الاشتمال ذريني ان حكمك لن يُطاعا وما الفيتني حلمي مُضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعوّل قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش منع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدةٍ من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جمالك اي تعجبني يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليتبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به زيدا او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه مُعيّن بسوادِ ولو نقل معينان وقال ان السيوف غدوّها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما

يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ؎ إنّ عليّ الله ان تُبايعا ؛ توخذ كرها او تجيء طائعا ؛ ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان
تاكيد الابدال نحو ان تنصر تُعِن انصُرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكورا ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز
في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر ؎ وكنت
كذي رجلين رجل صحيحة ؛ واخرى رمي فيها الزمان فشلّت ؛ يروى رجلٌ رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال
رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بُدِئ
بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم
التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول
متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل
منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه **قوله** عطف البيان تابع غير صفة
يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بِشرٍ قوله يوضح متبوعه خرج
التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة
لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان نحد
بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ونحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر
قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم
يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره ؎ اقسم بالله ابو حفص عمر ؛ ما مسها من نقب ولا
دبر ؛ اغفر له اللهم ان كان فجر ؛ وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال اعلم
قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث
وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال
بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه
مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله
ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما
كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده
اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني
الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد واله اجمعين **تمت**



قوله المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل المبنى كما مر فى حد المعرب ضربان اما مبنى لفقدان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد اثنان ثلثه والف باتا ثا وزيد عمرو بكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف والماضى والامر وهى التى سماها مبنى الاصل او كونه اسم فعل كما يجئ قال ولا يفسد الحد بلفظتها ولانما المجرد حد الشيئين ههنا لا للشك الذى يتاتى فى تبيين المهية قال وكم اقول فى حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل مهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل مهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدى الى الدور كما ذكر فى الاعراب فى اثناء كلامه وقد مر الكلام عليه فى حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف مهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى **قوله** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اى القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك فى زيد انه محرك بالضم فى حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك فى جيم رجل انه محرك بالضم ولا تقع على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبنى على الضم اما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا فيقال فى نحو جاءنى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم فى نحو رأيت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز وكذا اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا فى السموات واحمد فى خلق الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثانى مجرور فاى شئ المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال فى لا رجلين انه مفتوح وكذا فى لا مسلمات عند من يكسر ويقال فى يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبنى على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونيهما فى اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب فى المبنى وعلى العكس لا يفرقون بينهما **قوله** وهى المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب كما مر فى اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احداهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب فى اصله

الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيتين قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما
اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا للمعنيين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه
في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما
فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء
في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وانتما مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف لاحتياجها
الى المفسر عن الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادي واما لعدم موجب الاعراب
فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف
المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه
زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد فعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب
والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا
لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول
زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم التقدم
اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ
لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا
كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير
عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته جعل التقدير قسيم اللفظ لا قسمه
كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيدا التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه
فيجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت انه متقدم لفظا من حيث التقدير
قيل فعلى نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان
المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا
في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لانه
من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز
فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان نقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث

المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى
واذا ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم ما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو
الاقرب لا غير نحو جائنى زيد وبكر فضربته اى ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون الابعد نحو جائنى عالم وجاهل فاكرمته
والتقدم المعنوى ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير ذلك الضمير يقتضى كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضربين
مثل معنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضى لكون المبتدء قبل الخبر نحو فى داره
زيد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثانى نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت فى داره زيدا وكلفظ الفعل
المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو ع هذا سراقة للقران يدرسه + او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله ع اذا زجر السفيه جرى اليه + وخالف والسفيه الى خلاف وكسياق الكلام المستلزم
للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى حتى
توارت بالحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس وكقوله انا انزلناه فى ليلة القدر اذ النزول فى ليلة القدر التى هى فى شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر
رمضان الذى انزل فيه القران وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكره على ظهر دال على ان المراد
ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اى
ان كانت الورثة واحدة لانه فى بيان الورثة والتقدم الحكمى ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك ما
يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه
فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة
لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى
تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فاى شيء الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت
قصد التفخيم والتعظيم فى ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع فى النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل
ثانيا فيكون آكد فان قلت فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف
اعنى تقدم المفسر قلت عندى انه نكرة كما يجيء فى باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص
مما كان فى الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذى فى النكرات ولهذا
جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه يحصل جبران ما فاته من تقدم المفسر بعده بلا فصل
فهو كالمضاف الذى يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران فى ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان
الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران

كعنى (margin)
الذى اى (margin)

في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد إذ لم يؤت بالبدل إلا للتفسير وأما في ضمير الشأن والقصة فالجملة
بعده وإن لم تأت كالتمييز للمذكور لمجرد التفسير إلا أن قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملاً ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ سهّل الإتيان به
مبهماً لهذا التفسير دون الأول وأما تأخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيداً على مذهب البصريين فالحق أنه قبيح لأن مجوز تأخير
المفسر لفظاً ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الإتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلاً زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن
والثلاثة في ضمير التنازع معدومة أعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعيف فمن ثمه حذف الكسائي الفاعل
مع أن فيه محذوراً أيضاً وما أجازه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامُه زيداً أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس
بأضعف مما ارتكبه البصريون لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كان العامل واحداً أكثر من الاتصال الذي بين الضمير
ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع قال المصنف أردت بالتقدير الحكمي أنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك
ولم تصرح به للإبهام على المخاطب وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل فكأنه راجع إلى المذكور قبل وذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم
ولا يستقيم ما ذكر في باب التنازع إذ لا قصد هناك إلى التفخيم قوله وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل
بالمستقل بنفسه أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت
إلا إياك أو اتصل به نحو ما أنت منطلقاً عند الحجازية وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم
أنت منطلقاً فليس كالجزء مما قبله وإلا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل
وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب يضرب هند تضرب وضربت اضرب أمراً وأضرب وضربت ونضرب وتضرب في خطاب
المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريفها كلها متصلة كما يجيء تحقيقها وليس المستتر فيها
ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن أنت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل
لا فاعل كما يجيء شرحه وهو منفصل بدليل قولك وزيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم أنت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته
اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة أنواع
الأول ضربت وضُربت إلى ضربن وضُربن والثاني أنا إلى هن والثالث ضربني إلى ضربهن والرابع إياي إلى إياهن والخامس
غلامي ولي إلى غلامهن ولهن اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً لأن الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع
الالتباس وحده أو له وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وإنما لم يكن المجرور إلا متصلاً لأن المتصل
كما ذكرنا هو الذي كالجزء لآخر عامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فإن قيل أليس الفصل جائزاً بين المضاف والمضاف
إليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت إليها الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة يكون لثمانية
عشر معنى لأن كل واحد منها إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون لمفرد
أو مثنى أو مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة إما أن يكون لمذكر أو مؤنث فصارت للمتكلم ستة وللمخاطب ستة

وللغائبة ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما ارتجل للمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي نا ولكن اقولك نحن زيد وا الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب والغائب وجمعهما لان مثناهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يكن اجراء تثنيته وجمعه على وفق سائر المثاني والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب المشاهدة وكثيرا ما يجيء في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا عن النفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربتَ وضربتِ وضربتم وضربتنّ وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز المنفصل نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخص فنقول ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه تخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو متقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو ومضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان واللذون فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حتى كما مر في الترخيم فخففوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها قال لان ذلك مستثقل في الاسم المعرب اما في المبني فقد جاء وان كان قد يستثقل كما يجيء في التصريف واما اذا ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة

لان المشاهدة يكفي في الفرق

بسبب القرائن

فكان الواو ولم يقع طرفًا ويجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضًا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا لقى ميم الجمع ساكن بعدها
ضمت الميم ردًا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيئ وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا
النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو ومعًا مع كون الثلثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب
لفظًا متقدمًا في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اريد وان يكون ضمائر الغيب اخصر من ضميريهما فاستتر ولـ في المفردين لغاية
التخفيف وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا للمثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في
كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال سه فلو ان الاطبا كان حولى * وكان مع
الاطباء الاساة * استثقالًا للواو المضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ كانت واحدة
وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب هند ضربت هو وهي تدليس لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين
لفظ فعبر واعنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعًا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو هذا المصرح به وكيف ذا يجوز الفصل
بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفصول غير المصرح بالمتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة
ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفها او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى
واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفًا كتاء التانيث
كما يجيء في اخر الكتاب نحو قاما اخوالك واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع
والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بان فاعله
نحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملًا للمخاطب
والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدًا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش
على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد
اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرًا ولا تفعل نهيًا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر
والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيئ في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف
في المثنيات والواو في جمعي المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو
ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملًا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارًا لوقوع الفاعل
بين الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها
لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضائها له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف
على ما يجيئ بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف جيئت علامة
للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذات

على صفاتهما فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان
او واوان فاستكن الضميران الالف في المثنى والواو في الجمع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا ضميرين انقلابهما بالعوامل نحو
ضاربين ومضروبين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن
النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في
مفرديهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا يرى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد
عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات اخذوا في
وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزته هاء نحو هنا وقد تمد همزته نحو آنا فعلته وقد تسكن نونه في
الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتحة لانه لولا الالف لسقطت الفتحة في الوقف
فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد
تبين فتحتها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدي انه وقال ان كنت ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون
الالف في الوصل ايضا في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء
في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف
وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبة
هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى و
المجموع والعلة كما يجيء كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما للدلالة على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى
انتن فالضمير عند البصريين ان وهو اصل انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدءوا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالبناء
المفهوم منه فحولت لان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ و
التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة
فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة
فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر هي التي تلي ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في
الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء
وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما
حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالقوة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك
اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وانهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو
والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة تشترك

فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع منها الا في الالف والواو والنون
كما ذكرنا تقول ما ضُرِبَ الا هو وما يضرب الا انا واضاربهما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجيء في التصريف
وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء اضطرارا كقوله ؎ فبيناه يشري رحله قال قائل، لمن جمل رخو
الملاط نجيب، وقوله ع دار لسعدى اذه من هواكا، ويسكنهما قيس واسد ويشددهما همدان قال ؎ وانّ لساني شهدة يشتفي بها
وهو على من صبه الله علقم، ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر
علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد فوضعوا للمتكلم منهما ياء اما
ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في المتصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحوك
كما كم كِ كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيكاه واعطيكيه تشبيها
للكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد يلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال ع رميتيه فاصميت وما اخطات الرمية، وربما كسرت الكاف
في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكم وعليكن والكلام في حذف الواو من عليكموا
واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا المفرد منه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا
حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا الياء الفا فصارها كان ضمير المذكر اذا ولي الكسرة قلب واوه ياء نحو بهي لما تذكره فخافوا التباس
المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها
فيها وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء
لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في
الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
وتركه فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي ولهو وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر
ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون
تسكين الهاء ايضا كقوله ؎ فبتّ لدى البيت العتيق اريغه، ومطواي مشتاقان له ارقان، وغيرهم يجوزونهما اي اختلاس الحركة
وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء المذكر ساكنا فان كان الساكن لينا كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك
الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما فعلى هذا يجيء في هاء المذكر التي
بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات والكسر اشهر واكثر الاولى كسر الهاء من غير وصل
بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر
منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجيء منعها اذا كانت بعد الكسر تضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة لغة خامسة وهي
اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر فلئن جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه

واعلم جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان
الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتح او ضمة في مضموم الا غير نحو
لهما وغلامهم وان كان الفا او واوا وساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما منهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعلى
الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو
ان غلاميهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص بالضم في جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم
قيل ذلك لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ
في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين
مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها او لا فان
وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربته وبه وبكم الا الالف
في نحو ضربتها وبها وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسرة الهاء
ولالتقاء الساكنين اقيس نحو مررت وبهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها
متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير
واشباع الكسر فيه في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع
اختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الهاء المضموم فعلى ما هو مذهب
اهل الحجاز في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم وغلامهم وقفاهم وكذا منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم
فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية
القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل هاء ما قبلها
كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنع هذا
الوجه ابو علي ايضا فرارا من توالي الثقلين وضع للمنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل
واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به بعدها حروف تدل
على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانتِ وانتما
وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل بها اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه واياي الشواب وهو ضعيف
لان المضمر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك
واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن
كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا

فى انت وقد تقلب همزة ايا واوا وقد تبدل الهمزة مفتوحة ومكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة حملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور ومثل ضمير المنصوب المتصل سواء **قوله** فالمرفوع المتصل

خاصة يستتر فى الماضى للغائب والغائبة وفى المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفى الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر المتصلة التى وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير ولاسيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى اخر الكلمة

— الضمير المتصل كالجزء

المستمرة شئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا تظهر اصلا الضمير المتصل فى غائب الماضى وغائبته وفى المضارع فى افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغائبة وافعل فى جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفى خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهى افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اى فى الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر فى نحو اسكن انت وزوجك تاكيد المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول افعل الا انا ولا نفعل الا انت وفى فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هى وتضرب هند وما تضرب الا هى وكذا فى الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا فى الظرف عند ابى على اذا اعتمد نحو افى الدار زيد وما فى الدار هو وكذا فى اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر والمنفصل نحو هيهات زيد وهيهات هما **قوله** ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على

— الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما

عامله او بالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له نحو اياك

ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هى اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فالاتصال ضرب الا ان ضربت مثله معنى واكثر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول ان الاصل فى المتصلين المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التى يليها وكون الشئ كالجزء لكلمة انما يتم اذا كانت مقتضية له بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فهو ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة واما مبتدأ وخبر على ما ذكرنا فى اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم فى اقتضاء المرفوع كالفعل لانه كل فعل له فاعل بخلاف الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الرفع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية وليست ايضا كالفعل فى طلب المرفوع لانه حرف نفى ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب فى ما زيد ضربته اولى من الرفع ولضعفها فى العمل لم يعملها غير اهل الحجاز واما ان واخواتها والاسم المرفوع بها فلا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت فلم يكن للضمير المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الفعل والظرف والجار والمجرور فهى ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير الصفة لكن بشرط الاستتار كما مر وكذا نقول الفعل هو المقتضى للمنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيدا بالعد واسم الفاعل والمفعول

— اذ ليس كل اسم رافعا والخبر

— وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة

— واما ان ... لما عرفت

وللصدر واسم الفعل والما ينصب بمشابهة الفعل او الحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة كالمرفوع
لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه
كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول ان يتقدم
على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو ايا من قال
من الضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لان الضمير المتصل
ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان اما مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير منه الثالث اذا فصل عن عامله
لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد
ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا
اياك وما ضرب الا انا واما قوله ع وما نُبالي اذا ما كنتِ جارتَنا ٭ الّا يجاورُنا الّاكِ ديّارُ فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله
كانّا يوم قُرّى انما نقتل ايّانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورأيت اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها
ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اباك و
اعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه
يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت
زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ
والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت عن الثاني
في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول
الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع
لا يكون ذلك ان كان مبتدأ او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الحجازية واسم ما المامورا ما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف
او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا نحو زيد قائم هو وانت وضارب ما هو او
اخواك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار هو وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تاكيد
للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان
ضاربتاهما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في تحاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربتهما هما فان ثبت
ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام
او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم انتما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع
لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا بينه كاحد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه لعدم

لانه كان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر

المتصل

فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ الى قوله او اسم ما الماء

انفصاله

جزء الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما اشابه الفعل كما يجيئ فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع
بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف
واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل في هذه الاشياء الا
مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في
الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا لان وليس الا فصل الا انه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة
ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذ لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع
غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل حرفا وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك وفصل بينهما الفرق
لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب ما اياك واما زيد او انا ضاربك اياك وجب انفصال الضمير كما
رايت وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم و
ليتك قاعد وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال
باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل صار لذلك كالفعل
في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني وانما جاز فيما اتصل به الكاف من ذلك نحو رويد
وعليك الانفصال نحو رويدك اياه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيئ وان لم يكن الكاف فلا لكاف واما المصدر فان كان
منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة
المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك وان لم تضف فالاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك و
ضاربك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة و
ان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش
الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة
واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما
نحو ضارب اياك والضارب اياك والمعطى اياك والمعطى اياك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيئ
بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى شرح من كلام المصنف قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيد ايايا فانه
لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا
ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد
يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله بل الله فاعبد اي
لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيد اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة

كقوله تراكها الخ

وجب الانفصال في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيئ الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو

لم تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطيك اياك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما

زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ؎ ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير من هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجرى ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتماني وجاء لي زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعنى التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اى التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو ويضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانها والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد بالضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون نحن ضاربوهم نحن وكقول المؤنث انا هند انا ضاربتها انا فلما دفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلث اعنى اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع وان لم يكن واما الكوفيون فاجازوا ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال ؎ وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع بالضمير ولا يبعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره اللبس او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانها وهند انت تضربك والهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان دفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع تختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء تعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقيل انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا في اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوثق به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع الالتباس بضمير لا يجوز حذفه **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه وضربيك والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولى ضميران عاملا فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع توغل في الاتصال وصار كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء

بابراز الضمير

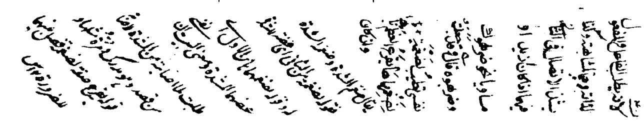
اذا ولى ضميران عاملا خاليا من موانع اتصال الضمير به المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع كالجزء في الاتصال ...

سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وانما وجب
اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي الفعل منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو
اعطاني زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص منه مرتبة
في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك
اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه لسبب كونه اعرف
فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله
كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى
في ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد المبتدأ والخبر وباللذين حقهما الانفصال ووجب اتصال الاول لقربه
من الفعل فالاول في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف في غير موضعها واستجاد المبرد مذهب
النحاة وانما لم يجئ في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز
ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها و
اعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال
الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحويين القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجوزوا منحتنيني اذ منحتني نفسي
وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه يانف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ويصير من تتمته
وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع
المثلين لفظا ومعنى هذا الحكم في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما
مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان
الثاني منصوبا فحكمها اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب يعني اذا كان ما بعد الضمير المجرور انقص تعريفا كان لك فيه الاتصال والانفصال
قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ويجوز منعك اياها ومعطيك اياها فهو مثل
اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال
الضمير به من المصدر واسم الفاعل لان الفعل يطلبه بنفسه وهما يطلبانه بالمشابهة ومن ثم لم يجز ههنا ضربهوك وضربهوني من جواز
هناك اعطاهوك واعطاها وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او مساويا او انقص
لان البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا
عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور وقوله وليس احدهما

العامل المذكور

وانما لم يجز في الثاني نحو ضربتهوه كما جاء اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد

اي ينظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساويا تقول في الانقص ضربكها وضربك اياها قال



مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثانى كما تقدم سواء كان الاول اعرف ولا قوله فان كان احدهما اعرف نما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب انفصال الثانى نحو اعطاك اياه وضربى اياى قوله فا قدمته اى قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم تقدمه وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثانى نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهى ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان لك الخيار فى الثانى وعلى جميع ذلك مفهومة مما قدمنا قوله والا فهو منفصل اى ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم

كاعطاك اياى واعطاه اياك فالثانى منفصل كما رايت **قوله** والمختار فى خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرها انما كان المختار فى خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها فى الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله اذ الفاعل فى الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن فى قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجئ فى الافعال الناقصة قال عمر بن ابى ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال كثير هذا الليل شهرا لا نرى فيه غريبا ليس اياى واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسنى وكاننى قال عددت قومى كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسى وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسنى وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امها بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعنى ان الاولى ان يجئ بعد لولا غير التحضيضية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدء او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر فى باب المبتدأ فهو على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجئ بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطاء والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاكم هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى والضمير عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال يعنى لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة بل حرف يبتدء بعدها ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجئ وفى قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما فى بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق فى نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال ابو سعيد السيرافى الجار والمجرور اى لولاك فى موضع الرفع بالابتداء كما فى بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما تكون اذا كان الجار زائدا او اما اذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدأ وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور فى قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا ارجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجئ بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسيتن لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير الموضوع للنصب نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول

ما بال الدار عرس
اى احمد مراح
ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل
المنصوب المتصل

على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل فى اسمه فتنصبه وتبقى خبره مقترنا
بان كما كان مقتضاه فى الاصل لان اصل خبر عسى اقترانه بان نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه فى
محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل فى الاصل خبر
المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان فى عساك ان تفعل لا ينافى شبهه بلعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان اكثر
من قولهم عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل فى اسمه فاجروا خبره ايضا فى طرح ان مجرى خبره لكن لا تخرج بالكلية عن اصله
فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج وربما يجيء خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى فى الخبر وحده كما حمل عسى فى
عساك ان تفعل فى اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملمة
اى لان تلم وهذا الاستعمال فى لعل كثير فى الشعر قليل فى النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على القياس
تبعا لتغير عسى كما قال فى لولاك وحمل عسى على لعل فى النصب للاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده
مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية فى عسانى
قال ولى نفس اقول لها اذا ما تنازعنى لعلى او عسانى لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش
عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل وتفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان
فى عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان فى نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها
والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها ان مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذ والثانى ان ذلك
لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان وبجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان تجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال
اى عسى الامر اياك فعلك ويكون تفعل فى عساك تفعل حالا من الكاف ويضمر اسم على حسب مدلول الكلام كما تقول فى قولك عساك
تظفر بالمراد عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما فى قولهم تسمع بالمعيدى فيكون تفعل بدلا من الكاف كما فى عساك ان
تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا فى كنت اياك لانه خبر المبتدأ وثانى
الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما فى ضربك زيد والاسم اما محذوف كما فى قوله يا ابتا علك
او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف فى قولهم جاءنى زيد ليس الا اى ليس الجائى الا زيدا واما مذكور كما فى قولك عساك ان تفعل
كذا فى عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر فى ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح
فيكون مذهب الكسائى فى جواز حذف الفاعل كما ذكرنا فى باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك
ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا الا ان احدهما
جثة والاخر حدث الا ان يقدر فى احدهما مضاف اى عسى حالك ان تفعل وعساك صاحب ان تفعل كما يجيء فى افعال المقاربة **قوله** ونون

الوقاية مع الياء لازمة فى الماضى ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير وبختار فى ليت ومن

وعن وقد وقط وتعدّيها لعل اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات الجر والفتح والياء فرعاه كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في الفرار من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنّني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضربِ اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان وتفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا التاكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تُبلِغَنّي دارها شَدَنِيّةٌ لُعِنَتْ بمَحْرُومِ الشَّرابِ مُصَرَّمِ نونه الاولى خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التاكيد وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى عند البصريين كما يجيء في قسم الافعال فكلاهما الامر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها الا من نون الاعراب ما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الغالِياتِ اِذا فَلَيْنِي والمجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجونّي على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضي ومع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة حملتهما على ما قال والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم لم يخافوا من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضيّ في قاض ومسلميّ في مسلمين وعشريّ ومسلميّ في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربيني وان يقولوا يدعوي وضربوي ورماي واضرباي واضربيّ قلت ذلك لاجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن يدخله الكسر مع عدم النون ايضا

كما هو مذهب البصريين

على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما لفظي

وهو لعقل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني اخواتها انّ وكانّ ولكن واما ليت ولعل فيجئ حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها المشابهتها الفعل حتى ما يجئ في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في انّ وانّ وكانّ ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجئ الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كَمُنْيَةِ جَابِرٍ اِذْ قَالَ لَيْتِيْ اُصَادِفُهٗ وَاُفْقِدُ بَعْضَ مَالِيْ قوله من وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال اَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِيْ لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِيْ وقال قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ لَيْسَ الْاِمَامُ بِالشَّحِيْحِ الْمُلْحِدِ وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى للحفاظ على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في له لك ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت ما انت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون ليشابهان الفعل نحو خذ وزن ويتباعدان من الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذف النون معها اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الا حرف واحد اعني العين لان من لغاتها لعن وكذا الحذف في علّ اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاز ليسي كقوله اِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِيْ حملا على غيري وجاء عساي حملا على لعلي والاكثر عساني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عَلَيْكَنِيْ وحكى الفراء مَكَانَكَنِيْ وقوله وَلَيْسَ حَامِلُنِيْ اِلَّا ابْنُ حَمَّالِ شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملي قال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق قوله وبعدها اى بعد دخول عوامل المبتدأ او الخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب انّ نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب عليهم قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجئ هل هو ضمير او لا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدأ اى في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعيه والغيبة وفي التكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله وَكَائِنْ بِالْاَبَاطِحِ مِنْ صَدِيْقٍ يَرَانِيْ لَوْ اُصِبْتُ هُوَ الْمُصَابَا اى يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما سمى فصلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا

قوله خُبَيْبٌ هو خبيب بن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابى خبيب والخبيبان عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو واخوه مصعب ومن روى في البيت صيغة الجمع اراد ثلثتهم قال ابن السكيت اراد ابا خبيب ومن كان على رايه ١٢ س

لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره والمعنيان ما لهما الى شيء واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون يسمونه عماد الكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجىء الا بعد المبتدأ الخالى من النواسخ والداخل عليه فعل القلب الا انه اذا دخل على المبتدأ كان وان او ما تميز الخبر عن النعت بمخالفة اعرابه لاعراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدء ان يكون معرفة الا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجيء بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك نحو ظننته هو اياه القائم وان جعلت وهما فصلا والثانى تاكيدا الا ان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو اظنه هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدء الذى يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه ان كان ضميرا امن التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وانما شرطنا كون الخبر ذا لام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اى لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن فى المبتدء لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدء سواء كان اللام فى الخبر للجنس نحو انت العزيز اى لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اى انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا فى الموصول نحو انت الذى قال كذا وانما جىء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدء ليكون فى صورة مبتدء ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدء الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف ولم يجعل مبتدء حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعنى دفع التباس الخبر الذى بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فى حالة الاسمية اعنى كونه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما او مخاطبا وغائبا لعدم عراقته فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف فانها لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحدا ومثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا صار حرفا لكن بقى فيه التصرف المذكور فان قلت فلنا اسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط معنى الحرفية مدلولها ضمنا لا مطابقة ولم توضع لمجرد الاستفهام والشرط بل لمعنى الاسمية ثم حذفت حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم فى حد الاسم فلا

الفصل وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اي كون مابعده خبرا لاصفة وكون المخاطب باسم الاشارة واحدا او غيره مع بقاء الكلمتين مطابقتين لما
هما الاهذا الغرض فقط فلهذا الحكم بحرفيتهما وهذا الذي ذكرناه هو الغرض من الفصل في الاصل ثم اتسع فيه فادخل حيث لا التباس ايضا كقوله
الدين هو النصيحة وان لم يكن في الثاني معنى الصفة وكذا تقول كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم ولا لبس في هذين الموضعين لمخالفة الاعرابين
وادخل ايضا مع كون الاول ضميرا نحو انا الغفور وان لم يلتبس الثاني بالوصف لان المضمر لا يوصف وادخل ايضا مع كون الخبر مشابها لذي اللام
وهو افعل التفضيل ووجه مشابهته له ان مخصصه حرف يقتضيه افعل التفضيل مني اعني من في ملتبسة ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف
متحدة معه اعني اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ولكن من التفضيلية كلام التعريف لا يجتمعان كما يجيء في بابه فلا تقول الافضل
من زيد واجاز اهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعني
اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفة فما ظنك بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين فعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف به شاهدا
قاطعا نحو رايت خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز
نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك بلفظ المعرفة وامتناع دخول اللام عليه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء
الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز
بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك
اظنك انت زيدا صح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لكونه مشابها للاسم وامتناع دخول اللام عليه فيشابه الاسم المعرفة قال تعالى
ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه وما استدل به من
قوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ليس بقاطع ويجوز ان يكون مبتدءا ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال باطل بقوله تعالى وانه هو اضحك
وابكى وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير
قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين الخبرين اذا كان المبتدأ والخبر
معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يقدم
الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لامنهم من التباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي
كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا
محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين
انه حرف لاستنكار خلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من ان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب
ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب
والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو
على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم كما

فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الاعراب وانما يتعين فصليته اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده منصوبا اما الاول فلانه لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخل لام الابتداء وانتصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فيحتمل الفصل والتاكيد ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدأ ان كان ما بعده مرفوعا نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره فلا ينصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقلُّ بالرفع وقوله عليه السلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني ان في يكون ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل

قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله ضمير غائب لزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه مما مذكرا وهو لا غائب مؤنثا يجيء هذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدءات لكن سميت تفسيرا لما قررته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب هو البينُ حتى ما تَأَنَّى الحزائقُ كانه قيل اي شيء وقع من المكثنا فقال هو البين وقوله حتى ما تأنى مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من الابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا يتانى حاجات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد مؤول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون خبرا مقدما واسم ليس اخواك او ضمير الشان واجاز السيرافي ما هو بذاهب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدء مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما تكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي لا على المبتدأ عنه

البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذاهب اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان تفسيره جملة ولا تكون
في ابتداء الجملة الباء واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل
من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل مزحزحه نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان
لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئيها عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضربت وانه قامت وليس هو
شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من خبره مع كونه جملة لما مر
في باب المبتدء ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير مونثا لرجوعه الى المؤنث
اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مونث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو
الكُلُوم وانما نُوكَّلُ بالادنى وان جلّ ما يمضي والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا
يختار انها كان القرآن معجزة لان المونث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقة للفضلات وتانيث
هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدء فلا بد ان يكون مفسره
جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وتقول ما هو قام زيد قوله يكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ
او اسم ما يكون متصلا منصوبا بارزا في باب ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا
الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدء والمعمول الا مع القرينة الدالة عليه يجوز حذفه منصوبا مع ضعفه صيرورته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان من لام في بني بنت حسان
ألمه واعصه في الخطوب وذلك لان الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلم المجازاة كما مر في باب المبتدأ قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت
المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المصنف كما يجيء
في باب الحروف فاعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني ومع الغائها ظاهرا فالاكثر على انها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف
المكسورة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين
الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة
التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لا ارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير
مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير المفرد
هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المكسورة
اعني ان لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا
المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وتغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت قلنا وهو
وانت وهو قلتما **قوله** اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمونث تا وتي وته وذه وذي

المبنيات — اسماء الاشارة

للمثناة تان وتين وللجمع اولاء مداً وقصراً ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين

وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين

واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا وهنا وهنّا فللمكان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام والكلم بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليها كالاستفهام في اضاربت زيدا وهل زيد ضارب والنفي في ما ضربت عمرا والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها نحو ليت ولعل ومن والى وها والكاف او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكياء النسبة وكتغيير البنية وحده في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر وكتغييرها مع زيادة حرف كما في التصغير وبعض جموع التكسير وقولنا في الاغلب احتراز عن اسماء الاشارة وبقولنا تدخل الكلم بعد ثبوتها تخرج معاني المصادر المشتق منها الافعال والاسماء لان تلك المعاني لا تدخل الكلم بعد ثبوتها ثم نقول لما كانت الاشارة معنى تدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذلك الفرس ولم يوضع لها حرف يدل عليها صارت اسماء الاشارة كالمتضمنة معنى الحرف وقيل انما بنيت لانه وضع بعضها نحو ذا وتا وذي وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولا عليها وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات خاصة ما فيه اللام العهدية داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات كرجل وفرس وزيد وعمرو والرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول مشار بها الى مهية معينة او شخص معين فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها المشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الاشارة الحسية دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب وبعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المصنف ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود وهو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب والا لتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية لتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد او على جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليه اذ يمكن ان يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او ممكنة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيي [illegible] العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للفصل لان المحذوف [illegible] ولو لم يكن كذلك لم يقلب العين

الاترى الى نحو مرتو فان قيل فلعله ساكن العين هى المحذوف لسكونها والمنقلبة هى اللام المتحركة قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لان التغيرات الى الآخر اسرع وحذفها اكثر ففى موضع الاحتمال تحمل الكلمة على الاغلب وقيل اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فلاجرم كان القول الاول اولى وان كان يترجح هذا القول بكون باب طويت اكثر من باب حييت وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره فحكم عليه بانه ثلاثى كالاسماء المتمكنة وبه يدفع قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف فى التثنية لانه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء فى اللذان قال ابن يعيش لاباس بان يقال هوثنائى كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التى لم يكن لها ثالث فى الوضع اذا سمى بها ولو كان اصله ثلثة لقلت ذاى رداله الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبنى لقيام علة البناء فيه كما فى المفرد والجمع وذان صيغة من تجله غير مبنية على واحدة والاصل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن شئ من المثنى لانهم قصدوا ان يجرى اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث فى اللذان واللذين كما فى ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان فى الاحوال الثلث وعليه حمل قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذى بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا وقلب الفه ياء حتى صار ذى وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتى من الذى وذى من ذا كهى من هو وتى بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصص بدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان فى بعض المواضع علامتى التانيث كما فى اخت وبنت وكلتا فان تاء ها ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذى هاء كما قالوا فى هُنَيَّة هُنَيْهَة لان الهاء يكون عوضا فى الوقف من علامة التانيث التى هى التاء فشبهت الياء بالتاء فى ابدال الهاء عنها وان كان فى الوصل وته بقلب ياء تى هاء وقد تكسر الهاء ان اختلاس والاشباع نحو ذه وته وذهى وتهى تشبيها بهاء الضمير والاشباع اشهر وفى الوقف ذه وته بسكون الهائين ومنهم من يقول ذهى وتهى بياء ساكنة كما فى الوصل وقد يقال فى المؤنث ذاة ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور فى ذان وذين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما فى صه مع ان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون اولاء كما ولاء لك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الف مجهول الاصل تحمل على الياء لا استثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فى اولها والواو فى آخرها ولهذا يكتب اهل الكوفة نحو القرى والضحى بالياء ان اصلها واو ولهذا يثنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الف عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى

لكونها فى موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كسنة وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ى

كان جعله من باب حييت اولى ى ويضعف بذلك قول الكوفيين ى

وهذا حكم الاسماء التى لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وسمى بها ولو كان

اى من غير صلة نحو ذهِ وتهِ فى الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهى وتهى بياء ساكنة وفى الوقف يسكن الهاء ويحذف الياء كما جئ فى بابه وقد يقال ى

ومن ثمه

هؤلاء هاء فيقال هلاء وقد يضم الهمزة الأخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء على وزن طومار وأما هؤلاء على وزن تُوراب قال تجلد لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى أسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألفها وقلب همزة أولاء واوا ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها وهي كما يجيء في الحروف تلحق الجمل في نحو ها أنتم أولاء على خلاف فيها هل هي مفصولة من اسم الإشارة أولا كما يجيء ويلحق من المفردات أسماء الإشارة كثيرا لأن تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع بما يقترن بها من إشارة المتكلم باليد أو بجارحة أخرى إلى المشار إليه فجيء في أوائلها بحرف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة فلا جرم لم تدخل بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط فهذا أكثر استعمالا من ذلك لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره إذ لا ينبه العاقل أحدا ليرى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمعها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد استدل النحاة عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيده أنه من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب لبعيد بها دون القريب فنقول إن وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حسا ويشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلى الحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا أخرجته من هذه الصلاحية إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلا أن يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وأنتما فعلتما أو يعطف أحدهما على الآخر نحو أنت وأنت فعلتما مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك أعني لخرجته الكاف عن أن يكون مخاطبا كما أخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذاك كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وإن لم يمنع حضوره إذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار إليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك يصح أن يشار به إلى كل غائب عينا كان أو معنى يحكى عنه أولا فيؤتى باسم الإشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالني ذلك الضرب وإنما تجيء باسم الإشارة بلفظ الغيبة لأن المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة أن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب كأن هذا المذكور عن قريب لأن المحكي عنه وإن كان غائبا إلا أن ذكره جرى عن قريب فكأنه حاضر وكذا يجوز لك في المعنى الحاضر إذا تقدم ذكره ذكر اسم الإشارة بلفظ الغيبة والبعد تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لأفعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس أمثالهم مشيرا بذلك إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم وإنما جاز ذلك لأن المعنى لا يدرك بالحس حتى يشار إليه إشارة حسية فهو في حكم الغائب البعيد والأغلب في مثله الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الإتيان بلفظ

يعني ها اسما لحق جملة مفردات أسماء الإشارة كثيرا الخ

فإن فائدتها قد ذكرها عند ذكر الفصل

فلما اتصلت كاف الخطاب أخرجه

وإنما تورد اسم الإشارة بلفظ البعد لأن المحكي

وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكر اسم إشارته بلفظ البعد كما تقول والله لا أفعلن ذلك اللفظ ذلك [illegible]

البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين لك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله فقلت له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصر وانظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويدو النجاء وحيهل وارايت بمعنى اخبرني كما يجئ قوله ويقال ذا للقريب الى اخره لما راى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من اسماء الاشارة موضع ذي البعد فلم ياخذ منها ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا للقريب يعني لم يتحقق ذلك عندي واقول انا لا ادري بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا الخلاف في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد اذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين القريب والبعيد كما في حروف النداء على ما يجئ فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه بسكون الهاءين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس ومع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلثتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد والحذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تالك بحذف الف تا فلغة قليلة وللمثنى ذان في ذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تغيير عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى لتبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان تدخل اللام قبل النون فيصير ذلنك فتقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد هذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان مشددي النون عوضا عن الياء المحذوف وايضا لو كان التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها لانه لا يقال هاذلك وقال الاندلسي لا فرق عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد المتوسط عند غير المبرد واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعهما اولاء واولى

وابن مالك

ثم أُولئك واولالك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد على رأي آخر واولاء ثم اولالك واولئك
واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستعمل ذلك موضع
ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى ان لا تعولوا كما قد يشار بما للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان
بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلكم باشباع
ضمة الكاف ويفصل ها التنبيه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم باتصاله به لكثرة استعمالها معه وذلك
بانا واخواتها كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء في حروف التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم نحو قوله تَعَلَّمَنْ هَا لَعَمْرُ اللهِ
ذَا قَسَمًا وقولهم لا ها الله ذا ما فعلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله ها انّ تَا عِذْرَةٌ ان لم تكن نَفَعَتْ وقوله ونَحْنُ اقْتَسَمْنَا
المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فقلتُ لهم هذا لَهَا هَا وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا ففصل بينهما وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك قسمين ٢
مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب واظهر لانه المجرد عن الكاف واللام
وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال لسقوط الياء في تلك وانقلابها
نونا في ذانك وتانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور وقوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان
ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا لازم الظرفية اما منصوبا
او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد واما ثَمّ وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهِنّا
بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد تلحق هنّا المشددة الكاف ولا تلحق ثَمّ وقولهم ثمّك خطاء وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان
قال تعالى هنالك الولاية لله اي حينئذ قال حَنّتْ نَوارُ ولاتَ هَنّا حَنّتِ اي لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة
كما يجيء في باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم و
ذلك ان الافعال الناقصة لا انحصار لها على ما يتبين في بابها فمعنى يتم جزءا يصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملتها عشرة اي
صيرتها عشرة كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم يعني من باب تعريف الشيء
بنفسه وذلك لان المجهول في قولك العالم مهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال يعلم ٢
العالم من قام به المهية الفلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في مهية الصلة اي
شيء هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف للشيء بما لا يشكل من ذلك الشيء الا هو فقال المصنف انما قلت ليس هذا الحد من ذلك
القبيل لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولو قلت بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا يقع
فيما فر منه لان معنى كان اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة
شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا مرجوا من التفسير
قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال هذا لحق قوله يتم جزءا اي يصير جزءا للجملة ويعني بجزء الجملة المبتدء والخبر والفاعل وجميع الموصولات

لا يلزم ان تكون اجزاء الجمل بل قد تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد
وعائد يعني ضميرا يعود اليه قال وهو احتراز عما يجب اضافتها الى الجمل كحيث واذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح
ومن الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلتها جملة خبرية على
قول الاكثر نحو امرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجيء البحث في هذا في نواصب المضارع
وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها
في تمامها جزءا الى صلة وعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية **قوله** وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له انما وجب كون الصلة جملة
لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو الله
الذي يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضربني او اضربه او الذي هو ضارب ويكون متعلقه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه وغلامه ضارب او
يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببه حكما له على شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه او الذي
مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها
المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلته وهي جملة
فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون
من موصوفة وموصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون
صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة
بصلتها واما اذا اجريتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لكنه
ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتهما
والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى
انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك
اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك اني اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات و
تخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل و
طويل كان في كل منهما العموم فاذا قلت رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فثبت ان العام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص
في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة قال قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير
فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانه لم يكن
لها به ذو تعلق بوجه نحو بالذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم

ولو سلمنا ايضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصص في كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص

ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي دخل البلاد الا لمن تعتقد انه يعلم ان
شخصا دخلها وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولاً
فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر
عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدء وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات
الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول الحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن
الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة ويغني عن الجملة الظرف وجار منوي معه فعل وفعل هو العائد او متعلق العائد ورابعها
انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية
والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر ؎ وانّي لراجٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي وان
شطّتْ نواها ازورُها فمثل قوله جاؤا بمذقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّ اي التي اقول لعلي ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان
منكم لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار
القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاد وسائر المتاخرون وهو الوجه لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لابد في الصلة
من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه
فلابد من ذكر نائب الموصول في الصلة لتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول
في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني زيد
الذي ضرب زيد **قوله** وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة تجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكانه
استثنى وقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها
منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئيها
جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف
بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان تقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام
الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد واجاب
المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وما ارتكبه يلزمه شيئان
احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف
الاستفهام وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر
فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف

قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم فيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو
قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله ٥ كانك من جمال بني أُقَيش البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا ضاربا
غلاما ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله ولا يقال في السعة
جاء ني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل جاء
في الشعر نحو قوله ٥ بسُودٍ نواصيها وحُمرٍ اكفها وصُفرٍ تراقيها وبيضٍ خدودها ولو كان ح واللام اسم فاعل ومفعول عاملا لاعتماده على
الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخل على مذهبه من ما هو
خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد به عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا في نحو الحافظو
عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الذي ضَرَبَ والذي ضُرِبَ فكرهوا دخول اللام
الاسمية المشابهة الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية
مع ما تدخل عليه فصير الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان
المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب في يد ضرب او يضرب وزيد مضروب ضُرِب ويضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم
عملت بمعنى الماضي ولو كانتا اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره
فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا صارت بمعنى غير على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت
جاءني الضاربُ ورايت الضاربَ ومررت بالضاربِ فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها
ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف و
اللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا
انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل
والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم توصل
اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر
في باب الاضافة فهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وتُوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في
الشعر بالمضارع في قوله بالشيخة اليتقصع وصوتِ الحمار اليجدع وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل
فقال له اخوها هو ذا فقال السامع نعم الها هو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا
في قوله لعمري لانت البيتُ اكرمُ اهلَه واقعدُ في افيائه بالاصائل ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير مقصود قصده والمضارع صفته كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا
ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي قعدا لاستتار ضمير المثنى في القاعدين وظهوره في الذي قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في

نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك والجار يكفيه

قد جئ مثله في الشعر

ولو جاز عمل اسم الفاعل والمفعول ذو اللام لاعتماده

وتوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكى الفراء الى نحو قصة وقد وصلت في الشعر للمضارع في قوله وقد خرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخة اليتقصع يقول الخنا البيت وقد ذهب

... فصدا ثم انك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ثم اعلم ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لا على صلته لانه هو المتعلق بالكلام و تتمته
بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب في أي الموصول نحو جاء في أيهم ضربته ورايت أيهم ضربته و مررت بأيهم ضربته وكذا في اللذان و اللتان
عند من قال باعرابهما و اما الجملة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول لاعتقادا منه انها صفة للموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة
للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة
من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقبل الجمل الاعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد
مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان الاعراب للاسم في اصلها وللاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة
جملة لا غير **قوله** وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى والذين واللائي واللاتي واللواتي وما ومن واي واية و
ذو الطائية وذا بعد ما الاستفهام والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي عند البصرية على وزن عم وشجا ارادوا
الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا الى لفظها اذ هو
على لفظ ذو الذي توصل به الى الوصف باسماء الاجناس في نحو جاءني رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ
حتى لا يكون موصوفه كالمعرفة الموصوفة بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما
معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال
الكوفيون اصل الذي ذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف
الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم
الغيب وتقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد يشدد ياءهما نحو الذي والتي فاذا شددت تعرب الكلمتان
على عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي والاوجه الاعراب الشديد اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على
الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال ليس المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذي ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه
وللصفي وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه يضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم راه في الشعر
مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء ان في الذي والتي مكسورا ما قبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا
او جبلا اصم مشمخرا وقال اخر في التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا ثم وقال فقل للت تلومك ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم
قال الاندلسي الوجوه الثلثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها بسكون الذال والتاء وكسرهما يجوز ان تكون لضرورة الشعر الا انها لغات
لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء ويحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها في حال السعة الى
الشعر فسمعا اذن مطاعة تثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد النونين ابدالا من الياء المحذوفة وهما
معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح والاولى القول
باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما وقلنا انهما غير عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب الا ...

الاستفهامية

بخلاف ما ومن فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة و انما قلنا بزيادة اللام لما مر

وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها الملحق بذي اسماء الاجناس

[illegible]

صار صيغة مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف النونات في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا ؛ وقال هما اللتا لو ولدت تميم ؛ لقيل فخر لهم صميم ؛ وجمع الذي في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون في الرفع هذلية قال جار الله لعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد وهذا يقوي قول الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذفت احدى الياءين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومي الذو بعكاظ طيروا اشررا من روس قومك ضربا بالمناصل ؛ ومن الذين ايضا قال ان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او ان الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاء ني الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقلته اللذا في المثنى وقد يقال الذي والذان واللتي واللتان واللاتي بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قال الاخفش واللائي يولون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي واللوائي كانهما جمعا الجمع وقد يحذف الياآت من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللاء يئسن وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همز كقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف التاء والياء معا وقد يقال اللاآت كاللاعات مكسورة التاء او معربة اعراب المسلمات والالى جمع التي ايضا لا من لفظه والذي والتي يشتركان في الالى واللائي الا ان الالى في جمع المذكر اشهر واللائي بعكسه وبمعنى الذي وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث من وما واي مضافة الى معرفة ليكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بابشاد بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على التعيين واذا اريد بها المؤنث جاز الحاق التاء بها موصولة كانت او استفهامية وغيرهما نحو لقيت ايتهن لقيت وايتهن لقيت قال الاندلسي

ابن بابشاد — كذا في اكثر النسخ وفي بعضها ابن بابشاذ

التانيث فيه شاذ كما شذ في كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو اياهم اخوك و
اتوهم اخوتك وهما اشذ من التانيث ويجوزهما تصرفها في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان ذو الطائية لا تصرف نحو جاء
ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلنا وذو فعلن قال سه وبيري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها ولا تعرب ايضا
قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ولم يقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها
مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة للمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا
وهي كالثانية الا انه يقال للجمع للمونث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع
اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت او لا استدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين وقوله
عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون
ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم تكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي
وماذا الذي صنعه اي ما الذي وذا في الموضعين زائد اذ بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لقيت وماذا لقيت ان يكون زائدا او
موصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو
خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها
وما كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل عدمه
وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية **قوله** والعائد المفعول يجوز حذفه عائدا الى الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء
موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي
ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب
تحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما
اي اعطيتهما اياه وكقولك الذي انا ضارب زيد اي ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجيء اي الذي
انا ضاربه والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في
نحو الذي انه منطلق واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر
بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا
يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله انسجد لما تأمرنا اي تأمرنا به اي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به باظهاره وقال فقلت لها
هو الذي حجاتو اخونك عهدا انني غير خوان اي حجاتو اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى و
تماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت به لان الجارين متماثلان والفعلان اللذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت متماثلان و

الاستفهامية اذا لم يكن زائدة ففي نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذي قوله ماذا الذي صنعت نص في الزيادة و مثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت من ذا الذي يقرض الله واعتذ البصريون عن ...

وكذا الذي

ان يكون مفعولا و

وكذا اذا تعلقا بهما ومثال ذ

مثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور وحرف الجر وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به ان احتمل مررت
مصاحبا له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف الجار اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا
المجوز ذا الباس بحذف شائع الجر وربما تأبى اما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ قليل
قليل فلا يكون في الكلام اذ دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل
ولا يجوز حذفه واما خبر ان واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل
خبر المبتدأ واما اسم ما الحجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا
ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ
المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم
افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلا تضاف
وتعرب فتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم تحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في
السماء اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها
مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن متكلم جاز ان تكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال
علي عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل
الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب
المائتين اي مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت
الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا
والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار
بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل انت انا ليس بوجه والوجه ان يقال القائل انت انا **قوله** واذا اخبرت

بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف
والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه

هذا باب يسميه النحاة باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع
هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما تذكر مثلا معرفتي الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة ان المجرور
بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما لانهما لا يدخلان مضمرين ومعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه لانه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة

واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا واما اسم ما

الفلانية تب الموصول اى نسمع من هذه الجمل جملة اخرى اسمية والخبر في الثانية بلا عرج ات متصفة بما اتصف به آ في الاولى معرا عن تلك الذات
تب الموصول والا تغير الاولى عن وضعها الاقدم ما يفيد هذا الاخبار المذكور فلابد اذن ان تجعل في الثانية تب مبتدأ مصدرا لان المسئول
منك ان تخبر عن تلك الذات اعني تب والمخبر عنه في الاسمية مبتدء والمبتدأ مرتبته الصدر ولابد ان تجعل مكان آ ضميرا راجعا الى تب لان
المسئول ان تصف تب بالوصف الذي كان آ به لا تغير شئ من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون تب مكان التصدير وتب مبتدأ فلابد ان يكون
نائبه وهو الضمير العائد اليه مكان آ ولابد ان تؤخر آ في الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان تخبر عن تب بآ ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول
بصلته فعلى هذا لم تخبر عن آ بتب الموصول بل اخبرت عن تب الموصول بآ الا انك لما اخبرت عن تب بآ والمبتدأ في المعنى هو الخبر يطلق
على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن تب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون تب لان آ هو المذكور
في الجملة الاولى التي هي المصوغة للمفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون تب فآ هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال تب الموصول
فليس معناه اجعل تب مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل تب الموصول مبتدأ
مثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او ليختبره اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدأ اخبره زيد واجعل تلك
الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغير شئ منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول
الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا و
ربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على النوع الثاني اي تخاطب
من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار
عنه بانه زيد ضائعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ قوله واخرته خبرا
نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية اي الخبر بالالف واللام عن
اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول في ذلك لانه
لم يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي ضرب
او يضرب واسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب
وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما بمعنى للجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما اسميتان في نحو اضارب الزيدان
وما مضروب البكران لكن في اولهما حرف فان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجئ بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف و
اللام متصرفا اذ غير متصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل او مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا
ويجب ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف
الاستفهام قوله فان تعذر امر منها تعذر الاخبار اي امر من الامور الثلثة وهي تصدير الموصول ووضع عائد الى الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم مرفوعا فالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية

الموضوعة

ولكن شيء من اسم الفاعل والمفعول مع وقوعهما بمعنى الجملة الاسمية

والطلبية لأن الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرة بالذى
لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللائى الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا فيروى
من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كانه قال من النفر اللائى اللائى فان تخابر انحو الذى من فعل
كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجئ فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو
الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك فى داره صلة للذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته
وخبره صلة الذى الاول وعائد الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وتقول الذى
التى اللذان ابواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن تبتدى بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه
بما خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده ضمير المجرور فى ابواهما وخبره كريمان
وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التى والعائد الى التى من صلته الضمير المجرور فى لديها فالتى مبتدء مع صلته المذكورة
وعزيزة عنده خبره والجملة اعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور فى عنده والذى مع صلته المذكورة
مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد واحذر الغلط واعط كل موصول حقه وبالشرط الثانى وهو
وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا تضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم
التنكير كالمجرور برب وكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم فى ايما رجل و
الاستغراق فى نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفى نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه
لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه فى باب الحال لانها بلفظها تدل
على الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى فى العمل اذ هو
من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة
واما الاخبار عن قائم فى زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله فى الضمير المستكن نظرا الى كونه فى الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازنى
يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر
عليه واجاز المازنى على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول
له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان
وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا فى تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم
جوزه نحو الذى هذا مائته الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف
دون المضاف اليه اذ للضمير لا يضاف ايضا وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدون الموصوف وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول
اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين

فاحذر د

بضربت د

كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العائد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عمرو من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور اذا استفصل لا يجيء الا ان تقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفسه بعد ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان تذكر خبر الموصول وكخبر كان واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان ومن المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واحناش الارض وغيرها كابي القسم وامرئ القيس وابن اوى وابن عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمذ ومنذ فانهما ايضا ان وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء لما اظهاره يفيد التفخيم منع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدء ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور بربّ وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا تجيء الا مبهمة مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدء استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان تقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدء لا هو جملة خاليا من عائد الى المبتدء وقولك هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدء قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدء وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لا لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدء لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره قد تكرر وزيد مذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصلة لا يجعل المبتدء الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخوه زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدء ان ههنا شخصا مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهو ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذي ضاربه اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد فقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدء سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدء على ارتباطهما كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء ما عاد حكمه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء

ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدء على ارتباط الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين
اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد
ذكر المفسر له في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيد لقيت اخاه ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته وبالشرط الثالث وهو
تاخير الخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل
مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاي
لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات
بين وكذا سحر وعشاء ومساء معينات وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي
كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم
مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد تقدم ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذي ضربت له تاديب
هذا والضمير القائم مقام الخبر عنه ان كان الخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء
زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاء الا زيد وينفصل
ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا
باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد المستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز
متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل
واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدء ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون
الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في انا الذي
سمتني امي حيدرة لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك
انت غلبس اذن قوله القائل انت انا والصحيح على ما يتقدم الاشارة اليه وانما اختار والاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات
لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا لكثرة التغير معه بسبك الفعل اسم
فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع
فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة
الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجد العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم
زيد فقلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير مستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان
قبل راجعا الى زيد اذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع

في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيدا عطفت الفعل الصريح
وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالخبر عنه في
الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكان في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة
لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعزا الرماني الى المازني وليس في كتابه
انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدء والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال
الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل
بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في
الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث لم تستغن احديهما عن الاخرى لاجل التنازع
بينهما في اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيدا جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر
في ضرب لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيدا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا و
قياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيدا ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل
الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجد العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن
التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا انما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط
لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدء وهو متكلم او مخاطب
من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم الفائدة والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا
بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض لانه ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب تقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا
انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجيء انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء
بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة
وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه
وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام ايضا كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف
ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا هو مبتدء وخبر
والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في
باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين
وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب
زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته

قوله من حيث كون التنازع فيه لجزء كل واحدة منهما فهو الرابط بينهما وان اعملت

قوله فائدة الاخبار

زيد تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في
الضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد
وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني
المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء او التاء
بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين
الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدان انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب
زيدا انا ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى
ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بباق
في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا و
في الاخبار عن التاء الضاربه هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربه زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي
ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربه وضربته زيد وعند الاخفش الضاربه
والضاربه انا زيد بابراز انا لجرى ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربه هو والاولى الضاربه زيد والضاربه انا زيد وان اعملت
الاول والمختار ضربتني وضربتها هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته
وضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا وهند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند و
الضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هند انا والضاربها
انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها
انا هند وعند المازني الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال الثاني
الذي ضرب وضربته هند انا ولا يجوز وضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا وعند الاخفش الضارب والضاربته
هند انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتي هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل
وعن الياء الضارب انا والضاربته هند انا وان اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند
اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجرى الصفة
على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربتي هند وان اعملت
الاول قلت مخبرا بالذي عن التاء او الياء الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند
الاخفش الضارب هند والضاربته هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هند والضاربتي هي انا و
خبر الضارب وعن الياء الضارب هند انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني هند

عن الياء قدم انا على حاله لئلا يشتبه بالتاكيد لو اخر ١٢ س

وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت او اعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد على جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا والمعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وبابرازه انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بلا اضافة والمعطي اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر للمفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه الحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربي اياك وضربيك ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمر المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت او اعطانيه زيد درهم ووصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطي انا بحذف الضمير والمعطيه او المعطي اياه زيد درهم كضربيك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه والمعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك انا وباللام الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعل جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك والظاني اياه او ظننيه زيد نحو خلتكه وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظان انا اخاك والظانيه والظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظننيه زيد او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب المضمرات ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك والظانيه هو اخوك كما في خلتكه وضربيك وابراز الضمير في الظانيه هو والظاني هو اياه لان الصفة للالف واللام التي هي الآخر والضمير لزيد وزيد وان كان الآخر من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا

لكونه

منطلقا زيد و باللام المعلم انا و اعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلم انا عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلم انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم تقتصر فالمعلمه انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلمه اياه زيد نحو ضربيك وضربي اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت في اعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو وصلته بالمعلم فقلت المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيد لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمته اعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرا لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني يعني عمرا لذكرك الثالث اعني ضمير اللام وانما ذكر الاول اعني زيدا فهنه النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمي هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو وانما ابرزت هي لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة **قوله** وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شئ وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان تجعل ابوابا براسها فمنها ما **قوله** وما الاسمية اعلم ان ما تكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض الاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحروف **قوله** موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وما ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فليوانت من ذكراها اي لانذكرها على احد التاويلات وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخوه من الاستفهامية مجرورة والا كم لكونه فاصحيحا والا نحوي الجرية مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثابتا نحو على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاء بعد ما الاستفهامية

اخوه من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه مبهما م

لو حذف الفهلهفى بماذا تشتغل وذلك لان ذالما لو يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما معه كالكلمة واحدة وصار الالف
كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا لو حذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية
في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال فجاز ان يكون ما ههنا كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين قال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا
يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة وللقائل ان يقول من متعلقة
بتكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام
غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه
ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال
في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش
والرماني والمبرد كما مر قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهج نزلت انفسهم منهم
في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلت في الرخاء قوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتاكيد
التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء
لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو فبما رحمة و صفتها
لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع
قصير انفه ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه اي كان ويجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي
عطية لا نعرف من حقارتها او امر لا يعرف من عظمه وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التام والصفة اما من الموصولة
فنحو لقيت من جاءك والشرط نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى
بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اي غير محتاجة
الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد
علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي هم الاثرون اناسا معدودا وانشدوا ايضا يا شاة من قنص
لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلى بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين
ظاهرة واما الموصوفتان فاما لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لان وضعهما وضع الحروف كما قيل وهذه الاخيرة تعمهما في وجوههما
وما التامة ايضا ومن في وجوهها للذي العلم والاتقرد لما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين
وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تعالى
قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العقلاء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم

وهو من الامر مقامه
هذا قوله ولا تمنع ان يكون
وامر مجهول العظمة
واما المشابهتان هما موصولتين لفظا وكذا اما التامة ومن

وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل
ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سوال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك ويستعمل ايضا مبهما
كانت او غيره في المجهول مهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشي مهيته وهي منسوبة الى ما والمهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل مائية
او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتي تقول ما هذا افرس ام بقر ام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا او كنتيء
شككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات ويجوز
ان يكون سوالا عن المهية لكنه اجاب موسى ببيان الاوصاف دون بيان المهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا بالصفات ومهيته
غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول المهية ومن وما في اللفظ مفردان
مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمونث فان عني بهما التثنية والجمع او التانيث فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما
اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في
غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مونثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه السلام وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة
اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار
مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظة هن فلهذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت ومن
يات بخلاف قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد المعنى فلهذا قال نؤتها اجرها وان حصل لمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى
فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان تكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو
من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر هي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من [illegible] يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي
هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او
المونث والاصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فتقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعاتان تقديم
مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم قال خالدين فيها
حملا على المعنى ولهذا ايضا اي ولكون الحمل على اللفظ اولى رجع سبحنه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها
ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز
على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من
الموصوف والمبتدء نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خدامهم لم يجز فيما يعبر به عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها
وان كانت صالحة كمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو الحسن
غلامهما فكان الضمير راجعا الى صاحبها لا اليها وان لم يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله وتضحي في الظاعن المولي اي في الظاعنين المولين ويجوز

ولكون مراعاة اللفظ اكثر قال تعالى ومن يؤمن الى الانهار ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحنه

ان يكون افراده لكونه صفة مقدرة مفرد اللفظ اى فى الجمع الظاهر **قوله** واي واية كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا حكم اي فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت باي معجب لك قيل جاء الذي نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق لكنه كان فيها خلاف كما مر فلا ادري لم لم يذكره المصنف ههنا بل جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسال عن حاله لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعرب عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل ما هو لازم الاضافة فخمسة عشرك غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما لدن فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة لان وضعها التفيد بعضا من كل كما مر فى باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما فى النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما فى قوله تعالى اياما تدعو الا فى كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجي فى الكنايات **قوله** الا اذا حذف صدر صلتها صلتها اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شئ فلا تبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما يحذف لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف فى الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اى الخبر ولقيام المضاف اليه مقامه ولتمكن اى فى نفسها فاذا حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجع اليها وبني على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء فى الشواذ ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزءها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اى الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول فى نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فى كلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم اي افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب ايهم افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من مذهبيهما قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا اياه افضل منصوبا ولو قالوا القلنا لو رفعوا وضموا قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما فى قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم فى مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة وقالوا وهي فى الاية مبتدأ خبره اشد ومن كل

ن في الاصل استفهامية لان ء

ن لمعنى الاستفهام

ن الا ترى الى عدم اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومها الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجي فى الظروف المبنية وانما الزموها

ن كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستثقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان ضمير الموصول لانه كانه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتدأ

شيعة معمول لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت من كل شئ فيكون من للتبعيض والكلام محكى اعنى ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاء وابذق هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اى اضرب الذى يقال الطلبة ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل فابيت لا حرج ولا محروم اى بيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اى هو لا حرج قال سيبويه اجاز الخليل ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اى اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجئ فى ضرورة الشعر لا فى سعة الكلام ومذهب يونس فى مثله ان الفعل الذى قبل اى معلق عن العمل ويجيز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب واقتل ايهم افضل كما يجئ فى باب افعال القلوب وليس بشئ لان المعلق يجب ان يكون فى صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفى او لام الابتداء واى بعد نحو اقتل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هى موصولة بعد وقال الاخفش فى الاية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من فى الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اى لننزعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد اى بمعنى الذى وعند ابى عمرو ايه اذا حذف منها ما ذيها فالبه منعت الصرف نحو اضرب ايه لقيتها افال تعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهب تعريف الموصولات فى التعريف المانع من الصرف وغيره يصرفها وهو القياس **قوله** وفى ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى وجوابه رفع والاخرى اى شئ وجوابه نصب اعلم ان ذا يجئ موصولة وزائدة الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى فى ماذا هو وقولك من ذا خير منك لزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى اى ما الذى هو على حذف المبتدأ نحو ما انا بالذى قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى يقرض الله وماذا الذى ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امّن هذا الذى هو جند لكم وها التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعى ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئينى والقائل ان يمنع مجئ ذا موصولة مطلقا ويحكم فى نحو ماذا صنعت بزيادتها وامادفع الجواب فى نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل فى قوله الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التى هى خبر ما والذى حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل فى الفصيح المشهور ولو جاز ان تدعى فى الجواب انه غير مطابق للسوال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل نادر كما مر فى باب المبتدء وتجرد الجملة الخبرية فى ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما مر فى المبتدأ وانما قل مجئ الضمير المنصوب فى الجملة التى بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية ومن لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذى هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ فى صلة ايهم فى السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب والبدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية فذا مبتدء وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على ما مر فى باب المبتدء والاولى فى الجواب مطابقة السوال فرفع الاسم على انه خبر مبتدء محذوف وفى ذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصول فقوله تعالى اساطير الاولين ليس بجواب لقول الكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان

قوله فزاد على مذهب فى التعريف المختلف من الصرف تعريف الموصولات و اعتد بناء التانيث بالعلمية وغيره فى ماذا هو ومن ذا هو الزيادة

واما اذا ذكر من حذف الضمير فى خبر المبتدأ فقليل نادر وهذا كما جاز

واما قل اظهار الضمير المنصوب فى الجملة

المعنى هو اساطير الاولين اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف
اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مزيدة فما منصوب المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسوال اذ
جملة فعلية فيكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذى انتصب ما في السوال حذف اداله السوال
عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب يقتضى تقدير
الانزال والرفع كان محتملا لان تقدر الموصول المذكور في السوال مبتدأ كما في قوله تعالى العفو وان تكون المبتدأ غيره والكلام مستانف
كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضى حقه فكون ما مبتدأ
اولى وان كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على
تقدير كون ذا موصولة وكونها زيادة واما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهو جملة اسمية سواء كانت
ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وقول الشاعر و
ماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل فيه ذا زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس
بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ ايضا فان قيل خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا
جاءت لعل معجزتها كقوله وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا
جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدأ والا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا
ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واى في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول مع الصلة
لجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا نعمل
الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزؤها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل
الموصول بان تكون مصدرية ببل ولكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول ليست
جزء الغير ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا
بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجئ الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل الصلة
وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للاخر وصلة الاول محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجئ بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدال
وذلك في قوله من اللواتى والتى واللاتى تزعمن انى كبرت لدانى وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياك ضربت
ولا يفصل ليس باجنبى منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبنى ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف
مصدرية هى والجملة التى بعدها بتاويل المصدر فتطلب فيهما من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل
الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز
الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما تقول في باب التنازع معملا للاول الذى ضربت وضربونى غلمانك زيد اذ ليس

وأما في نحو ماذا قيل وماذا عرض في قولهم وماذا عليهم لو امنوا وماذا احل لهم ما ليس بعده فعل ناصب لما قبله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولجعل ابدا نحو جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر

ونحو

لان ذلك المتعلق به المتقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل

الدليل

الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضربت زيدا اخوه اذا لم تعم
منه فان قيل اليس كان للموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على
بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما جزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز
تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول على ما تقدم
فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت
قال وان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين او قد التزم حذفها مع اللتيا والتي معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي
ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركتا
على ابهامهما بغير صلة مبنية ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف
غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام و
نحوه قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا قول المعري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل
ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه و
ليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك
لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها واما احكام من واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن
مذكور منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول
منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان ورايت رجلين ومررت
برجلين ومنون اذا قيل جاءني مسلمون او رجال وقوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر الا انه تحذف
ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان وطالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات وضوارب وكذا في النصب والجر اما
اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى
تحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكر بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة
لمن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف ليس
في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز حكايتها
بعد من لان النكرة اذا كررت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا تقول من الرجل لمن قال جاءني رجل فمع
زيادة اللام عليها لا يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من الرجل
من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام
عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية نص في كون المستفهم عنه

فلما كان حذفها يمكن اكثر من اثباتها مع الحذف فالحكاية في من هو لابطال التفصيص من قول الاخر على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة لا ملك اذا الوحدات في لفظ

المذكور في لفظ المخاطب وان قلت عن الرجل ومن هو فربما او هم هذا اللفظ ان المسئول عنه معهود آخر غير هذا المذكور في الكلام فازالة لا بهام وبايراد ما هو نص في المراد في كثير الاستعمال من وامّا اشتراط العقل في هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء وامّا اشتراط كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك في اى بل تقول فيها ايٌّ يا فتى وايًّا يا فتى واىٍّ يا فتى كما يجيء فلان من لكونها مبنية قصد اتبعيدها من الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة في الاغلب اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين وامّا ايّ فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف متحركة ولا يجوز فاثبتوا بدل الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافي بل نثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف وآخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد اذ النص على الاعراب في منه ذهاء التانيث في الوقف لا تكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل فحفظ الاصل اولى واجروا منات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى واحدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم تمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السوال عن مؤنث وكون تاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاءً في الوقف دل على كونها للتانيث واما نحو قوله ع بل جوزيتها كظهر الحجفت ونحو بنت واخت فقليلان وربما جاء نحو منتان محرك النون التي قبل التاء هذا واللغة في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال وامرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا للعلامات اخركما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكر وامّا اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو ايٌّ يا فتى وايًّا يا فتى وايٍّ يا فتى وفي الوقف تسكن ياءه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما ذكرنا في من ولك في اي وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وفي الحركات للاعراب لا للحكاية حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فتكون مبتدأة محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة اضمر جارها وهذا ضعيف لان

مبنية لم يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها في حالة لا تكون فيها على المفرد المذكر في الاغلب وعلى المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف

بصورة الرفع والجر هذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها

مسلمات هذا في الوقف فانه لا يلتبث فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل وبنت فحال الوقف بعض الحركات مع حروف المد بعدها على الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في من الجاري مجراه عند قصد الحكاية واثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون

لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التانيث كما هو حقه واما في المثنى فقد حكيت الاعراب لمجيئه في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو منتان ومنتين وقد جاء منتان محركة النون التي قبل التاء هذا ولفتح ما قبل تاء التانيث

اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنية اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات تباعات للفظ
المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو واي اي رجل هو واجاز يونس الحكاية في من وصلا قياسا
على اي فقال منٌ يا فتى ومنًا يا فتى ومنٍ يا فتى وعليه حمل قول الشاعر ؎ اتوا ناري فقلت منون انتم ؛ فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
وليس بشيء لانه لو تقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب من منًا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه
هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب
رجل رجلا والا فكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها الا على وجه الحكاية الا
ترى الى قوله منون انتم وليس بحكى كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام الا في حالة
الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت منًا ومنه واذا قيل رايت امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جاءني رجل وامراتان من ومنتان
وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واتين فيمن قال لقيت رجلا
وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا
من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عن سيبويه انها تذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من
اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قال دعني من تمرتان وليس بقرشيا كما يجيء وثالثها انها تحذف وتثبت علامات
الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم
فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم
فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما خصصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه دالا على
المسمى والمراد من الحكاية تنصيص المذكور وقد مر ان رفع الابهام بكثرة الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرفة في ذاتها مصونة
من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة
ان لا يكون المسئول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها
يغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسئول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رايت زيدا
الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيدا الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير اما لو وصف بابن واسقط
تنوينه لو نوى ... [illegible] ... الا ان ... هذا الموصوف
مع هذا الوصف ... [illegible] ... من المعرفة ... [illegible]
قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق
بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز
الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا او من زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت

لان الوضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها لا معين كان كما يأتي في باب المعارف ... بالاعلام انسب والشروط

زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها فان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشرط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا او فمن زيدا فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجيء في بابه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محله بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مضى هذا وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خالف دار عبد الله فقال السامع دار منى واما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عن لفظه مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سالت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل لك رايت زيدا او مررت بزيد قلت اي زيد بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في اي فكرهوا ان يخالف الثاني بخلاف من لانه مبني وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون السؤال ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عنده تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن واي من غير العلم ايضا كما حكي عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل منتسب اليه علم سواء كان العلم المنتسب عاقلا او لا بل الشرط كون المنتسب اليه عاقلا كما اذا سميت زيدا او ركبت عوجا جاز لك ان تقول المني اي البكري او القرشي مثلا اي من كان المنتسب اليه العاقل ولا تدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسؤل عنه اعني البكري مثلا لان صفة العلم المنتسب الى شيء لا بد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب اخر من كما في اخر المسؤل عنه والاكثر الاشهر دخول همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني بالمد لانه كذلك في المسؤل عنه لانك تقول آلقرشي او الهاشمي وايضا فان من يضعف تضمنها معنى الحرف بدخول لام التعريف عليها ولحاق ياء النسب لها فاتي بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فيقول المني مقصودا اكتفاء بما فهم من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المني اعراب العلم المسؤل عنه المنسوب [illegible] كان [illegible] في [illegible] اي سواء فتقول لمن قال جاء زيد آلمني بالمني وكذا المني [illegible] [illegible] فتقول القرشي على انه صفة لزيد المذكور او في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدأ اي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال صرمان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول آلمني كاني قلت الطريفي او العاملي او البزاز قال السيرافي

في اول الكتاب

علم عاقلا او لا كما يقال

او التسهيل كما يجيء في تخفيف الهمزة [illegible] الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعرفة التي لا تتضمن معنى الحرف بذلك بادخال اللام

هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كما نجعل الياء فى الطريقي ونحوه للتاكيد كما قيل فى لحري دواري ان كانت صيغة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز الحاق ياء المتكلم اتفاقا قال المبرد القياس المنع او الماوى قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام بياء على وفق المنى قياسا فقال يقال أالإِنِيّ فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع و لاستثقال الياآت والله اعلم بالصواب

قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اى امهله وهيهات ذاك اى بعد اعلم انه انما بنى الاسماء الافعال المشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضي والامر ولا نقول ان صه بمعنى لا اتكلم ومه بمعنى لا تفعل اذ لو كانا لذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا احتياج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين فى بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين اصولها وانها عن اى شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر واما مكث زيدا وعليك عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب واما مك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان وبطان وشتان فانها كالبنيان فى المصادر وكهيهات فانه كقوقاة وزلزال فانه كبهار وتيد كضرب فنقول انها كانت فى الاصل مصادر لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنا والحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر فى بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو ليها فى الكف وويها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطالة ولعا ودعدعا فى الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويب لعمرو على ما مر فى المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اى انتعش وليس اى ادفق وهيا وهلا وحي وايه وهيك وهيك وهيت وسيجئ معانيها ويجوز ان يدعى فى الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما فى صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفى الضرب الثاني بقاؤه على المصدرية وبناؤه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر فى المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا او تبين بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انها باقية على كونها اسماء اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاول فى فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اى احذر من خلفك وحذرك عمرا او حذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرطك اى تقدمك وبعدك اى ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اى احذر عمرا حذرا او حذارا والنجاءك اى انج النجاء والكاف حرف كما فى ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا تقدح اذن باعتبار الاصل لا فى حد الاسم ولا حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله

الا فضرلما ثبت فی الدلیل کونه عارضا اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم واما آمین فقیل عبرانی وقیل الاصل اوزان العجمیة کقابیل وهابیل بمعنى کذا
فجعل اسم فعل بمعنى لیکن کذا وبنی علی الفتح ویخفف بحذف الالف فیقال امین علی وزن کریم ولا منع ان یقال اصله القصر ثم مد فیکون
عربیا مصدرا فی الاصل کالنذیر والنکیر ثم جعل اسم فعل وکان القیاس ان لا یقال الاسم الفعل الذی هو فی الاصل جار ومجرور نحو الیک وعلیك
اسم فعل لانا نقول المثل صورویه انه اسم بالنظر الی اصله والجار والمجرور لم یکن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم فی کل لفظ منقول الی معنى الفعل
نقلا غیر مطرد کما اطرد فی نحو رحمك الله ولم یضرب فصح ان یقال فی نحو کذب العتیق بالنصب ان کذب اسم فعل کما یجیء ثم اعلم ان بعضهم
یدعی ان اسماء الافعال مرفوعة المحل علی انها مبتدأة لا خبر لها کما فی اقائم الزیدان ولیس لشیء لان معنی قائم معنی الاسم وان شابه الفعل
ای ذو قیام فصح ان یکون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمیة فیه ولا اعتبار باللفظ فان فی قولك تسمع بالمعیدی تسمع مبتدأ
وان کان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن کما فی ذلك وکالفصل عند من قال انه حرف کان لکل واحد منهما محل من الاعراب
لکونهما اسمین فلما انتقلا الی معنى الحرفیة لم یبق لهما ذلك لان الحروف لا اعراب لها فکذا اسم الفعل کان له فی الاصل محل من الاعراب
فلما انتقل الی معنى الفعلیة والفعل لا محل له من الاعراب فی الاصل لم یبق له ایضا محل من الاعراب کما ذکرنا فی المفعول المطلق وما ذکره
بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع علی المصدریة لیس بشیء اذ لو کانت کذلك لکانت الافعال قبلها مقدرة فلم تکن
قائمة مقام الفعل فلم تکن مبنیة ولا نقول فی امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فیه صار کفتحة فی جعفر وکذا الکاف
فی علیك والیك اسمی فعل انهما جاران متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف الیه فی الاول صارا ککلمة وکذا الجار والمجرور فی الثانی
فصارا اسم المصدر والصوت اذا کانا اسمی فعل مثل الفصل وبیه علمین للذات وصار المضاف والمضاف الیه والجار والمجرور فی نحو امامك و
علیك اسمی فعل کعبد الله وتأبط شرا علمین فهی منقولة عن اصولها الی معنى الفعل نقل الاعلام ولیس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسکت الذی هو دال علی معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشیء اذ العربی القح ربما یقول صه مع انه لم یخطر بباله لفظ اسکت وربما
لم یسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا صمت او امتنع او کف من الکلام او غیر ذلك مما یودی هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى
لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل کما فی قول عنترة کذب العتیق وماء شن بارد ان کنت سائلتی غبوقا فاذهبی اذا روی بنصب العتیق
وکذا فی قول من نظر الی بعیر نضو فقال لصاحبه کذب علیك البزر والنوی بنصب البزر قال محمد بن السری ان مضر تنصبه
والیمن ترفع فمعنى کذب علیك البزر ای الزمه وخذه ووجه ذلك ان الکذب عندهم فی غایة الاستهجان فهو مما یغری بصاحبه
وباخذه المکذوب علیه فصار معنى کذب فلان للاغراء به ای الزمه وحده فانه کاذب واذا قرن بعلیك صار ابلغ فی الاغراء کانك قلت افتری علیك
فخذه ثم استعمل فی الاغراء بکل شیء وان لم یکن مما یصدر منه الکذب نحو قولهم کذب علیك العسل ای علیك بالعسل قال ه وذبیانیة اوصت بنیها
بان کذب القراطف والقروف ای علیکم بها وکذب الحج ای علیك به فکما جاز ان یصیر نحو علیك والیك بمعنى فعل الامر فینصب به جاز ان یصیر
کذب وکذب علیك بمعنى الامر فینصب به کما ینصب بالزم قال ابو علی فی کذب علیك البزر ان فاعل کذب مضمر ای کذب السمن ای لم یوجد والبزر منصوب بعلیك
ای الزمه ولا یتاتی له هذا فی قول عنترة کذب العتیق علی روایة نصب العتیق وما ذکرناه اولی واسماء الافعال حکمها فی التعدی واللزوم حکم الافعال التی هی بمعناها

بمعنى انفعل علیها فمرة لنبی علیه السلام حین سال ابن عباس

الاعراب فلما انتقل الی معنى الفعلیة والفعل لا محل له

انهما جار مع مجرورهما متعلقان

الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الصيغة ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر له اي دلوي قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق باللفظ فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولاجل ذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امر كانت او غيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال انها بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات بعض مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بالنصب كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تاخر وراءك فجرى في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرع وبطآن اي ما ابطاه والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها وبروزه في شيء منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يجيء وليس لحاق كاف الخطاب والتنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظرنا فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف وحرف جر في الاصل نحو امامك واليك اولا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلا ميكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويد زيدا المجرد عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ومبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست للتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا منتقل عنه الى اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا ما وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت

آوه

بنصب يداء

ما ذهبنا اليه

كونها

ومبطل

فنقل

المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي للسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فيجاز على هذا ان لا يسكت الخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت واقع على كل سكوت يفرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف قال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كونه الحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه لا على معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى ها بالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا الثانية ان تلحق هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الى م اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلث الاخيرة افعال غير متصرفة فلا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما آخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط وتتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا يبنى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف قالوا وكل خايد خلف في باب الفعل الصريح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كحاشى من حاشا وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات ات من آتى يوتي ايتاء فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجيء بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان تدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى من بله على القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد تيدا اي امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي لو جعلت احد الحاق الكاف بله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز الحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا

وأما التنكير فيه فكأنه للإبهام والتفخيم كأنه في قوله ألا أيها الطير المربة بالضحى على خالد فقد وقعت عليهم الجو واي الجو فمعناه مغنى صه اسكت سكوتا واي سكوت اي اسكت سكوتا تعليقا اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين

وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل

وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة قلب الواو تاء وابدال الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس ومنها رويد زيد لو كهو في الاصل تصغير ارواد مصدر اَرْوَدَ اي دق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال فجعل بمعناه ويجي على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله بل يقام المصدر مقامه نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة في حال الاعراب وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف وايه اي زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة في قوله ؎ وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا ورعيا اي كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا ويها وهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره التنوين وقد تبدل همزة ايه وايها هاء فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال ؎ مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كحيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ويقال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو افا لك وهيت واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي تدعى صيرورتها اسماء افعال يجوز فيها ان يقال انها باقية على مصدريتها وبناؤها نظر الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بيناه هناك فالاولى اذن ان تقول ان ما هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء الشيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال ؎ الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسكني ومنها هيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع الاسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاك يقال

يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويدا زيدا لغاية اصل الحركة الاعرابية ...

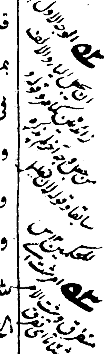
تنوينه

بجلني اى كفانى الان المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدلك اكتف ومعنى قدى لا اكتف قال قدنى من نصر
الخبيبين قدى ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلى الان من العيش بجل ولم يضر حسب وان كان
قريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتداء وحالا كما مر فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد وقط دون
بجل فى الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر فى باب المضمرات ومنها حى اى اقبل يعدى بعلى نحو حى على الصلوة وعن ابى الخطاب
ان بعض العرب يقول حى هل الصلوة وقد جاء حى متعديا بمعنى ايت قال انشأت اسأله ما بال رفقته حى الحمول فان الركب قد ذهبا
وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو
حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو
حيهل الثريد وفى المركب لغات حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت
على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما فى الوصل لغة رديئة وقول لبيد يتمارى فى الذى قلت له ولقد يسمع قولى
حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب الشعرى لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالهما مع التركيب
فى احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع
لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس فى كل واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
واما قوله فهيج الحى من كلب فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب
الى لفظ حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى
بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله تناديه وحيهله كما يجئ فى باب العلم وقد يقال حيهلك ومنها ها متعديا ولازما هلم
بمعنى اقبل فعدى بالى قال تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لم من قولك
لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا فى اللازم واجمع غيرك فى المتعدى فلما غير عند التركيب معناه لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد
ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة لتغير اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الهم
كما هو القياس عندهم فى ردد وامدد ولم يقولوا اهلم وهلم كما يجئ ذلك فى مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا
وقال الكوفيون اصله هل ام وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس فى نحو
قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب وقال ابو على فى كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوح اللام فلا يجوز ان يركب
منه هلم وقال الزمخشرى يجئ هل ساكن اللام بمعنى اسرع وكان اصل هلم الى عند الكوفيين ام اقصد الى وهلم زيدا اى اقصد بالاحضار
وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمى هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن لبقاء هلم على حالها
وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم فى ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيد وتبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها
كما زيد النون فى منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن قال هذا كما يروى فى بعض اللغات من زيادة الالف فى ردات وذلك ان من العرب

فيتعدى
ضمن هلم عند الكوفيين معنى اسرع او اقبل فيعدى بالى فى اللازم فقيل هلم الى واما فى المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه

من يدغم فی رددت كما ادغم قبل دخول التاء فزيد الف قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن فی الاصل مصدرا مجرى انحو انه من اسماء الافعال تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما توعدون اى بعد وحكى الاصمعى انه يقال هلم الى كذا فتقول المخاطب لا اهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه معدى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة اولا اوم على المذهب الاخر فلم يغير فی الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذه الذى ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفی تائها الحركات الثلاث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون فی هذه اللغات الست و يسكن التاء فی الوصل ايضا اجراء له فی الوصل مجراه فی الوقف وقد يحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان همزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفرد واصلها هيهية كزلزلة فوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوح التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات فی جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذى فی المثنى ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان يقال الياء والالف فيها زائدتان فهى مثل كوكب لا منع ايضا من كونها فی جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية فی الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكنه يوقف عليها فی الاكثر بالتاء تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب بين وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اى ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال فی غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقى ع لشتان ما بين اليزيدين فی الندى: يزيد سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعى وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده ويوهمه شيان احدهما لغة فی شتان وهى كسر النون والثانى ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة الفصحى اعنى فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبر الجاز تاخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغى ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال فی الاعيان بينى وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال فی المعانى بينهما شئ او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين فی ذلك الشئ او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى نشترك فيهما فلو فسرنا قوله لشتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان

المزيدة قبل ياء / الى اصلها الذى هو المصدر



بين اليزيدين وهما البخل والجود لان كل واحدة من الخصلتين مشترك بينهما وهو ضد المقصود بل المعنى شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه
لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون والمسافة اى بعد ما بينهما من البون والمسافة ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان في شتان بين وشتان
بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش فى قوله لقد تقطع بينكم فان بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن
النصب المستمر له فى اغلب استعماله مثل قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم فوق الخماسى ودون السداسى وقال الزجاج بنى شتان
على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورود دليل يكذبه ومنها سرعان وشكان مثلث الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اى ما اقرب وما اسرع
ومنها بطان بضم الباء وفتحها اى بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر فى فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضمومة
الهمزة مشددة الفاء مثلثتها بالتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين واف كبشرى كما الاواف كحذ وافه منونة وغير
منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال اف وتفة وقد دفع اف كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء واه بقلب الواو
الفاء واوه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء
واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة فى هذا فيقال
اوة كآمين فى امين وليست بفاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء كما فى قاوية من قويت ويقال فى اوة اوتاه وفى اوة اوتاه
بزيادة الالف والهاء كما فى الندبة فيكون الهاء ساكنة فى الوقف ومضمومة او مكسورة فى الوصل كما مر وجاء اوية تحقير اوة تحقير الاسماء
المبهمة بفتح الاول قال ابو على وهذه اجدر لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان يكون تصغيره آوة تصغير الترخيم كحريث فى حارث ومنها الظروف
وشبهها بجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذا قليلا نحو قوله عليه شخصا ليسنى وقوله عليه السلم من استطاع منكم الباءة فعليه بالصوم
فانه له وجاء فعندك ولديك ودونك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء
فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فلكثرة استعماله صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح لان الحركة
التى استحقتها فى اصلها حين كانت ظروفا كما قلنا فى المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كالمصادر لقيامها مقام ما لا محل
له ووراءك اى تاخر وامامك اى تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا
كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك ويقال عليك زيدا اى خذه كان الاصل
عليك اخذه ويقال اليك عنى والاصل ضم رحلك اليك وتنح عنى فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى
اى اتنحى فهو جر شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون اوامر فلا يقال على ودونى قياسا عليه واما على بمعنى اولنى
فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور ليس فى معنى المفعول يقال على زيدا اى قربنيه والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش
على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشذ من على لجره المظهر والكسائى يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره
يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز فى هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل
صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال

فقوله انما جازت ...

على وزن فاعلة

بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل و فعال مصدرا معرفة كفجار و صفة نحو يا فساق مبنى لمشابهته له عدلا و زنة و علما للاعيان

مونثا كقطام و غلاب مبنى فى الحجاز معرب فى تميم الا ما آخره راء نحو حضار و فعال المبنى على اربعة اضرب اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال

سيبويه هو مطرد فى الثلاثى نظرا الى كثرته فيه قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثى فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيد

لا انها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال و لكنه لم يقل احد منهم لما رأوا ان فعال من صيغ الاسماء و هذه علة ضعيفة

لانه لا منع من اشتراك الاسماء و الافعال فى صيغة كما فى فَعَل و فَعِل و فَعُل قال و لما رأوا من دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال الكسر على

الافعال حتى زادوا نون الوقاية تحذرا منه و هذه قرينة و فيه فعال فى الامر لغة اسدية و اقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما فى سائر

الافعال و قال المبرد فعال امرا من الثلاثى سماع فلا يقال قوام و قعاد فى قم و اقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغ لم يقلها العرب و ليس لنا فى

ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول فى شاكر و غافر شكير و غفير قلت و هذا القول منه مبنى على ان فعال معدول عن فعل للمبالغة و كذا القول

الاكثرهم و فيه نظر كما يجى قال الاندلسى منع المبرد قوى فالاولى ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته و اما

فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اى صوت قال شعر قالت له ريح الصبا قرقار و الثانى عرعار اى تلاعبوا بالعرعرة و

لعبتهم قال شعر يدعو بها وليدهم عرعار قال المبرد لم يات فى الرباعى عدل اصلا و انما قرقار حكاية صوت الرعد و عرعار حكاية اصوات

الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافى الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا يخالف الاول فيها الثانى مثل غاق غاق و لو

ارادوا الحكاية لقالوا قار قار و عار عار و عند الاخفش فعلال امرا من الرباعى قياس و اعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدول

عن الامر الفعلى للمبالغة و هذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال و فعول للمبالغة فى فاعل و كذا قالوا فى نحو شتان و شكان و سرعان انها معدولة

و الفتحة فيها هى الفتحة التى كانت فى الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا و اكثر و الثلث و ما فوقها جمع و

الجمع مونث فقيل انزلى الحقوا الفعل الياء التى هى ضمير المونث دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف فى القيا فى جهنم دليلا

على التكرار المثنى و اصله الق الق و المراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلى فنزال اذن مؤنث كانزلى يعنى انهم جعلوا الالف التى هى

دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير و الياء التى هى دليل تانيث الفاعل علامة تانيث الفعل اى كونه مكررا ثلثا او اكثر

قال و دليل تانيث فعال الامرى قوله شعر وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ اِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِى الذُّعْرِ هذا كلامه و الذى ارى ان كون

اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه و الاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشئ

منه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية و اما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال على

ما بينا قبل الا من الوجه الذى ادعى عبد القاهر و تانيث الفعل فى دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لنا و يل

نزال بالكلمة او اللفظة او الدعوة كما يجئ فى باب العلم و كذا لا يخلو قسما المصدر و الصفة من معنى المبالغة كفجار و لكاع ابلغ

من الفجور و لكعاء الثانى من اقسام فعال المصدر فقالوا مصدر معرفة مونث و لم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه و لا تانيثه

و مذهبهم انه من اعلام المعانى كنزوبرة و سبحان على ما يجى فى باب العلم و ربما استدل على تانيث اسم الفعل و المصدر بتانيث الصفة

انه فعل امر

اجتناب

و هذا اعذر قوى فى الامر

فالاكثر من على

ان حكاية الاصوات لا تخالف

مبالغة فاعل

الحقوا

نوع المعدول عنه

فكيف خرج

و هو على ما قيل

مصدر معروف

وعلم الشخص طردا فانهما مونثان كما يجيئ وهذا استدلال عجيب وقيل فجارِ معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجارِ لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحمول عليه مونثا شيء بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجارِ بالمونث المعرف نحو فجارِ القبيحة مثلا كان صالحا للاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافي جوّز كون برة بمعنى المبارة فكذا يكون فجارِ بمعنى الفاجرة كانه قال احملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما يجيئ في القسم الثالث ولو سلمنا فايش الدليل على تعرف اخواتهن على ان قولهم في الظباء اذا وردت الماء فلا عبابِ اي فلا عبّ واذا لم ترد فلا ابابِ اي لا اب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس جمادِ لها جمادِ ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حمادِ اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا وقول العرب لا مساسِ اي لا مسّ ظاهرة في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعالِ امرا او صفة او مصدرا او علما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناقِ وبنو تميم عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مونثة الثالث الصفة المونثة ولم تجئ في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما اللازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساقِ ويا خباثِ اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا دطابِ ويا دفارِ وكذا يا خصافِ ويا حماقِ كلاهما بمعنى الضراطة ويا خزاقِ من الخزق وهو الذرق ولا يجئ هذا اللازمة للنداء علما للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موضع بحيث يصير علما له كالصعق ونحوه على ما يجيئ في الاعلام واما غير اللازمة للنداء وهو على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاقِ وجبابِ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما تحلق وتجبذ اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذلك حناذِ وبراحِ للشمس من الحنذ وهو الشي والبراح وهو الزوال وكلاحِ وازامِ وجداعِ للسنة وسباطِ للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط وهي كثيرة ككوارِ للخرزة التي توخذ بها المراءة زوجها سميت كوارِ لانها تكر الزوج اي ترده يقولون يا كوارِ كريه ان ادبر فرديه وان اقبل فسريه وفشاشِ وحمادِ وسمامِ للدبر لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وتحمد اي قيل سميت بها لقوله لا وتصم اي تشتد يقال فشاشِ فشيه من استه الى فيه اي اخرجي ريح الكبر منه من استه معه فيه ويقال حيدي حيادِ اي ارجعي يا راجعة ويقال صمي صمامِ اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابقي على شدتك كالنا وبلين في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون طلعة حلادِ حلديه اي يا داهية الحادة اي المانعة وفياحِ للغارة يقولون فيحي فياحِ اي اتسعي يا متسعة على تاويل صمي صمامِ ويقال كوينه وقاعِ وهي علم كية على الجاعرتين وانتصابها على المصدر من كوينه اي كية واقعة اي لازمة ويقال طمارِ للمكان المرتفع كانها طامرة اي واثبة ويقال الضبع قثامِ وجعارِ وفشاحِ من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشج وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذِ الطالعة ولو لم تكن معارف لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو فشاشِ فشيه وحلادِ حلديه وحيدي حيادِ كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاطِ اي قاطعة كافية قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت قطاطِ وسببته سبة تكون لزامِ اي لازمة ولا تبل غلانا عندي بلالِ اي بالة اي لا يصيبه عندي ندى لا يصله مني صلة وقال والخيل تعدو في الصعيد بدادِ اي متبددة

متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احسبكم اسود خفية فاذا لصاف تبيض فيه الحمر فتذكير ضمير لصاف فلتاويله بالموضع ويروى فيها ولصاف منزل من منازل بني تميم وخصاف فحل في المثل اجرأ من خاصي خصاف وفي ذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاه وكذا حضار كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب في قطام وحذام ورقاش وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لفرس وكساب وخطاف لكلبتين ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وقسم المصادر والصفات جميعها مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلثة اسباب التانيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفي قوله نظر وذلك لانه لم يقم دليل على عدلها كما مر ولا على علمية المصادر كما مضى ولا على علمية جميع الصفات بل على بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت في المصادر لم يوثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض بنحو اذربيجان وبنحو عمر اذا سمي به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في المصادر هو منقوض بنحو هند ونار ودار مما لا يحصى وقال المصنف لمشابهة نزال زنة فورد عليه نحو سحاب وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين لمعنى لا ان يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجدها مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كسبام وحلاق فكان حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما يسمى بابن شخص على ما يجيء في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية كما يجيء في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها اذ هي اوصاف غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام وحذام فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعى البناء الذي كان لها في حال الوصف لكنهم رأوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كان مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء الجامع العلمية وقال المصنف هي معربة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فساق وفياح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بناء هاهنا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظرا كما مر هذا مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم ومنهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان آخره راء نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستقيمان لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض

وظفار المدينة
وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا
وما لا يحصى
نزاد في لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر
وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى

والغرض في ذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة هو كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع اما القايل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء قال المصنف في القسم الاخير يعني العلم الشخصي اي فهو عند اهل الحجاز لا تقدير لا يحصل به للعلم مشابهة هذا القسم لباب نزال من جهتين الوزن والعدل فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وهاذ متعلل عنهما قطام وحذام كما لو ثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حذام ما رالعدل التقديري والوزن في نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقول فيه ايضا العدل لانه من باب حذام المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه وهو ذو الراء هذا وقدم الكلام على تقدير العدل **قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ** اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحويون اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق وعن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعني الحكاية والمحكي قضاء لحق الحكاية اي كونها كالمحكي سواء وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء تخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه تف وكذلك اه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما من لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوت بها الحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كسا للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه واما بابنائه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب ورغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغيرها

وغرض تخصيص البناء بذي الراء ٥

ليس لنا عامر ٥

فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن ثلث الاصوات وثانيها ٥

لانها لا تصلح لكونها مخاطبة ٥

اصوات ساذجة لحكاية اصوات الحيوانات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المحتاج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الثلثة بعد هذا الاصل فحينئذ اما ان تعربها اعراب المصدر نحو واها لك والا نحو اف لكما فهذه الاصوات ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهنا اذا اطلقها بمعنى المصادر كاهًا منه واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس

هذا وانا لا ارى مانعا من ارتكاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلوب منها كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا من جنس الاصوات لانها في الاصل اصوات ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان كاينا كل واحد من الاقسام الثلثة اذ الحكايات اصلها اعني المحكي لم يكن مركبا من الحروف الصحيح فلا يكون كلاما وما يصوت به البهائم وان كانت مركبة الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر ومثل اف ونف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها بانشرف الكلمات اي بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصد الفظ الصوت لا معناه نحو قوله باسم الماء وقوله كما رعت بالجوت فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو واها لك اي طيبا فهذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قال بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان تقول في نحو صه وايه مثل هذا ما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان في الاصل صوتا ونستريح اذن من التكلف الذي تكلفناه فيها التوجيه الذي بني على ما سبق من التوجيهين وانما بني اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرفين كما قيل واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب قال جهم بن العباس تردد جيهل وعاج وانما من العاج والجيهل حين جفونها وقال تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رعت بالجوت الظماء الصوادياً على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيد وهيد وكذا كما تقول في الحروف ان ليتا وان ليتا عناء وفي الاسم المبني لا يجد الله تعالى باين لا حين باين وحي في الاعلام والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيهل بالجر وباسم الشيب لتشبيه الاسم غير المبني بالحروف ومنه ما حكي عن بعض البغدادية كل الاين وكل لا اين معربا ومبنيا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا واللالف واللام لا يوجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا ادخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بجيهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن واذا دخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او الحيوانات او الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون هو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ومنه ماء بهمزة ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو همزة ساكنة وميم مفتوح صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي في الجري وقد تزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وقد يسمى

بغل فقوله عدس ما لعباد عليك امارة يحتمل الامرين الا ان الوقف على السين يقوى كونه زجرا و هيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها و كذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الآفاق طائعة فما يقال له هيدٌ ولا هادُ اى لا يمنع من شئ ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اى لم يسالوه عن حاله وسع وجه لزجر ما و يقال للسبع ايضا جه وجوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاى وعاى بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصران يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحى وعاعى كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لا لا وجىٍ وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هج بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وحب بسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وكذا جاه مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيخ واخ بكسر اولها ويجوز فى الخاء من الكسر والسكون يقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا فى تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذلك هجا و قع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثى بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء التيس عند السفاد وحج وعز بكسر العين والراى وروى فتح العين زجر للضان ودج صياح بالدجاج وساء وتشؤ للحمار المورد وقوس زجر للكلب بسكون السين وقس دعاء له وعوه دعاء للجحش وهبى دعاء للفرس ودهٍ بفتح الدال وسكون الهاء اوتشديدها ساكنة زجرة مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى وقد جعلت بمعنى المصدر فراعى اصلها فى البناء فى قولهم الاده فلاده اى الا تكن ضربت الان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال فى نفس المتكلم وى وهى للتندم او التعجب وقد ذكرنا فى باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وى وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وى لك اى عجبا لك ثم لكثرة استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويح وويس وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك والها مصادر لا افعال لها وبخ و كلمة تروى بكسر اللام وضمها فالضم على ان ويلمه اصله ويل امه مبتدا محذوف الخبر اى هلاكها حاصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال فى التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رمى الله فى عينى بثينة بالقذى وفى الغر من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه كلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وى لامه اى عجبا لها اى لوالدته فنقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وى لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التى للتعجب ركبت مع كان مثقلة كما فى الآية او مخففة كما فى قوله ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر فى نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق ويكانه لا يفلح الكافرون وفى قوله ويكان من يكن له نشب: وقال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب

ولي قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت هذا تحملين طليق زجر للبغل باسم البغل الالم يسكن آخره الالف يقال الحرى الوصل مجرى الوقف هيد

فيراع

واما ويلمه بكسر اللام وضمها فيجيء فى التصريف فى تخفيف الهمزة واما ويكان

كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اى ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون الم تر انه كان المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجبا منك فسئل لم تتعجب منه فقال انه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية سألت زوجها اين ابنك فقال ويك انه وراء البيت اى الم ترى انه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكان الم تر لم يغير كاف الخطاب للمونث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما فى اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحزة ومنه بخ وهى كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر ؎ وقد جمعهما دوا وله الكرم الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم واذا بين باللام هو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وجعله الشاعر فى قوله وصار وصل الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل فى ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اى التصويت بانفراغ احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد لمثله رد اياس بالكلية بل نحو اطماعا من حيث العادة ومن ثم قيل ان فى مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله شبه كلمة صيغت كلمة وهى مض ودى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى بناء سائر الحكايات عن الاصوات

قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب فى الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء لكنه ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لم يكن محتاجا اليها لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة فى ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اى حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الحرف قوله ليس بينهما نسبة اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا مبنيين بعد التسمية بهما وكلامنا فى المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما سيذكره المصنف فى باب الكنايات انها مبنية الاصل التى وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل فى هذا الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معد يكرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون فى الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدره

ولعله ... وليس ايضا من هذا لوجهين احدها ان المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على ما يجئ فلا يطلق عليها انها معربة فى الظاهر او مبنية لاستثناء حرفها الاخير بالحركة

المركب الى الاخر لتشبيهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معد يكرب كما يجئ فيجئ في المضاف اليه الصرف وتركه كما يجئ ولا يستكوا اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو الذي يقتضيه القياس وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية للمبنى وابقاؤه على حركته اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال عن الضمير والاول اسم نحو انا ضرب وفعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو اين من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعد يكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ما له مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها لاجل التشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب ياء نحو معد يكرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا ومن الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترازا لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف ما عامل او كالعامل على ما مر في باب التوابع وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف

والمنع

هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع

ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه وهذا النوع

فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف

اذ العاطف كالعامل وكذا كل

فان كان ثانيهما حرف مد رذت عليه حرفا من جنسه كما يقول في المسمى بفي زيد فيٌّ زيد مشددة الياء كما ترده في الافراد على ما يجيء في باب العلم الذي ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكايته واعرابا نحو منذ شهر ان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزء بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبتت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزءان على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة في طريفة سواء سمي به رجل او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامراة عاقلة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكى المتبوع لان العاطف كالعامل كما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتض لاعراب خاص لحق بوجوه الاعراب وتبع المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجري في التوابع مع متبوعاتها الوجوه الجارية مجرى نحو معدي كرب في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها لقيام موجبه في كليهما اما في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذ ما وانما وكانّ ولعلّ ونحوها و هذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب **قوله** فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر والاعراب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذف الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لاابن ابنا الا ان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وكعشرين بخلاف نحو الاب والابن وانما مزج النيف مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمنه الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما

كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام لاعتبار الاصل الصفة واذا سميت به

وان لها في الاعراب اصلا وهو الفتح الحاصل من التركيب واجازه

في العلم المركب وانشد تكلفني من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبني حادي عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان

اصل حادي عشر حادي وعشر كما تقول الخامس والعشرون والثالث والخمسون حذفت عاطفهم بابقاء الجزء الثاني على ما فوق العشرة مركبا كان

او معطوفا اذا قصد المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف

في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة عشر رجلا وثلاثة وعشرين رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا ان نحو ثلثة عشر رجلا اي

ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة وكذلك ليس معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرين

بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان يبني من مجموع جزئي المركب

في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرون اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين

وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكان اسمي فاعلين يدلان على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين في

قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الثالث العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون

ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من

المتعدد هنا في صورة واحدة فتقول انه اراد بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ الاحاد

التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف

الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ثالثر مثلا في ثلثة عشر او ثالثر كان يلتبس فاضطروا

الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى

احد مجموع العدد فوقع تلك الصيغة على اول الاسمين دون الثاني ليوذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد

وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف

على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا

ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث

عشر جاءني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فاعطف عشر

على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر

فيقال ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى

واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او

نحو ذلك لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد مضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رضي الله

عنه ثالث الاثني عشر كما يجيء في باب العدد واذا عرفت نحو ثلثة عشر وثالث عشرين من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه

على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجيء في باب العدد فان قلت لم لم يجز

في المفرد من المتعدد

والا معنى الثالث والعشرون

فما معنى هذا وثلثون

دالان

فهم

الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت فى باب الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذى باشره اللام من المركب
اى صدره ما يتعسر اعرابه للزوم دوران الاعراب فى وسط الكلمة او الجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين
فان اللام باشرت فيه المبنى وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثانى فى نحو ثلثة عشر زيد فلهذا جوز الاخفش اعرابه كما يجئ فى
باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما فى الزيدان والمسلمان وتحقق
الاعراب علته كما يجئ وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدر لكونه محتاجا الى الجزء الثانى مثلها وقال اثنا عشر واثنى عشر
كل واحد منهما صيغة مستانفة كما فى هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور الصدر فى اثنى عشر لانعرض
بعد ثبوت علة البناء فى هذا الصدر وهى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل فى وسط الكلمة ما اوجب زوالها
وانتفاءها وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو والموذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة
كما ذكرنا فى صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع
ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو فى مسلمان ومسلمون
لا تجعلهما كالكائن فى وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون فى المثنى و
المجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف
اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك وجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف
الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد حذفها فى موضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافى لا يوجب البناء
وليس قول من قال انه اعرب لانه لو بنى لجاز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اى الالف التى جعلت اعرابا فلم يسقط الالف
لكونه علامة المثنى بعينها بشئ بدليل بناء يا زيدان ويا زيدون مع ان هذه العلة قائمة فيه قوله والاعرب الثانى كبعلبك ونبى
الاول فى الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات
قولهم بادى بدى وفيه لغات احدها هذه وهى سكون يائى الاول والثانى تقول اعطه بادى بدى والاصل بادى بدى
فالاول فاعل من بدأت الشئ اى فعلته ابتداء والثانى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال
اى اعطه فاعلا ابتداء ما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء فى مثالنا فعلى هذا هو
فى الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغى ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد
من كلمة واحدة اذ معنى بادى بدى مبتديا فخفف الكلمتان لتصيرا كلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبها ياء وحذف
الهمزة من الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس كما سيجئ وثانيتها بادى بدا اولى كلمتى هذه كاولى كلمتى اللغة الاولى والثانية
على وزن دعا واصله بدأ ككتاب لان بدا على وزن طلب لم يجئ من هذا التركيب فحذف الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى
المفعول فمعناه معنى تلك بنيت الكلمة الاولى من اللغتين لما كانت مضافة لتصير مع ما بعدها كلمة على ما مر وبنيت الثانية منهما لشبهها بثانية

واما افادتها معنى المفرد فالمركب فى نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا افادته لمعناه اى العدد المعين كافادة عشرة لمعناها اعنى الاول لكونه جزء الثانى واحتياجه اليه يعنى الثانى وان لم يتضمن الحرف تشبيهها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا فى معدى كرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما فى نحو يد بيد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب ولم اعراب المفرد الذى يفيدان معناه كما تبين فى باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل كان بناء ثانى جزئى بادى بدى لتشبيهه بخمسة عشر الذى من بناء ثانيه لقصد التخفيف هنا اكثر الا ترى الى تخفيف جزئى بادى بدى على غير القياس كما يجئ فكثر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكل يتخفف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب فالم يبن الجزآن ولا احدهما فى الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه فلانهما لم يخرجا عن الجزئين اسما معينا الافراديان كما فى بادى بدى لان العلم منقول بالكلية عن معنى الى معنى لخروج غير ملحوظ للاصل الا لحاقهما فى بعض المواضع كما فى نحو امرئ القيس والعباس ظاهر المضاف من حيث المعنى تغيير تام لم يغير من حيث اللفظ لتكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادى بدى فان معناه الاصلى مقصود

نحو خمسة عشر ولو يكن بناؤها ضعيفا كما كان في نحو معديكرب على ما ذكرنا القصد ثم التخفيف هنا الا ترى الى تخفيفه من هيئة على غير القياس فجاز بناؤها على غير القياس ايضا لان الكلمة تكون لخف لفظها بالاعراب لدخول التنوين في المعرب بالاعراب وان كان مقدرا وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معديكرب لا من باب خمسة عشر وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لا لتضمن الثاني حرفا مثلا ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب صرف بدي وبدا بادخال التنوين فيهما لان في بادي بدا وبادي بدي تركيبا فقط على ما قررنا من دون العلمية ولو يسمعا منونين وكذا وجب تنوين سبا لانه هنا اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبأ وقوله وجئتك من سبأ لان المضطر الى هذا التاويل بترك التنوين واما قال فلا فعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معديكرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدء او بدئ او بداء الكلمة الاولى من هذه اللغات كالاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن فعيل او كريم او جبان والبدء والبداء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزء الثاني في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف في الثانية فيها وكلها غير مخففة وقد يقال بداءة ذي بدء وبداءة ذي بداءة وبداءة ذي بداءة على فعالة ذي فعل وفعالة وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ضرب كما يقال للضارب في المضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي ومنصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اي وقت ابتدائك بما تبتدي به فهو مصدر مضاف الى المفعول ومنها ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاهل لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والتقدير مثل تفرق ايادي سبا وامره في بناء الاول والثاني كامر في بادي بدي فلذا الزم ياء ايدي السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد تستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة عشر لظهور تضمن الحرف وتعينه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قد بناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء تؤدي معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا ينتهي فاقتصر على اول المكرر اي التثنية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك ونحوه وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه مواجهين ذوي كفة مني وكفة منه كان كل واحد منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض واصل جاري بيت بيت وللمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي متلاصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة

وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معديكرب وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى لقد كان لسبأ وجئتك من سبأ واما قالي قلا

ان التنوين لا تصرف للتركيب

كما مر في بادي

فيها

ثم تواجع

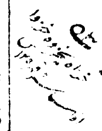
اى الكشاف ونجرة اى اتساع اى غير مضيق واخبرته صحرة وبحرة ومعناه كاشفا للخبر اى خبرة وجوز ان يكون مصدرا بالا حال اى لقاء
واخبارا ذا صحرة وان لو تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا تبلى بسالتهم وان هم صلوا
بالحرب حينا بعد حين ونفيته ذا كفة مع كفتنا وبعد كفة كما يروى عن روبة كفة عن كفة اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت
ذا بيت مع بيت او عند بيت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضمو النحرة اليهما اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة على الاتباع كما في خبيث نبيث اذ
يتعذر ترتيب ثلث كلمات والخوابيضا بمعنى الاظهار لان خرالابل يتضمنه ومنه قولك قتلته خبرا وقولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان
اظهار ما في داخل الحيوان فان اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير
حرف العطف واما ان يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معديكرب كذا في خمسة عشر اذا جعل علما جازت
الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وبيت الاضافة ولو بجر التركيب فقيل فلولا يوم يوم ما اردنا
جزاءك والقروض لها جزاء وتقول التبيت في كل يوم يوم وآتيك في صباح مساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهرة كما مر لكنه
حسن تقدير ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه وهو الظروف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم يقدر فيها واستعمل لخمسة
عشر وجها باحوال لازمة للحالية كتفرقوا اشغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين واخول اخول كلها بمعنى
منتشرين وتركتهم حيث بيث اى متفرقين ضائعين وسقط بين بين اى بين الحى وبين الميت وبين الثانية زائدة لان بين تقتضى
شيئين ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاول
فشغر من شتغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر ونشره وشذر من التشذر اى التفرق ومذر من
التبذير وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال بشذر بذر بالباء على الاصل ومن مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر
الفائين واصلها حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى
يقال استحثت الشئ اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات
نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء او الفا للاستثقال الحاصل بالتركيب من نوعي فيكون الثاني اتباعا كما في خبيث نبيث
ولكثرة الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة لخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب وتركها هذه المركبات في غير الظروف
والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسن الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم وقعوا في حيص بيص اى في فتنة عظيمة
بفتح الفائين وكسرهما مع فتح الصادين والحيص الهرب والبوص السبق فالتقدم اى وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزءان مع كسر الفائين فيهما
فيكونان معربين والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الفائين وفتحهما مع كسر الصادين تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كحاث
[illegible] الخازباز فانه مركب من اسم الفاعل خزى اى قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سبا وارتفع كانه قيل هو الخازى والبازى

فاذا

الحروف

كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات

اى هيج بالمطر



فركبا وجعلا اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز على حذف الياء لغرابة الاسم على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها بخمسة
عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الآخر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح او الكسر
وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاى وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلمية والتركيب انما هو علم
كاسامة فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما على اضافة الاول الى الثانى كما قلنا في بعلبك فيجوز
صرف الثانى وترك صرفه وخازباء كقاصعاء وخرباز كقرطاس وليس الاخيران اسمين ركب احدهما مع الآخر بل كل واحد منهما اسم صيغ
من اسمين كما قيل عبقسى في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم يتغير ما كان مبنيا عن بنائه كما في الخمسة عشر قال عمرو بن
الخازباز به الجنونا ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور واما خاق باق
للنكاح وقاش ماش للقماش فكل واحد منهما سمى بصوته مبقيا على بنائهما وانما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف
اليه ولتشبيههما بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدى سبا وبادى بدا وان امحى عن جزئيها ايضا معنيا هما الافراديان كما امحى ذلك عن
جزئى ايدى سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى آخر من غير لحظ للاصل الا لحا خفيا
وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على
الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلى المنقول منه مقصود من
ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدى سبا مثلهم في التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذى هو المعنى المنقول اليه فلما
لم يكن في المعنى تغيير كثير جوزوا تغيير اللفظ عما كان لان المعنى يكفى في الايذان بالاصل المنقول منه **قوله** الكنايات كم وكذا للعدد
وكيت وذيت للحديث الكناية لغة واصطلاحا ان تعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام
على بعض السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت لهما على بعض من يسمع اولشناعة المعبر عنه
كهن للفرج او الفعل القبيح وكوطيت وفعلت اى جامعت وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم اولنوع من
الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى اولغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ
كقوله كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اى خولة وكقولك مررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد
ذلك اللفظ كالالغاز والمعميات نحو الكفت الكفف في مصر وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة
لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في
باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لان كلها
سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو او ذلك الفلانى ام ذلك
الجاهل وكذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان ... مبهم اى الموضع
المعين شرطا كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا واستفهاما عن المعينات غير المحصورة ... لو قلت مكان اين

زيدا فى الدار ام فى السوق ام فى الخان الى غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدان ان قبل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعينات الكثيرة كما بينا وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية ممنوع اذ كثيرا ما يجرى فى كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا او كنوت قال ؎ وانى لاكنو عن قذور باغيرها واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم نعدهما هنا لان لها بابا آخر هى اخص به فالكنايات كالظروف فى كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او للنسيان فلم لا يكون من هذا القبيل على ما اقول استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا فى قولك عندى كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع فى كلام متكلم مفسرا والكيت والذيت فى قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل فى حده وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندى واما بناء كم الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها باختها الاستفهامية قال المصنف والاندلسى او لتضمنها معنى الانشاء الذى هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل ان الكلام الخبرى هو الذى يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا فى احد الازمنة يطابقه كلامه فان طابقه سمى كلامه صدقا والا فكذبا والانشائى ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم وبرب لابد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته الخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء فى كم فى الاستكثار وفى رب فى الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصد ان فى الخارج كثرة او قلة لا استكثارا ولا استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال للساكتين لا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منفيا بهذا الكلام كما افاد كم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه فى الخارج ويأتى تمام القول فى افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما بناء كذا فلانه فى الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشارا به الى عدد معين فى ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحى عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا فى فاها لفيك وايدى سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبر ان ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجئ فى حروف الجر فبقى ذا على اصل بنائه قوله كذا للعدد قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا واما كاين فهو كاف التشبيه دخلت على اى التى هى فى غاية الابهام وفيه ما تقطع عن الاضافة فكاين مثل كذا فى كون المجرور مبهما عند السامع لان ذا اشارة فى الاصل الى ما فى ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد

التى لا ابتداء كام

بواسطة المرجوع اليه غير صريح

فقط

واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية قال

مطابقا لما تكلم به فان طابقه

المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لاعن ذا واي كما في مثلك رجلا الا انك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من ا
جنس هو ولو تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز من ذا واي خاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي صار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لاتنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط والاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقيل كاين بالف بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان
وذهب المبرد وهو الاولى الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت عينا اي صارت عينا وحذفت احدى
اليائين وبقيت الاخرى لاما قال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء
الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخرة بعد
كسرة فاذهبها التنوين بعدما ازال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت
الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها
كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كئ نحو كيع وقد يقال كيأ بفتح الهمزة على انها
بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كائي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء
كاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج
واما كيت وذيت فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان
قيل فكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد
عنهما لما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولو جوز ان يخلو ايضا عنهما بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات
عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم
العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اي زيد منطلق مثلا وهي
في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاغلب
كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو
قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف
عليهما بالتاء كما على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين بنقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لانه
واو اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان اصل فيجوز ان يكون الاصل لام كية وذية
واوا ولو يقل ان اصلهما كوية وذوية لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما
عبارتين عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة **قوله** فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية
مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية والخبرية بدلالته على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد

ان يخلو عنهما مفرد

الكلمتان

لان التاء في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين

مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في ظن
عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا الدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى
ذكر الدنانير اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز
الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسمي العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل
لا يعرف في الاغلب الكثرة والعلة فحملها على العدد المتوسط بين العلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية
جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلثون للهجر حولا كميلا وذلك ان
لان العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجال لان لو وجد لفظا دالا على العدد والمعدود كما
في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر
بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت فيجوز
في مثل الجر مع النصب والجر قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو
بمن مقدرة وتجويز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان ما ابدل من متضمن الاستفهام يجب مقارنته لهمزة
الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين على ما اجاز السيرافي في لعلم
اعشرون غلمانا لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو غلمانا لك فالمنصوب
حال لا تمييز والتمييز محذوف اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار المجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك
الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه يقول الجر بمن مقدرة وهذا
كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة
دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشئ اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية
ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة وغيره لو جب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع
الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو قوله ؎ كم بجود مقرف نال
العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم
الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد
بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو قوله كم في بني
سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله ؎ كم نالني منهم فضلا
على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك المتعدي نحو قوله كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرورة مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا

في ظن

ان

لان بدل المتضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام كما مر

فانه عنده بمن مقدرة

وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما انجر مميز الخبرية للمفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اى في مميزهما اما في الخبرية فلكثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنت من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنهما معنى الانشاء عن رب وكم نظر كما يجيء في باب التعجب وانما وجب تصدير متضمن معنى الانشاء لانه موثر في الكلام فخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فمرتبته صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في اخرها يتشوش خاطره لانه يجوز اذن ان يرجع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز ان يبقى الجملة على حالها غير متغيرة ويتقيد جملة اخرى تؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبرا ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله كلاهما اى كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران وقوله فكل ما بعده فعل اخذ تفصيل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن العمل في كم بالعمل في الضمير الراجع اليه كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربته او في متعلق ذلك الضمير كما اشتغل في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اى على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل لانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلاما ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله ما بعده فعل يريد او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لا يعمل في كم ولو لم يعمل في ضميره مع ان كم مرفوع المحل مبتدأ قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله فخوف

والتشبيه

برجوع

بقاء

فيترتب

نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا

اى فعل او شبهه

منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه

تقدم الجار عليها على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته لهذا حذف الف ما الاستفهامية اذا انجرت على ما تقدم فى الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اى ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان كان عاملا فى ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل فى المشتغل بضمير المفعول وبمتعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما تبين فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى تقدير الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود قوله ان لم يكن يعنى كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل فى قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءنى واما كم مالك فالاولى كونه فيه خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر فى باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية وكما يجئ فى باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ موخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا بالابتداء مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت وخبرا نحو من انت وما دينك ولا يقع كلمة الشرط خبرا ومجرورا نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر ومنصوبا مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعل ولا يقع غير ذلك من المنصوبات لى استقراء والنظر فى كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهى مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهى منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء فى اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم فى متى جئتنى جئتك على ما يجئ فى الظروف المبنية لجاز ان تكون فى نحو من جاءك فاكرم ومن ضربك زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان تكون فى نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل فى اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لانه ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير والسر فى جواز عمل الشرط فى اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان فى اللفظ

متلخوا الان مرتبة العامل التقدم

ايضا متاخر بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث
المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم
عليها اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها دالا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال
فلم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين وغيره كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء
نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط
اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او
مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على
الفعل والاسم **قوله** وفي تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت البيت للفرزدق
وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل فتكون منقلبة الكف والقدم الى انسيهما
يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك والعشار وهذا اخلاق لها لنسبها الى شوهة الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه حلبت على عشاري معنى
ثقلت او تسلطت اي كنت كادها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتي على كره مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم
من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب
ثابتة الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا
فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عمة
بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتدأ او ظرف له كما تقول ضربتين
زيد ضربت او مرتين زيد ضربت واعلم ان كم مختصة بالنكرات استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز واما
الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فالمبهم المعدود دونها فيكون ادل على ابهام عددهم اذ ربما يعرف العدد بمعرفة
المعدود وكم في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع
ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءاك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود
اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان تستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان تقول
كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين
وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امراة جاءتك وجئنك و
جاءك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدء بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاء
بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها او كم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما بيناه
في باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد

ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فلفرط تاخره عنها لم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى

عليه

ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه، يقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءا في عطف على
كم كم يجوز وايا ما بالعطف على التمييز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التكثير ولا التقليل واما كأين فنقل ابو سعيد عن سيبويه
انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كأين لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم اكثر
استعمالها دون كأين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره ولو اعترض على منصوب بعد كأين وقال بعضهم يلزم ذكر
من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها المجيء بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم
الخبرية وقد جاء كأين في الاستفهام قليلا دون كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كأين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد
فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا لتضمن معنى الانشاء نحو كم الخبرية وورود كذا مكررا
مع الواو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى بها عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا و
لا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر و
بابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وقال ابو حنيفة فطابقوا به العدد حتى جاز وكذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج
عن لغة العرب اذ لم يرد مميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة
تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهما واحدا
وهو الحق واعراب كذا وكأين كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صارا كلمة
واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل والله اعلم بالصواب **قوله** الظروف منها ما قطع
عن الاضافة كقبل وبعد واجري مجراه لا غير وليس غير اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت
وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ومن علُ ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال واخر وغيرهما
ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله الا علالة او بداهة
سابح نهد الجزارة او نحوه ان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتها المذكورة وكل وبعض واذ ومع
هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها
الحروف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسماء
الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج اليها من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث
ولدن واذ فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر
تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت
بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لان الظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر في المفعول
فيه فعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من

[illegible] في كم الخبرية

المضاف اليه فمعرب قال ه ونحن قتلنا الأزد أزد شنوءة فما شربوا بعدًا على لذة خمرًا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلًا أكاد أغص
بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ ويقال ابدًا ابدًا واولًا فعلى هذا الاقرب في المغني ان ما اعرب من هذه
الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما هي اذن معربة لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلًا اي
قديما وابدًا ابدًا واولًا اي متقدما ومعنى من قبلٍ ومن بعدٍ اي متقدما ومتاخرا الآن من زائدة قيل ويجوز تنوين هذه الظروف
المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلًا كما قيل في المنادى المضموم يا مطرٌ ويا مطرًا فيجوز ان يكون
قوله فما شربوا بعدًا وقوله وكنت قبلًا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان
لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها
الغاية فذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم الغريب ولم يسم كل وبعض مقطوعي الاضافة غايتين لثبوت العوض عن المضاف
اليه وتقول جئته من علٍ معربًا ايضا كعمٍ ومن عالٍ كقاضٍ ومن معالٍ كمرامٍ ومن علا كعصًا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا
بنيت علٍ على الضم وجب حذف اللام اعني الياء لئلا يلتبس اذ لو قلت عليُ لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من علِ
لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد الضم على المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه اذا قصدت بناء علو
ساكنة العين وجب فتحها فانها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من
علوَ من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضموم واما الكسر فيه نحو من علوِ فاما لتقدير المضاف اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم
وفا او قولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله ومع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء
على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علوُ فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة ه اني اتتني لسان لا اسر بها من
علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها وفتحها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات
لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة
فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب شبه
غير بالظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة والابهام غير لا يتعرف بالاضافة
وهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا
لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد
ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت
على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير اذ لا
يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة **قوله** ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى
الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان اما اذا ففيه الخلاف كما

يجيء مع الجملة التي بعدها عاملة فيه او لا فان كانت عاملة فيه فليس بمضاف اليها وان لم تكن فهو مضاف اليها وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلاثة اشترط ذلك لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يضاف على الجواز مكان الى الجملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية والاسمية للمضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزآها اسمين اما في الماضي كقولك اتيتك حين الحجاج امير او في المستقبل نحو آتيك حين لا شيء لك قال تعالى يوم هم بارزون وقال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان وان قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومن بعد ان تلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث تخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطوء قائما مقام الزمان المضاف في الاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري قال

بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا ... كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

وقال

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا ... بِآيَةِ مَا تُحِبُّونَ الطَّعَامَا

وتقول قم ريثما اخرج فاذا اضيف نفس الزمان على ما نقل الكوفيون كما يجيء الى الفعلية مع حرف مصدري فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذو صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملت ... وفي الاضافة الى الفعل استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا فعلا وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات في ان تكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي تلي حيث واذا فعلا فالقصد بذلك الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من حيث زيد يجلس ثم قال من ذلك في اذا نظرا لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت و

لا يجوز اضافة مكان الى جملة

فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقل الكوفيون كما يجيء فكيف بما يشابهه

مضاف الى

ذكر من

السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام فى بناء حيث فسياتى بعد قليل وشبه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل الزمانية
حيث واذ واذا وذلك لانهما مبهمان كتلك الظروف لكن لما كان غير ومثل مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يصرح بالجملة اضافتهما اليها بل
الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال
وقوله غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء ثم انما اسند لما اضيف الى حرف مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان لجاز اضافته
الى الجملة وان كان الاضافة اليها فى كلا القسمين غير لازمة وللجملة المضاف اليها الزمان فى تاويل المصدر ايضا لان التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى كون الزمان
وكون الزمان ظرفا للمصدر للجملة المضاف اليها اغنيا عن الحرف المصدرى فى الزمان وليسا بموجودين فى مثل وغير فاحتيج فيهما الى الحرف المصدرى
مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو اعجبنى يوم انك محسن ويوم ان تقوم زيد
فان صح النقل جاز فى تلك الظروف الاعراب والبناء كما فى مثل ما انكم وغير ان نطقت على ما ياتى واختلف فى كون الظرف مضافا
الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذى تضمنته والنزاع فى الحقيقة منتف لان الاضافة فى اللفظ الى ظاهر الجملة وبلا خلاف ومن حيث المعنى الى
مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدوم زيد ولو كان مضافا فى الحقيقة الى ظاهر الجملة وهى خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا
الاضافة فى المعنى لتخصيص الزمن ولابد فى الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها على
الجملة قال صاحب المغنى يتعرف الظروف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم قوله
ومن غرائبه هذا الاستدلال [illegible] ينبغى ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل فى الفعلية والمبتدء فى الاسمية نكرة نحو يوم قدم صبى
ويوم امير كريم قوله واذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان وحيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير فى قال تعالى
هذا يوم لا ينطقون هذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال يا ذل حيث يكون
من يتذلل له وقال ابو على فى كتاب الشعر ما بعد حيث فى الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما والمعنى حيث
يجعل وحيث يكون اى يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما فى ظروف
الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة فى المعنى الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين
وفى ذلك نوع تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى
بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو على فى الحجة
ان الوقت بمعنى الوعد كما ان بمعنى قوله تم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاول
لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن فى ذلك بالسهل هذا كلامه والذى
يبدو لى ان هذه الظروف التى كانها فى الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة
سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدلت فى كل وبعض واذ لان كلا ولحوقها لازمة للاضافة
معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكان الانسان

نسيان ثم لما ولانه لا حصر فيهما كانهما غير محصورة بحدود حاصرة بانحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بالتشبيه بعيدا ا ه

رضى

منعا من الحرف الفاصل بين المضافين اه

الحرف المصدرى فى الزمان وليسا معهما

ورفعنا بعضهم فوق بعض و قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه للتنوين الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اى حين اذ لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازم الاضافة الى الجمل خفيفا في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعوضا الحذف الجمل المضاف اليها مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء بعد هذه الظروف بإذ لانها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم والا تنوين عوض لانه لابد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان تعطف عليه مضافا الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما توصلوا الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وما ضمت جردوا اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق ان اذ اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اى فعلتها اذ ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذن انها للجواب والجزاء وكسر الذال في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر لتكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنه الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا للمضمون فتكون كانك قلت يوم قدوم زيد فيه اى في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تبيض وجوه وقد يقال يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك وهو شاذ ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه بيان بليغ حيث فنقول ان ظروف الزمان المضاف الى الجمل انما بني منه المفرد والجمع اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات وتبنى على الاعراب واما جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ما ضمنه الصدر نحو قوله على حين

من ظاهرا وان التنوين

نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة

وقد يقال يوم تسود فيه الوجوه ونحوه ولنذكر

محتاج

سنن مبیسنہ ... علی ... اعراب ... واحد ... للاعراب ... ١٢ ... ١٢ ... ١٣١٢ھ

عاتبت المشیب علی الصبی * فقلت الما تصح والشیب وازع * فیجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الی
الجملة فعلة البناء فیها اذن عارضة واما البناء فلتقوی العلة العارضة بوقوع المبنی الذی لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف الیه الذی
یکتسی منه المضاف احکامه من التعریف والتنکیر وغیر ذلک کما مضی فی باب الاضافة واما ان لا تضاف الی الجملة المذکورة وذلک بان تضاف
الی الفعلیة التی صدرها مضارع نحو قوله تعالی هذا یوم ینفع الصادقین او الی الاسمیة سواء کان صدرها معربا او مبنیا فی اللفظ
نحو جئتک یوم انت امیر اذ لا بناء له من الاعراب محلا فعند بعض البصریین لا یجوز فی مثله الا الاعراب فی الظرف المضاف لضعف علة
البناء وعند الکوفیین وبعض البصریین یجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعیفة ولاحتجاجهم فیما ثبت فی السبع من فتح قوله تعالی هذا یوم ینفع دفعا
لاحتمال کونه ظرفا والمعنی هذا المذکور فی یوم ینفع ولا فی قوله یوم لا تملک نفس لنفس شیئا علی قراءة الفتح لاحتمال کونه بدلا من قوله قبل یوم
الدین واما غیر المضاف الی ما صدره ان وان ومثل المضاف الی ما صدره ما فیجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالی انه
لحق مثل ما انکم تنطقون بفتح مثل مع کونه صفة لحق او خبرا بعد خبر ان ویجوز ان یکون منصوبا لکونه مصدرا بمعنی انه لحق حقا مثل
حقیة نطقکم وقال لم یمنع الشرب منها غیر ان نطقت * البیت بفتح غیر مع کونه فاعلا لیمنع ویجوز ان یکون بناؤه لتضمنه معنی الا کما مر فی باب
الاستثناء وعلة بناؤهما مشابهتهما لاذ واذا وحیث لانهما مضافان من حیث المعنی الی مصدرهما ولیهما او لان فیهما الابهام مثلها فقد
الحصر کما مر والمبنی وهو ما وان وان واقع موقع ما اضیفا الیه ولو ثبت ما نقل الکوفیون من اضافة الظروف الی ما صدره ان المشددة
او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغیر وکذا یجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة علی اذ فی نحو حینئذ واعرابها قری قوله تعالی من
خزی یومئذ بفتح یوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعنی الاضافة الی الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبنی موقع المضاف الیه لفظا
کما بینا فصار نحو قوله علی حین عاتبت فثبت بما بینا ان قوله والظروف المضافة الی الجمل یجوز بناؤها ینبغی ان یکون علی اطلاقه وقوله
مثل وغیر مع ما وان ای مثل مع ما وغیر مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الکلام فی الظروف المضافة الی الجمل وقال المصنف بنی حیث لانه
موضوع لمکان مضاف کائن فی الجملة فشابه الموصولات فی احتیاجه الی الجمل وکذا قال فی اذ واذا ویجوز ان یقال فی اذ انه بنی لان وضعه
وضع الحروف کما یقول بعضهم وبنی حیث علی الضم فی الاشهر تشبیها بالغایات لان اضافته کلا اضافة علی ما ذکرناه وقد یفتح الثاء و
یکسر وقد یخلف یاءها واو ومثلثة الثاء ایضا واعرابها لغة فقعسیة وندرت اضافتها الی المفرد قال ونطعنهم حیث الکلی بعد ضرب الهبهم
المواضی حیث لی العمائم وقال اما تری حیث سهیل طالعا وبعضهم یرفع سهیل علی انه مبتدأ محذوف الخبر ای حیث سهیل موجود وحذف
خبر المبتدأ الذی بعد حیث غیر قلیل ومع الاضافة الی المفرد یعربه بعضهم لزوال علة البناء ای الاضافة الی الجملة والاشهر بقاؤه علی بنائه لشذوذ
الاضافة الی المفرد وترک اضافة حیث مطلقا لا الی الجملة ولا الی مفرد نادر وظرفیتها غالبة لا لازمة قال لدی حیث الفت رحلها ام قشعم
کذا فی قوله اما تری حیث سهیل هو مفعول تری وکذا قوله الله اعلم حیث یجعل رسالته وحکی ان حسن الناس حیث نظر ناظر ای وجها فهو تمییز
وقال الاخفش قد یراد به الحین کما فی قوله للفتی عقل یعیش به حیث تهدی ساقه قدمه ولا یمنع هنا حمله علی المکان **قوله** ومنها اذا وهی
للمستقبل وفیها معنی الشرط فلذا اختیر بعدها الفعل وقد تکون للمفاجاة فیلزم المبتدأ بعدها واذ لما مضی ویقع بعدها الجملتان وقد تقدم مهنا علیه

بما ذكرنا او ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين و
حتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل كاذا في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما في
قوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها للاستمرار الزمان نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد
والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من
ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس و
قوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين
يلزم من وجود مضمون اولهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازم فهذا المفروض وجوده قد يكون
في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيها كلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة
له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي
الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضع له ان ثم لا يكون معنى الشرط في اسم الا متضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي
مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك
لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلام الله تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في
الماضي على احد ثلثة اوجه اما على ان يجيء المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على
القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل
وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما ياتي في الجوازم وقد
يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذ كقوله عليه السلم لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا
فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع في الظاهر
فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان تنكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب
غير مرجح وجوده بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار
بعد العروض عريقا ثابتا اذ لم توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضع اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى
الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار
عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي
نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها

كما

لازمة

اخذت

لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجها عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمن لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم تكونا كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء في الذي قبلها في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط واذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما لما توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في ضربني وضربته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل لمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدارة يجوز مثل هذا الترتيب كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه والثالث استقراء لا يجيء ان يكون صفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولو بات في كلام فتخصيصه اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين واكثر كان في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث تنقلان معا من كلام الى آخر تعمل اولهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس في لم تجعلا كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكان المعمول

شرطا وجزاء

فاذا

على ما مر انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم ولو جاز

الذي في محل الشرط

اذ هو مخصص للظرف وتخصيصه

نحو قوله

بمعنى وقوعهما معا في كلام

بمنزلتها فى المعنى فمن ثم لم يعمل صلة فى موصول ولا تابع فى متبوع ولا مضاف اليه فى مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست
مع الشرط ككلمة واحدة اذ الكلمتان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما فى الاخر نحو متى
تذهب اذهب وايّاما تدعو فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط فى كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعها موقع المبتدء على ما هو
مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء فى نحو قوله تعالى فسبح زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور
وانما حكمنا بزيادة الفاء لان فائدتها التعقيب كما ذكر ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب فاذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب
المجئ بل فى وقت المجئ وقال المصنف فى شرح المفصل ان تعيين الوقت فى اذ يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل
فى قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد
كلمة يكفى لتخصيصها التخصص متى فى متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط فى اذا بقوله تعالى ائذا
ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغى ان يكون الاخراج والموت فى وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف فى الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما ابعث مع اجتماع الامرين كما
قال تعالى ءاذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفى خلق جديد وكثير فى القران مثله واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتنى اليوم اكرمتك
غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سببا لاكرامى لك غدا كما قيل فى نحو ان
جئتنى اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن جزاء لمجيئى اليك امس ولعدم عراقة اذا فى الشرطية ورسوخه فيها جاز
مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما فى قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغى هم
ينتصرون ولا منع من ان يكون هم فى الايتين تاكيدا للواو والضمير المنصوب فى اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا
مجئ الاسمية الخالية عن الفعل بعدها فى قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب وقيل ليس فى اذا فى نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى
معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعدها يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا العدم توقف معنى الكلام
عليه وليس ههنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا
بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل فان
قيل فاذا كان ظرفا مجردا فاين ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصلا وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شئ ههنا
يقدر عاملا فى حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام فى حال حصول الليل كما ان المرور فى قولك مررت بزيد
صارخا فى حال صراخه وحصول الليل فى وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج فى قولك خرجت وقت دخولك فى
وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما سبق وايضا فى قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان
حالا من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل انها بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين
احدهما من حيث ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثانى انه تعالى لا يقسم بوقت اتساق القمر فى قوله والقمر اذا اتسق بل بالقمر متسقا وليس ببعيد

اذ المعنى نحو القمر متسقا
الاحسن وقت اتساق
القمر

ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحاله العظيمة فعامله المصدر المقدر على ما ذكرنا في
المفعول له من جواز عمل مقدر اعتمادا على قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو المشهور فالتقدير وعظمته اذا
اتسق فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا
لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى
حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخراهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف
ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انها يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول
بالرفع وتقول سرت حتى يكل الناس وقال بعضهم يجوز ان تجرد حتى عن الشرطية وتجر بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة
شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا البيت اخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر رعيا لفظة على اغلب احوالها وقال المبرد
اذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون امور
لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا في نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب الا ما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية
للمفاجاة في مكان الفاء كما يجيء في الفعل المجزوم قوله وقد يقع للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة
في باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون
نحو خرجت فاذا عمرو القائم بنصب القائم على ان عمرا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان
واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى مفاجاتك الشيء وجدانك له فجاءة فالتقدير خرجت
فوجدت عمرا القائم والقائم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب
اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها
قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طائر قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت اذا كسائر الظروف
لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال بلى يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو
وقائما حال اي فبالمكان عمرو قائما واما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ وقال ثعلب معتذرا للكوفيين
في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اياها كقوله فاضحت ولو كانت خراسان دونها
رآها مكان السوق او هي اقربا اي دارها هي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية في هذا عن
ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاطه هو في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام
الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل تفضيل في الاثبات مع غيرهما
كما مر في باب المضمر وقوله او هي اقربا بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذ في جواب بينا وبينما

وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال ؎ فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حيوته اذ عقدها لاخر بعد وفاته ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين دخولك وخروجك اي زمان فراق دخولك وخروجك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة ويوم الاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بالحدث لا بدان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلما من مجيء ما الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وجب ما من جنس ما يضاف اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينما فلم تدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث يحتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي كلما رائحة الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا الا انهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولنا ان نركب بناء بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث لانه لو بنيت على حالة اعرابها وهي منصوبة فيها لبقي على حركتها الاعرابية

بحدث

المقطوع بوجوده

وانما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء
للشرط ولهذا ادخل اذا واذ للمفاجاة فى جواب بينا وبينما ليدلا على اقتران مضمون الاول الثانى مفاجاة بلا تراخ فيكون الكلام فى معنى اللزوم
وقيل فى كلما انه حرف ما مصدرية والزمان المضاف اليها مقدر فيجى ادعاء مثله فى بينما وان دخل اذ واذا للمفاجاة فى جواب بينا
وبينما فان قلت كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغى ان يقول فى اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا
مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قائم اذ رأى هندا اى زيد هند ابين اوقات قيامه فى ذلك المكان اى فى مكان
قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التى بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدأن خبرهما بينا وبينما
والمعنى وقت رؤية زيد هندا كائن بين اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية كلمتى المفاجاة كما هو مذهب ابن برى فالعامل فى بينا
وبينما ما بعد كلمتى المفاجاة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجاة فى جواب بينا وبينما كما قال الجوهرى وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة
اذ فى نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا فى قوله تعالى حتى اذا اسلكوهم فى فائدة البيت الكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب
به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كالكلام على بينما زيد قائم اذ رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا فى جواب لما واذا ولما نحو
قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا نجعله مضافا الى الجملة التى يليها بل
نجعل تلك الجملة عاملة فى الظروف المذكورة اى وقت الاصابة فى تلك الحال يستبشرون وكذا فى الباقيين فالجملة المضاف اليها
اذا محذوف مدلول عليها بالجملة التى فى موضع الشرط اى اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم بربهم يشركون وكذا
نقول اذا وقعت جوابا لان فى نحو قوله وان تصبهم سيئة الاية اى اذا اصابهم يقنطون اى فى تلك الحال يقنطون وان قلنا انها
مكان فلا تقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى فى ذلك الموضع يقنطون ولذا فى جواب اذا ولما و
بينما وان قلنا بحرفية اذا فى جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذا حرف كالفاء سواء وقد يجى اذ للمفاجاة فى غير جواب بينا وبينما
كما فى قولك كنت واقفا اذ جاء لى عمرو ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا معانقه الكرام وزعمه يوما اتيح له جرئ
سلفع فتعقد بريب ولو قلت معانقته والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اى تعانقه حاصل قوله واذا لما مضى ويقع بعده
الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما فى اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط فى المستقبل واذ موضوعة
للماضى فتنافيا واذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضى نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ يقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف
اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ نجانا الله وقوله يومئذ اذ انتم مهتدون ولو يعهد مجرورا الا ببعد وتقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ
يأتينا نكرمه وقوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل فى نحو قوله تعالى واذ واعدنا انها زائدة كما مضى
وقيل مفعوله اذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت وعوض منها التنوين كما فى نحو قوله وانت اذ صحيح فتكسر ذالها وتفتح
كما مر ويلزمها الكسر فى نحو يومئذ لما مر ويجى اذ للتعليل نحو جئتك اذ انت كريم اى لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى
لتأويلها بالوقت حتى تدخل فى حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد

كما هو حاصل

وان حذفت اقيام القو عوض عنها ك

لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو قولهم اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه الا ان يحمل على ان منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو قولك اذا زيد يقوم فعلت كذا والحق انه ايضا قبيح قليل الاستعمال وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم نفعل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية وان جاءت فيما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه لا تصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير كلمة جازمة بما كما يجيء في جوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيجزم للشرط والجزاء وانشد للفرزدق شعر وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية منيا قوله

ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما اين للاستفهام نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء واني لها ثلثة معان استفهامية كانت والشرطية احدها اين الا ان كم من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من اني ومقدرة نحو اني لك هذا اي من اني اي من اين ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او تقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل في فجاز ان يضمر في الظرف اضمار في ومنه قوله شعر صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب ويجيء اني بمعنى كيف نحو اني يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون ويجيء بمعنى متى وقد اول قوله تعالى اني شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى كيف الا وبعده فعل واما اني الشرطية فكقوله شعر فاصبحت اني تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك شاجر اي من اين تاتها

قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتى على انها بمعنى من كقوله شعر شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج او بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا وبمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير سادة مسده كما مر في نحو اما مك زيد انت وبلادك مثل كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز بعض المتاخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها أيّ آن فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايان فادغم بعد القلب قيل اصله ايّ آن اي اي حين فخفف بحذف همزة فاتصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان ان غير مستعمل

علیهم

الجوازم

یجازی باذا ما

ولانی ثلثة معان

اضمارها

بغير لام التعريف واي لا يضاف الى مفرد معرفة قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اى حال و

الجار والظرف متقاربان وكون وكيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت

أصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت وللاخفش ان يقول يجوز ابدال [الحال]

والجرور منها نحو كيف زيد أعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل وعند الاخفش بقولنا

على اى حال وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول السيتغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال نحو اهما والبدل

منها منصوب بان تقول في الجواب متكئا على اخرا ومعتمدا وفي البدل كيف يقوم امعتمدا ام لا فكانك قلت بلي صفة موصوف فايقوم

[مستغنى] زيدا امعتمدا ام لا فمعتمد بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ان يليه قول

به منصوب المحل صفة للمصدر الذى نضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد ولا يجوز

مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف المصدر مقدرا اجاز ذلك جوابه نحو قياما

سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدأ نحو

في جوابه صحيح او سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقل الذى بعد كيف نحو كيف [صبحت] و

كيف تعلم زيدا فهو منصوب الموضع خبرا او مفعولا به ولا استفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في

جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين واما نحو قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى

الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون الاشذوذا

قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى في نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيهما معنى العموم الذى

يعتبر في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كى قال أَوْ رَاعِيَانِ لِبُعْرَانٍ شَرَدْنَ لَنَا كَيْ لَا يُحِسَّانِ مِنْ بُعْرَانِنَا أَثَرَا

قال الاندلسي هي لغة فيها ويقال حذف فاء كيف ضرورة **قوله** ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع

فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ خبره ما بعده خلافا للزجاجي [عنه]

النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بتصغير مذ وجمعه لو سمي بمذ على منيذ وامناذ وبنوا على هذا ان الاسمية

على مذ اغلب للحذف وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد من الحرف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو

رب ورب وهذا كما قال بعضهم في اذا انه مقصود من اذا ومنع منه صاحب المغنى وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول من العرب

واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع

وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين

رد الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة بني تميم وغيرهم

ويشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا

فكيف منصوب المحل جزء ثانيا مطلوب ذلك الناسخ و الاستفهام ١٢

بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ و جمعته على امناذ ١٢

عن

استعملت ١٢

منذ الذي هو لغة اهل الحجاز على ما حكى ولا يجرون بهما معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في جرهما في الماضي ولا تستعملان
في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية غرته فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف
اى من الذي هو يوم الجمعة اى من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو طائية وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته
منذ يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ
من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى
يوم الجمعة وينبغي ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء يومان اى هذ اذ ابتدأ اليومان اللذان قبل
هذا الوقت بدخولهما في الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي ان لا يكون منذ الجارة
على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويلان المذكوران في الجارة بل يكون حرفا موافقا في اللفظ للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين
هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف اليه
جملة كما في حيث واما في حال جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة ومن تاريخهما معنى الحد المضاف الى الزمان
مضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقتنا على ما سيجيء انه لابد لمذ ومنذ من معنى
ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين كما
ذكرنا على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدءان
ما بعدهما خبرهما على ما يجيء تقريره والثاني لابي القاسم الزجاجي انهما خبرا مبتدأين مقدمان فان فسر الزجاجي مذ ومنذ باول المدة
وجميع المدة مرفوعين كما يجيء من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا
كيف تخبر عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصحح تنكير المبتدأ الموخر الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال
وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا في ما رايته منذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان
اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم بعض الكوفيين
ولا باس ان تركب مذهبا خامسا من هذه المذاهب مما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ
من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود
معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يجيء وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظهما
وامور النحو اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين واذ حقه الاضافة الى الجمل والاضافة وحق اذا ان يضاف الى الجمل
اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتيج الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة
احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات المعربة الاصل
كما شابهها حيث فكانه حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف او اكثر فبقي منذ كما هو للغة السليمية ثم استثقلوا

الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا فاذا كذا رجع الذال الى السكون لاصلي اذ الضمة انما كانت لصيرورتها على ثلثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان تحصل اما بان تذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذ يومان ومنذ اليومان ومذ سنتنا ومذ زيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان تذكر اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما بعده نحو مذ يوم الجمعة ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان اصل منذ من اول اذ فحذف اول المضاف الى اذ فركب من من واذ منذ كما تقدم وذلك لان معنى مذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد اما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف محذوف اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فتقول يضاف منذ الى جملتين اسميتين الجزئين نحو منذ زيد نائم والمعنى فيها جميع المدة والا اعلها بهذا القيد مستعملة لاول المدة او التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لان اذ يختص بالماضي وهو مركب منه وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال المضاف ليس بمحذوف على ما اخترنا وجاز ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدر لتغيرها بالتركيب عن صورتها التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث اية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي دخلا عليها بحرف مصدر لكونهما غير صريحين في الظرفية فتقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يكون منذ ههنا مضافا الى جملة حذف احد جزئيها كما يجيء بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد فهذا ان الحدان يجوز ثبوت القراءة فيهما ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائهما لان الحد يجوز دخوله في المحدود وخروجه منه وما بعد الحدين يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجوز كون الزمان المراد بالاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص كما يقول ما رأيته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب ومنذ يوما القائك ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذي الحجة وانت تقصد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا اليوم الثاني الى الان وكذا الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف تبقى حتى تنقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرات فلا ان الحد يدخل في المحدود في نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وان لو نقل بقا المعنى انها انقطعت في يوم من ايام العشر غير معين لان

اذ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل او عدم فعل مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه تحصل اما ء

لتركيبه من اذ الموضوع للماضي ء

ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها ء

ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه ويجوز ء

ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في مذ يوم الجمعة وعند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين ههنا وان لم يسد مسده شئ لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ على حذف خبر المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي اخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان تجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي مذ ابتداء نومه او نومه مبتدئ وفي المعنى الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى الاول ومذ ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم سرت وكم سؤال عن الزمان اي من وقت يومين اي وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء كم منها وانما جاز ذلك لخروجه اذا بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذا اضفته الى المفرد طارئة كما تبقى ضمة حيث مع اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذي ذكرنا اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لانه لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول المدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة وهو كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان كنت معنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيراد المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا نحو صحبني مذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك

في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء

عارضة قليلة

عند

وهو جواز

عاشرتنا

الا

لانك تقول ما لقيناه مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بانه
اى للمقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين لا انك
قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد
رايته اول من امس اما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الروية يومان واما اذا كان في اوله يعني
وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع
او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان تقول
ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان
وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بينّا وهو ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في
جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير
القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فبها و
والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع اذ يجوز زمن اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل .. ان فيقدر زمان
مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ ان سافر او مذ سافر مذ زمان سفره او مذ زمان ان سافر او مذ زمان سافر ولم
يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميان عندهم مبتدأن
ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الروية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الروية يومان
فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رايته متى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء
قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ
الحرفيتين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحروف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية
عندهم جملتان فما رايته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تفسير الثانية
يقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها اتية لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اى ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما
فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك
ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا ان يفسره بمن اول يومين بتقدير
المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي هذا القريب والا فمذ
يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام الكلام في تقرير المذاهب والحق الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ
ومنذ او المرفوع بعدهما فلك ان توافق بالمعطوف ما بعدهما جرا او رفعا وان تنصبه [illegible] الا نظر

اى في جوازه

اذا صرحت بتفسيرها

منصوب اذ تقع مابعدها واخبرالان المعطوف ان وافق مابعد منذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على منذ فمثال الموافقة في المجموع ما رأيته منذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رأيته منذ يوم الجمعة ويوم الخميس منذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصوداً بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رأيته منذ يوم الجمعة وخمسة ايام او منذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها قال الاخفش ويونس بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد منذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو منذ قام زيد في الجمعة اما الرفع والجر فعلى ان المقدر والنصب على معنى منذ قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او قعد في زمان فعل اخرى وما رأيته يوم الجمعة ... ما ذكرنا الا يجوز الا العطف على منذ لان زمان ... قيل وربما دخلت كاف التشبيه على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له منذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قيل الكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فخففت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر فهو هذا اخر الكلام في منذ ومذ

قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولد ولد ولُد ولدُ ولدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله ﴿ صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب ﴾ وتجرد تصدير الجملة بحرف مصدري لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما ولم افتقر لدن ان غلام وفيها ثماني لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان تحرك الدال فتحا او كسر الساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسر الان البناء الساكن قد يزال بتحريك الاول كما في لم يكن الذين وبتحريك الثاني كما في بلده فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب اللغة الاولى اعني التي على وزن عضد لغة قيسية قال المصنف الوجه في البناء لدن واخواتها ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن في ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عنده وهو معرب بالاتفاق والذي ادى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف يعني على اقل من ثلثة حروف بناء من لواضح على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في شرح قوله الاعراب ما اختلف اخره به فلا يجوز ان يكون بناؤها و مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما

ثم ... التي ... للتنبيه ...

٢ ... ٣ ... ٤ ...

بزوال الساكنين يحصل ... فلذلك هذه ...

لدن المشهورة لغة قيسية

في حد الاعراب فلا يجيء ذكره

لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها واما الدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك
غنى وربما فتحت عينها او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى المضمر فلا
يقول من لدم بل من لدنه ولدنك ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة
جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية
وكون دال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب
من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتميز في راقود
خلا او بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها
بالتميز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم تدر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي
لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى يعامل معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد حكى
سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال شعر طاروا علاهن فطر علاها ❊ واشدد بمثنى حقب حقواها ❊
وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو رميت انما شبه الضمير المجرور بالمرفوع
دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
ولم يشبه بالف نحو عزا لان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان هذه الالفات اصلا
فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف على والى ولدى وقلب الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية
ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلثة واما خفاه على مذهب المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس
منه **قوله** وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان
بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر كحتط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال
ولولا نبل عوض في خضماتي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا
لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعل البتة الا ان قط مبني لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي لفظا
ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض لمعنى المضي ومع الاثبات
ايضا قال شعر ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي ❊ هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب ❊ وهو منفي معنى لكونه في جواب لو لا وبناء عوض
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الدهر
والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي من الدهر داهر وبني قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كاخي والاولى
ان يقال بني لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس كذلك لشيوع نحو قولهم طال الابد وبني قط على
الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد تخفف الطاء في هذه وقد يضم

القاف اتباعاً لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ وجاء قطُ بسكون الطاء مثل قط الذي هو اسم الفعل وجاء في عوض فتح
الضاد وكسرها ايضاً واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله ؎ رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ اُمٍّ تَحَالَفَا ۔ بِاَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ
ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه فهو كان
في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة
كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقاً من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار
معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبن صباحاً ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضاً معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو
معنى اللام ليس بظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحاً ومساء وقصدت صباح يومك ومساء
ليلتك لم يتبين تعريفهما كما يتبين في قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لاخواته
من صباحاً ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصوبة منونة فهو شاذ من بين اخواته مبنياً كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غداً مع
قصد غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلاً للداخل في الوجود في باب التعيين والتعريف على المقدر وجوده وذلك لان التعريف
فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفياً حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع
انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع الصرف كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف
في حال الرفع وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر كالحجازيين قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافي
وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضاً بعدها
من يجر فكان مشبهاً بنفسه قال ؎ لَقَدْ رَاَيْتُ عَجَباً مُذْ اَمْسَا ۔ عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْساً قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال
سيبويه ان سميت بامس رجلاً على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به
شخصاً فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجيء في باب الاعلام وان سميته به على لغة بني تميم صرفته ايضاً في الاحوال لانه
لابد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع ايضاً اذ ليس في
الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار علمية المقدرة كما قلنا في باب
غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعاً وبناءه نصباً وجراً كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان
الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة
منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو
الرفع فصار في حال الرفع معرباً غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فاراد
ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابها رفعاً اذ كانت تصير مثل حيث في
الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤها اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضاً هو ما تبنى عليه الكلمة

بنى

منصرفة
لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك
كالحجازيين

بعد السكون الكسر وايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة
من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اعني في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا
وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحونها
في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او
دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وقد يبقى مع اللام وربما بني المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة
اللام وقال سيبويه ولا يصغروا امس كما لا يصغر غدا ولا يثنى او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس
لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد
وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاجي مستدلا بقوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة
اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها وقال السيرافي
لشبه الحروف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا يعني الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع
نكرة ثم تتعرف ثم تتنكر ولا تبقى على حال فلما لم تتصرف في تعريف اللام شابه الحروف لان الحروف لا تتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه
اللام كما مر واما اللام الظاهرة فليست للتعريف بل زائدة لان المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها
وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين اذا حان فدخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه
وآله نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى
عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء في امس انه امر من امسى يمسي وقد يقال في الآن
لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل
فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي
كلو الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب انه
على التاكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرنا
في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله
ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك كما
قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الهاء
لوقوعه موضع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين على ما هو احد مذهبي سيبويه رحمه الله وهو انه من لاه
يليه اي تستر ففتح لخفة الفتح على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء فيقال لهِ ابوك وانما قلب لان الكسر لو بين

فى لاه لالتباسه بالجر الذى هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قال الاه بلاه قلب الى بالاعرابية فى نحو الله لافعلن بالنصب واما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبنى قال سالته يعنى الخليل عن معكم لاى شئ نصبتها يعنى لم لم تبن على السكون هذا اللفظ فقال لانها مبنية قال لكون وضعها وضع الحروف او لمشابهتها الحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين فى نحو كنا معا والجر فى نحو جئت من معه اى من عنده وان كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان الحق انه محذوف اللام كما يجئ انشاء الله تعالى وقد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مسبوق بالنظر من الواضع الى مشابهته فى الاستعمال الحرف فلا يكون سبب بنائه الاسم وتسكين عينها لغة ربعية يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم هو اى مع فى هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان كذلك موجبا للبناء لبنى من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطحبان لم يسم ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اى فى زمان وكنا معا اى فى مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا تفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف فى معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له فى الاصل عنده وعند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكارا للاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخوك يرد لامها فى غير الاضافة ويحذف فى الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها **قوله** والظروف المضافة الى الجمل واذ

يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وان **قد مضى شرحه فيما تقدم** **قوله** المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشئ

بعينه وهى المضمرات والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء المضاف الى احدها معنى **قوله** بعينه احتراز عن النكرات ولا نريد به ان الواضع قصد فى حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فى حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام او لا كما فى غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله فى شئ بعينه لكان اصرح وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر فى حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذى ذكرنا هناك وجعل اللام من حيث علم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل فى هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشئ معين ويدخل المضمر فى نحو ربه ونعم رجلا وبئس عبدا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام فى نحو جاءنى رجل فضربت الرجل واما الضمير فى نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما فى ربه رجلا لانه لم يخص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصح فى رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعود اليها والمعهودة مخصصة قبل بحكم لانه

اشيرتها الى خارج مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيء
البحث فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص
المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة
مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منها الى مخصوص بحسب الوضع ويخرج منه النكرات
المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل تخصص في هذا الاستعمال
بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك
فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع
للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته
بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل
في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان يأكله
الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة تقوم بها نفس الاسم
المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول اولا ان التنوين
في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو
ما جاءني رجل فانه للاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام ولا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي
التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة حالية ولا مقالية دالة على انه
بعض مجهول من كل كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشرى قرينة ان المشتري بعض ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله
تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة
الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما
وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالة على ماهية خارجية فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة
بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن البعضية والكلية لكن كلامنا في المشخصات الخارجية لان الالفاظ
موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه السلام الماء
طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف
المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثل هذا يعم جميع المفرد و
المثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله ان
الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معاملا الاتي

منها

كل كلمة اشارة

كالقرينة الشرى الدالة على ان المشتري بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد

خارجة

بل يمكن

معا بل يجوز ذلك على ان يكون الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخويك معا بل يجيء على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع و المثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا الزيدين والا زيدا او ذلك لان الجمع المحلى باللام فى مثله يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع فى غير الموجب قال عليه السلم لا تحرم الاملاجة اى كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان اى كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر فى سياق النفى مفرد وغيره فى استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين والا الزيدين فقوله تعالى لا تدركه الابصار اى شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال الجمع فى الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى وكل ما ذكرناه ماخوذ من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بنى فلان اى اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على ما يجيء فى بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنكر كانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذى اللام والمجردان المجرد لاجل التنوين الذى فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رأيت تمرا ورجالا اشياء من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشرى واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر قال ولقد امر على اللئيم يسبنى وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما مر فى باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود الخارجى قوله وهى المضمرات قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء تحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه يعنى ان حرف التعريف هى اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف

فى مثل هذا الموضع

هذا هو المعلوم من استقراء كلام ملهم

اشتريت كالرؤية فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو

من غير اشارة

والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما نحو ان لا تفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على المذهب الصحيح واما نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان الرجل مغائر الرجل حتى جاز توالیهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة ووضعت ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف وهو النون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها للتعريف نحو هل وقد استدل لا الا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ؎ ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد ؛ وذلك قوله ؎ يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال ؛ وانما حذف عنه همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله ؎ اما ودماء مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما ؛ وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم فيه كما ياتي في باب العدد وقد تزاد فيلزم كما في الذي ومتصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا تعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده ؛ وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام لا يعرفها البصريون واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين للموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل يعرض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والنداء نحو يا رجل ولم يعده من النحويين في المعارف فلانه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب المنادى قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء للتوغل كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظر له الى تناوله معينا اخر كما كان في سائر المعارف قوله بوضع واحد متعلق متناول اي لا يتناول غير ذلك المعين

وان لا تفعل وبلا ادال فلجعلهم لا اخاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلهذا تقولون اللا فرس واللا انسان وما نحو بهذا ؛ لانه لم يغير معنى ما قبله ولا بعده عد الفصل به كلا فصل ؛ وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا

تكون الزائدة لازمة في الذي

فلكونه فرع ؛ لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع

بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناول بوضع اخرای بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى
شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله للمعين الثاني بوضع اخر غير الوضع الاول
بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا تخرج علم الجنس نحو اسامة
عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو
اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا
اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة
كل كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فاسد موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه
التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا
ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي
لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تقول في اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية
في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا مخصوصا بالاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق
خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل لهم على
هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثعالة وابو الحصين وام عامر واو ليس لها حكم الاعلام لفظا من منع
الصرف في اسامة وترك ادخال اللام على وليس واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ومجيء عنها
الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله تطلق على المنكر نحو الا ان نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك ليس جاريا مجرى الاعلام
في الاحكام المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية ككرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي
اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحش
واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان
ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لمح معنى يناسب المسمى
نحو ابن مخاض لمخاض امه واحجار لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية زو
وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح والا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا
فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا في الشعر نحو قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام نحو
قوله سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاجر ويجوز ان يكون حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به
وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقالوا اولى في اولى لك فهو
علم للوعيد فاولى مبتدأ ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الان وهاة

موضوع

فلفظ اسد مثلا

للغاة

لا دليل على علمية سبحان

لا امتنع من ان يقال حذف المضاف اليه

الآن اذا اوحد وأفد خول تاء التأنيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ايهل وارملة واولاة ايضا علم فلذا لم تنصرف
وهو من ليه الشراى قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة فى تانيثه بالرفع والاخر اولاة اى الشر القريب الآن واما هات الان فالزمان
متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقبوله للتاء لا يضر الوزن لان ذلك فى علم آخر فهو كما لو سميت بارمل
وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين
التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق
الا مع القرينة المخصصة وكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ص
ولانت اجرأ من اسامة اذ دعيت نزال ولج فى الذعر فيصح الاستثناء من مثله كما صح فى قوله ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا
تقول اسامة تفرس الانسان الا الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف
اللفظى اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة فى اصطلاحهم
من غير ان يقع ذلك فى كلام العرب الامثلة التى يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص
بالنكرات ككل ورب على ما يجيء فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف
افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كتاء التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل والالف والنون
المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول رب وكل او من الاستغراقية او غيرها من
علامات التنكير انصرفت نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة و
نكرة فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب الفه فى التثنية ياء فيعم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران
ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته للتنكير بدخول كل فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى
قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة وراجل
خير من امرأة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول
الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد فى الفعل على آخر فهو من الفعل كالاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة
وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كالاعلام كقولك فعللة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان
فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبرت بها عن موزوناتها لا تقع على فرد شائع
منها كما يقع النكرات فبعدت من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى
بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل وجاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى
المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى
هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل الجنس فلم يصلح ان يجعل علما

وذلك نحو ارطى وسلمى داخلان فى فعلى فانه

بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما سأله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان صفة لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول لفظ كل عليه ففي افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام فيصرف فعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين ولو يحذف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال المصنف انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الاسد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك اسامة خير من ثعالة فكذا يجري الوزن ههنا مجرى الجنس اعني الذي لم يكن معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حالتيه اعني كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما للمهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه لفظي سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسيا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون ومرتجلا له ومع اجرائهم لمثل هذا مجرى الاعلام ينونون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ابو الطيب: كَأَنَّ فَعْلَةَ لَمْ تَمْلَأْ مَوَاكِبُهَا ۞ دِيَارَ بَكْرٍ وَلَمْ تَخْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ فمنع الصرف لان موزونه خولة ويقول مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى معنى الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق وفعلة اي حمزة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنهم صرف فلانه كالجئ واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها او لا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له لا في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة نحو قولك افعل الذي همزته مكسورة امر المخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات ولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر

وان نكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جني
في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف
ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين وما ثة ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان جار الله كان
اثبته ثم اسقط لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدء فلولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة
فلولا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما
اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة
على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدء كقوله علمت نفس ما احضرت واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون
معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه
نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى يصير علما بلا وضع واضع معين بل لاجل الغلبة
وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف وهما اللام والاضافة
فالعلم الغالب اما مضاف وذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغيرهما
وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب
به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني كان النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم
لكونه اليق بهذا الاسم من امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن العباس لان التعريف
الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد المشار به الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلا يقال غلام زيد الا لتعين
علم انه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة اشهرهم بغلامية حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف
وذا اللام الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا
لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة
نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال من
النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا نحو السبت فما سيمر في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا
فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات وتعرف وذلك بان
ياول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافة كاهله والاضافة
نحو قوله ؎ علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ؛ بابيض ماضي الشفرتين يمان ؛ وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه
كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاة ومضر الحمراء اذ لم يكن اشتراك في الاعلام واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال
التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة

فيجوز الابتداء بالنكرة لكونها للعموم وقد جاءت النكرة المبتدأ ايضا في الايجاب لا للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ونفس ما سواها

لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله

قال المصنف وجبر

نحو ابانين وعمايتين كما يجيء فاذا زال التعريف العلمي قد قلنا ان تنكير الاعلام قليل وجب على قول المصنف جبر ذلك التعريف الفائت
باخصر ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن
في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما و
وصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي مذهب المصنف مع القياس ولجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان
والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم
واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى
الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى التثنية وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك بجبر التعريف الزائل بالزام اللام
لزوم التعريف العلمي له فكان فيما توخيه الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين
لكن غاية الجهد وقد يثلم بعض المثنى والمجموع غير مجموع باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبها كابانين جبلين
متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان جبلان لهذيل متقاربان
اسم كل واحد منهما عماية وكذلك صحاريان فانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين مثلا لما لم يفرد من الآخر جاز ان يكونا
كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا الشخص بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك
لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال هما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع ‏كان كل موضع منها تسمى عرفة
واما اذرعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوعا لشخص معين اعلم انه يكنى بفلان و
فلانة عن اعلام الاناسي خاصة فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام وتمتنع من الصرف فلانة كما يجري افعل
معنى العلم مجرى المكني عنه في الامتناع من الصرف على ما مر والاخير تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر
اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كني عن المكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كني بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى
ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام
من كناية اعلام الانسان لان الانس بالانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكأن فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه
المصنف ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو منتقض بما روى الاصمعي عن عمار
العبسي: سكنوا شبيثا والاحص واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان * واذا فلان مات عن اكرومة رقعوا معاوز فقده بفلان
وبقول معن بن اوس المزني: اخذت بعين المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان * وحتى سألت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان
حاجتي وفلان ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلهذا انصرف هنة ويدخل جميعها
اللام واذا اسكنت النون فتاء التانيث مبدلة من اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث
لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد: الله اعطاك فضلا من عطيته

على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبدالله وحسنا وابراهيم بني حسن بن حسن كانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم حوشوا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم تكن مندوبة فتقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال ؎ يا مرحباه بحمار ناجيه وقال ؎ يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين واما راي اكثر البصريين بثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة قالوا الهاء لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو اي ابدل الهاء في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجيء الكسر في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه او يا هنانيه كما ذكرنا في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه او يا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت عن جامعت ونحوه من الافعال القبيحة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كعامر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحنتف الجراد والفقعس البلادة واما كان مشتقا من تركيب مستعمل لكن غير للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش سعته او نقصان كعم مع تغير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل لانه ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مشتقا واما ان غير بما هو ثابت في الجنس ما يفك الادغام نحو محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب ومورق وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب مهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى كمغزى ومرمى لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل ومريم وليسا بمفعولة وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام واما باعلال ما لا يعل كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي والحواء ليسا من تركيبها بل من حوي اي جمع جمعهما سقط وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحواء قلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكل بهذه التغييرات عنده تصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه التغييرات لو قيل النقل والتغيير معا مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز ان لا

على ثلثة اضرب ما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو ولقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعايد الكلب في
الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح والفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في الذم
خاصة واما الكنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت
اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى
ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فان الكنية تعظيم لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض
النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المومنين عليه السلام وقد يكنى في الصغر
تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك واذا اريد الجمع بين اللقب والاسم نؤتي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان
فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر
او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضافين
او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين
وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل
ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات
لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لنكاحه لنسوة اسم كل منها رقية وقيل جداته وقيل
بل شك ذلك قال ؎ قل لابن قيس اخي الرقيات ؛ ما احسن العرف في المصيبات وقال الشاعر في الاجراء ؎ ومن طلب الاوتار ما اخز
انفه ؛ قصير ورام الموت بالسيف بيهس ؛ نعامة لما صرع القوم رهطه ؛ تبين في اثوابه كيف يلبس وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في
باب المركب شرحه ثم نقول اذا اردت التسمية بشئ من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حدة كضاربان وضاربون
او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون اعرب اعرابه قبل التسمية في الاكثر ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان
لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو عنبل انه غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعتبان ومستعتبون معتقب
الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ... اخره ياء ونون زائدتان
قبل الياء فتحة قال الايادي يار الحي بالسبعان والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها ... جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس
يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن المنسوب الى البحران الذي هو القياس
الكثير بحراني اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع
الواو قليلا مع الياء نحو قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل زيتون موجود في كلامهم قال
الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل النون للجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي
لا شاهد له وهو بعيد عن القياس وقال في قوله ؎ ولها بالماطرون اذا ؛ اكل النمل الذي جمعا بكسر النون انه اسم عجمي وفي شرح كتاب سيبويه

فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم
قصد الى
او مختلفين في ذلك وان كانا
قوله النون المجعول معتقب

بالميم والطاء المفتوحة وفى الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى فى الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا

انه اعجمى وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذ ليس من تمام الاسم الا عجمى والا الكسر فى موضع الجر وان قلنا انه عربى فليس النون معتقب الاعراب الا انه حسن كان القياس من الناطر

بالياء ففى جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين

لان تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب اعراب الاول ولا يدخل التنوين فيروى تنوينها من اذرعات بالكسر وبعض النحويين يعربها اعراب ما

لا ينصرف فى حالة الجر فيروى من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحا فى اول

الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت

فى الاصل اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجى

معربا نحو قولك ليت ينصب وترفع قال ليت شعرى واين منى ليت ان ليتا وان لوا عناء فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف

مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او

ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثانى اذا

كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثانى الصحيح بل تقول جاءنى كم ورايت

كما محففين فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كمى كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف

اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب

يد اى مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام فى الوضع فكان جعلها من باب يد اى مما جعل لامه بالحذف كانه لم

يوضع اولى وتقول فى الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس

بتغيير لفظه بتضعيف ثانية ليصير على افل وزان المعربات واما المنقول بالكلية اى المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف

لكان تغييرا ظاهرا فى اللفظ والمعنى واذا كان ثانى الثنائى حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو

لو وفى ولا وهو وهى تقول هذه لوّ وفىّ ولاء زدت على الف لا الفا اخر وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجبت التضعيف

لانك لو اعربت بلا زيادة حرف لخرج سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو ولناه بالكلمة

او سميناه بالمراة وجب التضعيف لانا لانا من التنكر فمجى التنوين اذن وحكى بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة

الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفىء ولاء والاول اى التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبى ولاجل الخوف من بقاء المعرب على حرف

اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا راها لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها

همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما

ما هو على ثلثة احرف اخرها الياء كالواو اعربتها ولم تعرب وفى لغة لحرى زى نحو كى فاذا كتبتها واعربتها قلت كتبت زيا نحو كيا ولا يجوز

فى اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عامله لما فلا تقول كتبت باحسنة كما جاز فى نحو من وما وليت اذا جعلت علما للفظ لانها موضوعة

واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كما ...

واذرعات فيه المذاهب الثلثة المذكورة فى اول الكتاب عند ذكر التنوين اذا نقلت

هذا

ضعفت الالف فتقول هذه باء

ظ الحكاية

لتستعمل فى الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال فى التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل
مفردات لتعليم الصبيان ومن يجرى مجريهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة
لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمى بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن
اصل معناها الذى كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه وذلك
ان معنى ان تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد فى نحو قولك
هذه باء مزيدة لم يكن فى اصل الوضع انك تقول فى حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلثة كزيد وعمرو يكون فى حال الافراد ايضا
كذلك وسيبويه جعل ابجاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فهى اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمن وقرشات اعجميات
فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابجاد مثل ابى بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل اى
مات وحطى من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى لا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها
تعليم الخط بالسريانية وقرشات يدخلها التنوين كما فى عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل
الكتب كلمون اى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمى بفوه قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه
فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه فى ذو اذا سمى به فانه يقول
هذا ذوى كفتى ورايت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا ذو فعل تقلب الواو ياء لسكون
العين على ما مر من مذهبيهما فى باب الاضافة واجاز الزجاج فى فو اذا سمى به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد
حرف العلة كما شدد فى هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبى وان سميت مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف
الذى مر فى باب غير المنصرف وان سمينا ها بهى فهو كما لو سمينا ها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما
ان يكون جزء كلمة او لا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف ولام الجر وياء الاضافة على قول اولا فان كان
متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى من غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع
فتقول فى المسمى بياء الجر بى ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول
فى المسمى بلام الابتداء لا وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم ففى حكمه
عند سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجىء وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اى الياء فيقال لى وذلك
لانه لابد اذا اردنا زيادة حرفين عليه من تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء ففتح لثقل الكسر
عليه ولانه يفتح عند الاضطرار فى نحو غلامى اى ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون
متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشئ من تلك
الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رحل فى المسمى بالحاء من رحل وقال غيره بل الاكتفاء وزيادة قدر الضرورة فان كان

لكون الحرفين مجانسين لحركته

لابد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا اردنا زيادة حرفين عليه والساكن

ذلك المتحرك فاء كمل بالعين نحو رَجٌ في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكمل ان باللام
لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمبرد يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جَلٌ في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعِدَةٍ والاخفش يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه نحو سَهٍ هذا اولى
لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عِدَةٍ وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما كمل به المتحرك اعني
برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا
اسٌ وقام اسٌ وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو مَنَ اَبٌ بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير
لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل
وانما يكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك
بوحش اِصْمِتَ واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب
غير هؤلاء المذكورين في التكميل بعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني
واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة الوصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اِضْرِبْ جئت بالهمزة
مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي بعدها فتقول اِنْطٌ وان سميت بفعل مفكوك الادغام
جزما او وقفا نحو اردد ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو قَرْدَدٍ ومَهْدَدَ كثير
في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا
سميت بالَبُبٍ من قولك بنات الببي ولهذا يرد اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش
واغز وارم واخش ونخف ونقل ويبع وخف وقل وبع فتقول جاءني يغزو ويرمي ويخشي واغزو وارمي واخشي ويخاف ويقول
ويبيع وقول وبيع وخاف كما مر في غير المتصرف ويكون يغزو ويرم واغز وارم كقاضٍ اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير
المنصرف ما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت
تشبيها بحرف العلة في لم يغز ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي بنحو ره وقه ويرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة
في ره الهمزة التي هي عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبي كما في لا وقد الاصل اولى فتقول جاءني راي والاخفش يرد همزة
الوصل ايضا مقطوعة فيقول اِرْاي غير منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام
المحذوفة الفاء في قِهِ فتقول جاءني وقي اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في قيّ وانما فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو
ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان
علامتين للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من التنوين كما يستحقه ضربت لو سمي به فتقول ضربان

زجر للبغل ۱۲
الاسم
اي لانه
علم لامرأة ۱۲ منه
سمي
والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ويخشي كيحيى واغزو

وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع ان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليكم الملئكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت باولى وذو فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به مذكر واما التاء فبدل من اللام وليس لمحض التانيث ولهذا لم ينفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء للتانيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لان المراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كاللات والافضل والذي والتي ونحوهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون وليس والم ويجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك انا بينا ان المبني اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب على مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء المعددة معربة لكنها لم تعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها السور وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشوا لا يعتد به وان سميت بها غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم تمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتانيث في انف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حم **قوله** واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه قلما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم **قوله** والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة هو ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نصا نحو ما جاءني من رجل ولهذا كان لا رجل المتضمن لها نصا في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية اريد استغراق الجنس مبتدئا منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود وكانه قيل ما جاءني هذا الجنس من واحد هم الى ما لا يتناهى فمن ثم نقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد من احد وان وقعت النكرة في غير النفي والنهي والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد تكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة وقليلا في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على انها في الموجب مجاز في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يسبق الى الفهم مع تلك

كما في هند وكذا اذا سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كيس حم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالمر وكهيعص فالحكاية لا غير وحكى عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشوا لا يعتد به قوله واعرفها حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاءني من رجل او مقدرا نحو لا رجل اي من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هذه

اللام بلا قرينة الخصوص وعدم الاستغراق ليتبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة العموم والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا مهية العدد وكمية الشئ عدده المعين لان الكمية
ما يجاب به عن السوال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشئ حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة
الشئ وكيفية الشئ وصفه المعين الذي يسأل عنه بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع
لعدد غير معين ويخرج منه المأت والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحد
لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول احد فليس ههنا احاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم
درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشئ وان كانا مع ذلك وضعا لمهية الشئ ايضا
ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب ليدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد
من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب والخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء
العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد
قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد
يكون زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل
الواحد والاثنان **قوله** اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد
وان كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة وما عداها متفرع عنها اما بتثنية كمائتان والفان واما بجمع كعشرين واخواته
الجارية مجرى الجمع واما بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف كذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم
واما باضافة فنحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الاف ونحو
ذلك ثم شرع في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمونث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان احد اثنان للمذكر
وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد ثم العدد المنفرد ويستعمل في العدد وكسائر الفاظ
العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون وفي التكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة
المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في احدان فهو قياس لان الواو المضمومة يجوز
ابدالها همزا في الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت وفي الوسط كقؤوس واما في احد فهو شاذ عند الجميع واما احد
فهو قياس عند المازني اي ابدال المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة والدة شاذ عند غيره واذا استعمل في الاعداد المنيفة
اختار لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في النيف احد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون في ما قبل واحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير النيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم

يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا قرينة والسبق

اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عداها الى الالف متفرع منها بتثنية كاثنان والفان

واحدٌ ومن لا يستعمل احدى الا في التنييف او مضافة واما احد فيستعمل مطردًا للعموم العلماء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاء
احد ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغني عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره
نحو قولك ان احدا لا يقول كذا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد
ويستعمل واحد ايضا للعموم العقلاء في غير الموجب لكن تؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن قال ابو علي همزة احد المستعمل
في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جاءني
احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان تقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف
ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب في غير تنييف ومع غير اضافة استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح ونفي
المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها بسدرة وسدر ومعنى هو احدى الاحد داهية هي احدى الاحد قال
حتى استثاروا بي احدى الاحد؛ وتستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي عريب وديار ودارى ودوري وطوري وطار
وآرم وارم واريم وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصحب نفيا ودبي ودبيج وابز وابزن بالزاي وتأمور وتومور وتومري
ولمي واما اثنان فهو لفظ موضوع للواحدين من الثني واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه
بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكاة **قوله** ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة
الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة خولف باب التذكير والتانيث من ثلثة
الى عشرة فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه
واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة
رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم لكونه بسبب
على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتانيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا
فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في غير هذا الفن ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها اذن معنى الوصف
الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها
اغلب فنحو ثلثة رجال اغلب في الاستعمال من نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في
الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى معدودها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد
ان تضاف الى معدودها فان لم تضف وهو من احد عشر الى مائة فلعلة كما يجيء واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة
واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين في اضيفت الصفة الى ما كان موصوفا وهل المضاف اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيين
او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصريين فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان يقال بتجويز الكوفيين
نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان تعرف الثاني هو تعرفه كما مر في

بلا تنييف ولا اضافة

فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان

كما من احد عشر

باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف الى بعكس كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل ومن نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالطاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة الجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مونث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة الجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت الاعداد تابعة في لعشرة ليس في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه آخر الغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المونث لما جيء فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة درهم والف رجل دراهم مائة ورجال الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت عليها كما ذكرنا لان عشرين واخواته لزم اواخرها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يجيء فتبعها الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين انفطام عن العادة فلما لم توافق هذه الاعداد اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التنيف على حالها قبل التنيف وان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه لان عادة الفاظ العدد اذا ترادفت ان يجتزأ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا ومميز العشر اذا لم يكن مع النيف يخالف مميزه مع النيف اذ مميزه بلا تنيف مجموع مجرور ومع التنيف مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها المجموع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراءها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها مع تانيث موصوفها وحذفه منها مع تذكيره ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتيسر ما قصدوه من اجرائها مجرى الصفات المشتقة وتظن ان التاء هي التي كانت التانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للموحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والعنصوة والحجارة فان لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمهما التاء اذ يقال عباء وشقاء وذلك لان مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوهما على طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات في المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذلك نقول غزاة واستقاء فلو ثبت التاء فيها في الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر

لان اواخر عشرين واخواتها لزمها الواو

هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف

المقدر مجموعا عوملت

فانها اذا كانت موصوفة مونثة وحذفه منها مع تذكير الموصوفات والاموصوف

الا الذی کان قبلها بدلیل انه لو کان الاصلی معتبرا لم یجز فی السعة قال نسوة کما لا یجوز فیها قال امرأة فکما ازال التانیث العارض التذکیر
الاصلی فی رجال وایام ازال التانیث الاصلی ایضا فی نسوة لکن هذا الطاری ظاهر مشهور فی رجال خفی فی نسوة لان الشیء لا یستغرب
عن مثله انفعالا عن ضده فصار نسوة کانه مذکر لخفاء تانیثه فقیل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصار التاء التی کانت فی الاصل لتانیث
مجرد لفظ العدد علی ما قررنا لتانیث المعدود وهذا کله فی الجمع المکسر واما الجمع السالم فلا یقع ممیزا للعدد عند سیبویه ان کان
وصفا الا نادرا فلا یقال ثلثة مسلمین ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمییز تعیین الجنس والصفات قاصرة فی هذه الفائدة ثم
اکثرها للعموم فاذا لا یقولون فی الجمع المکسر وصفا ثلثة ظرفاء واما غیر الوصف فان کان علما قل وقوعه ممیزا لان جمع العلم لا بد فیه من
اللام والغرض الاهم من تمییز العدد بیان الجنس لا التعیین فممیزه منکر فی الاغلب ان کان مجردا فلذا قل ثلثة الزیدین وثلث الزینبات
وان لم یکن علما فان جاء فیه مکسر لم یمیز بالسالم فی الاغلب فلا یقال ثلث کسرات بل تقول ثلث کسر لقلة تمییز العدد بالسالم فی غیر
هذا الموضع وقد جاء قوله تعالی سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم یأت له مکسر میز بالسالم کقوله تعالی ثلث عورات فثبت ان
الاغلب فی تمییز الثلثة الی العشرة الجمع المکسر فبنی امر تانیثها وتذکیرها علیه دون السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ننظر فی تانیث
الثلثة واخواتها الی واحد المعدود ان کان المعدود جمعا لا الی لفظ المعدود فان کان الواحد مونثا حقیقة کثلث نسوة
وطوالق او مجازا کثلث غرف وعیون حذفت التاء منها کما رایت وان کان الواحد مذکرا اثبتت التاء فیها سواء کان فی
لفظ الجمع علامة التانیث کاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوی والواحد حمام وابن عرس وابن اوی او لم یکن
فیه علامة التانیث کثلثة رجال وان جاء تذکیر الواحد وتانیثه کساق ولسان جاز تذکیر العدد وتانیثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة
سوق وخمس سوق ولو کان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالی فله عشر امثالها وان کان
المثل مذکرا اذ المراد بالامثال الحسنات ای عشر حسنات امثالها وان لم یکن المعدود جمعا بل هو اسم جمع کخیل او جنس کتمر وشعیر فی
الفرق بینهما فی باب الجمع نظر فان کان مختصا بجمع المذکر کالرهط والنفر والقوم فانها بمعنی الرجال فالتاء فی العدد واجب قال تعالی تسعة
رهط وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان کان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض
لانها بمعنی حوامل النوق وان احتملهما کالبط والخیل والغنم والابل لانها تقع علی الذکور والاناث فان نصصت علی احد
المحتملین فالاعتبار بذلک النص فان کان ذکورا اثبت التاء وان کان اناثا حذفتها کیف وقع النص والمعدود نحو عندی ذکور ثلثة
من الخیل او عندی من الخیل ذکور ثلثة او عندی من الخیل ثلثة ذکورا او عندی من الخیل ثلثة ذکور او عندی ثلثة ذکور من الخیل الا ان یقع
النص بعد الممیز والممیز بعد العدد نحو عندی ثلث من الخیل ذکور فحینئذ ینظر الی لفظ الممیز لا النص فان کان مونثا لا غیر کالخیل والابل
والغنم حذفت التاء وان کان مذکرا لا غیر وما یحضرنی له مثال اثبتها الحاقا للمونث من هذا الجنس بجمع المونث وللمذکر منه
بجمع المذکر وان جاء تذکیره وتانیثه کالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الی تذکیره وحذفها نظرا الی تانیثه وما لا یدخله معنی التذکیر
والتانیث ینظر الی اللفظ فیؤنث نحو خمسة من الضرب ویذکر نحو خمس من البشارة ویجوز الامران فی نحو ثلثة من النخل وثلث

من النخل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم تنظر الى لفظة اشياء وان كان اسم جمع لطرفاء
لانه قائم مقام جمع شئ فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة
الفاظ العدد الا اثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس
في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ العشرة فانه
يرجع الى القياس عند التركيب تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما رجع الى
القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتانيث
في التنيف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا للمميز تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين
بما ذكرنا تعليل **قوله** احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة اي احد عشر
اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث **قوله**
وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف
الذي في آخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى كسره واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل
آخر وهي الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب لتحرك الآخر لاجتماع اربع فتحات
احدها فتحة آخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر **قوله** عشرون واخواتها فيهما يعني في المذكر والمؤنث كان
قياس هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجالا الى تسع عشرات فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف
اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان
المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا
انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة
ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلثة التي في مرتبة الآحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم
لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجيء في غيرها من الالفاظ وسيجيء في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف
اللام شائع بالواو والنون نحو قلون وثبون ومئون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدئ بتغيير
عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها التي بعدها اذ جمع المثنى غير قياسي
لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى آخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجيء في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد في عشرون
بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها تغيير لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات
وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بحجر فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستأنف فالواو والنون في عشرون
واخواته كالجبر لما حذف كما قيل في عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون

الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون رجلا لم يمكن دعوى التغليب في

عشرون رجلا وامرأة قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما ثم على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف والمعطوف عليه العقد والنيف بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اى في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني ترجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطف على المائة نحو مائة واحد مائتان واحد الف واثنان في المعلوم معدوده وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اكثر استعمالا اعني عطف الاكثر على الاقل الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فتكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف الف والف الف والفان والف الف وثلثة الاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احد عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الالاف مذكرا او مونثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة لان مميزها المائة والالاف لا ما اضيف اليه المائة والالاف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله وفي ثماني

عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتحة لخفتها كما في رأيت القاضي وجاء اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معديكرب قالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع فتحة للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد حذف الياء في ثماني في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون

المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه اى النيف

والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى

الالف

الالف

وقد يفصل ذلك برباع وجواز وشبههما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة
وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول
بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود **قوله** ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة
الى تسعمائة وكان قياسه مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض
مفرد **قوله** الى العشرة الحد ههنا داخل في المحدود واعلم ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة تصير بها
اخف على ما مر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في
الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجئ القول
فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف اليه العدد للتخفيف واصل موصوف الثلثة
فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فسيجئ **قوله** لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم
الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع
لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منتقض
بقوله تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ع ثلثة انفس وثلث ذود ۞ لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف
العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة
لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة احبال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب بتاويل
ثلثة من كلاب وليس بمشهور **قوله** الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى التسعة مفرد
غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد
لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها العدد او جمع التكسير كما في ثلث عودات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف
والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
وارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة الشعر ثلثمائين وخمسمائين قال ع ثلثمائين للملوك وفى بها ۞ ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم
وبعضهم يقول في مئون مُؤون بضم الميم وبعضهم يشم كسرة ميم مائة في الواحد ايضا شيئا من الضم والا بين الضم وذلك هو
الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات فقلت مأت كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين كما مر
في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقيل المائة واحدة
مائين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله حاتم الطائي وهاب المئي عند الاخفش اصله المئين
حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء مثل تمرة وتمر وليس بمستقيم اذ القياس اذن مأى كمعي كما تقول في الثنتي وفي
طبتي طبي وقد قيل اصله مأى ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف حلق كما جيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومائي

المميز

وهو باطل لقوله تعالى

١٢ س كعصي وعصي

كالكليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما مع احد عشر الى
تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثني عشر لما مر في باب الكناية
قيل ليس هذا مثل ذلك لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به لبيانه فكان الجميع كالشيء الواحد المضاف
اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلانه لو جر حذف النون
للاضافة اذ ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشتبهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو وهذه النون مثلها قلت بل نون
عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع
عشر وثلث واربع لما ذكرنا في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم و
اربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف
الى المميز فضلة بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمعية فيه مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذرت الاضافة ونصب على التمييز وهو في
صورة المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية كانت تفهم من العدد المتقدم والمفرد
اخصر فاقتصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه
هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه
قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتهما وجمعهما وتثنية المائة والالف وجمع
الالف اذ المائة لا تجمع في العدد كما مر قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما افراده فلما جر هم
عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه
المرتبة اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء
نحو تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة جمعيته وقد يجمع مميز المائة نحو مائة
رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى
ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه
فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب
ان يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين
تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المصنف وهذا يطرد في
قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي
لانهما قرءا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما مميز لا غير وان لم تكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة مما قرأ
وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا

فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى يحذف بل هي ء

بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اول ء

الفضلات لم يبق ء

مضافا اليها ثلث واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات رجل ء

على الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة بعد اخرى جمع التكسير واما هذه المرتبة فتشهر وتكثر بها لاكمرتبة الاحاد فاغنيت عن جمع مميزها وقد يجمع ء

في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر كلام المصنف واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء وماية رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال وواحد عشر طويلا وماية ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في مثل هذه الصفات بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء وماية فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبي البناء التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا يخل بها الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما تكون مبنيا نحو الان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل الجزئين معربين باعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه **قوله** واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة ونفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص وانت تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الذكور ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر **قوله** ولا مميز لواحد واثنين استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادة النص المقصود بالعدد اعني المميز واحدا واثنين لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هم فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجال لان لفظ رجل وحده ما يفيد الوحدة والعدد ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان خصيية من التمر فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل واثنا رجلين لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرون رجلا والثلثة والاربعون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف الى المضاف اليه الاخير فالاول نحو ثلثة الرجال اهم وماية الرجل

كما ذكرنا الان المقصود
في اكثر الصفات
لم يقبح
في نحو غير هذا الموضع مبنيا كالان
جزئي المركب عنده الاضافة معربين
لتشبيههما لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن زيد
اي النساء
والثلاثون رجلا

وثلث المائة واربعة الالاف الثاني نحو ثلثمائة الالف ثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف
على المضاف والمضاف اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب قال الكوفيون هو قياس وقد مر الكلام عليه في باب الاضافة وان كان مركبا
دخل على الاول نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كدخول الحرف
في وسط كلمة وقد تدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين و
التمييز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه و
بين هما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر من النوق و
الجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال ٥ فطافت ثلثا بين يوم وليلة، وكان النكير ان تضيف وتجارا
اذ التعريف مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام والليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال
تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلبت التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه
يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة
للاسبق نحو خمسة اعبد وآم وخمس آم واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف
نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان
المؤنث عاقلا اولا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل و
ان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بالسابق منهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربعة عشر بيتا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة
هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما
بعددها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة وخمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة
عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا
اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اي ليسوا بخارجين
من هذين القسمين ومن هذين الجنسين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ
العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين يتعسر عليهم معرفة
دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال
في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه ولغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص التي
هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة
خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون
بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية منه او على هذا القياس الى اخر الشهر وان وقع

وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كانه داخل في وسط كلمة

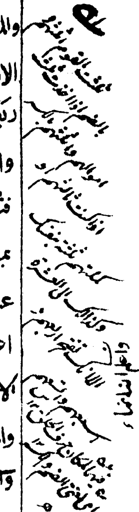
الفعل في الليل ولو يقصد الى ذكره وتوقع فيه جاز ان يكتب فيما يكتب في الايام وذلك انك تقول في اليوم الثاني لليلتين خلتا وفي الثالث لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اى من ثلثة الى عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلث اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع كثرة ضمير الواحدة وهو المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اى ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا وتكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من ان تكتب لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخصر ومنهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان تكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان تكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة الاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه

قوله وتقول المفرد من المتعدد باعتبار تفسيره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اى احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فمعرب يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين في رتبة العددية بالنظر الى حاله اى درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثالث اى الواحد من الثلثة والثاني اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته مسماة باسم درجته نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو هو ثالث اثنين اى واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه اذ صار اثنان معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان يبني من واحد لانه ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبني من الاثنين نحو ثاني واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة

في ثاني الايام

ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صير مفعوله ناقصا فرده الى العدد المشتق هو منه وهذا
المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو منه بدرجة فقط واذا نصبت به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة فيه اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها
او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير
ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد
اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل
من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الواحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة
والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه
الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى آخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا
ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة
واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة يقول كانوا تسعة وعشرين
فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحويين يمنعون من الاشتقاق
بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني
عشر وينونه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا
اعلم احدا حكاه اقول انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى
الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل
واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لابد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة
والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر
ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلثة عشر
على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعرابه ولهما لزوال التركيب ولا يجوز
ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشر فتعربه
لقرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضف قلت
الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات
اذا لم تقصد الترتيب فقلت الاول ليتبين قصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف كالحائط
نحو الحائط وهذا لا يجوز ان تجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر

منصب ، اليهما ،



فتسكين ياء الحادي والثاني مع الفهما مركبان كما مر في نحو معد يكرب واما العشرون والثلثون واخواتهما والمائة والالف فلفظ المفرد
من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون ويقولون في المعطوف الثالث والعشرون والثالث
والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجيء ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما
الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول في الاضافة الاولى ما فوقه نحو اول العشرة واول الخمسة والاضافة الى الاحد فلا يقال اول
الاحد ولا الاول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد
بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه اما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند
الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجريت ذلك فقد اجريته
مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثالث ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي الى اثنين فاذا جاوزت العشرة
واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكى ذلك عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا
الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الاول
وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل وحكاية عن العرب لا تنكر لعدالته ولا ريب ان حذف الجزء الثاني من اول
المركبين نحو ثالث ثلثة عشر اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول
الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا
فتقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني
جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمن الحرف ووجه اعراب
الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لو تذكره اصحابنا وروى الكسائي
الوجهين عن العرب قال المصنف في الوجه الاول اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني
لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز
ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلى هذا
لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل
المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد وغيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين
في المركب كما تذكرهما المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه
بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله

ياء
الى التسعين والمائة
وحكاه
مع ثقته وعدالته
ثاني جزئي المركب المضاف
واصله

ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلثة اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار كونه
احدها اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله والى ما فوقه. **قوله المذكر والمؤنث**
المؤنث ما فيه علامة تانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة او ممدودة
كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو
ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا
يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل
كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا
بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قُدَيْدِيمَة ووُرَيِّئَة قوله وعلامة التانيث التاء
تاء التانيث في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هي علامة
لها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وبانقلابها هاء في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا
مشابهة الهاء للالف وليس بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله الياء
ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوعة للتانيث كذا وليس في اسم الاشارة ما هو على
حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث قد يدخل الحرف
كرُبَّتْ اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله ؎ فقلتُ لها اصبتِ حَصَاةَ قلبي ÷ ورُبَّتْ رَمْيَةٍ من غير رامٍ ÷ وقد جاء يا صاحبا
ربت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد وتلحق
لا لمشابهته ليس على ما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان ومنتان فليست للمحض
التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهو منة
كشفة والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزوم مصاحبة للكلام
الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احداهما لبقي الاسم مقصورا كما كان وضع العلة فقلبت
ثانيتهما الى حرف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا او ياء مع انهما انسب بها وانقلاب حروف العلة
بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في رداء وكساء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان الت
الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد اغدو على اشقر يغتال الصحاريّا ويعلم تانيث ما لم يظهر
علامته بالضمير الراجع اليه نحو والشمس وضحيها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث فعله وشبهه المسند
اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة ولظى نزاعة ولسليمن الريح عاصفة وبمصغره ان كان المكبر
ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال الخاص بالمؤنث كفواعل في الصفات

فالان ودعفاه اي ... وفعل وا... صحاح

لصار

اي ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر

الشقرة في الخيل حمرة صافية ... العرف والذنب ... وان ... ويعبر ... صحاح

كطوال فى سنوا نض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ونحو جمعها على افعل فى المؤنث وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل قوله ويجئ التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما فى الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو القياس فى هذه الانواع الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة فى المذكر والمؤنث فلكونهما فى الاصل صفة النفس اى نفس ربعة ويفعة واما فى الاسم الجامد فهى اسماء مسموعة قليلة كرجلة وامرأة وانسانة وغلامة الثانى لفصل الآحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسهما كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة ففى قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت لتاء الوحدة فى نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجئ وفى المصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة وتخراج واستخراجة وهو قياس فى كل واحد من الجنسين المذكورين اعنى المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمء وكمأة للجنس وكما وقع للواحد وقال بعضهم ان التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء الوجهان فى القرآن قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجئ ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابى واعراب وفارسى وفارس وعربى وعرب ورومى وروم واكثر ما يجئ التاء للمعنيين المذكورين فهى فيهما عارض غير لازمة ولذا قلب اللام همزة فى نحو عظاءة وسقاءة وياء فى نحو تعازية بخلاف نحو شقاوة وحراية وسقاية وعلاوة وهراوة فان التاء فى هذه الاسماء للتانيث اللفظى وهى باعتبار الوضع لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجئ وان جاءت فى بعضها غير لازم كشقاء وشقاوة الا ان وضعها فى المؤنث اللفظى على اللزوم وما جاز قلب اللام وتركه فى عباية وعباءة وغطاية وغطاءة وصلاية وصلاءة فلما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك فى الصفات التى لا يستعمل موصوفها وهى على فاعل وفعول او صفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة ووارده وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء فى هذه كلها فى الحقيقة للتانيث كما فى ضاربة ليس كما فى كمأة وكماة وذلك لان التاء فى مثل صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر والتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما فى الذبيحة ولا كلام على ما يجئ الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التى على فعال او فعال او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة فى الوصف كما يفيده ما هو كياء النسب كما فى احمرى ودوارى وكان التاء فى هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشئ الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول

امت لرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فُعَل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فُعْل ساكنها بمعنى المفعول نحو سُبَبَة وسُبّة ولُعَنة ولُعْنة وكُعَنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجوارنة وموازجة وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيبقى لها امارة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل فيه على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي ومشهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجيء في النسب فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها التاء لتناسب الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة وزنجي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يجيء في ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم يكسر لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقاتوون في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي ولجامي فرسة ولجمة بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لهم مزيد شرح في المنسوب السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المحذوفة قبل الآخر كجحاجحة في جحاجيح واما فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المحذوفة وان يكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان تدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائز وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم في هذه الابنية كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة وارنبة وهذه التاء لازمة قيل وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن اللام كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وذلك لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وحمولة وكل فعولة بمعنى مفعولة هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الالف للتانيث كما في حبيرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبيّر كما يجيء في باب التصغير الرابع عشر يجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء

ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث
كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة
وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث
اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل وامرأة عاشق وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث
ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو انها يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه
العلة غير مطردة في نحو ضامر وعاشق ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايض بل يقتضي تجرد الفعل ايض اذا
لم يشترك نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضي ايضا ان لا يق الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يق مرضعة
ايض بلا قصد للحدوث وقال سيبويه وهو مؤول بنحو انسان حائض وشئ حائض كما ان ربعة مؤول بنفس ربعة واتفاقهم
على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شئ اخر غير هذا التأويل وقال الخليل انما جردت عن التاء لتاويلها
بمعنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على
الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي
ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة ح كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق
لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن و
ذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى حائض وطالق ذات طلاق وحيض اي طلاقية وحيضية قلت غاية
مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلثة فلم
يؤنث تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث
ولا يشابه الفعل لفظا ايض وكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد ايض فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض وطالق محمول
عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى
البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يق
امرأة ناشبة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة خلاف حكم ما فيه ياء النسبة ظاهرة في
الامتناع من تاء التانيث وقوله عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة
الظ وايض من اين ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما
حتى يق انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان يق ان نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من باب
النسبة ولم يثبت كون مفعل ومفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى تحملهما عليها كما حملنا حائضا على نحو نابل والاقرب في
مثله ان يق ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما

له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فتلحقهما التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصد الفرق بين المعنيين فأثبتوا التاء فيما قصد فيه الحدوث والذي هو بمعنى الفعل كالثابت الفعل المشابهة له معنى بخلاف ما قصد فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شيء منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الآخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما من التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل والمفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كما في اسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحق به تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كمعطار ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والحلوب والجزور وربما كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتأنيث فيكون لعدم الحاق التاء ايضا مما لا ... والمؤنث ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول ان حذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحه ولتشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيجرد عن التاء نحو ملحفة جديد من جد بمعنى حدث عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جد اي قطع وقيل ان قوله ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل نحو ناقة رذي

واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم ان لم تكن للتأنيث اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتأنيث والتي للتكثير لا تكون الا سادسة ويلحقهما التنوين نحو قبعثرى وكمثرى وتتميز الف الالحاق عن الف التأنيث خاصة بان تزيل منه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتأنيث نحو اجلى وربى فانه لم يأت مثل فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق كما يجيء في التصريف انهم تعمدوا ان يزيدوا في كلمة حرفا ليس في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون الزائد فيها جاريا في تصاريفها مثل الملحق بها [illegible] وذلك لـ الوزن والسجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى كجميل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصدره لمصدره فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتأنيث فعلى في الغالب واما ما قالوا في الالف لما حكى سيبويه في بهمى بهماة و حكى بعضهم في رؤيا رؤياة وبهما شاذان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالفضلى والحسنى وهو

قياس او لا كالشعرى وخنثى وجلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى وبهماة وكرياة ان صحا فالفها
عند سيبويه للتانيث ايض كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعللا كبرقع وذلك كما يجيء في التصغير في باب ذي الزيادة و
منها فُعَلى ولم يأت في كلامهم الا اسما قيل لم يأت منه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى في موضعين وارنى للداعية وقال بعضهم جنفى
في اسم موضع ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فَعَلى بفتح الفاء والعين وهي اما مصدر كالبشكى والجمزى واما صفة كفرس وثبى
وناقة زلجى اى سريعة واما اسم كقلهى وتملى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فُعالى كحبارى للطائر وفوعالى كحولايا
للموضع وفعلايا كتقاري نبت وفُعَلّى كحجبى قبيلة من الانصار وفُعّيلى كخفيرى لعبة وفِعّيلى كخليفى وفعلوتى كرهبوتى وفعولى كحبوكرى
للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك وتفعلّى كتهيدّى للباطل ومُفعلى كمكورى للئيم ومِفعلّى كمرعزى وفعللى
كهربذى لمشية في شق وفعللايا كبردرايا للموضع وفعليايا كبربيا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمي وفعلنى كعرضنى
فِعَلّى كعلكدى لنوع من السير وفعنلى كجلندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كقبعثرى وفعيلى كهندبا وفِعَلّى
كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث بالالف المقصورة
المختصة بالتانيث واما فَعلى وفِعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففَعلى اذا كان مؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى
او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث وان كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق كعلقى وسلبت فيمن نون وقال
علقاة وكذا تترى فيمن نون وقد يكون للتانيث كشروى واما فِعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى
ولا ثالث لهما فلا يكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه فلا يكون الا مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة
وامراة سعلاة وقال ضيزى وحيكى اصلهما ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير
الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون
ذا وجهين للالحاق والتانيث كذفرى منونا وغير منون وكذا دفرى ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فَعلاء
وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء و
حلة شوكاء وداهية دهياء والعرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللأواء واسما مفردا غير مصدر كالبيداء
والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها
لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو حبير
فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فَعَلاء
بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها الا اربعة احرف فلان بن ثاداء اي ابن الامة والسحناء بمعنى السحنة وجنفاء وقرماء بالمد
عند سيبويه وبالقصر عند الجوهري موضعان ومنها فِعَلاء ولم يأت عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء
كسيراء للبياء وفُعَلاء اما مفرد كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء والعلماء واما فِعلاء وفُعلاء كحرباء وحنثا

بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطياء وهو الاكبر وكاء بمعنى البراكاء وفعلاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء كقريثاء ضرب من التمر وفعالاء كرمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسنمار لانه لا ينون وافعلاء اما مفرد كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح الباء وفيها ثلث لغات وفعليا كزكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفعالاء كجخاداباء نوع من الجراد وفعلالاء كبرناساء بمعنى الناس فعلاء كقرفصاء

في التانيث الحقيقي واللفظي

قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين ثم اقل من الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي **قوله** واللفظي بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقال نعرت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء فرض عليه ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحال يختص به لا بغيره واذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفة عكسا معنى شاة نحو مل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقول صاح دجاجة انثى على ان الفيت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان الفيتها يبقى التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء

في اسناد الفعل الى المونث الحقيقي واللفظي

قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن

قوله اذا اسند اليه الفعل اي الفعل او شبهه الى المونث مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل او شبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل **قوله** وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وانما قال الظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المونث اما جمع سلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي وغيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فان لا غلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التانيث اصله نحو ضربت هند ضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يجوز في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسنده اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر في نحو قولهم

اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضاً للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءني
من امرأة وكفى بهند فليس لانجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلاً غير رافعه فان كان بالا نحو ما قام
الا هند فلا تجوز فيه التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعاً بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى
معه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرناه في باب
الاستثناء وان كان بغير الا نحو قام اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فلما اغتفر لطول
الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعداً بالشيء مع تأخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلاً نحو طلعت
الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلاً فترك العلامة احسن اظهاراً لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا
او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلاً فالعلامة لازمة لرافعه سواء
كان التانيث حقيقياً كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
على تأويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعاً وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان
كان منفصلاً فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التانيث
كرجال ونسوة او مجازي التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات
والجبلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا
فصل مع الجمع نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث
الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطارئ ازال حكم الحقيقي كما ازال حكم التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون
التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه من خروجه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضاً نحو الهندات
لبقاء لفظ الواحد فيه ايضاً الا انه لما كان يتغير في ذلك المفرد والعلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفاً كما في الحبليات والصحراوات
كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال بزوال علامته ثم جاء التاء مقدرة فيه فلا يظهر التغير عليه كالزينبات والهندات
لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي خلفت بعده مشعر بكرانه تحب بصحرائه العيم
دراً وفيه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة
من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء الا ان حذفه الجمع بالالف
والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوي التاء في اللزوم وعدمه [illegible] مضارع الغائبة ونون التانيث الحرفية في
نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقاً غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى

ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى اخرها فنقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا وضمير العاقلين بالواو والنون
هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو والنون لان هذا هو وحروف الاعراب الاخر احد

المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التى فى الجمع وكانت الواو لاصالته فى الجمع بالعاقلين اولى لاختصاصهم بالعاقلين وصارت الياء للواحد المونث فى تفعلين وافعلى ولم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شئ فجئ بالنون لمناسبة بين الواو وبينها فى الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون لما اوفى نحو الرجال والطلحات نظرا الى العقل واما ضمير المونث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفعلة نظرا الى طريان تانيث معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين فهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبال ومونث يعقل كالنسوة والزينبات ومونث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد المونث الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين فقد تقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجبال والنساء والزينبات والدور والغرفات فعلت وفعلن هذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية فى جميع الضمائر على اختلافها تقول فى المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفى المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفى المنصوب المنفصل اياكم واياكن اياهم واياهن وفى المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتمو وضربكمو واياكمو ولكمو واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر او المونث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب فى لمع الصحيح ركب من اجناس مختلفة فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا

قوله المثنى ما الحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يراد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه فى شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من واحد لمعنى جامع بينهما نظرا الى الوضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيض لانسان وفرس فان الجامع بينهما نظرا الى الوضع البياض وليس نظرا الى الماهيتين بل الى صفتهما المشتركة فيهما او متفقة كما تقول الابيضان لانسان والفرسين والبيض لافراس سواء كان الوضع واحدا كالرجل والاكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من الوضعين فى وضع لفظة زيد ليس الى الماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان متميزة بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى بزيد انسان وسمى به فرس فالنظر فى الوضعين الى شئ واحد كما فى الابيضين وهو كون ذلك المسمى متميزا عن غيره بهذا الاسم وهذا الذى ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون فى الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المصنف يجوز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرأن للحيض والطهر والعينان لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك فى شرح الكافية لانه لم يوجد مثله فى كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ فى شرح المفصل وذهب الجزولى والاندلسى وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسى يقال العينان فى عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون فى التثنية والجمع الاتفاق فى اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعى وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او فى موضع العموم كالنكرة فى غير الموجب نحو ما الغيث عينا فانها تعم فى مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يبعد ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه لا يشترط فى التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع

واحدا واكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف لو سلم ايضا ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة
الى مسمياتها مبنيهما فنقول وذلك ان المشترك له اجناس نحو لحادها فتثنى وتجمع كالقرئين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني وجمع باعتبار
معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس نحو لحاده فتثنى وتجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى
غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب والشرط فيه تصاحبهما او تشابههما حتى كانهما شيء واحد كما قيل
ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذلك القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف
فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في المثنى
في الاحوال لغة بني الحارث بن كعب قال ومنك احب الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران
على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا قوله يا رب خالك من عرينة لا ينقضي قسوته سنتيه شهري ربيع وجمادينه
وكسرها في الفعل ايضا في الشواذ اتعدانني وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا نرم فانه قيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو
فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت
في سك ثم وقد يجيء العطف نثرا في الشيء عند ما اذا قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل
الذام او فصل بينهما بفصل ظاهر نحو جاءني رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل والرجل
الذي ضربته اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فمجيء العطف كما رايت من غير شذوذ وذو ضرورة وقد يكرر للتكثير من غير
عطف نحو قوله تعالى صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج
ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في
اللذان وهذان عند غيره وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني واما في المثنى والمجموع
فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه
علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوا
واحدا وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من همزة الاستفهام وان الشرطية قلنا بل احد معنى العطف لو سلمنا ان مثله
كان ذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد ولم يحتج
الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند تثنيته الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد فكذا نقول جعل المجموع جمع السلامة واقعا على
اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع رفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذي اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب
بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد نحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم
اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءني زيد وعمرو او مقدرا كخمسة عشر وذلك
اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع لعد وضعها

للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع او لا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج
اعراب مثل مسلمات ورجال اتفاقاً مع اطراد ما ذكر فيهما ايضاً **قوله** والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واواً والا بياء
والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث قلبت واواً والا فالوجهان يعني بالمقصور ما آخره الف لازمة
احترازاً عن نحو زيداً في الوقف وسمي مقصوراً لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه
عن واو اي عوضاً عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واواً اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر
ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف واخر احتياطاً فالمقصور ان كان ثلاثياً والفه بدل من الواو رد الى اصله
ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون في الاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ولم تقلب الفاً لئلا يعاد الى
ما فر منه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف
الثالثة اصلاً غير منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى واذا اعلاماً فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل
وذلك بان يقع في متمكن له اصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء
قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين اذا سمعت الامالة فيها او لا لكونها اخف من الواو وقال
الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربواء وجب قلبها ياء
لثلاثيتها فل الكلمة بالواو في الحجر مع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة
اصلها واو واواً الاشهر **قوله** والا فبالياء اي ان لم يجمع الشرطين بكونه ثالثاً عن واو وذلك اما بان يكون ثالثاً عن ياء كالفتى
والرحى او رابعاً فصاعداً او ثالثاً عن واو كالمعزى والمصطفى والمستصفى او عن ياء كالمرقى والمرمى والمستسقى او رابعاً فما فوقه زائدة للتانيث كالحبلى
والقصيرى والخليفى او للالحاق كالارطى والخنبطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعداً في
التثنية والجمع بالالف والياء كما في ذبعرى والقبعثرى ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين واما قيل مذروان لان مذريان لانهم انما
يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وهنا لم يثبت الالف فظ حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده **قوله** وان كان
ممدوداً الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصليتين ككساء
ورداء او اصلية كقراء الجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واواً اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي
هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واواً دون الياء فلوقوعها بين الفين فيالغوا في الهرب من اجتماع
الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربتين في الثقل وربما صحح فقيل حمراءان وحكى المبرد
عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واواً نحو
قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبهما واواً وابقاؤهما همزة لان هذين ليست باصلية
فشابهت همزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهتا همزة قراء الا ان ابدال

فان قيل بناء المثنى والجموع بالواو والنون فيهما ايضاً

الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية
بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد يبدل للمشابهة من الملحقة
ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفتين بعد الالف الزائدة همزة كما في
كساء ورداء ثم في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم يتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان والالف
والنون ههنا لازمان كما في مذروان فثنايان كسقاية وعباية وما حذف زائدتي التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعاء و
خنفساء للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف آخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة وجب رده
في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم ترد
اللام في التثنية كما لم ترد في الاضافة وانما لم تقلب واوه ميما كما في الافراد نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم
الاضافة بخلاف فم فواو فم تحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء
في الشعر فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضرورة
وقيل هو مما تعقب على لامه الواو والهاء كسنيهة وسنية فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فميان وهو اشذ ورد لام ذات
في التثنية لان لام ذو ردت فقالوا ذواتا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم ترد لامه في الاضافة
فلا ترد ايضا في التثنية فتقول يدان ودمان وقد جاء يديان قال يديان بيضاوان عند محلم فقيل لغة من قال يدى كرحى وجاء دميان
ودموان فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا دميان كرضيان مع انه من الرضوان ويحتمل
ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظبي وظباء ودلو ودلاء ودلي ولو
كان كعصا لم يجمع على ذلك فدميان او دموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بتحرك
العين وكذا دميا فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله
في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا تقطر الدما فان قيل قد جاء يديان كدميان مع ان يد ساكن العين اتفاقا ف
فالجواب انه مثنى يدى وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة في دم كيدى في يد والمشهور ان
يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعلا
بتحرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا فاما ما آخره الف فلامه له حالة موجبة فهو اما مقصور
منون وقد ذكرنا واما منقوص كذلك ولا يحذف الياء في تثنية المنقوص مع انه يلي ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب
الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رأيت قاضيا وقاضيين **قوله**
ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان انما حذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب من دليل
تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رفع اسارا واما اذا جر فا[illegible]

واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة كالضاربا زيدًا بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التأنيث في
خصيتان ؛ اعلم انه يجوز خصيتان والييتان على القياس اتفاقا قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقال [illegible]
اير الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزارة واما خصيان والييان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان لا ينفرد احدهما
عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا الييان وليس خصية
والية بمفردين للخصيان والييان بل مفردهما خصي والي في التفسير ومثنى خصية والية خصيتان والييتان وقيل بل الييان وخصيان من
ضرورة الشعر فانهما لم يأتيا الا في قوله ترتج الياه ارتجاج الوطب وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي
غير الضرورة لا حذف فيهما للتاء وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما واعلم
انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية لانه كانه
وجه تركيبين قد غضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من افراده كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما
وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى
فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس
لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى
فاقطعوا ايديهما فانما اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبته
التثنية في انه ضم مفرد الى شيء اخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متحدا
في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين
ان الجمع في مثاله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان
فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو وليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف
اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف
واجبة فاما من جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه
لا يكون للبعيرين الا رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو
نفوسكما بذاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين
والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى
ويكونون عليهم ضدا وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد وكقوله المؤمنون
كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم
افعلا مقام افعل كقوله تعالى القيا في جهنم اما على تأويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة

التي بينهما وبمثله فسّر قوله تعالى رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني واما الاكثر الرفقاء ثلثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضاً مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقصد تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام الواحد والمثنى نحو قولهم جبّ مذاكيره وبعير اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى الا على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح الحي اوباداً ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز نحو مساجدان **قوله المجموع** ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما اي يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف فيما يتغير ظاهراً او مقدراً لفظاً اما بالحروف كمسلمون او بالحركة كأُسْد في أسَد او بهما كرجال وغرف والتغيير المقدر كهجان وفلك قوله بتغيير اي مع تغيير هو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغيير ما ودخل في قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الآحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييراً ما بل آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل فيجوز ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ آحادها من لفظها كما رأيت اخذت راكب مثلاً وغيرت حروفه فصار ركب قلت ليس ركب بمفرد راكب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو رُكَيْب وجُوَيْمل وايضاً لو كانت جموعاً لرُدّت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضاً لو كانت جموعاً لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال فيها جامل لا يهدأ الليل سامره وقال بنى الصبح ركب من احاظة مجفل ويخرج ايضاً اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء نحو تمر وتمرة او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً او مثنى او جمعاً ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل اليس لآحاده اخذت وغيرت حروف فيها بحذف التاء او الياء قلت ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع ويزاد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فاذا اكلت تمرة او تمرتين او عاملت رومياً او روميين جاز لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء المجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافاً لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا فنحو

ابل عنده مفرد واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصوده بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق و نسوة في جمع امرأة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وشتم قلنا ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنهما اوجب ان تكون من الجموع فقدر لها واحد كعباد وعبد ودو نساء كغلام وعلى قد كان له مفرد اغير تغييرا او قد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكارا ومذكارا ومحسنا ومشبها و وكذا احاديث النبي في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة استعمالا لانها للشئ الطريف لرذل حوشي صم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا او صف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص يقع في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والحروف المزيد غير حركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا كالخصوم وعدو فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين وقال نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما التانيث فلا يلحقه لانها لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا اسم جمع كابل لوقوعهما على واحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل **قوله** وهو صحيح و

مكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه

فان كان اخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا نحو مصطفون

قيل وقد يكسر عين الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رباح وانكرنا زعانف اخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم اخرين فلا بد المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا وقد مضى حكم الصحيح والعاقل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء

المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذا الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفت فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها كما في الصحيح ولو بقيت الكسرة مع بقاء الواو وبعدها لتعسر النطق بهما ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو مسلمي قلت ذلك لبقاء الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لسكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا يستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد لانها لو حذفت ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلا اخويك فانك تقول فيه اعلوا اخويك و اعليهم فلا يلتبس واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان وعصوين وحبليان وحبليين اخف من ضمهما او كسرهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزوون ورحييين كما ترى في نحو نزوان وغليان واذا لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في غزوون والياء المكسورة في رميين في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سبروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجيء مثله في الوسط نحو قوول وطويل وغيور وتبييع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها **قوله** وشرطه ان كان اسما فمذكر

علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو صبور وجريح ولا بتاء تانيث مثل علامة

قوله وشرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيتوهم جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في ركوكة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقا وسلمى سمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحمزة واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن التاء للتانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم نحو التاء فانهم اجازوا الطلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان يفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء فكان خلفا عن الالف والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التانيث والتذكير وان حذفت كما عملوه حذف
الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم الجاري في
الصفة نحو سبعون وعلامون ولا يجئ اتفاقا وان قاسوا هذا التاء على الف الالف فليس لهم ذلك لان الحدود تقلب
واوا فتنحى صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء التشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف
وتبقى القرينة دالة عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا حذف التاء للزومهما الكلمة فكانهما لامها وذكر ان
المازني كان يجيز في ورقاوون الهمزة في الواو ولاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها كضمة الواو
الاعراب في نحو دلو او للساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة
لازمة كما يجئ في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت بغير بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بلا
والتاء اذا سمي به مونث وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث قلت احمرات واحامر الثاني
من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غيرهم ذوي العلم بهم في
الصفات اذا كان مصدرا تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين و
رايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل
نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايهام العقل المنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها
علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما
اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف
والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم فتحصينا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره و
عادة العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي
كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو فلون وكريون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معللا
باعلاله مصححا بتصحيحه كما تبين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع
كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا وان كانت واو الفعل اسما وواو الاسم
حرفا ولتناسب العمو اوين نحو قام رجل قاعدون غلمانه كما في نحو يقعد غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به من
المقتضيين للتصحيح لم يجوز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى
والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها
وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا
تدل على الموصوف المعين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو

ولهذا يشار في باب العلم المجموع هيهنا الى الجمع وبالكرون في جواز جعل النون معتقب الاعراب

رجل ورجلين في دلالتهما على المدح والمدح معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذكر بين موصوفها الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف اسم مختص مستقل بلفظه فلا يذكر بعدها كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولا الفعل لم يعمل في غيره من الظروف والحال ونحوه ذلك واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون نشيئان العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر في الصفات قبوله التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر وبيستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلى وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت بنات بني نزار حلائل احمرين واسود دينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه جمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون وكرون وارضون كما يجيء واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاغلب الاعم والمطرد ربانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء لما ندر من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجيء في بابه فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المفسر بعد الفاء ضمير راجع الى اسماء اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع

الى المبتدأ الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان سما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه مذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في غير المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش وفيه ما فيه والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الخبر الجملة بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيدا ان لقيته يكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدأ او التقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر **قوله** ولا مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسخف من الاولى لان مستو عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا **قوله** و يحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين قد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما اسقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائي **قوله** و قد شذ نحو سنين الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كاذل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة هو تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيدة مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر مصغر ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لم يكبر معتدا وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها اولو فانها جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون فانها اسم للديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة والقياس ان يبقى في المنسوب اليها على كرسي المنسوب الى الكرسي وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف فتنبها

العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يعتبر فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجدة ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولى دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء اجيل فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهليه ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها بنون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد ومنها قولهم بلغت مني البلغين والاسحين بضم الفاء فيهما ولقيت منه البرحين بضم الفاء وكسرها وكذا الاقورين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم سنيت عقرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب وجعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات له تكسير من الاسم الذي عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مغيرا اوائل بعض تلك الجموع على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع الضم الكسر كالقلون والثبون ليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسر بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاثابي في الثبة وربما جاء في المحذوف الفاء ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيها قلب لان اصله الفا كالاضاة والقناة لكن لما يحذف منه لام نسيا منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاما نها لقيل السنون لانه مفتوح العين بدليل سنوات والعنون والاون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الذوونا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو مفتوح العين عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكن لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قيل قد جاء احر في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا لتجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول النقص للتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فيجري فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا

شيباً وشيبتنا مرداً وقال وماذا يبتغي الاقوام مني وقد جاوزت رأس الاربعين وقال عرفات لوتيم صامتة البرين وقال واولنا اباحسين عليناً اب برّ ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما قلنا في المسمى جمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر وهذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا النوع كما في المجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابن زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقالون فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين اذن كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعاً رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجويزهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمونث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد هو مقتوى والحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واو القاضي فقيل مقتى وجمع على مقتون كاعلون لا على مقتوون وانما قلنا ان واحد مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمى كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلا منهم مهلب لان الجمع في الظاهر المحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون والعجميون وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك لتغيره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكراً نحو زيد وهند ضاربان نحو زيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي للمونث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ضبع والعلم المركب الذي يثني جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنياً كبعلبك ومعدي كرب تثنى وتجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزء كالكلمة معربة والتثنية والجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان الثاني مبنياً للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذو سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذو خمسة عشر وهذا كما في الجمل المسمى بها ذوا تابط شراً وذوو تابط شراً اتفاقاً وهو من اضافة المسمى الى اسمه نحو ذات مرة وتقول ذوا شاب قرناها وذوات شاب قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم تجعل نونهما معتقب الاعراب نحو حاتي ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجتمع على اخر اسم اعرابان بالحرف وشذ في الاثنين الاثناين واضافة ذو ومتصرفاته هنا من اضافة المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علماً واما مع اعراب الجزء

الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعدي كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه
المضاف نحو عبد مناف وعبدا مناف وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابو الزيدين
وابا الزيدين والا فقصارا على تثنية المضاف وجمعه فيهما ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا او لا فان كانا
لعاقل قلت بنو كذا وذوو كذا واولو ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا العاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وذات كذا
نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون او لم يأت لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة
جمع على بنات كذا نحو بنات عرس وبنات لبون وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء
في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر من قولهم الايام مضنين وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا باللفظ
ابن وان كان غير عاقل قال ع اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعله جمعا لابن نعش وان لم يستعمل **قوله** المؤنث ما لحق

اخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون

مجرد كحائض والا جمع مط قوله المؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حده بنحو سلقاة لان قوله قبل وهو صحيح و
مكسر والصحيح لمذكر ومؤنث يبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في
حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما جلب له علامتان لتكونا كزيادتي جمع
المذكر وانما اختص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل
على كل من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان كان صفة الخ ينظر الى المؤنث اما ان يكون
صفة او لا فان لم يكن صفة قال المص جمع مط اي لا يشترط بشرط وهو قوله والا جمع مط وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كقدر ونار وشمس ودلو وعقرب ويمين ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالالف
والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والشمالات في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة
فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة
كهند وذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كغرفة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوهما
لان الواحد اكرامة وتخريجة بتاء الوحدة لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات
كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب والقتول فلذا يقال ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة
اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء واذا سمي
به المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يأت له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالاتفاقات والبيانات
الى نحوها وذلك لا تسلك ابواب الجموع الا هذا او يجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن
وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احد

جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جواليق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقاس عليها لقولهم كالب وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التانيث اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كانت صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحمقيات وبشريات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لم يجمعا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز ان تقول كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى سمي به عن المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم تجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين غيره من التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو ضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض ومطافل وان كان المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختصت بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل والمرأة الصهصلق والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فتقول نسوة صهصلقات وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة للمذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي كالايام الخاليات وكذا مصغره الذي لا يعقل كجبيلات ودريهمات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع للمذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث في جمعه قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون تاء فهو ان يكون الضمير راجع الى المبتداء الذي هو شرط والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتداء ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وتيتابا شاذ وجمعه انه قبل الاقتياس لحاق التاء في المؤنث كسية ومينة وخرج ايضا الوصف التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء تقول في جمع بنت وابنة بنات جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام نسيا

في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام لنسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض
منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة
وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء
استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كثبات ورئات لثقل الكسرة وقد
جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات
فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا
من اللام كالتاء في الواحد كالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة
فمعنى سمعت لغاتهم لغتهم وذلك لان سيبويه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع وفيما قال نظر اذ المعنى في سمعت لغاتهم
وانفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استأصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد
الالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا والعرق اذن كالبوان مذكر له جمع مكسر وهو العروق في جمع بالالف والتاء مثله
ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء وان كان المص يذكره في قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء
مقدرة او ظاهرة كعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه
في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات وعدات والتزم في جمع لجبة لجبات بفتح العين وكان
في لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء في لجبة لكونها صفة للمؤنث و
لا مذكر لها نحو شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسم في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا
وغلب الفتح في جمع ربعة لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما في
جمع امرأة كلبة نسوة كلبات بفتح العين نظرا الى عروض الصفة وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره
نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز اسكان ما يستحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة أبت ذكر عودن احشاء
قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في معتل اللام نحو جوزات وجديات بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصد التخفيف لاجل الثقل
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة
واهل في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون واذ خلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبريت ودهم
وابليتهم في الحمد جهدي ونائلي وجاء مسنا اهلة الموت قال فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وجاء اهلات ايضا بسكون
الهاء اعتدادا بالوصف العارض ويفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح متأوب وقرئ في الشواذ ثلث عورات وانما
سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكانت الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك
احتيج الى منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين فرارا من الثقل وانما لم يقلب العين في نحو جوزات وبيضات عند هذيل الغالب

الحركة في الجمع كما لم يقلب في وخطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمة واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا اصل المؤنث كحلو فان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم على حرف العلة ويكونها عارضة لكن سيبويه قال لا يحرك الواو في دولات والظ انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف في ذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فلم يرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما امة فلفظة امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل تامهت على وزن تفعلت قال المحقق والياس ابي ووزنها فعلة بحذف اللام والكلام في زيادة الهاء واصالته يجيء في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين نحو عدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز الاتباع اجماعا والفتح الا على لغة هذيل في حبرات عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كانت كاللحية ثم او امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان مثل ما مر للمبرد كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كان اللام ياء كلمية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجاز السيرافي العرفي كسرى وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء منع ضم العين مطلقا في المضموم الفاء وكسرها في المكسور الفاء

العين او لا الا فيما سمع كخطوات وغرفات **قوله** جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسلب الزيادتين لان بنيته بهما بناء مستانف فان المفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع في الثانية غير الاول وهذا هو التغيير فهذا التغيير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد وبهذا قال في حد الجمع بتغييرها فدخل به جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامة التانيث التي تتغير فيه ولا يبقى على حالته اما التاء فيه معدودة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الذي لم يتغير مفرده الا بالحاق اخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك واما التغيير في نحو ثمرات بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بضمها واتباعها فيفيد حصول هذه التغييرات بعد سكون عينها فالغرض ان يثبت نحو ثمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعده لحاقهما لاجتماع التانيثين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل **قوله** وجمع القلة افعل الخ مطلق الجمع على ضربين قلة او كثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل افعال افعلة فعلة وزاد الفراء

ثملة كقولهم هم اكلة رأس اي قليلون يكفيهم اي يشبعهم رأس واحد ليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم
بأكل رأس لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا اسنده لا بتشابههما
للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة
قال لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قلت جفانك وسيوفك لكان فيه
دليل على ان الجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في غير الثلاثة الى
العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة
كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه وللملحق بالرباعي كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة و
الكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء **قوله** المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجاري [illegible]
يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له ومأخذ اشتق منه فنوقش [illegible] ان المصدر جار على فعله وفي
نحو وتبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات و
يقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن
الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم
وعكس الكوفيون قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت
مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله في
المصدر كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول
والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل وفي ان احد النقدين من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا او زيدا لم يضرب
فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ويؤخذ منه ينبغي ان
يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى
المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود
نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه
على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه **قوله**
الجاري على الفعل احتراز من نحو العاطية والقادرية **قوله** وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج
استخراجا **قوله** [illegible] ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في [illegible] عليك كما يجيء في التصريف واما غير الثلاثي فياتي قياسا [illegible]

تقول مثلا كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يزاد قبل آخر الماضي الفاً وكسر ما قبل الآخر في الماضي متحركاً كان او لا فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى فعلاء وفي فاعل فيعال وفي فعّل فعّال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين تقول في انفعل واستفعل وافتعل وافعل اذ اصله افعلل وافعالّ اذ اصله افعالل وتفعل انفعال واستفعال وافتعال وافعلال وافعيلال وتفعال وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياساً ان اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعّل وفعلل وفاعل وتفعّل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذ اصله فيعال ولم يأت في تفعلل وتفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوها الا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل و يجيء احكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى

قوله ويعمل عمل فعله ماضياً وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقاً ولا ينفك معمولة عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقاً فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد تعيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معيناً مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرهما مع الحذف كما ستخرج في الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كيضرب واضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة معيناً ويقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها ويسمى تلك الصيغة فعلا مبنياً للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او يقتضي وجوب ذكر لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنياً للمفعول وذلك اللازم المذكور مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلاثة معيناً وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان ذكره منها اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك ضم هذا المدلول عليه بالصيغة ايضاً بعدها طرداً للباب فاضمرنا بعد اضرب ونحن بعد نضرب لا لانه العطف

عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل ولباقي اللوازم صيغة
مشتركة بينهما اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا
من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في
اللفظ نحو ضرب زيد عمروا يوم الجمعة امامك بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا
لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم
المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب
على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به
كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا
وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على
ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه مسند الى شيء
في اللفظ وانما وجب كون المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل ان
لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات
التي لم يقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في
المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه وان دل كل
واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع
وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع
للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به
فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه
وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل
فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما
في جميع المواضع عمل الفعل والرفع المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ الطلب
له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي
الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير
ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم
الفاعل والمفعول ومن نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى

كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبا ذن مشابهة لطالبهما وضعا اعني
الفعل يحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسم الفاعل و
المفعول ولاذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر وطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مر شطر
صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه اعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك
اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مط تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة
او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما في انك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مط في الحقيقة
بل المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى
الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي
لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اكثر واشهر استعمالا منهما
ولتقديرهم له بان والفعل توهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم معموله عليه قيل لانه عند
العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو
صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين
معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز
فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز
حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون بحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون
كالمذكور في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني
من عدوك البراءة واليك الفرار قال تع ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته
ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما أول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف
المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف والجار يكفيهما
رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تع ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك
متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله ويجوز مثل مجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لا اهنيك
بذلك قبلي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني يومئذ في قوله تع فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة
لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا تقدير الفعل لقوله تع اياما معدودات وكذا يجوز
اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ره كالاضمار في

المصدر بوجه قريب ووجهه انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضاً ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع المصدر وثنى والا لالتبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتى التثنية والجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما جمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل فقد تقدم علته قال المص انما ذلك لان التزامه كان يؤدى الى الاضمار فيه اذا كان لغائب متقدم ذكره قياساً على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء القياس منه الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فجملته معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضاً طلبه للفاعل شديد من حيث الفعل لانه محله الذى به يقوم وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة فى لو او الاضافة الى الفاعل فى المصدر دون اسم الفاعل وسيجئ الكلام فيه فى اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجزء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شبهاً بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجئ تابع له منصوب حملاً على المحل نحو اعجبنى ضرب زيد الكريم او بمجئ الفاعل بعده صريحاً كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤن وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبنى اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبنى اكل خبز اى ان اكل خبز ويجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجئ للجر وبتابع مرفوع نحو يعجبنى اكل الخبز النقى واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرواً قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها لمشابهتها اسم الفاعل كما يجئ لا لمشابهة الفعل قيل ولم يات فى القران شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يكون الا من ظلم فاعل المصدر اى ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا او يجوز ان يكون متصل والمضاف محذوف اى الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً لحكاية اعدائه قيل اعمال المعرف باللام ضعيف لنكاية اعدائه يخال الفرار يراخى الاجل وقول الاخر لقد علمت اولى المغيرة اننى كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضاربك زيد على ان الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستقلال الاسمية

فيه وقال في قوله اعداله اي في اعدائه فال اويكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعدائه فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مط اى مفعولا مط فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا لاظهار واما ان كان واجب الاضمار فيجئ الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه نوجها اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لتاويله بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المط قال السيرافي العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبه يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب اضرب زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظ من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف اوجائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل واسم المفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم نعول الوصف ثلاثتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ والظ كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده فكذا عطف النسق قال الاندلسي الظ من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له رافعا او ناصبا او فعلا او منونا من جنس ذلك المتقدم ويجئ مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظ الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظ من حيث كونه اعرابا والظ حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظ كما مر فقول طلب المعقب حقه المظلوم انما رفع المظلوم فيه لكونه فاعلا حقه على انه فعل اى غلبة المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على المعنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا اى اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ثم يستعمل

لضعف معنى الفعل والعامل الفعل لا ينتقض بنقض المصدر بتقدير الفعل بوجوب حرف كما هو ظاهر كلام السيرافي والاندلسي

[illegible]

المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي
فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل ويجيء تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون محذوف
المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير الاول مبالغة كأن الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه

به **قوله** اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غير الثلاثي

على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر **قوله** ما اشتق من فعل اي مصدر بناء على ما تقدم من ان
سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي
ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم
هو الحدث **قوله** لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
يخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء
الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او مبتعد عنه ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل و
المفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر **قوله** بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا
قال تعالى وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل
اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقوس وعندي ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها
على الحدوث كما في قولك الله عالم وكائن ابدا وزيد صائم النهار وقائم الليل **قوله** الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه
نحو اخرج واستخرج قال المصنف سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي
فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم
الصيغة الآتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعل والمستفعل والمنفعل ونحو ذلك بمعنى الذي
فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل ونحوهما
لان الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا **قوله** ومن غير
الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبة الرباعي يكون جميعه على وزن مضارع
المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن في المضارع مكسورا كمدحرج
متضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين وبضم عينه اتباعا للميم قالوا مُنتِن ومِنتِن ومُنتُن وربما استغنى
عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب

واحصن فهو محصن والجا اى افلس فهو ملجج فلوا وجيء جاء فوعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكونا على النسب كنابل وناشب اى لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كنابل بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل فى اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعم انه كان وعده ماتيا اى اتيا والاولى انه من باب اتيت الامر اى فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا *

قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة

معنى خلافا للكسائى وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل فى المفعول لا فى الفاعل كما ذكرنا فى باب الاضافة انه لا يحتاج فى الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا فى الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قياما به كما فى اسم الفاعل او وقوعا عليها كما فى اسم المفعول والذات التى حالها كذا لا يقتضى لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويتهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث الذى اشتقا منه مذكور قبلها ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة حدثها غير المخصصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفى وتعتمد بصاحبه المبتدأ اما فى الحال نحو زيد ضارب اخواه او فى الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخوك وان زيدا ذاهب غلامه والموصوف نحو جاءنى رجل ضارب زيدا او ذا الحال نحو جاءنى زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال لكونه خبر المبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما فى الحال فان مجىء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعم انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو الذى يسمى الحال الموطئة قوله الهمزة وما الاولى كما قال الجزولى حرف الاستفهام او حرف النفى ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابوك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفى غير ظاهر بل مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز نحو من غير اعتماد على شىء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر فى باب المبتدأ قوله وان كان للماضى وجبت الاضافة معنى يعنى يجب ان يضاف الى ما يجىء بعده مما يكون فى المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب اليوم بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائى ان يعمل بمعنى الماضى مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال [illegible] [illegible] بجر [illegible]

معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقال تم جاعل الليل سكنا قال السيرافى الاجود عندى ان يقال انما نصب اسم الفاعل
المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى فى الاعمال بما فى اسم الفاعل بمعنى الماضى
من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا فى المفعول الاول فى موضع من المواضع مع
كثرة دوره فى الكلام وقال ابو على وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قيل
وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقوله فى الفاعل ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال
اسم الفاعل بمعنى الماضى قال الاندلسى ردا على الفارسى لا يستقيم ذلك فى مثل هذا ظان زيدا امس قائما للزوم حذف احد مفعولى ظان و
للفارسى ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيئ فى افعال القلوب وجواز قولك هذا ضارب زيد امس و
عمروا بنصب المعطوف فيقوى مذهب ابى على فى انتصابه بفعل لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافى لانه لا اضطرار
ههنا الى نصبه كما ادعى السيرافى فى معطى عمرو درهما ويضعف مذهب السيرافى بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمروا اذ
لا اضطرار ههنا فى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائى فى نحو قوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود فى
ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريد به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الان على
ما تلفظ به كما فى قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى
حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا
فى الفعل الماضى المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فقتله فقد تقرر انه
لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان اضافته تكون معنوية فيتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل
بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه فى باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى الجميع يعنى يعمل اذن بمعنى الماضى و
الحال والاستقبال قال ابو على فى كتاب الشعر والرمانى ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب
زيدا امس عمرو ولم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى
الماضى فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة بل هو فعل فى صورة الاسم كما تكرر ذكره
ونقل ابن برهان ذلك عن سيبويه ايضا ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك
انه اذا عمل بمعنى الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله
بمعنى الماضى والحال والاستقبال واستدلوا بقوله فبت والهم تغشانى طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل
انتصاب غدا برحلة وببين والظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه
رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه فى الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضى تشبيها بالمفعول

بالمفعول كالّا انه مفعول به كما فى زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازنى ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر فى الموصولات فليس ذو اللام فى الحقيقة عنده فعلا واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبنى ضربك لزيد وذلك لضعفهما عن عمل الفعل كما يجوز ان يعمل الفعل اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لانها للتخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعدى ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجىء **قوله** وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التى من الثلاثى عند قصد المبالغة قال في الزام ... معدا ما تلى الحرب خواضا اليها الكتائب لا ... كلا مهم انه لنحار بوائكها اى سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بنى فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال شتم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل وفعل يعمل ايضا وانشد حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعنى البرق وشآها اى ساقها والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف لشآها لا لكليل لانه لازم ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك ففعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما تخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال البيت مصنوع يروى عن اللاحقى ان سيبويه سالنى عن شاهد فى تعدى فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف فى انهما لا ينصبان اذ كلامنا فى ابنية المبالغة لا فى الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راى وقوله امن ريحانة الداعى السميع يؤرقنى واصحابى هجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شىء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التى بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظى لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة فى مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط فى الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل والابيات المنشدة ظاهرة فى كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما فى اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها لكونها

دليل على ان العمل لما عندنا قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء
الصيغة الواحدة التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن
عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا يعني بالتعريف دخول اللام
وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت
الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله أبني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك
وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو
زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن
تأويله بالفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا
واما قولهم انا مرتحل فسويرا فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا يكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم
الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف المجرمين جواده اذا لم يحام دون انثى حليلها اي كرار جواده و
قد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى الدرهم عمرو وكما جاء في المصدر نحو قوله قتل اولادهم شركائهم فان عطفت
على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب
جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا
ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال والاستقبال جاز النصب والجر
مع ان الجر على اللفظ اولى وسيجيء هذا الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه
فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون
بن مخراق قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة
اسم الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمستخرج ومخرج وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل نحو زيد
معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد
وعلمت عدم خروجك فهو معلوم ويسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يق
فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله
وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادى الى حذف الهمزة في باب افعل الى مُفعل
قصد والتغيير احدهما للفرق فغير الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات
كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في ... الحركات فاذا ثبت كأنه نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل
من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغير بكلمة الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو

مستثقل قليل كمغرود ومكول وعصفور ففي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الناشئ من الاشباع كقوله ادنوا فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ ضعفت الشيء فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرفي الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته نحو زيد معطى غلامه درهما فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كما بين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذ المسند لا بد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سير الى البلد فهو مسير اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم ومنه قولهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمؤدب الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا في المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسين عليه السلام قتيل الطف اخزى الله قاتله **قوله** الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والالة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد المشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت

كما كان في اسم الفاعل وهو علية استعماله في الحدوث ... عند قصد الحدوث اليه فيما حقيقة في الحدث حكم بالاصل انتهى قوله

ثبوته فلابد من وقوعه في زمان فكان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن قبيح حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا **قوله** وضيعتها مخالفة
لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا صيغ الصفة المشبهة ليست قياسية كاسم
الفاعل واسم المفعول ويجيء في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض
وادعج واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال
واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق
منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه
فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا و
قيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى وتجمع وتونث كما ان اسم الفاعل يثنى ويجمع ويونث ومن ثم
لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يونث ولم يقصدوا
ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في
الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة حمل افعل فعلاء على سائر الصفات
المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها كانت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو
طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في
معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت اول ما يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي
يبنى منه افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول
بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا اطول للقوم
كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا الضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى مفعوله
الا من الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في
باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه اخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم
بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة المعنيين وقال المص لم يعمل لان المصدر و
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فيعمل عمله لذلك
الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل ففعل المغالبة يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله
وتعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على
احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها **قوله** وتقسيم مسائلها ان تكون

الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع و

منصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر الرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر

على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان

ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما فيه ضميران

حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فتؤنث وتثنى وتجمع

واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدين مثل الصفة فيما ذكر اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو اما ان تكون باللام او مجردة وذلك

عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب

النعت والكلام ههنا في عملها لا في اعرابها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا

عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك

الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت

مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المفعول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه

كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل

الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا

اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد الا تخفيفا

فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا لعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة

المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كما في الحسن الوجه و

الحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه

ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه

باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه

لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعتين ان تكون الصفة باللام مضافة

الى معمولها المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف

الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم

تكن مثلها لجواز تعريف المضاف في المضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو

تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف

الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها

بلا قبح في السعة وليس استقباحهما لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما
في رجل ضاربه اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن
في الصفة والذي اجازهما بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعهما ابن بابشاذ مستدلا
بقبح السكوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى وذلك انما يمتنع
من الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو مطلق الاستحالة
مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي عن ناصبه ثم
اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير يرجع الى صاحب حسن فكانك اضفته
الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه و
عبد بطنه وصدره بلا ضم وطبيب ... والذي انشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت
على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما قال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى
المثنى اذ هي للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعهما بما حولهما كقوله تعالى ... وتستطار فالالف في
مصطلاهما راجع الى ... لانه ... انه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن
في جونتا كقولك زيد حسن الغلام ... اي ... ومصطلى الاعالي ... وهو الموضع
الذي اصابه الدخان اكثر في اصل الجبل ... كميت ما بينهما جون ... اسود وما ذهب اليه المبرد
تكلف ... سيبويه ومن ... المذكورة ... مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المص وهما
... وجهه وحسن وجهه بنصب ... استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان
معرفة انما جاز مع كونه في المعنى ... لا ... في صورة المفعول ... لا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف في ذلك لانه
اضافة الصفة الى مرفوعها ... الصفة الرافعة للظاهر المرفوع ... في المعنى كما في قولك زيد ضارب
غلامه عمرا فالتقدير هو غلامه ... اضافة الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل لغير المحضة
فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب ... في المعنى الا يرى ان الضارب غير عمرو في المثال
المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر
فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا ولما لم يجز حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس
امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس بمقصود لذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة نظرا
لظاهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه او لا فانه الظاهر ... في المجرور انه كان قبله منصوبا

قال الفتها اني من تعانيه اكرم الله واخفه ستر انها ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه و
حسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال وانما كانتا اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل
ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان
حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة فاما حسن
انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن
اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصببت يدي عرقا
ويحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام
فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه
تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه
فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل
على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك هند حسنة الوجه وفي المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا
الوجوه ولا تأتي هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في النادر نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى
دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن
وجهه اولا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح وزيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم فيحسن اذن ان يجعل
صفة سببه كصفته فيستكن ضميره في صفة سببه كما يستكن في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب
او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يبق مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم [illegible] على
المسبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استتار ضمير
السبب فيها فقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب يتصف
بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان
قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم
من كون الثوب سببا لزيد لا من صفة السبب نعم احسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم فقال الحسن
بابا والعقود كلها تعليلات العرب بما ذكرنا ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن هي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا
في حسن الوجه حاصل فيه الا مناسبة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة
وهي الحسن وجهه وحسن وجهه والحسن الوجه حسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة

المعمول فيهما لا عمل له في التعريف ووجه قبح الاول خلو الصفة من ضمير الموصوف وحسن فيها مع الجر وقيل نحو
وجه منه والوجه حسنه وقال ابو علي الوجه ووجها بدلان من الضمير المستتر في الصفة قاله في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا
عند الدم بالاسم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من الضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام
في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لتنال الصفة الضمير ويرده انه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال
اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما حتى كانا
في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما
استنكارهما فلان نصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز عند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف
التمييز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين
وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجه
الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنذكر علة استقباح المسائل الثلث القبيحة الممتنعة
في السعة علة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على المسبب واستقلالها
بصفة له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل الذي هو الضمير المستتر فنصب
تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان رفعه
كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استغنى بضميره في السبب لان الضمير في السبب انما كان محتاجا اليه
ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه سببه لانك لم تضمر فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه
كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتيت به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه كذلك لان
الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم هذا القبح المذكور في الحسن وجهه بجر المعمول الى
عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيهما كما امتنعتا قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن فقد ذكرنا ما عليه قوله
ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مبنية على الضمير مهد
قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها
فان كان في المعمول فهو ظاهر البروز نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة وذلك اذا لم ترفع ظاهرا فهو
لتانيث الضمير مؤنث وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند
افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان

مضافاً الى المعرف باللام او مضافاً الى المضاف اليه باللام بالغاً ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي
الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جراً فحكم مررت
برجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه ابي غلامه وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافاً اليه كقوله
رحيب قطاب الجيب منها فبرجل حسن وجه يصونه وكذا حكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف
الى المجرد عنهما بالغاً ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه حكم برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا لو
زدت قوله واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول
من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين وهو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى
غلامه درهمان ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرواً كريماً فتقول في اسم الفاعل اللازم زيد
خارج الغلام وشاسع النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال
او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما المسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر في باب الاضافة فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب
والجر ايضاً لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل واحد منهما الثماني عشرة مسئلة وكذا انما يجوز استتار الضمير فيهما منفصلاً من
معمولهما ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصافه في فرعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة
سواء فلا يجوز نحو زيد قائم اباً ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك الاخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا
اما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرواً ومعطي اخوه درهماً او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل
وجره اتفاقاً لئلا يشتبه بالمفعول فان له مفعولاً بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول
لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوباً بعد الفاعل فمن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع
عند ابي علي نصب الفاعل على وجه اجرائه مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفة المشبهة نحو
هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا يعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم
الفاعل والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقهم على هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها
نحو رجل طيب في داره نومه وكذا لو اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب
لهما حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسناً وجهها برفع الوجه لان وجهاً وان
لم يكن سبباً لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها
لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى جارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسناً وجه جاريته فهو
حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلا
كما مر لان اصله جونتا مصطلاها اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي

واستتر في جونٍ فصار جونتا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في معنى الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفت من اعاليهما **قوله** اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم فاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال و قد يستعملان على الاصل **قوله** وشرطه ان يبنى من الثلاثي المجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد يجيء للمفعول مثل اعذر والوم واشغل واشهر شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك واول شاذ وكذا قولهم ابل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري أبَلَ يأبُلُ اباله مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منه فعل ايضا وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل و لعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما انبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي المفضل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس واليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى **قوله** بالثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج **قوله** مجرد احتراز عن ثلاثي ذي زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها **قوله** ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج و اخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت ادحج في دحرج ادحرج لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في تركيب خرج اخرج بحذف الهمزة لا لتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا **قوله** ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لفعل

فصل في بناء افعل التفضيل

ثلاثي و قوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر ولو قلت زيد الاسود مجرًا على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يبنى من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو كان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واغبى والعجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل لغير التفضيل كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم تقلب الواو فيهما حملا على ابيض واعور وما لم يجئ منه افعل ولا افعال كالحدب والفقم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبوق محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض في لوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذ قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معان الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل من الفاظها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة افعل التفضيل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غيره ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فنصب على التمييز ليتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا واكثر حمرة واسرع انطلاقا ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم من فلان وكثيره ومجوزه فلان التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فعفي فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعلها في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب لا ينعكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي

اسم الفاعل مع انه اكثر عرياً عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا افعل في المفعول ايضاً
على غير قياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول
سيبويه وهم لشانه اعنى **قوله** ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافاً او بمن او معرفاً باللام فاذا اضيف فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل
الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز
يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي
بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل
التفضيل مع احد الثلثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادراً وانما لم يخل من الجميع لان وضعه
لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهراً ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهراً لانه يشار
باللام الى معين مذكور قبل لفظاً او حكماً كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور
معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي
قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى
عن ذكر المفضل عليه راساً فلو خلا عن ذكر الثلثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم به فهم المقصود من وضعه
فاذا علم المفضول جاز حذفه غالباً اذا كان افعل خبراً كما يقول انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر و
قوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمه اعز واطول وقوله فسيعلم اينا للموت ادنى اذا ادنيت الى الاسل الحرارا
ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين
لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما في خوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع
مجروره محذوف اي اكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل
افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضاً اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجتمع
من الثلثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغني عن الاخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في واحد
منها الا ذلك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغواً واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه
ليست بتفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلاً زيد شخصاً من قريش افضل
من عيسى فيقول محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في
قوله رثت محلها والخير منه زهيداً نعم ذخر الاخرنيا ويجوز في التبيين على ما قيل ان يقال افعل اخر عارياً من اللام
يتعلق به من اي بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلاً

عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما يقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخرج المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل يوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا أليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال ع اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختيار والنار توهموا في التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضي الله عنه لما تغدك من نزول البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفى من ان تكذبك او تغرك اي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان تلي من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه وتلي معموله قال فانا رأينا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزلت الزباء قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى منتمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت قوله واذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه انما كان هذا لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقول المص في دفع هذه الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لا فعل حينئذ ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله

والحاصل الفرع لا تبعد الاصل فنقول لفظ الافضل يدل على انضمام حيثية بأصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى الشيء آخر و
الاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه و قوله بعد هذا في الشرح ان الافضل حينئذ
الخ الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل من
سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا
عليه السلام افضل قريش بمعنى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سألت عن عدة اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم لانه قد خرج عن جملتهم
بضميره الذي يدخل لو قلت حسن الاخوة او احسن بني يعقوب او تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشاؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول الافراد
الخ يعني اول معنيي المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه يصوغه على هذه
الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فان فعل التفضيل يميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف
بالحمرة والاسم كان لك في بدء النظر من التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا
قليل فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد والزيدان
والزيدون والهند والهندان والهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فلما
اضفته واردت تفضيله على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك
لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب المنادى
ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول لجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة
الا المضاف اليه الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى
مجرى المصاحب لمن للمشابهة التي بينهما وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتانيثه لفوات لفظة من المانعة من التصرف وقال ابن السراج وابن الدهان
وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب
الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا اضفت بالمضاف بالمعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا
يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل
انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء
الا وهو مفضل فهذا ينشعبان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة
التفضيل التي هي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام

والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمتنع من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم التفضيل قوله انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مأولا باسم الفاعل والصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا ال زبيد نفرا الام قوم اصغرا واكبرا اي صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام ونقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اي ليس شي عليه تعالى اهون من شيء وما كان بهذا المعنى فلزوم افعل فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب ول كددون ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومنصرفاته وقال بعضهم اصله اوءل من وأل اي نجى لان النجاة في السبق وقيل اصله اءول من ال اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله يمنع مبطلات لكونه فوعلا واما قولهم اولة واولتان فمن كلام العوام وليس بصحيح واما لزوم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف واو ووري فانه جاز القلب للبناء على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما لزم في نحو اواصل جمع اصلة على ما يجي في التصريف وعند من قال هو افعل من وال الاصل اولى وولى قلبت الواو همزة كما في اجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون عادا لؤلى لانه حذف الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كاسبق معنى وتصرفا واستعمالا نقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل والاولى الاوليان الاوليات الاول ونقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية وهي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جري فلاجرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول وذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل وايدع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر وذلك كقول على احمد اولا بادياً ويوما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان مأولا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اول وقت غد وهاء يوم ما لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا فانه قيل مذ عام قبل عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه

اول اجزاء عامك

فمعنى اول عامك اسبق اجزائه اما من الليالي او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك و يكون الظرف صفة لعاما اي عاما كائنا في زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انجر صفة للمرفوع على توهم الجر في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ع ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد يجرد الدنيا والجلى عن اللام اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال ع في سعي دنيا طالما قد مدت وقال ع وان دعوت الى جلى ومكرمة * يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانهما غلبتا في الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما حسنى في قوله تعالى وقولوا للناس حسنى فيمن قرأ بالالف والسوءى في قوله ولا يجزون من احسن بسوءى ولا يجزون من غلظ بلين فليسا بتانيث احسن واسوأ بل مصدران كالرجعى والبشرى

قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قول الشاعر

مررت على وادي السباع ولا ارى * كوادي السباع حين يظلم واديا * اقل به ركب اتوه تئية * واخوف الا ما وقى الله ساريا * اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة ولا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشرط كما يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار ذلك الشرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه و برجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل احد يعلم من يضل عن سبيله وكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما عرفت وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر بالشرائط التي تجيء وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا و يتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في افعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل

ان افعل التفضيل تعف مشابهة فعل بمعنى ولا الفاعل ايضا

المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل بذلك الحرف بعينه نحو انا ازهد منك في زيد وارغب منك في الشئ وبتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما او زمانين او مكانين وان لم يكونا من نوع كقولك درت في البلد يوم الجمعة جاز وقولك اقمت في العراق في بغداد او في رمضان في الخامس يبدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية وان اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو او لفظا نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوف فمعنى انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت فالاولى ان يقدر هو اشد منك علما بزيد منطلقا او علما بانه يلا منطلق قلت اخصر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى واشهى الى واعجب الى وابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى الى المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واخوف وقدمر انه غير قياسي يتعدى الى المفعول من اى فعل كان بحرف كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل لصوغه على هذه الصيغة ثم ينصب فعل التفضيل الظرف لانه تكفيه رايحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو افود خلا قوله الا اذا كان لشئ الى هذا اشترط لرفعه فعل التفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيعمل الرفع اذا قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشئ هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله وهو اى افعل في المعنى لمسبب اى لمتعلق لذلك الشئ والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السببي المسبب واحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول اى صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل قوله على نفسه الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت غير ذلك الاول مفضل واذا اعتبرت الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار غيره مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد فيفضل الكحل

المفعول الثاني لافعل محذوف والفعل محذوف مع المفعول الاول ١٢

المفعول الحاصل لصوغه

[illegible]

الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي
فيكون عاما ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه
بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا حرف عطف كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان لا الاول من
الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي متلبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول ضربت زيدا راكبا على عمرو
راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله قوله لان معنى حسن الى آخره انما لم يعمل افعل لانه لم يكن
له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر فقال حسن
ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا
بمعناه فان قلت هذه العلة التي ذكرها مطردة في جميع افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن
منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه
في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار
الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة
صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله
باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعني ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة
معمولات ذلك العامل اي الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافعل خبره فله به تعلق من هذا الوجه
وعند الكسائي والفراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على
الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وهو لا يجوز وتعليل
سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني
جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما
رأيت رجلا احسن قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من
الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في
عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه فضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية
تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي قلنا
انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول
ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسألة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها
فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل

هذا الحد

كونه مثبتا

من قولك كعين زيد عينا كعين زيد عينا الحسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد كعين زيد ولا زائد فيها عليها
بمعنى ما رأيت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها بحذف المعطوف للوضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رأيت
كعين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رأيت احسن من عين زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد
في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان
في اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها
زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استغنيت في
هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل
فيها وهذا هو المستغنى بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادى السباع واديا انتصاب واديا على المفعول
لا مرى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله
كوادى والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندى مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل به لا مرى كوادى السباع
كان احسن في عينه الكحل به لا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف به ركب منهم بوادى السباع في
ولا سيما الواو اعتراضية قوله حين ظرف لمعنى الكاف واديا يشبه وادى السباع وقت ظلام وما في قوله ما وقى الله مصدرية على حذف
المضاف اى وقت وقاية الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشتهر واحمد قوله تأية اى تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب
اى كجىء تأتيا اى تلبثت وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع
بافعل اى احسن ثوبه واقل تأية ركب ثوبه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع
كقوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى
واديا اقل به ركب تأية منهم بوادى السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين **قوله** الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث الساكنة وتاء فعلت قوله في نفسه
يخرج الحرف قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد
على طرد حد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الصبوح واسم الفاعل العامل فهو وارد
على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد الاسم اى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم
من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اى على قولنا كل فعل فهو مقترن
والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع
في الماضى ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل
الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف

سوف بحذف الفاء فيبقى سو فقد يبقى سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء كان يحذف لالتقاء الساكنين وقيل ان
السين منقوص من سوف لا له بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين لتعيين الدلالة
على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسماء
لاصالتها في الاعراب تستحق الحركات فارادوا ان ينقصوا من الافعال المعربة بمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها
فنقصوا الحركة التي لا تعملها وهي الكسرة لانها ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانهما توجدان في الفاعل والمفعول المقتضيين
للجزم ولم يتوهد الرفع والنصب حركة اخرى في الكلمة على اصلها من السكون فسمى ذلك السكون الجزم لما ذكرنا انهم
الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات الثلث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب لا يرد من عمله وهو الجر فلما
نقص الجر لم يعوض بشئ بدل الجر فيبقى مجزوما اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ان يقال كون المضارع الذي
مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا
او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ومن ثم لا يطلب لعلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما
هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم نقول على ان نحو لم نغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغزوا وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون
فرق بين المعرب للفعل اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة
عليه لا للبناء اى حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اعني الحرف الاخير بلا
علة بخلاف نحو يا غلامي ولا فتى فانك الفتحة حسن الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فان قيل لا نم ان العامل انما يكون عاملا لتغيير اخر الكلمة عما هو اصله
بل انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى حالة اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اعني السكون او حالة اخرى عارضة غير اصلها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا
الجازم عاملا لانتقال اخر المضارع من الرفع الذي هو محل وقوعه موقع الاسم او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل
الرفع في المضارع مقدم على عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا
على الرافع قلنا ليس زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة
العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع
اى الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما واقصى ما يمكن في
تمشية قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما
لان تعريفه باثره الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي
جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو ان يضربا وان يضربوا وان تضربي جازما لانه يزيل
الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطارئ
مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله ومانعا له بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرفع

لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله والحرف
تاء فعلت يعني به اتصال ضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف
والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما استثقل الاخر وان
حذف التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت
اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير
الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في
قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرج في قولك اليوم يقول
زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد
يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج ليخرج نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول
من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل نحو
الماضي بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي وابيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بد له من بيع خارج حاصل
بغير هذا اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو
كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له
فلذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم
مطابقته فاذا لم يكن هنالك خارج فكيف يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي
الدعائي نحو رحمك الله واما امر نحو قول علي عليه السلام في نهج البلاغة أَجْرَءُ أَمْرُؤٌ قِرْنَهُ اي ليجر اخاه بنفسه وينصرف
اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين و
العلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا
كان منفيا بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكريرها كما يلزم في الماضي الباقي على معناه
قال تع والله لا عذبتهم بعدها سقر و ينقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناه وبدخول ما النائبة عن
الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد
يبقى معها على المضي كقوله وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية
نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلاثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ
يحتمل الطلب التفريع كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك
نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله

كلم المجازات غير لو واذا كانت مع كان فقد يبقى معها على المضي نحو ان كنت قلته
وينقلب اليه ايضا بدخول

مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه
موقعه نحو برجل ضربك ضارب لمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة
استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يخلو فعله
ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير
مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير
المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات
على الولاء ولهذا لو اصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربنا
فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل
به الواو انضم آخره لمجانسة الواو **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين
او سوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف المضارعة
مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه
اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا ومنه تضارع الشيئان
اذا اخذ كل واحد منهما لجلمة من الضرع وفقا بلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت ليس بيانا لوجه المضارعة بل
بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير
بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا لبا فيه كما في
قولك زيد ضرب كما عرفت في الترى قوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع
المطلق للاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم
قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال وهو
اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب
ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه
فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا وليس بشيء
لان الحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا
زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق
فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وبين ان المضارع ليشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج

كما تقول لن زيدا الخارج ولا بني ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم اخرت عن الابتداء لدخول ان فحقها ان تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو الابتداء واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوز ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ قوله ووقوعه مشتركا و تخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص على احد بسبب نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبيين ذلك الحرف المشترك وتعيين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعيينه وذلك كقولك لا تضرب رفعه مخلص لكونه للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه دليل على كونها للعطف ونحو قولك ما تاتينا حاجة فيطلبك نصب يطلب دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحد ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد ونعد واعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في تكرم ونكرم يكرم لحذفهم لها في اكرم قوله الهمزة للمتكلم مفردا اثبتين في آخر حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا ففي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغيبة والخطاب ولا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع باعتبار التثنية ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين ايضا والياء للغائب غيرهما اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه ومجموعه والجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كدحرج او فيه زائدا كيكرم واصله يأكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فجعلت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى لولا ان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر

لان الياء من حروف المضارعة سيثقل عليها وكسر حرف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حرف فه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويُفعل ويفعل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجيء في التصريف قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف لاحظ له في الاعراب فبقي الجزءان مبنيين فان قيل فلم امتنع جانبه الاعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم بالتنوين على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي لاداءه الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضربان او الى الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربُنّ وتضرِبِنّ كتخشوُنّ وتخشيِنّ فالمسند الى احد الاحرف الثلاث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يبن الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد كما دار على تاء التانيث لمشابهتها للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابههما تقلب الفا في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني لما ذكر وقال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن اخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل

بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى الفعل المشابه به للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هنالك داعيا الى بنائه وهو الزامهم لمحل الاعراب لاسكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء معه اذ الاعراب لا لزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين **قوله** واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد

عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف وللمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فجمع تبيينه في الاسماء وبين بعضها اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هنالك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المتلبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب وتضرب بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتستقيم الواو وبالفتحة لتستقيم الالف وبالكسرة لتستقيم الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو وانما اختص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وعصا وان كان الاعراب في جميعها مقدرا للمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعني الواو والالف والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كانت على حرف ولا سيما اذا كانت تلك الحروف حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور وعمار ومسكين وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند من قال الفعل معها مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كما في ... وبكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ بفتحها تشبيها بنون التثنية وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون

في اعراب الفعل المضارع

الجمع في الاسم نحو حذ فها للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت اسري وتبيتي تدمي * جلدك بالعنبر والمسك الذكي * قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدها لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم حتى الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء * ويقدر لا لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء كقوله ع ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق * ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل * وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة قال ع ولا ترضاها ولا تملق * وقال ع الم ياتيك والانباء تنمي * فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحرف حذف للجزم والحرف الموجودة الآن للاشباع كما في قوله ع من حيث ما سلكوا ادنو فانظور * وقوله ع ينباع من ذفرى غضوب جسرة * وربما جاء نحو لم ياتي في السعة **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد هذا وان بصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء في رفع المضارع كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات المذكورة الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو برجل يضرب و رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب لان الصلة لا تكون الا جملة وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسماء وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت ايبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة قال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع

اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي
الخفي كما هو المذهب البصريين والفراء واغار لها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فعزلها
الطاري المنفصل وتتعين المضارع للحال بالآن وآنفًا وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء
عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم تتعين للحال بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم
وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد وقال ابو علي ان لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على ما في بابها وسيجيء
الكلام على ليس في بابه ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل كاضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كتقوم
القيامة وباقتضائه طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل
محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنون التاكيد ولام القسم اذ الثلثة توكيد وهو انما
يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب على ضعف ولاضربن واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يجر
المخاطب ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قوته لم يوكد
واذا كان جواب القسم بما فهو للحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها وينصرف الى الاستقبال بكل جازم او ناصب لانها كانت اداة
الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو ودوا لو تدهن وكذا
بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط
الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفي ايضا وقال
ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد لقوله تعالى لا اقول لكم عندي خزائن الله ونحوه كثير وينصرف الى الماضي بلم
ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما تدخلان على لفظ الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى
لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى الماضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي **قوله** وينتصب
بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو وأو فان مثل اريد ان تحسن الى وان تصوموا ولتى
تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي بعد الظن فيها الوجهان ولن
معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم تعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن
تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية ذكر
النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الخ **قوله** والتي تقع
بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في
موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول
فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في

نواصب المضارع

انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان تقول ارجو او اطمع او اخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل
الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله تعالى ودت وما تغني الوداد
التي بمالي في ضمير الحاجبية عامة وفي نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا في تمثيل المص للمنع من ذلك
بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وددت
انا لا نم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك
قائم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم وانا اشك في انه قائم ولو كان بين معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالتنافي
لم يجز ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة
لا تقول عجبت من ان ستخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف
والظهور والنظر الفكري والالجاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخما للعلم فلا تقول
اعجبني ان ستخرج ولا وددت ان ستخرج ولا رجوت ان تخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخفيف
شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظ واما معنى فلكونهما حرفي المصدر واريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة
فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه او يجري مجراه ليكون مؤذنا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق
انسب واولى ولهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى العلم فيجئ المصدرية والمشددة
والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك كل من
يحفى وينتعل والفعلية الشرطية نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق اخر اذ المصدرية يلزم الفعلية
المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل
غير متصرف كقوله تعالى ام لم ينبأ اي لم يعلم الى قوله وان ليس الآية وقوله تعالى اولم ينظروا الى قوله وان عسى ان
يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق اخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل
بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم
ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وانما
وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر
معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء
بل قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها
نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية
لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية

كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في
مثل هذا الموضع ويسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني
أنّ كما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف
او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فانني أخاف اذا ما مت ان لا اذوقها وجوز
بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فتقول علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد
فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما رأى ان ثمّر الله ماله واثّل موجودا وسدّ مفاقره ان هذا ويجوز ان يكون
مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغداديين علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فيقول
ان التي للتحقيق بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن في مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل التي فيه
كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى او لم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما
كان جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من
ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
وفي حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على ما المصدرية او على المخففة التي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من
حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت
بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى
العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحققت وتيقنت ونظرت انكشف وظهر وكذا ان كان فيه معنى القول كامر وتال واوحى
ونادى فان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف كنادينا ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة وان
وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض
وذلك كقوله تعالى نودي ان بورك من في النار اي بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهو مفسرة
لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا
فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون المصدرية في ذلك على ان يكون
معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان تكون مصدرية
فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكم ناديته ان يا زيد
قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كأن الفعل ولي ان واذا وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة
ومفسرة ومصدرية نحو امرته ان لا تفعل واوحي اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان تكون للنهي لان المخففة كالمثقلة
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل بعد امرته

بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فينجزم الفعل لا عند الكسائي على ما تقدم فان وليت ما فيه معنى القول ووليها
فعل غير متصرف او متصرف بغير لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سنفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله وناديناه ان يا ابراهيم
الا ان الفصل بالنداء كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصريح بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في
الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وقد يكون ان وليها الشرطية كقوله تعالى
وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحي الي الى قوله ان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة
وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وفي نواتي قوله تعالى
ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم وكون فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة
بمعنى ان النافية المكسورة ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك
مستشهدا بقوله ع كان جزائي بالعصا ان اجلدا * وقوله ع وشفاء عيك جابرا ان تسألي * وهما نادران او نقول لا يتعلق بالعصا بان
اجلدا بل خبر مبتدأ مقدرا ومتعلق باجلد مقدرا وكذا جابرا منصوب بتسأل مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل
هي تنفي المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام او التابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا
في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان قال ع يرجي المرء ما لا ان يلاقي * وتعرض دون ابعده الخطوب * اي لن يلاقي
وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كان في ان ولانه جاز تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه
عن العرب زيدا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف
ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز زيدا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في
حيز حروف النفي عليها الا ما كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي
يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا
لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ
اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه
الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة
المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك
لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو [illegible] في بعض [illegible] لانهما معربان
واذ مبني واذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري وللمستقبل نحو ان جئتني اذن اكرمك و
للحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر [illegible] نحو حينئذ ليكون في صورة ما
اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله ع نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح

اذ حينئذ الوجه فتحه لسكونه في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط و
هو المعنى بقول سيبويه اذن جزاء انما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذا وحينئذ حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف
الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد
في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما و
حيثما لم يجزم ما هو جوابها نحو اذن اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا بكون اصل اذن اذ تضمن معنى الشرط لم ينقل بوجه فيه كما اطلق النحاة
لانه لا معنى للشرط في قوله فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك
في المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل فاذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في
جوابه كقوله تعالى اذن لاذقناك اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام بنصري وليس اللام جواب
القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ع ان اتيت
بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطا الي يدي اذن فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد فادخل الفاء
لان المعنى ان اتيت بشيء فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل
بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعلي الشرط نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازرك وكانك كررت كلمتي
الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاء معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك
لو اكرمتني جاز تاخر اذن ايضا وهو كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي
ما هو جزاء معنى نحو قولك انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال ع والمرء عند الرشى ان
يلقها ذئب كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا
لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان
جئتني اذن اكرمتك قال تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون واما في كلام
متكلم اخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع
احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كما مر وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك حديثا اذن اظنك
كاذبا اذ لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما
في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان والمضارع بمعنى
الحال قصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن بنصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما فيه اعني كونه
للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال و
ترتيب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية

دون العطف مضمرا ان بعدها لئلا يتوهم في نصب المضارع معنى الحالية المنافية للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وباو معنى الا او الى نصبوا الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية اولى ليكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء فيكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز اضمار ان بعد الحروف التي هي الفاء والواو وحتى فهلا جاز اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعدها لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يجز الفصل بينها وبين الفعل فصار الفاء والواو واذن كحروف الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين اخواته باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن يرحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتني لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فتحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدرها وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون خلفك وكقولك تاتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرء واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظ ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل اذا التزم فيه حذف ان التي بسببها تهيأ ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لاوهم كون الفعل مبتدأ واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكبت ادعاء ان اذن زمانية محذوف الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها لانها كما في اذ فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك كذا لو رددتها اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان لا شرطية

لكان كانه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء علما يجيء

فيها وقلب نونها في الوقف الفا ترجح جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان يرى الوقف عليها بالالف لكونها كحرف كان
وان واجيز الوجهين وعن الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية و
اذا اهملتها فلعلها تبين ضعفها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها
كان وان لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل
مقدر حتى يجيء بعيد وانا معه فتوسع في نصبها اخاك مضمرا الفعل قبله في تشبيه اذن بالفعل هذا وقد ذهب سيبويه وروى
عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعّفه سيبويه بانه
لو كان ان مقدرا لما جاز تقديم زيد في نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول
على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه
ان يتفق تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط
افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك
فقال لا تبعدن ذا ولم يكن يروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون
ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك ولذا اذن
اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا قبلها قال لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن اهلك او اطيرا * وتاويل ان الخبر هو اذن
اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني
اذن ولا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وحمل [illegible] الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي
قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا * اذن يرد وقيد العير مكروب * يجوز على مذهب
الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بان يكون لا فيه للنهي لا انه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في
نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع
عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازجره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وامكنني منها اذن لا اقيلها * ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على
ما قبلها بالاستقراء بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا او لبئس الرجل اذن زيد وغير ذلك ويجوز في
نحو قولك ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف
وعطف اذن مع الفعل وبهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدا اي بعد اذن اي اذن انا اكرمك قوله
كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها
حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بان مقدرة وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت

اكل الناس اصبحت ما نحالتسانك كيما ان تغرّ وتخدعا وقال ان ردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيدا بلقع وسيئة
تقدم اللام عليها نحو لكيلا تاسوا وتاخر عنها في قوله نحو كي لتقضيني رقية ما وعدتني باركي المتاخرة في الاول بدل من اللام
المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فلوذا اصبح اصبحت غاديا اليه
ثم من الفاء عند بعضهم وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين
اتفاق جميع استعمالها لها حرف ناصبة مثل ان ونحوها وزنى نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل من كي وفي كي
لتقضيني زيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل
لك جئتك فتقول كيمه اي كي افعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني
نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم
الا ان كي يكون اذا متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في
لمه وبمه فان الجار والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية
غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا
تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها
ان فهي جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع
نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في
كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل عندهم من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام
بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة
او ناصبة فلا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي تقديم منصوب كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع
فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والنفع وجوز
المبرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف والشذوذ وانشد لا تظلموا
الناس كما لا تظلموا وقيل بل الناصبة ما لتشبيهها له بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشده ولا
لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان
يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع
اقوى من النصب ووقوعه موقعه بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان
موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم فلم يعرب اذن
لضعف المشابهة كما اخبرنا قبل **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي والى ان

او نسرا فاما عنه نبت على نقلا



نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او
حكاية كانت حرف ابتداء فترفع ويجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان
سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار
حتى يدخلها ابتداء بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذ انتصب الفعل
بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب شيء
منها عندهم بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل
الاختصاص وجاء ان تظهر بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين
ان حتى واللام ينصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وان حتى التعليلية
واما اذا كانت بمعنى الى فيعمل عمل ان وفيما قالوا نظر لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه
على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تاول البصريون من تقدير الناصب بعد هذه
الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في
نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله ع الا ايهذا اللائمي احضر الوغى + على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان
وحتى الغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان في النصب على ما ليستا بمعناه وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست
في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا
يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفية بل يرد عليه بانها
غير مختصة فقبيل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف
اطرد حذف الفعل بعدها مع الجر او الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال
بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في الاعراب
كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف بينهما بينهما لانه طرع
على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى الانتهاء او الاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظرف في نحو زيد عندك على الخلاف لانه خالف
المبتدأ والخبر لانه لا يدل على زيد انه عند كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا
معنويا ناصبا كما ان الابتداء عنده اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف النصب لانتصب الخبر المعطوف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي
الاعتراض بعدم اختصاص العامل لانه الفعليين لا يقول ان هذه الحروف بمعانيها المخصوصة مختصة بالمضارع اما نحو لم تقم فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسم
موضع الفعلية كما في قوله لو غيركم علق الزبير بحبله وقوله فهلا نفس ليلى شفيعها او لترجيح ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين لو احتج حرف فلا تدخل

الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل سيما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير ما وكو لا نهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين مع ان لو لا يجئ مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجئ ولا يصح تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو كي اقوم او بمعنى اللام بل قد جائت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد الارادة نحو قوله ٭ اردت لكيما تضمني وخالدا ٭ او هل تجمع السيفان ويحك في غمد ٭ كما جائت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه يثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا لقوله ونفر عيني واحضر الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله حتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا منه فيقابل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخ اما ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى فما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل الذي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب الرفع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني بدخولها ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رايت منه العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك

٢ لح
وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فلا وجه لان يجعل كونه ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها

فى الثانى فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف فى ذلك لاجرائهم ذلك فى اللفظ مجرى النفى المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفى الصرف وهو الاغلب فى كلامهم كما ذكرنا فى باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما لتحقير الشئ كقولك انما سرت وقدرت اذا احتقرت سيرك فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفى واما للاقتصار على الشئ كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اى فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا لغروب فيجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفى انتقض بالا هذا كله فى رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله فى احد الازمنة الثلثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع فى مضمون الفعل المتقدم سواء حصل فى الاحد الازمنة الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى فى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولى وغيرها قال اذا كان بمعنى كى لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها فى المضارع كما ان كى التى بمعناها لا تدخل الا على لفظة واحدة وهى ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسى لم يثبت حتى بمعنى كى بل لا يأتى الا للانتهاء واول نحو قولهم كلمته حتى يأمر لى بشئ بان معناه كلمته وانا لى حتى يأمر لى بشئ الى ان يأمر ويجوز وقوع صريح الاسم فى موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لى بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمشى له فى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء حرف استيناف لان ما بعدها كلام مستقل لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب بحتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما قبلها ولا يعنى بذلك ان ما بعدها مبتدأ مقدر اى انا ادخلها لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة مثل قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استونف بعدها الجملة الشرطية قال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظى زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جابرا لما فات من الاتصال اللفظى قال ع ولا اصلح حتى تضبعونا ونضبعا فعدم الصلح سبب للضبع اى مد الايدى بالسيوف قوله ونضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى فاصدق واكن ورفع قوله وتضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى

[illegible]

قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استئناف تنعقد المسألة المذكورة لان نصيغ كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن فاعله بن السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت بالشرط مجزوم ما قلت ليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعدا ونحو لا والله او اذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب في استفهام ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان يقول يقول وافهم حتى ثم اكلنا ناكل فالظرف مفصول لانه على تقديره اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى زيد ياخذ ناخذه فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها لانها الا انها الناصبة بانفسها ولا ينفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا ينفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله و

لام كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان نحو وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان نقله النص هي اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكانت هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجب الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام

او نفي او عرض والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب قال تعالى لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق منه والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها امر اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاشكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانالك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر للتحذير نحو الاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر ووافقه ابن جني في نحو نزال

بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابن عامر اذا قضى امرا فانما يقول
له كن فيكون فللتشبيه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس جوابا له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك
قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب بان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي نحو لا تشتمني فتندم والنفي
نحو ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا او مأول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان
هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف فلتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعماله
مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يجوز قد تجيئني فتكرمني
وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى النفي او القلة قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى
النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال واما ان قصدت
بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت
عليه وقد تضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني
آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني آتك فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزاء
في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين
بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان يشأ يسكن الريح فيظللن الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد
الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيد لما قلنا وخفي ان فيه معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما
قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء
بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز النفي نحو ما قام احد الا هند فيحسن اليه او
فتكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فيحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان قولك فيحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم
في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا اشياء للعلة المذكورة هناك وقد جاء بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي
اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمنا والعرض نحو الا تنزل بنا فنعطيك والاستفهام
نحو هل تزورنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف جوابا
بل الاغلب ان يليها بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعناهما ايضا متقاربان ولذلك تتقارضان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة
مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق
وقوله ولم تدر ما جزع عليك فتجزع وكذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس فيكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني
واضربك بالرفع وكذا في او قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون بالرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا
جاز لك ان لا تنصب في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر النصب فيه بعد حرف

الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او للاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه في الظ على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مقدر وقبل الفاء المذكورة جمل ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كما ذكرنا في لن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فقد يزورني فاكرمك اي ليكن منك زيادة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد الواو والصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شئ على معنى ان يحمل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما اشترطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صارت الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فياتيك زيدا او يتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني ولم فاسير تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك

في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا
الشيء الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى
ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون
فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما
تأتينا فتحدثنا اي ان تأتنا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وهذا
هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون
الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل
ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث
وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان يرتفع بعد فاء السببية لكنه انما انتصب
على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتني حدثتني
مخالف في المعنى لقولك تأتيني فلا تحدثني بل انما يعطي هذه الفائدة معنى العطف الصرف اما عاطفة
للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما تؤولون به مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل
على الفعل نحو ما تأتيني فتحدثني بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه
معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بقيد تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من الجزئين ينتفي بانتفاء جزئيه
معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث ومنه يجوز ان يكون
قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا
حديث بعده ومنه قوله عليه السلام في نهج البلاغة لا يخرج لكم من امري رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه
ولا يجوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون بدون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد
الفاء على القطع والاستيناف معطوفا على الفعل الاول جاز بهذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث
به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم تأتنا بيقين * فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء
للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصر الى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا
قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون اي
فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا او فيعتذروا وكان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل
الربع القواء فينطق * ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاء الجزاء
قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدأ كما يجيء في الجزم لكن الاستيناف والسببية مع

تقدير المبتدأ اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم
رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب هنا من اللبس كما ذكرنا
في نحو ائتني واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت
واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما لا تصرف كما ذكرنا بعدا والى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون معناه بمعنى
الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال والاسلام وفيه ايماء الى معنى الى
او الا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان عند سيبويه وانما جاز النصب عنده في المعنى الثاني
من معاني الفاء ليست السببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كائنا بعد النفي كما شبه في لن فيكون
والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي ان وسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام
منا قائم في نديّنا فينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب
ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون الا في الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير
معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعدا ومن غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر
او اقيم حكمت ولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي وانا اقيم اي بل انا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله نحاول ملكا او نموت
اما على العطف على نحاول او على القطع اي نحن نموت وقوله او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله ان
تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا
ناعب الا ببين غرابها وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة
الف او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور
ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجور ولا يقصد
وهو متناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجور الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك العطف
خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا اشتهيت مجيئه وتمنيته اي ينبغي ان يجيء
فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي ان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فارجي ونكثر التاميلا
ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجائة فابهت حتى ما اكاد اجيب يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت
قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان
واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم او استفهام او لا
نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا
وتكرمنا والنحاة يؤولون هذا الواو والعطف نحو ليكن زيارة منك واكرام مني وقد ذكرت ما عليه في الفاء قوله

السملق الصفصف اي المستوي

في المجموع ونفي الثاني وحده ونفي الاول وحده وقصد السببية ١٢ ك

قصد السببية مع انتفائهما بالقصد الى نفي الثاني

اي قد يقطع في غير هذا الباب اعني في باب غير الجمعية ١٢ س سره

واو بشرط معنى الى ان معنى او فى الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر وان الاول يمتد الى حصول الثانى نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى فهو فى محل النصب على انه ظرف او قيل او وعند من فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بالى والتى بمعنى الى هذا وقال سيبويه فى قول الشاعر وما انا للشيء الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبى بقؤول يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فللعطف على الصلة اعنى قوله ليس نافعى وقال ابو على فى كتاب الشعر بل هو عطف على نافعى وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشيء الذى ليس يغضب منه صاحبى اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبى وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفى النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبى لا اقوله قلت الذى قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف فى سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعى وغضب صاحبى منه وهذا عكس ما ينبغى لانه ينبغى ان لا يقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه فى سياق النفى الذى هو وما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينفعنى مع غضب صاحبى منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفى حقيقة اعنى بقؤول كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه فى قولك متى فاكرمك تكرمنى على ما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو على ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اى للذى غضب صاحبى اى لسبب غضب صاحبى وفيه نظر لان الضمير فى منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى وما انا بقؤول لشيء منه يحدث غضب صاحبى من الكلام الذى لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا فى الظروف المضافة الى الجمل **قوله** والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما عطف على حتى فى قوله وحتى اذا كان مستقبلا اى العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو فى مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء **قوله** ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب معلا فى اللام اخذ يبين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذى يجب فيه ما اوجب اظهار ان فالذى يبقى بعد القسمين هو الموضع الذى لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كى والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود

فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي
وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي بعدها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال ع او ان يلوم بحاجة لوامها واما وجوب
الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حرفا من الجر على حرف النفي
لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها تدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون فتنة و
الكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوز
تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر شعر لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن تنبهت سقائها
ما كنت حيا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي
ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس
في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عسى ان تفعل كذا على راي كما مر في المضمرات
ونقل ذلك اذا كان مقدما باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي لا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله ع وحق مثلي ما بتشينه
نحرع لانه في الاصل مفعول وقد تنصب مضمرة شذوذا كقوله ع الا ايهذا الزاجري احضر الوغى يروى رفعا ونصبا
والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا **قوله** ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان
ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى ومن وما واي واني واما مع كيفما واذا فشاذ وبان مقدرة هذا ذكر الجوازم مطلقا
قوله فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام
المطلوب بها الفعل ولا النهي المطلوب بها الترك اخذ في التفصيل قوله تقلب المضارع ماضيا قد ذكر لنا في
باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الماضي فتقلبه لفظا الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازم كقوله
لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة منفصولا بينها وبين مجزومها
قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا
ونفيه اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت
في اما الشرطية وانما فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو
يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما ان قد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد
ركب او لما يركب وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين
الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع

الا انه ليس من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظ فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة ولما لم يجز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايض بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب فكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايض بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء ذلك في قد التي هي نظيرتها قال أزف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازة ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك الم نربك وقوله الما تعرفي امنا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الفاء والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ وكتف فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في الامر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله ع قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا الحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وفي الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله لهم صلوا جعل قوله ع كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب قلنا في قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايض كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه انما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت

دخول همزة الاستفهام على لم

قوله اليكم يا بني بكر اليكم اي تنحوا عنا [illegible]

المصنف الموقف في الحرب [illegible]

[illegible]

يا ابن خير قريش ثم تقضي حوائج المسلمينا والذي غرّ الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما يجيء وايضا الحمل على لا النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب

قوله ولا النهي للمطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء للمخاطب والغائب على السواء ويختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كاللام الامر ومن ذلك قولهم لا اربنك ههنا لان النهي في الحقيقة ههنا هو ... لكن ههنا حتى لا اراك

قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في السعة خاصة مع القرينة قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتني والا اضربك اي وان لا تأتني اضربك وقد يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى بضرب من التأويل كقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء وقال لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم الله انه لا ينفعه ذلك وكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف للوزن والالف زائدة ولو قيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي ما الحقتها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متى ما وايا ما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف مع معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل لا تقدر على ما افعل فقلت مه مهما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله اماوي مهمن يستمع في صديقنا اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره شعر مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا به من آية وقال الشاعر ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ماو مهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهي للمستقبل وان دخلت على الماضي كان فتصير جازمة

معهما فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضى فاذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافى ما علمت احدا من النحاة ذكر واذما غير سيبويه واصحابه ويستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجى ظعينتى اصعد سيرا فى البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجيء الا بنون التاكيد كقوله تعالى اما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا فى قوله اذ ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها وما كافتها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما فى حيث فانها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذا ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه وتجزم حيث مع ما دون اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة لحيث عن الاضافة لا زائدة كما فى متى ما واما ذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التى هى للابهام فلا تستعمل فى الامر المستيقن من المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت الشمس وطلعت فجعل العموم فى اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم فى الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسماء ايضا كالشرط بعد ان فى احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا فى من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا اما ومتى وسائر اخواتها وتجوز اتصال ما الزائدة بان واى واين ومتى واما فى حيثما واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف فى العامل فى الشرط والجزاء فقال السيرافى العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين احداهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهى كالابتداء العامل فى الجزئين وكظننت وان واخواتها لاقتضائها وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط تعمل فى الشرط وهما معا يعملان فى الجزاء لارتباطهما معا وصيرورتهما كشيء واحد وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتداء يعملان فى الخبر واجيب عن ضعف الحروف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار فى قوله كبير اناس فى بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازنى الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين مختصين وهو فى ما ذكرنا قبل وكلمة ان لاصالتها فى الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضربت ضربت وان زيدا ضربت وكذلك فى لو فى نحو لو انتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا فى الضرورة قال فمتى واغل يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقى وقال ايتما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نومنه

يبت وهو امرٌ وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلاً فى الاستفهام وسواء ههنا ولى ذلك الاسم
فعل نحو ازيد ذهب اولا نحو ازيد ذاهب لو يجز ذلك فى سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعدها الاسم فعل نحو متى زيدا
تلقى او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيدا ضربت وضربته الا اضطرارًا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى
زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذى يكون بعد الاسم الذى يلى ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا
سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ
نحو قوله عيني عليك وانت اهل نبابة ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله ايما الروح تميلها تمل وانما ضعف مجيء المضارع لحصول
الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل
الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون فى الشاذ ان منفس اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ
بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اى ان هلك واهلكته كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين
الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدء يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا مثله
انه مبتدأ لكن العامل عنده فى المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر والضمير فى الخبر كما تقدم فى باب المبتدأ وان كان ذلك
الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر فى
المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط الفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا فى لفظ ان لكونها
ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك فى كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع
المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان قمت زيد يقم وان لم تأتنى زيدا اضرب فهما معمولان
لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدم عليه مرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال
الجوار بفصل المرفوع الذى هو اجنبى من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان يضربنى زيد
اضرب فان تقدم المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما فى المرفوع للعلة المذكورة والكسائى يفصل تفصيلا فان كان
ظرفا للجزاء لم يجز جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تأتنى اليوم غدا آتك وان تأتنى اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة
المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوى وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها الخير
يعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدأ ويجب اذن رفع المضارع اتفاقا
وتصدير المبتدأ بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان
ضربتنى فزيدا اضرب ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تأتنى
والله آتك وان تأتنى غفر الله لك آتك وان تأتنى يا زيد آتك وان تأتنى ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين

فوقوع كلمة الشرط عامل

تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان
جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضربُ مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب الاعلى جزائه
اى ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان كلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك
فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا
جاءك تضرب وتضربه وزيدا حين جاءك تضرب وتضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما
كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد ضربت
على تاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيدا
حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولى واما
اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيدا اولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير ان زيدا بالرفع اولى من النصب
وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير
اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك
زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدأ من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك
فاكرمني او اذا جاءك فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط
قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضربُ ان تضرب فلما تاخر الجواب
انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يُصرع اخوك تُصرع
رافع الجواب مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في
الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقولك تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب وقوله فالى متى اشرف الى الجانب الذي
به انت من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال
فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني
لاكرمنك فسيجيء وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما قولنا لشئ اذا اردناه ان نقول له كن فيكون
فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اى انك تصرع ان يصرع اخوك ويجوز ان يكون
البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء و
اعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان
للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض عنه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم

من تقديم معمول الشرط على اداته

[illegible]

ولم يصدر بالفاء فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما يجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب
ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك
لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المتقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا
للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض عن المقدر اذا ذكرت احدهما
لم تذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط تقدم
على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت
غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة
كما مر وقد يدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى
بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من
اكرامك الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام والنسب وكذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة
على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا
على طريق الالتفات كقوله ع فانت طلاق والطلاق الية ع وقوله ع ترى كل من فيها وحاشاك فانيا ع وقد يجيئ بعد تمام
الكلام كقوله ع انا سيد ولد ادم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان
غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر
كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر هذه الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست بجملة اعتراضية وقال الجزري
هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور والتقدير
عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة
لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر
اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية يفصل بين اي جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل
اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا
على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يبعد اعتراض
الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان تناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا
كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما
واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا ومعنى نحو اضربك ان ضربتني
واضربك ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا يعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا يعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية وما هو جزاء

عند الكوفية وقد يجئ فى الشعر مضارعا نحو انيك متى تاتنى الشد سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من ياتها

لا يضرها كانه قال لا يضرها من ياتها كقوله والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اى للمرء ذئب على احد التقديرين فان

تقدم ما هو للجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى

فلا شبهة فى تضمنها الشرط اذ لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام فى هذه الكلمات الصالحة

لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايض نحو من وما واى فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه

كونها موصولة وشرطية نحو الى من اتانى فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأة والخبر

مختلف فيه كما ذكرنا فى باب المبتدأ والتقدير من اتانى انه ولا محل للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة

وهو فى محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظ لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند

البصرية وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو اتى من ياتنى فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها

شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا فى الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى وان حيث

بالظروف قبل من وما واى على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء ولى الكلم

المذكورة ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اتذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز فى ضرورة الشعر جعلها

شرطية قال لبيد على حين من يلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ فى المقام تدابر فان قيل لم جاز الجزم فى السعة فى نحو غلام من

تضرب اضرب ولم يجز فى نحو اتذكر اذ من ياتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان الغلام كذلك قلت لان غلام المجاب

بكلمة الشرط لسبب اضافته اليها صار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا

يلزم تصدر للمضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو فى الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر فى الظروف

المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقع على معنى من اى اتذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة

ولم يكتس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلما لم يلزم تصدره اذ كما لزم تصدر غلام او معمول النكرة للتقدم عليه

فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا تسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه فى صدر الكلام ويكفى

كلمات الشرط والاستفهام كونها فى صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءنى التى من يضربها اضربه قلت قد مر فى

باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذا اثر فى تلك الجملة وزاد فى معناها شيئا

وازيد ههنا شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل

والثانى ان يحدث فى الجملة التى هى من تمامها معنى من المعانى وذلك كان وكان وظن واخواتها وما النفى لا تقول ما من تضرب

اضرب وما ان تقعد نقعد واما لا فليست كذلك لانها تلغى فى اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول

لا من يعطك نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطيتنا ولا ان قعدنا عندك سالت عنا والظروف

المطبقة الناقة المثقلة بالحمل صرت الناقة شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية الخلف عليه الضرع والتوادى الخشبات التى تشد على ضرعها كيلا يرتضعها ولدها ١٢ س سره

المضاف

المضاف



عنك

المضافة الى الجمل لاشك فى احالتها فى الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط فى الحقيقة فى صلة الكلام لان المصدر مفرد وليس لصلة وخبر المبتدأ كذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ فى تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعى سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى بان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها فى محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل يكفى فى تقدير الاعراب فى الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تاتنى اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التى بعدها بل هى لاستدراك ما قبلها كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع لمخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد[1] واما قوله وماذاك ان كان ابن عمى ولا اخى ولكن متى ما املك الضر انفع برفع انفع لان القوافى مرفوعة فعلى التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر فى قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجئ موصولة كما ومن واى واما اذا المفاجاة فيصح مجئ ما ومن واى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من ياته يعطه كما يجوز فاذا من ياتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من ياته يعطه لما ذكرنا فى امتناع اتذكر اذ من ياتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف الخبر فى مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من وما واى وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التى بعدها كما يجئ فى حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا فى اتيتك ان تاتنى فالاولى جعلها موصولة نحو اما من ياتينى فانى اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتانى فانى اكرمه قال تعالى واما ان كان من المقربين فروح وريحان ولا تكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معانى فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكنها فى الاستعمال سيقت الا ترى الى دخولها على الواو والفاء ولتمرنها جاز امن يضربك فاضربه واين لقيته شتمته فان قدرت فى كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على تعجرفيه كما ياتى فى الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام فى بنى بنت حسان الُمه واعصه فى الخطوب وذلك لان كلمة الشرط لم تل اذن تلك النواسخ فى الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه يضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثانى على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولى اداة الشرط المؤثر فى الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد فى الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه فى باب المبتدأ واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتنى اكرمك فتقول وانا ان اتيتنى وكذا فى لو قال تعالى

[1] الرفد بالكسر الاعانة وكذا الاسترفاد الاستعانة من سره

ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب فى الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا يعمل الاداة فى الشرط كما لم تعمل فى الجزاء قوله فان كانا مضارعين او الاول يعنى او كان الاول مضارعا والثانى غير مضارع نحو ان تزرنى زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان فى محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثانى ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات فى الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجئ الا فى ضرورة الشعر قال من يكد نى بسيئ كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتنى ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربنى لم اضربك او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتنى لم اضربك وان لم تضربنى ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان تزرنى زرتك لان اداة الشرط اذن تؤثر فى الفعل الا بعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر فى الاقرب شيئا بغير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتنى وتكرمنى وان تزرنى واكرمتنى والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا فى الجزاء نحو ان زرتنى اكرمتك واعطك وان زرتنى اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تجيئنى اعطنى او صلة نحو ان تضرب الذى اضربه يضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرنى تزرنى احسن اليك فيجب جزمه لكونه توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتنى تسال احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تامرنى اذهب اطعك اى تامرنى بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتنى احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتنى اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبعث الى اتك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتنى اضرب اضرب اى اسير وان جاء مع المتوسط واو او فاء او ثم فالوجه الجزم ولك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا فى فاء السببية وواو الجمعية وكذا فى الفعل المتاخر ويضاف الى ذلك فى المتاخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم اتك فاحسن اليك واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحمد ان تامر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحمد ان تامر بالمعروف وتوجر عليه

الآثام جزاء الاثم فعلى هذا يلق اثاما جزاء ويضاعف فعل مذكور بعده بدلا عنه ولو كان الاثام بمعنى الاثم كان يلق اثاما بدلا من الشرط اعنى يفعل ذلك كما يشعر به كلامه فتامل

س سره

[illegible]

وان كان من شكل الثاني نحو جئت ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اى في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على
العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو جئت ان تامر بالمعروف و
تشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا
على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اى ان كان الثاني اى الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان
الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند
النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين
الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يق نغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب
لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون الاداة جازمة لشئ واحد وهو الشرط
تقديرا كما يجزم سائر الجوازم على واحد كلم ولما ولام الامر ولا النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى بقول
هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تتعزل عن جزم الجزاء لشيئين بكون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد واما الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه
انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يجز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منفيا
بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه ولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشئ
من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجئ مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها تخطاها العامل
نحو جئت بلا مال واما لم فلانها لتغيرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع قلة حروفها واما لما اختها فكثيرة الحروف
ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا اشتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان لا ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل
وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذى
يليها مفروض الصدق واما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا
بل هو مرتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر وبعد
عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باى حرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة
الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطة بينهما
واولى الاشياء به الفاء لمناسبته للجزاء لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذه خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل
اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لنا ويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت بهذا
ان الجزاء اذا كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها العلامة الجزاء وكذا اذا كانت
انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله

مبحث دخول الفاء في الجزاء اذا كان ماضيا او مضارعا

فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لاشتمتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله اذا ما غضبوا هم يغفرون وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف العلامة في الاختيار استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من قبل فصدقت ومصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء بقي الماضي غير المصدر بحرف والمضارع غير المصدر والمصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما بينا تعلقا بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقي المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تأثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تأثير قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لا ولم يثبت وقال تعالى في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدأ في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر مبتدأ لم يدخل عليه الفاء وما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان عشت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد انّ واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بالهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجب دخولها على اداة الشرط فيقدم تقديرا الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت أئن اكرمتك تكرمني قال تعالى ارأيت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى ارأيتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال ارأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير

دخول الفاء فيها العدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارأيتم ان كنت على بينة من ربي وآتاني منه رحمة
فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمص قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما انما يدخل الفاء
اذا لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان
ماضيا فقد تدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن المتمحض للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية المتجردة
عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال وتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة
او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي في ذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما اكد وحقق
لم ينقلب ولم ينقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على
المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا ان كانت
للاستقبال فقد تجرد للنفي نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت في الفعل المصدر بلا تخصيصا للاستقبال وان لم تجرد
للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان
جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل
المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك
بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي
ومطلق الحدوث الذي يعلم تخصيصه من خبره نحو كان زيد قائما فمطلق الحدوث لا يستفاد من غيره لانه
يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد قائما في الزمن الماضي زيد
قائم فكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال
الناقصة لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض
الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون بمعنى متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه
بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله ع اتغضب
إِنْ أُذُنَا أُذَيْنِهِ حُزَّتَا. نحو قولك انت وان اُعْطِيتَ مالا بخيل وانت وان صرت اميرا لا اهابك قال المصنف
التقدير ان ثبت حز اذنية ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت
الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فائتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون
الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد
وهو الحق بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو
ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما جرى يوم القيمة وكون عيسى قائلا لذلك او غير قائل انما هو في الدنيا واليهود

التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله ان كان قميصه قد والظاهر في الماضي **قوله** ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما **قوله** وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح الجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه حامله على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد وما ضرب زيد اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المط جوز المخاطب كون ذلك المط مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المط مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر لشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايض بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذلك الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرران في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه يجيء جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس واتقى الله امرء فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسماء الافعال نحو نزال والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولو تك ما جوع عليه فجرع ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة

للشرط في عدم ثبوت مدلولها ففي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلا يضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جواب له كما مر في لام الامر في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قرائة ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير قال وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار او الوصف نحو ونياً يرثني على قرائة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو مرهم يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف اي انهم يحفرها او بحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها وما جاء حالا بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ويجوز في مثل البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تاتني تقرء لعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ظاهرا كان الشرط او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تاتني اتك فاحدثك وائتني اتك فاحدثك فتجزم ما بعد الفاء على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرء رفعا وجزما ولا منع في القرينة من النصب واذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال فابلوني قد ذهبت جانبا يوما واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا جروا الثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا وقولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل **قوله مثال الامر صيغة يطلب**

بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا

المفتوحة مقطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح فى عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب بالفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب بها الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة فى طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت و الضائق اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام فى النهى فان قولك لا تؤاخذنى فى قولك اللهم لا تؤاخذنى بما فعلت نهى فى اصطلاح النحاة وان كان دعاء فى الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل فى مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لا فعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم ان لفظ الامر فى اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب ومرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ اخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال فى ماء الباقلاء انه ليس بماء اى ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما فى قول حسان فى امر الغائب محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا قالوا احذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقى مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبنى على السكون الا انه جعل اخره كاخر المجزوم فى حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر فى باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقى اخره محذوفا للوقف كما كان فى الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اى بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة فى المضارع متحرك او ساكن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب همزة الوصل بل يبتدء فى الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول فى تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حروف المضارعة اما فى اقيم فلاجتماع الهمزتين

واما نقيم وتقيم ويقيم فطرداً للباب وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارع متحرك ابتداً بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحركة في نقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب لذلك وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعل اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب الى المصدر نحو عدة وثقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضائعاً فان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رددته لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل تُفعل مضارع افعل تأفعل لان قياس بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل الثانية في الماضي وفي المضارع استغناء بحركة حرف المضارع عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في أأكرم لاجتماع همزتين كما ياتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كاقتل وفي غيره كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالاً للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقِ فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلابد من هاء السكت كما يجيء في اخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب انقيد واختير دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب عينه الفاً قولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه لم يجئ ان يريد بما لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله هذا الحد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا او هو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بتام الا ان يق هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره هذا عام في كل ماض سواء كان

ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايض فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت عند المص ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في اليائي فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايض لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله وكسرت فائه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء لكسرة ما قبلها كما في ميزان قال بعضهم ليسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بيناه واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايض غير مشهور عندهم قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور وقيل فاذا سقط العين في المبني

[illegible] من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج من الكسرة الى الضمة ح ل

للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم فى الواوى واخلاص الكسر فى اليائى نحو عدت يا مريض و
بعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لابد لك فى الواوى من اخلاص الكسر او الاشمام وفى اليائى من اخلاص
الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل وظاهر كلام السيرافى انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله
ومثله باب اختير وانقيد يعنى ان بابى افتعل وانفعل معتلى العين كباب الثلاثى المعتل العين فى مجئ الوجوه الثلثة فيهما
لعلتها وهى استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة فى افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر
فى العلة واما فى انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان فى الثلاثى المجرد قوله دون استخير واقيم يعنى ان بابى استفعل وافعل
معتلى العين لا يجئ فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما فى الثلاثى المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل
حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها فى بابى استفعل وافعل ساكن فلابد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما فى غير هذا الموضع نحو يقول
ويبيع ويخاف على ما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها فى المواضع المذكورة ان لا يكون
اللام حرف علة فلا تنقل فى نحو طوى ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اجتوى وانما لم يفعل ذلك اذ لو اعلت
العين فى الماضى من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا فى المضارع لانه يتبع الماضى فى الاعلال كما فى قيل يقال
قال يقول فكنت تقول يطاى ويقاى ويستقاى وينطاى ويجتاى ولا يحتمل فى الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها ساكن
كما يحتمل فى الاسم نحو راى وناى لخفته وكسر فاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة فى المعتل العين اليائى او
الواوى انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف
ولا يجتمع من حذف الكسرة فى رد الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة
وربما اشم فاء نحو رد ضمة ايضا وربما كسر فاء فعل المبنى للمفعول فى الصحيح للتخفيف تقول فى عهد عهد كما تقول
فى المبنى للفاعل فى شهد شهد وفى الاسم فخذ فى فخذ وجميع ذلك فى الحلقى العين كما يجئ فى التصريف وقد حكى
قطرب ضرب زيد فى ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل
آخره انما ضم اول المضارع حملا على اول الماضى وانما فتح ما قبل آخره دون الضمة والكسرة فليعتدل الضمة بالفتحة
فى المضارع الذى هو اثقل من الماضى قوله ومعتل العين ينقلب عينه الفا اى عين المضارع فى معتل العين ينقلب فى المبنى للمفعول
الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضى فى اسكان العين كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء فى كلامهم بعض الافعال على
ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبنى للفاعل والاغلب فى ذلك الا ادواتهم لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم فى غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف
للعلم به كما فى قوله تعالى قيل يا ارض ابلعى ماءك ويا سماء اقلعى وغيض الماء وقضى الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وفيه
وو حكى قال سيبويه لو نحت لستها اليه قلت كان على افعل نحو اجنه الله واسله وازكمه واورده اى فعل الله به ذلك ولعل ذلك لان الثلاثيات لو نحت
من نحو المزكوم والمجنون سل فعلته صار كالورد وجع وعمى ونحو ذلك من اللازم التى بابها فعل مكسور العين فصار يعدى الى المنصوب كما يعدى

باب فعل وذلك بالنقل الى باب فعل **قوله** المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير

المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم وارى وانبأ ونبأ واخبر وخبر

وحدث هذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت **قوله** متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح

ذلك في المفعول به وعلى ما حدّ ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يتوقف مثل

هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الاوامر الغائب

ولا خلاف عندهم ان باب فَعُل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي

يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه ان

قيل في بعض الافعال انه متعدية مرة بنفسه ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما

غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطردا اذ

معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهي بلا لام متعدية اجماعا فاذا

مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف

فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي

الى الامكنة واما الى غيرها ففي نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف

الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما في يقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى

بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى

وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك

العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة وا

التضعيف في اذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار

منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار

الكلام الا مع أنْ وأنّ وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر

عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا يحكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول

رؤبة خير لمن قال كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان و

ان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين

الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما ما شذ وذا كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى

لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يضمن اللازم معنى



المتعدى اى تجوزون الديار ولا لزمن صراطك ولا تنووا عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا تحمل على الشذوذ وكما تضمن
الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه قال تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما
لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تع يبغونكم الفتنة اى يبغون لكم وكسبتك
الخير اى كسبت لك ووزنتك المال اى وزنت لك وكلتك الطعام اى كلت لك ولا يالونكم خبالا اى لا يالون
لكم وزدتك دينارا اى زدت لك ونقصتك درهما اى نقصت لك ويجوز ان تضمن زدت معنى اعطيت و
نقصت معنى حرمت وكذا تحذف من المفعول الثانى نحو امرتك الخير واستغفر الله ذنبا ومنا الذى اختير الرجال
سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايض فى بعض المواضع نحو ذهبت
بزيد بخلاف نحو مررت به والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول بدلان الباء المعدية
عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء فى مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وضدها
فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان
فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا فى قوله تعالى اتونى زبر الحديد اى بزبر الحديد
على قرائة ابتونى بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة والتضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثى المتعدى الى اثنين الى ثلثة الا علم واى
نحو علم وارى والمفعول الذى يزيد بسبب الهمزة والتضعيف هو الذى كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما
تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبته اول المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول حفرت
هرة زيدا وتضعيف العين يعدى الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلثة كالهمزة وقل تعديته الحلقى
العين الا فى الهمزة نحو انأيته ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة
الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها فى لخر افعل التفضيل قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدى الى
اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما
ان يكونا فى الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثانى مفعولى باب علمت حال وكذا قالوا فى خبر كان وليس بشئ
اذ الحال يجوز حذفه وايض لا يكون الحال علما ولا ضميرا ولا اسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك فى هذين | ثانى
المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم وارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب
اعنى اعلم وارى فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر فوضعه الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حمل الشئ على اصل الفعل
فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصل
الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على

المتعدى بالهمزة والتضعيف



المعنى القائم بهما كما فى المبتدأ والخبر والحال وذى الحال والموصوف والوصف وكذا نحو احفرت زيدا النهر اى جعلته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علّمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول فى علمت زيدا منطلقا علّمت عمروا انطلاق زيدا وعلمت عمروا الانطلاق قال تعالى واذ علّمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقى افعال القلوب ايض قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك فلو جاز القياس فى هذا لجاز ايضا فى غير افعال القلوب نحو اكسوتك عمروا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايض فى افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف افعلت وفعلت نحو انصرت زيدا عمروا واذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعنى النقل من الثلاثى الى بعض الابواب المنشعبة واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اى علم واما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت فى بعض استعمالاتها باعلم المتعدى الى ثلثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والحق البواقى غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو ع ارانى الله فى النوم عمروا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد او بالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذى هو المفعول حقيقة او مضمون الثانى نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج زيد بل تقول بخروج زيد واما قولهم انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصادر اى انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول خالد ولا يجوز فى السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التخبير الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به اى حدثتك بقيام زيد كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما فى ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان المخبر به تعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذى هو الحدث الواقع منك اى التلفظ والتكلم المخصوص وان كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اى اخبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال فى ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى فى باب المفعول

ای خبرت ونبأت بانه من افعال القلوب علی الخصوص لانه للاعلام ... شرح

فظهر بهذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قائما فی اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا فی قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشیء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به ای مخبر به خاص والثانی خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالاخر اما غلط او مغالطة و الدليل على كونه مفعولا به وكمفعولی علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان وايضا تقول اخبرتك زيدا قائما فانا مخبر ان زيدا قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف فی اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله وقلت زيد منطلق ليس بشیء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به ای المقول الخاص بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولی اعطيت والثانی والثالث معا كثانی مفعولی اعطيت لانا بينا فی باب المفعول به ان هذه الافعال فی الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثانی فمفعولها الثانی فی الحقيقة مضمون الثانی والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قائما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون الثانی والثالث وان تذكر الثانی والثالث دون الاول واما ما ذكره من حذف الثانی والثالث وترك الاخر فعلى ما يجیء فی افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثانی والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مط وقال السيرافی اراد سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول الا انه لا يجوز مط ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثانی مع الثالث كحال اول مفعولی علمت مع الثانی لانهما هما والاول هو الذی زاد لسبب الهمزة كما مضى **قوله** افعال القلوب ظننت

وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هی عنه فتنصب الجزئين اعلم ان الجمل التی تدخل عليها الافعال لا تخلو من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى هی الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكی والثانية هی التی المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها فی جزئيها لتعلق معناه بمضمونها فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله فی الفعلية لان الضروری من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذی فی الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين او لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كلا الجزئين الفعلية لتعلق معناه بمضمونها والا انتصب

مبحث افعال القلوب

الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ظاهرا فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن فى اللفظ كقولك علمت بمن مررت وعلمت اى يوم سرت والهم رايت بنصب اى على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ ففى كان زيد قائما فاعل كان قيام زيد لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيد قائما الصائر هو قيام زيد وكذا فى جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجئ فى بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين فى تقدير جزء واحد ولم تدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على اضرب اما للظن فقط وهى حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وولیتها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة فى المتن تنصب المفعولين اذا وليتها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل اُرى الذى هو ما لم يسم فاعله من رأى عاملا عمل ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان رايت بمعنى علمت واما لليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغى رشدا ولا يتصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا تقول تعلمت بل علمت فان كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليسا من هذا الباب فعلم ينصب

الجزئين اذا لم يصدّق بان و اما للظن في الظن مع احتماله في بعض المواضع لليقين و هو ظن لا بمعنى اتهم
قال تعالى في الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملاق حسابيه و قد يجئ بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا
و معنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن السيئ تقول ظننت زيدا اى ظننت انه فعل سيئا و كذا اتهمته
و اما للاعتقاد الجازم في شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا و هو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور
و وليته الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر غنيا اولا قال تعالى
يرونه بعيدا و هو غير مطابق و نراه قريبا و هو مطابق و قوله الم تر الى الذين خرجوا مضمن معنى الانتهاء اى الم ينته
علمك الى حالهم و قد يلحق راى الحلمية برأى العلمية في نصب المفعولين قال تعالى رأيتهم لي ساجدين و اما للاعتقاد
كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عدّ و جعل فاذا كانا بالمعنى المذكور و وليتهما الاسمية المجردة نصبا
جزئيها نحو كنت اعدّه فقيرا فبان غنيا و قال تعالى و جعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا
فيهم الانوثة و اما للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما و قد يستعمل زعم في التحقيق قال
امية الله موف للناس ما زعموا و اما الاصابة الشئ على صفة و هو وجد و الفى و هذا من افعال القلوب لانك
اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما و قوله تعالى و وجدك عائلا لا يخرج عن هذا
ثم قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله ثم نبتليه و يضل و نحو ذلك فكانه
ثم قد صادفه عائلا و علم بعد ان لم يعلم فاصلح حاله و لا يستعمل اصاب و صادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى
الاول و كذا ان كان الثاني جامدا تحصل مصدرا بمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيديّة اخيك و ان وقعت بعدها
الفعلية في الندرة فضمير الشان مقدر قبلها لتصيير اسمية نحو حسبته يقول زيدا اى حسبته يقول زيدا و بعض هذه
الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا و علمت خروج زيد اى عرفته و بعضها
يقل فيه ذلك نحو ظننت و حسبت قال و لقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم اى لا تظنى شيئا غير
نزولك كذا قال الفراء و قد يقوم الضمير و اسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا
اظنه او اظن هذا و كذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذلك او هذا مقام الجملة لجاز و هو عمل او ليس
ما قال الشيخ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا و الصلة لا يقدر بالمفرد على حال قال الاندلسي و غيره ان الضمير
و اسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع عما قاله الفراء على ما ذكرنا و تقول ظننت به اذ جعلته موضع ظنك
قال تعالى يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق و لا منع من كونه مفعولا به اى شيئا غير الحق
كما في قوله فلا تظنى غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اى لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اى ثلاث

خصائص افعال القلوب

الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عند على حذف المضاف اي حكمها عند اي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن **قوله** ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت **قوله** اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا قال باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا كاسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تقرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين بالياء الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا على عزائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلة على عزائك الملك بنا **قوله** ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد في ظني منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس بشئ لان الفعل الملغى لبيان ما يصدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقع الالغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر

الفرق بين الالغاء والتعليق

[illegible]

كما شرحنا فى حد الاعراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذاك أدبت
حتى صار من خلقى انى وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وانما
جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة
لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم ضمير الشان مقدر
بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة وفى غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذ
وظباء فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح فى نحو متى تظن زيد ذاهب اعنى اذا تقدم معمول الخبر اذ هو كتقدم
الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح
ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوى اى فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر
وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم فاعلين اخال حتى ينال
اقاصى الحطب الوقود وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد
بين المعطوف والمعطوف عليه كجائنى زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء
بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر فى ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافى واما تاكيده بالضمير واسم الاشارة
المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا بصريحين فى المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذلك قائم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو اعجبنى ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب
مع التوسط او التاخر نحو زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر ذلك
فى باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر فى باب المصدر وكذا ان
حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففى الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء قبيح كما مر فى
تاكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اى ظن ظنا فعند من
قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم فى باب المصدر هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا نحو
متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال
العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل
فيما تقدم عليه هو الفعل فى الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم
حقا على ما قيل كما ذكرنا فى المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفى التعليق ماخوذ من قولهم امراة
معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج
فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند

انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما
يأتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج
وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد
عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائم وان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو
ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت
الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام
الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة الجئت اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة
الاسمية فانما كانت معلقة لانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان
المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع
المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك
لان المنصوبين بعد فعل القلب في تاويل المصدر فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان
تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا يطيش سهامها
فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم تاكيدا للكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى
التحقيق فصار كقوله ٥ وانني قسما اليك مع الصدود لاميل ثم وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه
فيجيء بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت بمن تمر
وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها
كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدا اي
اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبتي و
المنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن
المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام
يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما
مع ان المعنى علمت ما زيد قائما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع
في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته و
وشاهدت حالته العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي

كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجئ
بل هو حرف خطاب ولابد سواء اتيت بذلك المنصوب اولم تات به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر
عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من
دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعـ ارايتك هذا الذى كرمت علىّ لئن اخرتن اى ارايتك هذا
المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتن كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعـ ارايتكم
ان اتاكم الاية وقوله ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر رايت للتاكيد
ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كان قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا
عن اىّ شئ من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا
ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذى بمعنى اخبرنى لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل
المنقول الى الفعلية عن شئ اخر نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء
الخطاب فبقى التاء فى الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل
ارايتك التاء لا انت المقدر فى نحو رويدك لان مفعوله بقى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرنى نحو ارايتك
زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضـ وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل مذهبه فى نحو
رويدك والنجاءك كما مضى فى اسماء الافعال اعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف
الملحقة به اسم يتصرف بتصرف المفعول الثانى وكذا التاء يتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتماكما الزيدين و
ارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتماكما الهندين وارايتن كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام
وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس فى
الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم و
انه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظا عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون
مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم
واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا الذى قام ويتبين الاستفهام من غيره فى اىّ لكونه معربا تقول فى الاستفهام علمت
ايهم قام برفع اىّ واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام التى تلى باب علم فى نحو علمت
زيدا ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض فى نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد لان
قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اىّ لاستفهام
المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين بما يعرفه الشاك

باد زیدا وغیره فیکون المشکوك فیه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام
اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتکلم والمعنی عرفت المشکوك فیه الذی یستفهم عنه وهو ان نسبة القیام الی ای شخص هی
وذلك التشخص فی فرضنا زید فالمعنی عرفت قیام زید وانما لم یصرح باسم القائم ولم یقل علمت زیدا قائما وعلمت قیام زید
لان المتکلم قد یکون له داع الی ابهام الشیء علی المخاطب مع معرفته بذلك المبهم کما یکون له داع الی التصریح به کقوله تعالی
وانا وایاکم لعلی هدی او فی ضلال مبین ومثله کثیر فعلی هذا یجوز وقوع الاستفهام الذی جوابه لا او نعم بعد فعل القلب
نحو علمت ازید قائم او هل زید قائم والمشکوك فیه الذی یستفهم عنه ههنا انتساب القیام الی زید وعدم انتسابه کما کان المشکوك
مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الی هذا المعین او الی ذاك من الاشخاص الواقعة علیها کلمة الاستفهام
ولذا یجوز علمت ازید قام ام عمرو وعلمت هل قام زید ام عمرو وجوابها لا او نعم والمشکوك فیه المستفهم عنه ههنا نسبة
القیام الی واحد من المذکورین او عدم النسبة الیه فالمعنی فی جمیع ذلك علمت هذا الذی یشك فیه فیستفهم عنه و
منع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامیة لا یصح ان یکون
متعلقا للعلم الا بتاویل وهو ان یقع متعلقه ما یقع فی جواب هذا الاستفهام والذی یقع فی جواب الاستفهام بام وباسماء
الاستفهام شیء معین منسوب الیه الحکم المذکور فی الاستفهام فمعنی علمت ازید قائم ام عمرو علمت احدهما بعینه علی صفة
القیام لانه هو الذی یقع فی جوابه وذلك لان جوابه اما زید ای زید قائم واما عمرو واما اذا قلت علمت هل زید قائم فلیس
جوابه نسبة القیام الی زید او نفیها حتی یقع ان العلم یتعلق بتلك النسبة او نفیها وانما جوابه نعم او لا ولیس فیه النسبة
والعلم لا یتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامیة لا یکون متعلقا للعلم بل مضمون
استفهام المتکلم لا یصح ان یکون متعلقا للعلم للتناقض المذکور فی نحو علمت ایهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا فی
الجواب متضمن ایضا لمعنی النسبة ونفیها لان المعنی بلی زید قائم وما زید بقائم لحصول المقصود اعنی المحکوم علیه والمحکوم به فی
الجواب هو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جمیع ادوات الاستفهام ترد علی الوجه المذکور ای لمجرد الاستفهام لا لاستفهام
المتکلم بعد کل فعل شك لا یترجح فیه لاحد الجانبین علی الاخر لتبیین المشکوك فیه نحو شککت ازید فی الدار ام عمرو وتسلیت
وترددت اقوم ام اقعد کما ترد بعد کل فعل یفید معنی العلم کعلمت وتبینت ودریت وبعد کل فعل یطلب به العلم کتفکرت
وامتحنت وبلوت وسالت واستفهمت وجمیع افعال الحواس الخمس کلمست وابصرت ونظرت واستمعت وشممت و
ذقت تقول تفکرت ازید یاتینی ام عمرو وقد یضمر الدال علی التفکر کقوله تعالی یتواری من القوم من سوء ما بشر به
ایمسکه علی هون ام یدسه فی التراب ای یتفکر ایمسکه ام یدسه وفی نهج البلاغة تخالسا انفسهما ایهما یسقی صاحبه
کاس المنون ای متفکرین ایهما یسقی ولم یسمع مثل ذلك فی الظن الذی هو لترجیح احد الجانبین علی الاخر وجوز یونس تعلیق جمیع
الافعال نحو ضربت ایهم فی الدار وقتلت ایهم فی البیت وقد مضی ذلك فی باب الموصولات ویجوز فی نحو سالتك هل زید قائم و ا[illegible] استفهمت

اقام زيد ان تنوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجئ بعد من مذهب الفريقين فنقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهي اما في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت انه في الدار ام عمرو اى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه لا لاقتضاء الفعل اياه وضعا وانما لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقائم هو ام قاعد اى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجئ بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه في الدار بابصاره وقوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرسها اى يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في تبارك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اى شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم وقال وانما لم يجز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضي كما يجئ في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى فتقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد قائما وزيد اعلمتك قائم وزيد قائم اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب علم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائما وزيد اعلمت قائم وقال الاندلسي الذى اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على الالغاء اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز والذى ارى انه لا منع من الالغاء والتعليق

سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا علمتك قائم وعلقت فقلت اعلمتك لزيد قائم يحصل الالغاء والاعمال فى حالة واحدة لانه لابد من اعماله فى المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال فى حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاؤه او تعليقه بالنسبة الى شيء اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته فى الفاعل والغيته عن المفعول وكذا فى علمت لزيد قائم اعملته فى الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا المعمل معنى الهمزة اى التصيير الملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف فى انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة فى المتن ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى نحو علمتنى قائما وقال الله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله ورايتما لك تقول كذا وقد يجرى مجراها رأى البصرية حملا على رأى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما اضداده فى اصل الوضع وانما لم يجز ذلك فى غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضربتنى زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالف اللفظ لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فى ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين فى اللفظ واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اى نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز فى غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانى فى افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته فى المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها فى الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فنقول افعال القلوب اذا دخلت على ان المفتوحة فهى ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقى ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وخلت وظننت كما تقدم فى اول الباب لانها لا تطلب فى ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبتهما كحسبت زيدا قائما او لم تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به فى

[illegible]

قوله هب زيداً ... مطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل فى هذا المعنى س سره

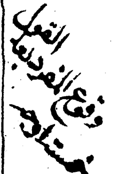
الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعولا ظن ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش
يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة
الى ذلك كما بينا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا نقول ان ان مع
جزئيها ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع
كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يق ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت
زيدا قائما ساد ان مسد ان مع اسمها وخبرها ومفيدان فائدتها اذ هما بتقدير المصدر بلا اداة مصدرية كما كان الكلام
مع ان بتقدير المصدر لكونها اداة مصدرية هذا آخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة
لجزئي الجملة كما يبين بتقدير المفرد فهو صير ومرادفها من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ واتخذ واكان واصل
الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا
النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت يق جعلت
زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يخلو من تصيير شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة
في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول به لصير
كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي
علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبر الصار فانهما لا يصدران اذن بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما الغاء
صير ومرادفاتها وتعليقها فلم ياتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي
اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته غنيا فهذا امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد
ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج عن هذا الباب وذلك اذا لم تكن بمعناه كقوله تعالى جعل الظلمات والنور اي
خلق ووهب اي اعطى ورد اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال
لكنه لا يجيء الا بمعنى صير وذلك لما ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى
نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى
صير كقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو
الاول اي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يق معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه نحو غادره تصريعا واذا كان الثاني نكرة جاز
جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادره تجزر السباع فالحاق غادر بصير هو الظاهر وتجزر منصوب
المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب من غير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت

قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا

في علم المعاني صير ومرادفاتها

الجزر هو اللحم الذي ياكله السباع ويقطعه بانيابها س سره

قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول قالوا واذا عمل في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على المنطوق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم وانا لا ادري منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعتك انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي رفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا بها بلفظ اخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام لجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها اي المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قائم زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسن باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمروا فيه غائبان ومنه قوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالتاء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب اعلم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان اية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا الدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قائم او لفظا اخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت



لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فتنصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكى حتى تراعى وليست ايضا جملا مغير لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى او لا ذكرناه فى باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تع قال سلام قوم منكرون اى عليكم سلام

الدبار على وزن المكار الفرع الواحدة وبائة من سره

قال اذا اقبلت قلت دبائة اى هى دبائة وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقول فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب جزء فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلام احسن منه على ما قال تع فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى فى باب المبتدأ والخبر ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفى ترحالهم نفسى وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يقول من قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجئ القول بمعنى الاعتقاد لا لفظ ههنا له سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قائما على ما قال ابو جعفر ولا بد عند الاكثر فى الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو اقدامك تقول زيدا قائما او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بنى لؤى لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشرائط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى اخر بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت به اى كفلت وهذه الثلثة بهذه المعانى تكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا



انتها ذا التعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت ايضا الا ان المصاحب للمعروف مضمون الجملة وخصب المفعولين
وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال
الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهى كان وصار واصبح وامسى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح ومازال
ومانفك ومافتى ومادام ومابرح وليس وقد جاء ماجاءت حاجتك وقعدت كانها حربة تدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثانى مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع
بل كلاما يتم بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم
من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر فليس بشئ لان كان فى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى
هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجئ اولا بلفظ دال على حصول
ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا
ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر فى بابه مع فائدة اخرى ههنا وهى الدلالة على تعيين زمان
ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده
فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى
الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح
الدال على الكون فى الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار و
كذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها
ناقصة بالمعنى الذى قالوه قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره
فان زيدا فى ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة
هى متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود
ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير
الفاعل على صفة جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم
قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما
تقول يتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اى
صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التى ذكرها المصنف ونقص منها فالذى زيد من مرادفات صار آل و
رجع وحال وحار وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا فى الاصل بمعنى انتقل وكذا كان
اصل صار وكان حق جميعها ان تستعمل تامة فيتعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى

كان بعد ما لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن نا ئعلها في الحقيقة بعد يصيرون نقطا ناقصة نصب خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اى اذلال وقال يقنت الى الا محالة حيث صار القوم صارت اى مكان انتقال القوم منتقل وقال الله تعالى ظن ان لن يحور بلى ولا بد فى التامة ان يليها لفظة عن او الى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها ما انفك وما افتأ وما انفك وما ونى ومارام من رام بريم اى برح واصل ما زال وما برح وما فتئ وما افتأ وما فتى وما انفك ان تكون تامة بمعنى ما انفصل فتعدى بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيه فى موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح ورام ان يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان يعدى بفى نحو ما ونى زيد فى القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفى على النفى دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيدت نفى الشئ بزمان وجب ان يعم ذلك النفى جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشئ بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان فانك اذا قلت مثلا ضرب كفى فى صدق هذا القول وقوع الضرب فى جزء من اجزاء الزمن الماضى واما قولك ما ضرب زيد فانه يفيد استغراق نفى الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو جعل النفى كالاثبات مفيدا للوقوع اى وقوع النفى فى جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذى يفيد الاثبات به غير الجزء الذى يفيد به النفى فلا يتناقضان فالنفى فى الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق اذ استمرار الفعل اقل واصعب من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النهى يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفى النفى يكون ايضا دائما كما ان نفى الاثبات يكون دائما لان نفى النفى يلزم منه الاثبات فيلزم من نفى النفى اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفى داخل عليه حرف نفى بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل وما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم الزاء ولا ما ازول اميرا وما زال الناقص واوى مضارعه ما يزال كخاف يخاف واما

زال يزول كقال يقول وقولك زال يزيله اى فرقه من الياء فتامتان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما فعل في المبني للمفعول في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال لن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت بحتى فعل مفعول به والاولى ان يقول هو الخبر اى ما زالت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان الا تامين وان جاء بعدهما مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا بعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعم ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما نحو قولهم يروح ويغدو وداعيا يتحمل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عبارة عن ذلك الضمير مؤنثا كما في ما كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنه حين جاء اليهم رسولا من علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بهذين لفظي جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما فيه العرب قال طرده بعضهم وقال المص واجاد الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا يحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم يسمونه فاعلا على القلة ولو يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح واضحى وامسى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف الي آخره

رف الطائر بجناحيه اى خفق وطار ويرف الشيء لونه اذا برق وبجوها

الشفرة السكين العظيم والحربة الحرب منه

مضمون الجملة حالا وقيل مط شرع بذكر معانى هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيئ بعضها تاما وزائدا قال فكان تكون ناقصة بمعنى
احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذى يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضى ويكون للحال او للاستقبال
وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر فى جميع الزمن الماضى وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا
بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظة كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما فانتصف
ساعة فاستيقظ فاذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار فتقول المص
دائما او منقطعا رد على هذا القائل يعنى ان لفظة كان لا تدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والمعنى الثانى ان يكون بمعنى صار وهو
قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اى يكون
فى كان الناقصة على اى معنى كان من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان
المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت فى كلام العرب
ضمير شان الا مبتدأ فى الحال نحو قل هو الله احد او فى الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه زيد قائم وظننته
زيد قائم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة فى المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا
الى الاسم فوزانهما وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان يجيئ بمعنى
نقل وعزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيئ الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة فى كلام العرب
كقوله سراة بنى ابى بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قوله تعالى من كان فى المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة
للماضى والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم
وكذا قول الفرزدق فى نجة غمرت ابا لعجور ها فى الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت على الزمن الماضى ولم تعمل نحو ما كان
احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان
ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففى تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا
محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها
على الحدوث المطلق الذى كان الحدوث المقيد فى الخبر يعنى عند دلالتها على الزمن الماضى لان الفعل انما يطلب الفاعل
والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها فى بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر
عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقى كالظرف دالا على الزمان فقط فلهذا جاز وقوعها
موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاقها بالظروف التى يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور
نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضى التى لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافى
ان فاعلها مصدرها اى كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله هذا الكون من ذلك القلوص بذلك معنا

ان يعنى دائما كما فى الاية ومنقطعا كما فى قولك كان زيدا قائما ولم تدل لفظة كان على احد الامرين ء

السراة جمع السرى وهو الكريم والمشهور جياد كما فى نسخ المفصل الابل العراب والخيل العراب خلاف النجاة والبراذين س سره

التجة بالضم معظم الماء وبالفتح اصوات الناس وضجيجهم

الهوس بالتحريك نوع من الجنون

ای با المصدر بمعنی اسم الفاعل ومذهب ابی علی انه لا فاعل لها علی ما اخترنا فعلی هذا قول الفرزدق فکیف اذا مررت
بدار قوم وجیران لنا کانوا کراما کانوا فیه لیست بزائدة کما ذهب الیه المبرد وانما قال ذلک لثبوت فاعلها بل الناخبرها ای جیران
کرام کانوا لنا وقال سیبویه هی زائدة مع الفاعل لانه کالجزء منها والاول اولی لافادتها معنی وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة
والمجردة للزمان اعنی غیر العاملة لا تقعان اولا لان البدایة تکون باللوازم والاصول والمجردة للزمان کالزائدة فلا یلیق
بها الصدر وتقعان فی الحشو کثیرا وفی الاخر علی رأی نحو حضر الخطیب کان والاقراد ولا تجرد الا ماضیة بخفتها وقد اختار ابو البقاء
زیادة مضارع کان فی قول حسان کان سبیئة من بیت رأس یکون مزاجها عسل وماء علی روایة رفع مزاجها وعسل قوله وصار
للانتقال هذا معناها اذا کانت تامة کما تقدم ومعناها اذا کانت ناقصة کان بعد ان لم یکن فیفید ثبوت مضمون خبرها
بعد ان لم یثبت ومعنی یصیر یکون بعد ان لم یکن فیفید ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم یثبت قوله واصبح وامسی
واضحی لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تکون ناقصة وتامة والناقصة بمعنیین اما بمعنی صار مطلقا من غیر
اعتبار الازمنة التی یدل علیها ترکیب الفعل اعنی الصباح والمساء والضحی بل باعتبار الزمن الذی یدل علیه صیغة
الفعل اعنی الماضی والحال والاستقبال واما بمعنی کان فی الصبح وکان فی المساء وکان فی الضحی فیقترن فی هذا المعنی
الاخیر مضمون الجملة اعنی مصدر الخبر مضافا الی الاسم بزمانی الفعل اعنی الذی یدل علیه ترکیبه والذی یدل علیه
صیغته فمعنی اصبح زید امیرا ان امارة زید اقترن بالصبح فی الزمن الماضی ومعنی یصبح قائما ان قیامه مقترن
بالصبح فی الحال او الاستقبال وتکون تامة کقولک اصبحنا والحمد لله وامسینا والملک لله ای وصلنا الی الصبح و
المساء ودخلنا فیهما وکذا اضحینا فیدل ایض کل منها علی الزمانین وحکی الاخفش زیادة اصبح وامسی بعد ما
التعجب کان فی لفظین وهما ما اصبح ابردها وما امسی ادفاها وردّه ابو عمرو وقال السیرافی انه لیس من کتاب سیبویه
وانما کان حاشیة فی کتابه اقول لو ثبت ما حکی الاخفش لکان کل منهما مجردا عن الحدث للزمانین ای الصبح والمساء
والزمان الماضی کما کان لفظ کان مجردا للماضی قوله وظل وبات الخ یعنی ان معنی ظل زید متفکرا کان فی جمیع النهار
کذلک فاقترن مضمون الجملة وهو تفکر زید بجمیع النهار مستغرقا له ویقترن ایض بزمانه الاخر المدلول علیه بالصیغة ای
الماضی او الحال والاستقبال وتصریفه ظل یظل ظلولا قالوا ولم یستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالک تکون تامة بمعنی
طال ودام والعهدة علیه وقولک بات زید مهموما ای کان فی جمیع اللیل کذلک فاقترن هم زید بزمانی بات وهما جمیع
اللیل والزمن الماضی ومصدره البیتوتة ومضارعه یبیت ویبات کباع یبیع وهاب یهاب ویجیء تامة بمعنی اقام لیلا و
نزل سواء نام او لم ینم وکلامهم لیلة السبت نمر وبت فیه وقد جاء ظل ناقصة بمعنی صار مجردا عن الزمان المدلول علیه بترکیبه
قال تع ظل وجهه مسودا واما مجیء بات بمعنی صار ففیه نظر قال الاندلسی جاء فی الحدیث بات بمعنی صار وهو این باتت
یده قوله وما زال الخ قد ذکرنا ان معنی ما زال واخواتها کان انها فقولک ما زال زید امیرا ای استمرت الامارة ودامت

لزيد منذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية
فبما ولم وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز
ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوع فلا وليها دعاء اذا
عزيزة شاذ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وبل دعاء لا زالت لان حذفها لم يسمع
الا من مضارعها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه
وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه
جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون زال واخواتها
بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في
بابه وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم فاما خبر ليس واخبار كان و
صار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيهما ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها
عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما
تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق ظلعها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق
بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة كقوله صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة
خبرها على الخسف اي معدة ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين لان العامل في الحال ما تنفك احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال
في مثالنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا تابعا له في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة وجوه احدها
ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما
في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر اي لتوقيت
فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب بمدة
ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي من اجل كونه توقيتا للشيء
يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما
التي في اولها دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه
ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال
قال الاندلسي وليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة
فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ملخص ليس نفيها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيدت به وقد ذكرنا حكمها في باب المضارع واصل
ليس ليس كهيب كما في علم في علم والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب الياء الفا كما هو القياس هو لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف وللجو

قوله والله حلفت يمينا بارا
فحلفت بالكرة ... الا اذا و
السهل والجبل ودعه ...
ولا تخل ... سامل فعن
لها نقل ... العمل
بهذه المراة ...

قوله الحرجوج الناقة الطويلة
على وجه الارض وقال
ابو زيد الحرجوج الضامر
من سيره

ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه
اذ لو كان مخفف فعل كصيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف وقال
ابو علي واما الحاق الضمير به في لست لستما لستم فللتشبه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاوها هاؤما
هاؤا هائي هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر بجليها ولا يتصل بغير صريح الفعل
الا نادرا كما ذكرنا في هاء قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح
وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه
وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما ما ذكره المصنف
لم يذكره من الافعال يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجيء واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها
كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون
غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات ففي
كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه
الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين ما
النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعضها وفيها فلا يجوز ما قائما
زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا
انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمه عليها اتفاقا لانها ليست
كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفيون ذلك
لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بما كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها
لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولذلك ايضا جاز بعضهم ابطال عملها
بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا لن اضرب و
لا اضرب ولا منع ان يقال ان يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث
واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف لما ذكرنا في باب المبتداء ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء
الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل لان
الامثال لا تغير كقولهم الطعن يظأرا ويلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق
البتة او يلزم الابتدائية لكونه بعد ما واذا المفاجاة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية

ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها

ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا فى باب المبتدأ ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال
كما تقدم صفات لمصادر اخبارها فى الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ومعنى
صار زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الماضى
وقت الصبح وكذا سائرها اذ فى كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هى من ان تكون
خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر
عنه بالحصول فى احد الازمنة الثلثة والطلب فى الخبر يدل على انه غير محكوم بالحصول فى احدها فبينهما تناقض وبعبارة
اخرى مصدر الخبر فى جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب غلامه
مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤلا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا
ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهى كما ذكرنا صفة
للاخبار اكتفى بالطلب الذى فيها عن الطلب الذى فى اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب فى
اخبارها تقول كن قائما اى قم وهل يكون قائما اى هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا فى الشعر قال ع وكونى بالمكارم ذكرينى
وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كونى هل ضربت استحال اذ الطلب فى احدهما
طلب فى الاخر فيجتمع طلبان مختلفان على مصدر خبر واحد فى حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا
لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت
على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن فى الفعل معنى الاخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك
تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد قلت لا يجوز لان كلمة الاستفهام تحدث فى الجملة التى تليها
بلا فصل معنى الاستفهام لا فى جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة
بما النفى فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفى ويجوز متى لم يزل هذا واى وقت
لم يكن سماحك ومنع الجزولى والشلوبين ذلك فى ليس نحو اين ليس زيد والاولى الجواز فان منعا ذلك على منع تقدم
خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون فى جميع الامكنة
فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك فى غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان
الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواتها ان لم تتصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن
اكن وكلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخر الاسم عن الخبر نحو كان فى الدار رجل وفى الدار كان
رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد وقائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا فى باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان فى الخبر
ضمير يرجع الى الاسم نحو كان فى الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندى انك قائم وعندى كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه

المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشان فى الفعل ويجب تاخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب توسطه او تاخيره اذا كان لفعل مصدرا بما يقتضى التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيدا اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى فى المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفى اذا لم تكن مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد اقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذى هو كجزئه بالاجنبى واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا واذ المنصوب ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او فى الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف والجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز فى المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز فى المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيد الحمى تاخذ وكان زيدا انا اخذ الحمى قال فاصبحوا والنوى عالى معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين قال قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا او يجعل فى البيت زيادة كان واعلم انه يخبر فى هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصل الفائدة فلا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا فى باب المبتدأ قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا فى باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد يخبر فى هذا الباب وفى باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك فى المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق اعراب الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال فى نحو من زيد ان زيدا هو الخبر وقال الزمخشرى وغيره لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفى منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان فى كان كما فى الرواية الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا يرى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم فى نحو قوله نعم ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر وانما جرأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس فى بابى كان وان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عنى اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان هو الضمير وهو

الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف

الهدجان مشية الشيخ وقد هدج يهدج وهدج الظليم اذا مشى فى ارتعاش فهو هدج ١٢ س سره

معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام فى اطبى واطب اسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل
المسند الى ضميره فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسره ذلك الفعل ولى فاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها
احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليهما المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا
وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليا هما قد لا يكون فى ضرورة الشعر كما يجئ فى باب العطف هذا
ونحن قد ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك
وفى قوله خاصة اظبى كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبى بكان مقدرة لما يجئ فى باب العطف ان بعد سواء ولا ابالى
لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان
الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد
ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءنى رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام
امرأة كما مر فى حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير فى الابيات الثلثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم
ان ليس من بين اخواتها مختص بكثرة مجئ اسمها نكرة لما فيها من النفى ويجوز حذف خبرها كثيرا
كقوله ع انما يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت حرف عطف
مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس وما دام ولتصاريفها ما لها ولا يستعمل لمازال واخواتها مصدر
واسم فاعل الا نادرا لانها يلزمها حرف النفى وهى لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن المجزوم تشبيها لنونها
بالواو وتحذف مع انه قد حذف قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك مغيرا نعمة كما
حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه اذا لاقى نون
يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها نحو لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد و
اجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد فى نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافى
هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف
عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان فى الدار زيد اى كان مستقرا فى الدار زيد فالظرف
مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة
فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ
ليس الغرض نفى الكفو مطلقا بل نفى الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا قوله

افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذى ادى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع
فى حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس لطامعه على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر

افعال المقاربة

كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصاي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي اني ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب وبعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في حدهم طفق ومراد فاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفاته وقول المصنف لدنو الخبر رجاء وحصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الجزولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح مما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وبين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب ما لم يحصل بعد **قوله** فالاول عسى وهو غير منصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال **قوله** فالاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله تعالى ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء وللمقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف

له ومن الهوى ... [illegible]

عسى فى غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر و يجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسوا ى مع طمع وقد يكسر
سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما
عسيتن او نون جمع المونث نحو عسين و زعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل و اتصال
ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو على فى ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون
على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر
فى قول الزباء عسى الغوير ابوسا و قوله ع لا تلحنى انى عسيت صائما ثم نقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك
لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة و قوله ابوسا و صائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه و غلط
من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما فى الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او فى الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو على
فى القصريات عسى زيد ان يقوم اى عسى زيد ذا قيام و فى هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا فى الاسم ولا فى الخبر وقال بعضهم
ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل هذا اثر اما و لزومه مطردا فى موضع
معين مع اى كلمة كانت بعيد و قيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة
و ذلك لان المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع
كما كان اصل معنى ما احسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب و كذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج
زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى و فى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم
يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل و قال الكوفيون ان الفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين الى قوله ان تبروهم اى لا ينهاكم الله عن ان
تبروهم والذى ارى ان هذا وجه قريب فيكون فى نحو يا زيدون عسى ان تقوموا
قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد على ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم
اى يتوقع و يرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل و فى ابهام الشئ ثم
تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس كما مر فى ضمير الشان واما عسيت صائما و عسى الغوير ابوسا فشاذان على تضمينهما
معنى كان و قال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا و عسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونهما
حرفا مصدريا لقوة الدلالة و ذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر و ابقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه
فى المفعول معه و مثل ما قدر الكسائى فى البيت الا ان القرينة ههنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان فى
الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه قوله وعسى ان
يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول فى عسى ان يخرج زيد ان ان يخرج خبر ايضا

القول فى خبر عسى ان

قوله عسى الغوير ابوسا مثل يضرب لمن كان راجيا و ظننا بجهة يتخوف فلم يحصل مطلبه الغوير بضم الغين المعجمة مصغر غار و الابوس بفتح الهمزة وسكون الباء وضم الهمزة الثانية الآفة والبلاء معناه ان رجالا عادوا الغار صغير عليهم فهدم عليهم ١٢ كذا ...

وهو من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا
الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث ويجوز ان تقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان
يخرج الزيدان لا غير وقوله تع عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال الاول حتى عسى يكون
ربك وهو اجنبي اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تع عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في
شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو
الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ
الابتداء كما كان كاد منها وقوله تع كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول
ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرأ كاد يزيغ بالياء فليس من باب
التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل
التنازع فتعمل ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثل لم يخلق الله مثله وليس بمشهور واضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد واعمال
ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى لما عند من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما
عند من قال هو بدل فلامتناع تقدم البدل على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني
تركت على عثمان تبكي حلائله اي كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع
في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند من قال هو خبر وقد مر ان ذلك عند الكوفيين
بتقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه
الا ان يكون المسند الى سببيه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان
يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار حريا وحرى اي جديرا وصار خليقا واصلهما
حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر
بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى اي فعل فاذا قلت هو حري كغني او حر بكسر الراء ككرم لن يكون ثنيت وجمعت وانثت وتق
ايضا بالحري ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه
ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام ان لكونهما للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة
الاسمية التي بعده كما في قوله تع ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه اي يتوقع اطفاء غلات الكلى قوله والثاني كاد اي ثاني ما وضع
لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة ويكال لي
الشيء اوشك بمعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل بمعنى اوشك في الاصل الشرع ويستعمل على الاصل

ومن هذه الافعال حرى

اوشك فلان فی السیر مراد فا لکاد واوشك طوئی کرب وهلهل وکرب فی الاصل بمعنی قرب یقال کربت الشمس ای دنت للغروب اما الاولی فمعناه الاصلی قارب
قال قعدا بین هاتین منها ای اولی از زید علی ثلث ای قارب وکاد ولا یستعمل الا مع ان وظاهر کونها مفعولا کالاولی ویجب
تجرید خبر هلهل من ان واما کاد وکرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجرید مع کاد وکرب اکثر واعرف واذا کانت
مع ان فهو بتقدیر حرف الجر ای کاد اوکرب من ان یقوم واوشك فی ان یقوم کما مر ثم حذف حرف الجر علی القیاس واوجبوا
ههنا حذفها لکثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة علی المذهبین کما مر وقد یقع بعدا وشك ان مع الفعل نحو اوشك
ان یخرج زید ای اسرع خروجه ویجوز ان یکون علی التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو کاد لکن یستعمل استعمال کاد ای
مجرد الخبر من ان ویستعمل ایضا استعمال عسی علی الوجهین المعلومین واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلث فلما ان
تقدر مع الحذف کما فی تسمع بالمعیدی واما ان تحذف رأسا بلا تقدیر لها لاستعمال کاد وکرب واوشك لشدة دلالتها
علی مقاربة الفعل استعمال کان ولاستعمال کاد مثل کان جاء فی الضرورة وما کدت ائبا ولهذا اضمر ضمیر الشان فیها فی نحو
کاد یزیغ قلوب فریق ویستعمل ایضا الافعال التی للشروع فی الفعل استعمال کان وهی طفق واخذ وانشا و قرب وهب وعلق وجعل
وکانت بذلك اولی من کاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون کاخبار کان بخلاف خبر کاد وکان اصل استعمالها
ان یقع طفق زید فی الفعل واخذ فی الفعل وجعل الفعل من قوله تعالی وجعل الظلمات والنور ای اوجد وکذا انشأ الفعل
واقبل علی الفعل وقرب الفعل وهب فی الفعل من قولهم هب البعیر فی سیره ای نشط فیه فاستعملت استعمال کان لتضمنها
معناه واما هلهل فانما الزم تجرید خبره من ان مع انه بمعنی کاد لا بمعنی طفق لان للمبالغة فی القرب فیه اکثر ومثل هذا
التركیب یدل علی المبالغة کزلزل وصرصر فکانه للمبالغة فی القرب لاحق بالافعال الدالة علی الشروع فاستعمل خبره بغیر ان نحو
هلهلت قوم ولکون افعال المقاربة ای کاد ومرادفاته وافعال الشروع ای طفق ومرادفاته فروعا لکان ومحمولة علیها لم یتقدم اخبارها علیها
کما کان یتقدم خبر کان علیها وانما لزم کون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضی والمضارع المقترن
بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فی الحال کما مضی فی بابه فهو من حیث الفعلیة یدل علی الحدث دون
الاسم بدلیل انك اذا قلت کان زید وقت الزوال قائما لم یدل علی حدوث القیام فی ذلك الوقت ومن حیث ظهوره فی الحال
یدل علی کونه مشتغلا به دون الماضی بدلیل انك اذا قلت کان زید وقت الزوال قام دل علی انه کان فرغ من القیام فی
ذلك الوقت واذا قلت کان زید وقت الزوال یقوم دل علی اشتغاله بالقیام فی ذلك الوقت مع حدوث القیام فلما حملت هذه
الافعال علی کان وقصد المعنیان المذکوران ای حدوث مصدر خبرها وکون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا یکون اسما
ولا ماضیا ولا مضارعا مقترنا بان بل یکون مضارعا مجردا منها وانما غلب فی افعال المقاربة اعنی کاد ومرادفاته ان یکون
اخبارها کذلك وجوز اقترانها بان لکونها من شدة القرب الذی فیها کانها للاشتغال والشروع ایضا فهی لیست متضمنة
لمعنی کان مثل افعال الشروع بل محمولة علیه من حیث الاستعمال فقط فجاز فی بعضها اقتران الخبر بان کقوع قد کاد من

طول البلی ان یمصحا ولم یجز ذلک فی خبر فعل الاشتغال واما التزامهم فی خبر عسی ان یکون مضارعاً مقترناً بان ومنعهم
من ان یکون مصدراً نحو عسی زید القیام وکذا منعوا من عسی قیام زید فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع
والاشفاق مختصان به فهو الیق بعسی من المصدر ومن ثمه قد یحمل لعل علی عسی وان کانت من اخوات ان علیها نحو لعلک ان تقوم
قوله واذا دخل النفی علی کاد آه قال بعضهم فی کاد ان نفی کاد اثبات واثباته نفی بخلاف سائر الافعال اما کون اثباته
نفیاً فان ارادوا به انک اذا قلت کاد زید یقوم واثبت الکود ای القرب فهذا الاثبات نفی فهو غلط فاحش کیف یکون
اثبات الشیء نفیه بل فی کاد زید یقوم اثبات القرب من القیام بلا ریب وان ارادوا به ان اثبات کاد دال علی نفی مضمون
خبره فهو صحیح وحق لان قربک من الفعل لا یکون الا مع انتفاء الفعل منک اذ لو حصل منک الفعل لکنت اخذا فی الفعل
لا قریباً منه واما کون نفیه اثباتاً فنقول ایضاً ان قصد وا ان نفی الکود ای القرب فی ما کدت اقوم اثبات له فهو من افحش
غلط وکیف یکون نفی الشیء اثباته وکذا ان ارادوا ان نفی القرب من مضمون الخبر اثبات لذلک المضمون بل هو افحش لان
نفی القرب من الفعل ابلغ فی انتفاء ذلک الفعل من نفی الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ فی نفی الضرب من ما ضربت
بلی قد یجیء مع قولک ما کاد زید یخرج قرینة تدل علی ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فیکون تلک
القرینة دالة علی ثبوت مضمون خبر کاد فی وقت القرب ووقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ کاد ولا تنافی بین انتفاء الشیء
فی وقت وثبوته فی وقت اخر وانما التناقض بین ثبوت الشیء وانتفائه فی وقت واحد فلا یکون اذن نفی کاد مفیداً لثبوت
مضمون خبره بل تلک القرینة هی المفیدة لثبوته فان حصلت قرینة هکذا قلنا بثبوت مضمون خبر کاد بعد انتفائه کما فی قوله تعالی
فذبحوها وما کادوا یفعلون ای ما کادوا یذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الی ما سبق قبل ذلک من تعنتهم فی
قولهم اتتخذنا هزواً وادع لنا ربک یبین لنا ما هی وادع لنا ربک یبین لنا ما لونها وهذا التعنت دأب من لا یفعل ولا یقارب الفعل ایضاً وان لم یثبت قرینة
هکذا نحو قولک ما کاد زید یموت وما کاد یسافر قلنا بنفی مضمون خبر کاد علی انتفائه وعلی انتفاء القرب منه کما فی قوله تعالی
لم یکد یراها وقوله اذا غیر النأی البیت اذ لیس فی هذه المواضع ما یدل علی حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرینة هی الشبهة
لمن قال ان نفی کاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات فی الماضی کان کقوله تعالی وما کادوا یفعلون او فی المستقبل واستدل
علی کونه فی المستقبل ایضاً للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة فی قوله اذا غیر النأی البیت وقولهم تراه قد برح حتی ادی ذلک
الی ان غیر ذو الرمة لم یکد الی لم اجد ولم یکد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم یخطؤه والجواب عن الاستدلال
بقوله تعالی وما کادوا یفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرینة ای قوله فذبحوها لا من ما کادوا کما ذکرنا ولهذا لم یفد
الاثبات فی قولنا ما کاد زید یموت وما کاد یسافر لما لم یکن قرینة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئتهم وتصویب
ذی الرمة فی بدیهة بناء علی الدلیل المذکور ای ان نفی القرب من الفعل لا یکون اثباتاً له وقد خطأ المخطئین ذو الرمة
فی رویته من قال حین سمع تلک الحکایات اصابت بدیهتی واخطأت رویتی وقال بعضهم ان نفی الماضی اثبات لشبهة قوله تعالی فذبحوها الایة ونفی المضارع

نفى لقوله لم يكد يراها وقول ذى الرمة لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث يعنى الذى يفيد شروع فاعله فى مضمون الخبر وهو انشأ وكرب وطفق وجعل واخذ واخواتها يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح فرحا وحكى الاخفش عن بعضهم طفق يطفق طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد واوشك مثله قوله الا فى جميع الافعال المذكورة فى هذا الباب نحو اسم فاعل اوشك قوله مثل كاد اى فى الاستعمال وخبر جعل جملة اسمية قال وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيئ شرطية مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهما صيغتان ما افعله وافعل به وهما غير متصرفين نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل فى الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل واجاز المازنى الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى افعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب اى فعل وضع لانشاء التعجب لانه فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك به ولله دره وواها له ويا لك رجلا وكاليوم رجلا وويله رجلا بلى ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان يقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيئ ففعل التعجب فى اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما افعل او افعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهى غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وهى غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف فى نعم وبئس وفى الامثال قوله ولا يبنيان الخ قد مضى ذلك فى باب افعل التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل فى الماضى واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتى التعجب على الماضى اعنى افعل قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضموم العين فى اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى كذا قيل فى افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل الضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لا لذاته فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذى كان الفعل لثلا يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول لما مر فى افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئه من المفعول لكونه ماخوذا من فعل مضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما يبنى من المبنى للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما احبه وما اشهره

ما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى او بعند نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض قال سيبويه جميع ذلك مبني على فعُل وان لم يستعمل فكان ابغضه واعجبه وامقته من بغُض وعجُب ومقُت وان لم يستعمل واشهاه من شهُو كما يقال دموت اليدين وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما جُن ويبني ايضاً من باب فعل افعل لا قياساً عند سيبويه سماعاً عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما ابغضني له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ما ابله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما الفاعل نحو ابل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعمه وما ابئسه ويجوز ان يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الداه وانده ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعديته بما يتعدى به افعل التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلاناً شدن لنا واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديراً بان ينصر وقد اعتذروا للفتح آخره بكونه متضمناً لمعنى التعجب الذي كان حقيقاً بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا والنصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابهاً للمفعول المجيء بعد افعل المشابه لفعل مضمر قائله فموقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولكنا نابعده بذ ناب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان الانتصاب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فمع كونه شاذاً مقصوراً على السماع الا عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير انما جاز ذلك لان بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي كابيض واول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثياً نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه وعوره او لم يكن تاماً نحو ما اشد كونه قائماً واما ما كان لازماً للنفي كما بلس او مصوغاً للمفعول او عادماً للمصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفياً لنحو بلس او مصوغاً للمفعول لنحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى يوقع شيئاً منها بعد ما اشد واشد منه

١ بغض بغاضة صار بغيضاً وبغض اليه الى الناس فابغضوه اي مقتوه ١٢ منه

٢ الجب القطع ومنه اجب بين الجب اي مقطوع السنام وذو الجب كل شيء باكثر عضه منه ١٢ منه

٣ جن الرجل جنوناً وجنة فهو مجنون ولا يقال مجن وقولهم في المجنون ما اجنه شاذ لا يقاس عليه لانه لا يقال في المضروب ما اضربه ١٢ منه

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا بتاخير كل واحد من التقديم والتاخير مستلزم للآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم
يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن بزيد لحسن بما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين
الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا فالفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما
احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف
في عمل التعجب اذ كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن
لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل عند الاكثرين وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبر
ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا
انه كان في الماضي حسن نافع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة
وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل بخلاف الابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه
نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب
فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل
فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهو
التعجب من الشيء سواء كان مجعولا وله سبب اولا فهمزة افعل لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسن او لتعدية ما صار
لازما بالنقل الى فعُل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا وما اضرب زيدا لعمرو وما مبتدأ
افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها
صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا
ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها
خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك
ما يوم الدين والذي من هو ولله دره اي رجل كان وتالله عينا حبتر ايما فتى ثم قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من
الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها
نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ

٥/ حبتر بالفتح القصير وهو ههنا علم شخص ١٢ منه

زيد به وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الجر بزيد وأشهر به وبان زيادة الباء فى الفاعل قليل وللطرد زيادتها
فى المفعول قال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدًا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون فى شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان تجد
لسانا قائلا فقل فهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار كذا وان لم يكن شئ منهما
قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مونث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسنى وا حسن
لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انه جاء معنى الامر فيه كما انمحى فى ما افعل معنى الجعل وصار معنى
افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب
وجمعه وتانيثه فهمزة احسن به للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة فى المفعول وهو كثير كما يجئ فى حروف الجر واجاز الزجاج
ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اى اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء
احسن فى الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحن نقول
احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان فى حالة واحدة الا ان يقول معنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب كون المتعجب منه مختصا
فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه فى موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه
نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه
وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لزمته الجر ويكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور
بعده مفعول اشبه الفضلات فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم ولكن لم يلزم الجر كما فى جاءنى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤتى
لفعلى التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمودهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا
يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن زيدا ولا فى احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذى او باللام لانه انمحى
عنه بعد النقل الى التعجب معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الآن اى حسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد انمحائه
واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف **قوله** افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح
او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف به او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما
هى وبعد ذلك المخصوص بالمدح او الذم وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة
الفاعل وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون وساء
مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده
تمييز او حال على وفق مخصوصه **قوله** ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم فى باب الكنايات فى بيان ان كم الخبرية متضمنة
للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام

لا يخفى عليك ان التفضيل منها ليس بمعنى جعلك اياه افضل بل بمعنى الاخبار عن كونه افضل ثم الاخبار الذى هو فعل المتكلم ليس بدلول اصلا للكلام الخبرى الا مقصودا منه بل مدلوله الا صلى المقصود منه الحكم بالنسبة بين طرفيه وذلك محتمل للصدق والكذب نحو زيد قائم فلا يكون انشاء اصلا اما صيغة التعجب فالمقصود منها التعجب واصدار ذلك مما لا يتطرق اليه صدق ولا كذب واما كون المتعجب منه كحسن زيد مثلا حاصلا فى الواقع فهو لازم عرفى للمعنى المقصود مقصود من الصيغة فلا يلزم كونها خبرا وكذا الحال فى صيغة المدح واما نحو قولكم رجل عندى فمعناه الحكم بحصول الرجال عنده ومن ثلث الرجال والانشاء ... على ذلك ... [illegible]

اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جود تها الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لم يكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يكن ان تكذب في التفضيل وتقول لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليست بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب قوله فمنها نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او فعلا كشهد احدها فعل وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع قصد الادغام وقرء يحيى بن وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان تقول نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى ايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى الا مع التصريح بلفظ كل فلا تقول انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف بينا في باب المعرفة ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما تلحق الفعل واربعة لم يلحق حدهما كلامهم مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تراد

التحقيق في ان اللام في فاعل هذه الافعال

فی اوّل حین والان قال تولّی قبل نای داری جمانا وصلینا کما زعمت تلانا وقال العاطفون تحین ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم کما مرّ فی قسم الاسماء والثانیة والثالثة اللتان تلحقهما ثم ورُبّ والاکثر انها لا تلحقهما الّا اذا ولیهما المؤنث ایذانا به من اوّل الامر وذلک اذا عطفت بثم سواء ع فمضیت ثمة قلت لا یعنینی ولا تقول جائنی زید ثمة عمرو وقد جوّزه ابن الانباری ولا ادری ما صحته قال ع ماوی یا ربتما غارة ✱ شعواء کاللذعة بالمیسم وقد جاء یا صاحبا ربت انسان حسن یسال عنک القوم او یسال عن ویجوز ان یکون اراد بالانسان مونثا والرابعة التی یلحقها العلت کما مضی فی باب المذکر والمؤنث ویدل علی فعلیتهما ایضا ما حکاه الکسائی نحو نعما رجلین ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وایضا جواز استعمال جمیع باب نعم وبئس یقوی فعلیتهما ایضا ثم نقول انهما بعد ذلک الاصل وهو کونهما فعلین مستقلین بفاعلهما کلاما صارا مع فاعلیهما بتقدیر المفرد کصفة متقدمة علی موصوفها کما فی قوله ع والمؤمن العائذات الطیر وجرد قطیفة فصارا معنی نعم الرجل رجل فی غایة الجودة فکانه کان رجل نعم ای رجل جید فصارا معا جزء جملة بعد ما کانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالی سواء علیهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زیدا قائما وکان زید قائما علی ما مرّ فی باب ظننت ونحو یوم یجمع الله الرسل فان الجمل فی هذه الصور منسلخة عن معنی الجملیة بدلیل کون مضمون الاولی مبتدأ وکون مضمون الثانیة مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا الیه ومبنی کلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنی المفرد فان کانت علما فهی محکیة مط وان لم تکن فان کانت فعلیة ترکت علی حالها کما مرّ فی باب علمت قال تع ثم بدا لهم من بعد ما راوا الایات لیسجننه الم یسجنهم ایاه وان کانت اسمیة اعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما ان کان مفعولا نحو علمت زیدا قائما واعراب الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثانی باعراب المفعول ان کان المضمون فاعلا کما فی باب کان اذ لم یجز رفعهما کما جاز نصب المذکورین بعد علمت اذ لا یرفع فعل واحد اسمین بلا اتباع ولم یجز ایضا حکایتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحکی الجزان ان کان المضمون مضافا الیه اذ لم یمکن جرهما لان الاسم الواحد لا یجر الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر علی جر اوّلهما لم یکن لثانیهما اعراب مناسب کما کان فی باب کان نصب الثانی مناسبا بعد الرفع تشبیها بالمفعول واما الجمل التی هی خبر المبتدأ او ما اصله الخبر کخبر کان وثانی مفعولی ظننت والحال والصفة فلیست بتقدیر المفرد ولا دلیل فی کونها ذات محل من الاعراب علی کونها بتقدیر المفرد کما مرّ ولنرجع الی المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنی المفرد وجب حکایتها لکونها فعلیة کما فی سواء علیهم ءانذرتهم لکن لیس کونه بمعنی المفرد کما فی سائر الجمل المذکورة اعنی بتقدیر مضمونها بل بتقدیر مفرد هو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم کما ذکرنا وکان الاصل تنکیر فاعل نعم وبئس لانه من حیث المعنی خبر

اخرجهما بکونهما جملة بین الفصل والسند

المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجيء فكان القياس ان يقول نعم رجلا زيد ونعم رجلان الزيدان ونعم رجالا الزيدون اذ
معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتر اللحم
او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم طلبوا تأخير
هذا المبتدأ أعني الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان
كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موضوعا على وجه لا ينكر لان مدح شخص
منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر الجملة
الفعلية كما ذكرنا في تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث
فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم
الرجل كجيد قطيفة ولا يتوهم ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل
على ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما
على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدأ وما قبله خبره فلو
كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ولا عائد ولا اعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق
لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب ولا اعتذار
بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المص لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا
الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد لان الضمير فيه اذن كما في
قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير
الراجع لشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على
زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد
على الوجه الذي ذكرنا حتى لا يحتاج الى الضمير ويقوي ذلك كونهما بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول
الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير
وبئس بد نعم البصاة وغير ذلك فليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله ع والله يا ليل نام صاحبه اي مقول فيه ذلك لان ذلك في نعم
وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على زنة نعيل بدل كريم فبهذه الحكاية ان صحت تتأيد كون نعم كالصفة المشبهة فتحمل ما جاء
مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء عليها نحو ان زيدا
لبئس الرجل و والله لنعم الرجل انت مع انهما لا تدخلان الماضي المتصرف دون قد وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء

حتی ظن انهما فی الاصل اسمان ولو کانا کذا لم یکن لرفع ما بعدهما وجه الا بتکلف ولاجل کون الجملة بمنزلة المفرد
لم یتوسط بین جزئیہما لا ظرف ولا غیرہ فلا یقال نعم الیوم الرجل فاذا تقرر ذلک قلنا فی نعم الرجل زیدان زید مبتدأ
ونعم الرجل خبرہ ای زید رجل جید ولم یحتج الی الضمیر العائد الی المبتدأ لان الخبر فی تقدیر المفرد والاکثر فی الاستعمال
کون المخصوص بعد الفاعل لیحصل التفسیر بعد الابهام کما مر فیدخله عوامل المبتدأ مؤخرا نحو نعم الرجل کنت، وقوله ؎
یمینًا لنعم السیدان وجدتما ؛ علی کل حال من سحیل ومبرم ؛ وقد یتقدم المخصوص علی نعم وبئس نحو زید نعم
الرجل وهو قلیل ومع ذلک یستعمل الفاعل بلام زائدة کما رایت او مضمرا مفسرا بما بعده کقول الاخطل ؎ ابو موسی
فجدک نعم جدا ؛ وشیخ الحی خالک نعم خالا ؛ وانما الزم کون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه کالنادر
بالنسبة الی تاخرہ ویدخله مقدما نواسخ للمبتدأ نحو کنت نعم الرجل وظننتک نعم الرجل والضمیر فی قوله نعم جدا
لا یرجع الی المبتدأ والا لم یحتج الی التفسیر بل هو ضمیر قبل الذکر مفسر بما بعده فالذی وقع ان کان کالشاذ لقلته
فی نحو قولهم رب یقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما لیس الضمیران ای هم والواو براجعین الی الموصوف والا لم یفسرا قوله مضمرا ممیزا
بنکرة منصوبة اعلم ان الضمیر المبهم فی نعم وبئس علی الاظهر الاغلب لا یثنی ولا یجمع ولا یؤنث اتفاقا بین اهل
المصرین لعلتین احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم یقولوا نعما رجلین ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلک نوع تصرف
ولهذا اجاز وا نعم المرأة هند وبئس المراة دعد کما اجاز وانعمت المرأة لکن الحاق تاء التانیث اهون من الحاق علامة المثنی
التثنیة والجمع لانها تلحق بعض الحروف ایضا کلات وثمت وربت ولعلت فلذلک اطرد نعمت المرأة ولم یطرد نعما
رجلین ونعموا رجالا والعلة الثانیة ان الضمیر المفرد المذکر اشد ابهاما من غیرہ کانک لا تستفید منه اذا لم یتقدمه
ما یعود علیه الا معنی شیء وشیء یصلح للمثنی والمجموع والمذکر والمونث ولو ثنیته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة
معنی التثنیة والجمع والتانیث والقصد بهذا الضمیر الابهام فما کان اوغل فیه کان اولی واما تمییز هذا الضمیر فیقصد
فیه افرادا وتثنیته وجمعا وتانیثا نحو نعم رجلا او رجلین او رجالا او امراة او امراتین او نسوة اتفاقا منهم ایضا و
اما الضمیر فی ربه رجلا فالبصریون ملتزمون افرادہ للعلة الثانیة المذکورة والکوفیون یجعلونه مطابقا لما
یقصد فیثنونه ویجمعونه ویؤنثونه ولیس ما ذهبوا الیه ببعید لانه مثل قوله ویلمها زوجة ویا لها قصة ویا لک من لیل وقد
یصرف فی الضمیر کما رایت واما تمییز هذا الضمیر فذهب الجزولی ومتبعه من شرح کلامه الی لزوم افرادہ والظاهر انه وهم
منهم بل یجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرین اما عند اهل الکوفة فظاهر لانهم یطابقون بالضمیر تمییزہ فی التثنیة
والجمع والتذکیر والتانیث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افرادہ کما التزموا افراد الضمیر لجاء اللبس اذا قصد المثنی
والمجموع وقد صرح ابن مالک والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا یجوز الفصل بین مثل هذا الضمیر المبهم وتمییزہ لشدة
احتیاجه الیه الا بالظرف قال تعالیٰ بئس للظالمین بدلا واذا لم یفصل فی نحو عشرین رجلا بین المبهم وتمییزہ الا فی الضرورة

القول في نعم وبئس

فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم ولاعتباره بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اى بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اى بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا اى ذراعا اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كمجيء الحال في قم قائما وتعال جائيا للتاكيد ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا او قوله ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذرعها اى طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما هذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما وقال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يق جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدأ والخبر في نحو نعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعف قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في نعما هي لان هي مخصوص اى نعم الذى فعله الصدقات وكذلك قوله دققته دقا نعما قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهو مخصوص ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يق اني مما ان افعل ذلك اى من الامر ومن الشان ان افعل ذلك قال وان شئت قلت انى مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اى المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به وبئسما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول اى كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا ابدال من ذلك المذموم

اوخبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في واحد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل امّا موصوفة بالجملة والمخصوص امّا غير مذكور كما في نعمّا يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في نحو فنعمّا هي وقولهم دققته دقّا نعمّا ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كما في قوله نعم بئس الرفد المرفود وقال ع نعم الفتى المرئى انت خلافا لابن السرّاج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمرئى بدل من الفتى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله نعم ولعبد مومن ولا يمتنع عند ابي على والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ع فلنعم دار من لم يرض بها دارا قال فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذى هو عند زيد امّا ان كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذى كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معيّن فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما الابهام وقد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيدا ومضافا اليه كقوله ع فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روى مررت بقوم نعم بهم قوما والباء في الفاعل التشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله نعمّا بالمال الصالح للرجل الصالح اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو على انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنيّة الانفصال كما مرّ في باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك تمييزه ضميرة اى بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اى مرحبا بهذه القصة ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مونثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يؤنث الفعل وان كان للمميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى سائت مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف قال ابن خروف ولا يجوز الا ان يكون مبتدء مقدم الخبر بجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهذا الذى نصرناه قبل قوله وشرطها اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل اى ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متاوّل باحد الوجهين امّا على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بذيوله بين العامل والمعمول لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل زيد قوله

مرفوع

ونعم

وساء مثل بئس نحو ساء مثل القوم آعلم انه لايلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيد
او بالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو دموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا
الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى اصله نحو ظرف بزيد اے ما اظرفه به ويكثر ايضا استغنائه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك
رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعد ما متا على ما فيه زائدة وكذا في قولهم وشدما انك
ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما ومتا على وان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا
على وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اى ما اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقتهما في
المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب حبب كظرف اى صار حبيبا
فادغم كغيره والزم منع التصرف كما ذكرته في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لايثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقع حبذا
الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقع حبذان ولا حب اولاء ولا حبتا لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد
مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع
ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اے المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب
ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص
فاعله واذا دخل لا على حبذا اوفق بئس معنى والاولى ان يقع في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص
نعم اما مبتدأ وخبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا
وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان
دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه
فعل نحو لا تحبذه كحولق وبسمل وغيرهما وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا
رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في
نعم تاخر التمييز من المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن
الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا تفضيلا للظاهر على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس
المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف نحو حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته
وربما حذف المخصوص ههنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز حذفها
فالع وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما كان على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد ما متا على وانشد
ابو هي لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا وروي عظم البطن بطنك وتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى
او التعجب وقد يجيء فاعل حب بالباء مفردا عن التشبيه بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين

سله قعدت له وصحبتي بين ضارج وبين العذيب بعد ما متأمل اى قعدت لهذا البرق ساهرا واصحابي نزول بين هذين الموضعين اتأمل من اين يأتي هذا البرق فما بعد ما بينهما ١٢ قرش

القول في حبذا والفصل بين حبذا ومميزه

فتفضيل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان به اختيارا في نعم ١٢

قوله الحرف ما دل على معنى فى غيره قد مضى شرحه فى اول الكتاب **قوله** ومن ثم احتاج فى جزئيته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان الحرف محتاج فى كونه جزء الكلام الى اسم كالتنوين فى زيد قائم او فعل نحو قد فى قد قام زيد وكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا فى اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شئ آخر وكذا الفعل فى نحو قام زيد اما الحرف فلابد فى كونه جزء كلام من فعل واسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفى والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نحو نعم ولا وكأن قد ولما وحرجت

قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهى من والى وحتى وفى والباء

واللام ورب وواوها وباء القسم وواوه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فمن للابتداء

والتبيين والتبعيض وزائدة فى غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه ستأول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اى لايصال فعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اى تضيف الافعال الى الاسماء اى توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا فى الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومرورى بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعنى بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او فى الدار لاكرامك فاللام فى لاكرامك يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معد للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا فى يا لزيد فان يا قائم مقام انادى واورد المص لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا فى الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما فى هذا بعلى شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت اشير اليه فى الدار اى كائنا فى الدار فلفظ اشير يعمل النصب فى لفظ فى الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشئ فى الحال غير عمله فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه فى الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكى ولات وقد اختلف فى لعل وسيجئ الكلام عليه قال المص فالعشرة الاول لا يكون الا حروفا والخمسة التى تليها تكون حروفا واسماء والثلثة البواقى تكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لانى اراعى فى العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين فى النوع المتماثلتين فى اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشاركه على الحرفية والاسمية فى معنى العلو ولهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا فى مع كونه

قوله نعني بعض من الكلمات حرفا واسما وفعلا

امّا المؤنث من وفي يفي وله امرا من ولِيَ يلي وكذا المراعد الى اسمًا مع انه يجيئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال
واراعي ايضا في العدّ مع التشارك في المعنى التساوي في اصل الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو وبخلافه اذا
كان اسمًا وحرفًا وكذا مِنْ وفِي وله افعالا اصلها اِمْيِنْ واوفي واول وفيما قال نظر لان ... الاسمية تكتب الفا واصله
واو انقلب الفا لكنها اذا اضيفت الى الضمير تنقلب الالف ياء تشبيها بعلي الحرفية وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا علا فيه
مبنى على الضم كقولهم من علُ بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالفاتها
بخلاف انها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها
وهذا اعذر بارد قوله فمن للابتداء كثيرا ما يجيئ في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل
بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف
الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى
لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة
او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول
يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر لا ارى في الاية معنى الابتداء اذ المقصود
من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه
ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان
وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا الا انه تقع خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل خطوة وليس
التاسيس والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في
الاية بمعنى في وذلك لان من في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب
وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقوام
لم يبتدئ من الحجج بل المعنى من اجل مر حجج وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى
اخره وهو كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور
بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ الشيء ممتد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما تجيئ
تقول انفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده عنها واما من التفضيلية فهي
وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل التفضيل
فلا يغير ولم يجز ابن السراج كون من لابتداء في تحقيق الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني

ف: المفتاح لقم اي الحبل مثل العقدة الحجر نعمة الجماعة مؤكر ونون الحمو انكر ... والحجم بيع اونت الدار ونون الظعن اي بنت ... مره
ص: العيمة شهوة اللبن قال ابن السكيت اذا اشتهى الرجل اللبن قيل قد اشتهى فلان العيمة فاذا اوطات شهوة ... عام الى اللبن قال ... العرم الى الحم والوحم ديوان

من خلل السحاب فبدء رؤيتك مكانك ومبدء كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري
الطريق ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم تذكر
المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ
من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار
متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون
ايضا حالا عن النكرة الموخرة قال تعـ خذ من اموالهم صدقة ويعرف من التبعيضية ان يكون هناك شئ ظاهر هو بعض
المجرور بمن كما في قوله تعـ خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري
ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قوله والتبيين كما في قوله
فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع
اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقع مثلا الرجس انه الاوثان وللعشرين انه الدراهم والضمير في قولك عزّ من قائل
انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم
الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن
مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فمن مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين
ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت
من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم
هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ولا يصح ان يكون الشئ مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأه
وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك انا من خطة في روضة ومن عايته في تحرم وعندي من المال ما يكفي ومن
الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا كانك قلت انا في شئ من خطة في روضة وعندي شئ من
من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني شئ من خصال زيد كرمه ومثله
كسرت من زيد يده اي شئ من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان لما ذكرنا
في باب عطف البيان كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني زيد اي شئ من اشيائه بلا ريب فاذا قلت وجهه
او كرمه فقد بينت ذلك الشئ المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو مثل في معنى
المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو
قوله فاسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي بسل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في
قوله تعـ ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة قال فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على الطهيان وتعرف بصحة قيام

سه ١ اعني التفرقة بين الشيئين والجمع الخلال ١٢ منه

سه ٢ شممت الشئ بالكسر اشمه شما وشميما وشممت بالفتح اشم لغة منه

سه ٣ العيادة ... قوله ...

لفظ بدل مقامها قوله وزائدة فی غیر الموجب هو اما نفی نحو ما رایت من احد او نهی نحو لا تضرب من احد او استفهام
نحو هل ضربت من احد وغیر الاخفش والکوفیین یشترطون فیها شرطین کونها فی غیر الموجب ودخولها علی النکرات والکوفیون
والاخفش لا یشترطون ذلک استدلالا بقوله تعالیٰ ویغفر لکم من ذنوبکم فمن فی حیز الایجاب وهی داخلة علی المعرفة وهی
عند سیبویه مبعضة ای یغفر لکم من ذنوبکم شیئا قالوا فقوله تعالیٰ ان الله یغفر الذنوب جمیعا یناقضه واجیب بان قوله
یغفر لکم من ذنوبکم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله یغفر الذنوب جمیعا خطاب لامة محمد ولو کانا ایضا خطابا
لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا یناقض غفران کلها بل عدم غفران بعضها یناقض غفران کلها واستدلوا
بما حکی البغدادیون من قول العرب قد کان من مطر واجیب بانه علی سبیل الحکایة کانه سئل هل کان من مطر
فاجیب بانه قد کان من مطر فزیدت فی الموجب لاجل حکایة المزیدة فی غیر الموجب کما قال دعنی من تمرتان کما مر فی
الموصولات وقول المص شیء من مطر ومن للتبعیض او للتبیین فیه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف
مقامه بلا شرط ذکرناه فی باب الموصوف قلیل وخاصة اذا کان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا یکون فاعلا
للفعل المبنی للفاعل الا اذا کان الجار زائدا نحو کفی بزید لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الی ما کان یقصر عنه
لولاه والفعل لا یقصر عن فاعله ولو صح تاویله بجاز ان یکون الکاف فی قوله اتنتهون ولن ینهی ذوی شطط کالطعن یهلک
فیه الزیت والفتل حرف الجر وقد حذف الفاعل واقیم الجار مقامه لا یصح الاستدلال بالبیت علی ان الکاف اسم و
قوله تعالیٰ ولقد جاءک من نبأ المرسلین یجوز ان یستدل به علی ما ذهب الیه المص ویجوز ان یقدر ضمیر جاء للقران وقوله
من نبأ حال والدلیل علی زیادة من الاستغراقیة دخولها علی ما لا یوصل الفعل الیه اعنی الفاعل فی نحو ما جاءنی من احد
فعند سیبویه لا تزاد من الاستغراقیة وعند الکوفیین والاخفش تزاد الغیر استغراقیة کما فی الموجب وفائدة من الاستغراقیة
ما ذکرنا فی باب لا التبرئة اعنی التنصیص علی کون النکرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان یکون معنی جاءنی
رجل ما جاءنی رجل واحد بل جاءنی رجلان او اکثر فهی اذن لتاکید ما استفید من النکرة فی غیر الموجب من الاستغراق وذلک
ان النکرة کانت فی الظاهر للاستغراق لکنها کانت تحتمل غیر ذلک ولیس کذا زیادة الباء فی نحو القی بیده فانها لیست للتنصیص
علی احد المحتملین وقیل ان من الاستغراقیة فی الاصل ابتدائیة ای ما جاءنی من احد الی ما لا یتناهی وقد یجیء للتعلیل نحو
لم آتک من سوء ادبک ای من اجله فکانها ابتدائیة لان ترک الاتیان حصل من سوء الادب ویکون من مضمومة المیم
ومکسورتها بمعنی باء القسم ولا یدخل اذن الا علی لفظ الرب نحو من ربی کاختصاص التاء بالله وشذ دخول کل واحدة
منهما علی معمول الاخری نحو ترب ومن الله وهی حرف جر عند سیبویه جاز ضم میمه فی القسم خاصة وقیل المکسورة المیم
مقصورة من یمین والمضمومة مقصورة من ایمن ویکون من فی الظروف بمعنی فی کما تقدم ویختص من بهما قبل وبعد
وعند ولدی ولدن ومع یقال خبت من معه ای من عنده وکذا بله نحو من بله ان تاتی بالفضة وقد ذکرنا ذلک فی اسماء الافعال

واختصت ايضاً بجرّ عن وعلى اسمين **قوله** والى للانتهاء وبمعنى مع قليلاً وحتى كالى وبمعنى مع كثيراً ويختص بالظاهر خلافاً للمبرد وفى للظرفية وبمعنى على قليلاً والباء للالصاق وللمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة فى الخبر

فى الاستفهام والنفى قياساً وفى غيره سماعاً مثل بحسبك زيد والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو فى القسم للتعجب اعلم ان الى تستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو واتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدّى الابتداء والانتهاء فى المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهراً فى الشرى ويجوز دخولهما فيه مع القرينة قال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل فى غيره الا مجازاً وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول **قوله** وبمعنى مع قليلاً كما فى قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اى تضيفونها الى اموالكم وكذا قوله تعالى الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اى مضافاً الى الذود وقوله شعر وانت التى حببت شعباً الى بدا الىّ واوطانى بلاد سواهما اى مضافاً الى بدا وقيل يجيء بمعنى فى كما فى قوله شعر فلا تتركنّى بالوعيد كانّنى الى الناس مطلى به القار اجرب اى فى الناس فالوجه انها بمعناها وذلك ان مطلى به القار اجرب مكرّه مبغض والتكرّه يعدى بالى كما قال الله تعالى وكرّه اليكم الكفر حملاً على التحبيب المضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبّب اليكم الايمان كما قيل بعت منه حملاً على اشتريت ورضيت عليه حملاً على سخطت قال شعر اذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر الله اعجبنى رضاها وقيل انّ الى فى نحو انت الىّ حبيب وبغيض وجلست اليه بمعنى عند والاولى بقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هى فى قوله شعر ان يلتق الحى الجميع يلاقنى الى ذروة البيت الكريم المصمّد بمعنى منتسباً الى ذروة لا بمعنى فى كما قيل **قوله** وحتى كالى اى للانتهاء الغاية مثل الى الا ان بينهما فرقاً كما يجيء وعتّى بالعين لغة هذيلية وهى على ثلاثة اضرب حرف جرّ وحرف عطف وحرف استيناف فان كانت حرف جرّ فلها معنيان الى وكى ولا تجرّ بمعنى كى الا مصدراً مؤولاً بالفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتى بمعنى الى تجرّ ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجرّ الاسم الصريح ايضاً نحو حتى مطلع الفجر وينبغى ان يكون المجرور بها موقتاً لانه حدّ والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله تعالى فذرهم فى غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اى حين اخذهم ومذهب الكسائى ان جرّ ما بعدها بالى لا بحتّى لان العامل ينبغى ان يكون لازماً لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهى كما فى لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك فى النواصب واما العاطفة فهى مثل الجارّة فى معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كى ويجب توقيت ما بعدها كما فى حتى الجارّة فلا تقول جاءنى القوم حتى رجل لانه حدّ فلا فائدة فى ابهامه وتشترك الجارّة والعاطفة فى انّه لابدّ قبلها من ذى اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفاً عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة واما فى الجارّة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضاً نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويستفاد منه ايضاً بانّ ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءاً مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد

الذود من الابل ما بين الثلاث الى العشرة وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها والكثير اذواد وفى المثل الذود الى الذود ابل وقالوا الى بمعنى مع اى اذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً ١٢ صحاح اللغة

فى نسخة حتى مطلع

بجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزء لما دلّ عليه ما قبلها كما فى قوله ع القى الصحيفة كى يخفف رحله و
الزاد حتى نعله القاها فحتى عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لا تراه اذا القى الصحيفة التى
لا يمشى الا لها فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة فى حكم ما قبلها فالضرب فى ضربت القوم حتى زيدا لامح واقع على
زيد ايضا واما الجارّة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت
رمضان حتى الفطر كما يكون جزء منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجرّ والسيرافى مع جماعة اوجب كون ما بعدها ايضا جزء ما قبلها
كما فى العاطفة فلم يجيز وانمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعـ سلام هى حتى مطلع الفجر فان مطلع الفجر ليس من الليلة
بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى فى حكم ما قبلها نفيا فقال الجرمى جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزء مما قبله
او ملاقى اخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزء كان او ملاقى اخر جزء منه
وفصّل عبد القاهر والرمّانى والاندلسى وغيرهم فقالوا الجزء داخل فى حكم الكل كما فى العاطفة والملاقى غير داخل قال الاندلسى
وانما ذكرت زيدا مع دخوله فى القوم فى قولك ضربت القوم حتى زيد بالجرّ لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل
لما قبلها فاذا دخل فى الاجمال دخل فى التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مط اكثر واغلب
فاعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا فى العمل بل انه يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها
ان يكون اخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء
اقواها نحو مات الناس حتى محمد بالعطف وليس اخرهم حسا ولا دخولا فى الموت بل هو اخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بعنايتك
من الجانب الاقوى متصدّيا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان
او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا نحو
قرأت القران حتى سورة الناس جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق ايضا التزم صاحب المغنى التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارّة
ايضا وليس بمشهود وكان الجارة محمولة على الى فى جواز عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرافى وفى جواز عدم دخوله فى حكم
ما قبلها كما قال ابن مالك وفى جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا خلافا لصاحب المغنى الا انك اذا لم تقصد كونه
اخرها ضعفا او قوة وجب فى حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك فى الى
نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كالواو العطف فى دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا للمص توهم
ذلك لان حتى لا بدّ فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع
ان حتى تكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت
بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذوا الاجزاء الذى قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رايت
عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان

يق ان حتى في مثل ابتدائية وانها لا تعطف الجملة ابدًا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد واذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا تدخل اخر الاجزاء واوسطها وتقوم مقام الفاء بخلاف حتى نحو قمت الى زيد ولا يق قمت حتى عمرو وشبهة المبرد قوله ع واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق وليس ما في البيت بحتى الجارة ولا للمركن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله ع فبيناه يشري رحله البيت وتمسك بقوله ايضًا فلا والله لا يلفاه ناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءًا ايضًا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءًا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءًا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضًا كذلك وان فلا نحو قلبي اليك والاختلاف في تقدم وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر فهذه هي الفرق بين حتى والى واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناها هناك وفائدة الابتدائية ايضًا اما التحقير كقوله ع فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله ع فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب لو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد ويجوز حذف القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف وكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يق انها للسببية وقوله تع لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ع ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تع فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تع ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله ع بخاتي بها اكفائنا ونهينها ونشرب في اثمانها ونقامر والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي الشاعر

معاني في واستعمالاتها

جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم فى الله من كل نائت خلف اى فى الطافه وقولهم انت اخى فى الله اى فى رضاء الله اى دنياك وتم مشتمل على مواخاتنا لا يخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اسے التصق به وقولك مررت به اى الصقت المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحيوتك اخبرنى ويكون مستقرا نحو الذى به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهى التى يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتري الدار بالاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اى كائنين بالكفر وكائنة بالاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف يغيره وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما سمعته مقدرا الا فى قراءة من قرأ ايتونى زبر الحديد اى ايتونى بزبر الحديد قوله وللظرفية اى بمعنى فى نحو ما بالبكاء الكثير بالاطلال فيها ويكون للسببية نحو قوله تع فبظلم من الذين هادوا وتقع غلب تنشدد بالدخول كانها وهى فرع الاستعانة وقيل جائت التبعيض نحو قوله تع وامسحوا برءوسكم قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل تيعدى الى مجرورها بنفسها ويجيء بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب ويجيء للتجريد نحو رأيت بزيد اسدا اى برؤيته كما مر فى من قوله وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا فى مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايض نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمصان يطلق النفى والاستفهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على حذف المضاف ويزاد قياسا ايض فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدأ الذى هو حسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو جزاء سيئة سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة فى المفعول به نحو القى بيده ونحو نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج وقليلا فى خبر لكن قال ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر مع ان مرفوعة قال الاهل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد ذكرت مواضع زيادتها فى ما الحجازية ومن غريب زيادتها ان تزاد فى المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسئلنه عن بما به اصعد فى علو الهوى ام تصوبا ويضمر كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لا فعلن وشاذا قليلا فى غيره كقول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايض لغة خزاعية وربما فتحت قبل الظاهر نحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة بكونها على

لام الجر

حرف وانما كسرت لام الجر ولام الامر لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسمًا ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال ان للمضاف هو الجارّ وانما ابقى لام الجرّ الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو ونحو ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا يلتبس اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمتقين والابن لزيد والتى تسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعـ ولقد ذرأنا لجهنم نوع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التى للتعليل نحو جئتك للتمر وللضرب اذ المجيئ مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو يعجبنى لزيد حسن بكونه مقدرا نحو ياللماء ويا لزيد لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او التعجب وقد يجيئ بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الله الى من حمده ووجهت وجهى للذى اى الى الذى وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون للاذقان اى عليها قوله وزائدة فى ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغى ان يكون فى نحو شكرت له على ما مر فى باب المتعدى واما فى وزنته المال ووزنت له وكلته البر وكلت له وعددته الدراهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل اللام فى شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخفيفا ومثله يبغونكم الفتنة ولا يالونكم خبالا وكذا اللام زائدة فى لا ابالك عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها ان بعد فعل الامر والارادة على ما مر فى باب نواصب الافعال وزائدة ايضا فى قوله تعـ واذ بوانا لابراهيم لقوله تعـ ولقد بوانا بنى اسرائيل وكذا اللام فى قوله فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء ويجوز ان يكون الثانية توكيدا لفظيا قوله وبمعنى عن مع القول يعنى فى قوله تعـ وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كان كاللام فى قلت لزيد لا تفعل لقال تعـ ما سبقتمونا وقد ذكرنا فى افعال القلوب الكلام على هذا قوله وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم فى التعجب يعنون فى الامر العظيم الذى يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل فى الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام فى لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يقال انها للاختصاص فلم يثبت لام التعجب الا فى القسم وقيل يجيئ بمعنى فى وبمعنى بعد وبمعنى قبل فى قوله تعـ جامع الناس ليوم اى فى يوم وكتبته لثلث ليلة خلون اى بعد ثلاث ولثلث بقين اى قبل ثلاث والاولى بقاء الثلثة على الاختصاص وقد ذكرنا ذلك فى باب العدد



قوله ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر لا غير خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل

واعلم انها تدخل على نكرة موصوفة فى رب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشددة والمخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول

في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن الحاجب النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب رجل عجب لفقت بمنصل وقوله ما وي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله تع قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كافادة كم مع انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافتها كما يجر كم فلا يقال بورب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي بالفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف الفعل المتاخر عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تع ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عندنا مردود لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى الكلام الى شيء اخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله هذا سراقة للقران يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيد ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل اخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء اخر بل تم بقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مر والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا ضرب والضمير المنصوب قد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متمحل ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما فرب منسوبا الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع

نقل كلام صاحب المغني

قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير مأسوف على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم يجري مجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين دخول عدم العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله ع يا رب هيجا هي خير من دعة ويكثر وقوعها ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال ع الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء اخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله ع رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء اخر والرفد القدح الضخم تقي اهريق رفده اذا مات وهو كناية كقولهم صفرت وطابه والمقدر كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر في اقيال واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ع ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب لقوله يا رب هيجا هي خير من دعة قوله مختصة بالنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جائني رجل وما جائني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كما يجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه ولكن اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرتهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار او امامك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله رب نفس طاعمة الخ كما مر وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في

١ الرفد والرفد القدح الضخم والرفد العطاء والرفد مصدر رفده ١٢ صحاح

٢ الوطب سقاء اللبن خاصة والجمع اوطب ووطاب قال امرؤ القيس ولو ادركنه صفر الوطاب وقد صفر بالكسر يصفر صفورا فهو صفر وصفرت وطابه اي مات او قتل ١٢ صحاح

ربّ بل هو صفة لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب ربّ بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب كم وعلى النكرة المجرورة
بكل واى اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مرّ فى باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل
واخيه واى رجل وغلامه قال الجزولى وهذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ولو كان كما قال لجاز
ربّ غلام والسيّد قوله وقد تدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مرّ فى باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله فى مطابقة التمييز
مضى شرحه فى باب نعم وبئس قوله ويلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها كافة وربّ والمكفوفة لا محل لها من الاعراب
وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفى الداخلة على الجملة وقد جاءت بعد رب زائدة قال ربّما ضربة بسيف صقيل بين
بصرى وطعنة نجلاء + وقالع ماوىّ يا ربتما غارة + ومثلها ما التى تلى كاف التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن كما انت اى كما
انت كائن وزيد صديق كما عمرو اخى وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عمّا قريب واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال
الجارّين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما يجئ وربّ المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وان ربما
الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولى فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السرّاج وابو علي
فى الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل فى الماضى كما ذكرنا والعذر عندهما فى نحو قوله ربما يودّ الذين كفروا
ان مثل هذا المستقبل اى الامور الاخروية غالب عليها فى القرآن ذكرها بلفظ الماضى نحو وسيق الذين كفروا ونادى
اصحاب الجنة وقال الربعى اصله ربما كان يودّ فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما قال ربما قتلنا ونال القتل منّا وربّما يكون
على القوم الكرام لنا الظفر اى ربما كان مثل هوازع فلقد يكون اخادم وذباح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل
كما ذكره ابو علي فى غير الايضاح قوله ربّما تكره النفوس من الامر ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مرّ فى الموصولات
وقد يحذف الفعل بعد ربّما عند القرينة قال فذلك ان يلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربّما + اى ربما يتوقع ذلك
قوله وواوها اى واو ربّ مثل وبلدة ليس بها انيس + الا اليعافير والا العيس + اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء
عملها قياسا الا فى الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك
غير جائز لاختصاص لفظة الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسمّاها بخصائص فمنها اجتماع يا واللام فى يا الله ومنها
قطع الهمزة فى يا الله وها الله ومنها الجرّ بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بها التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله
ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر
قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار ربّ بشرطين احدهما ان يكون ذلك فى الشعر خاصة والثانى ان يكون بعد الواو
او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت فى طلله + كدت اقضى الحيوة من جلله + فشاذ فى الشعر
ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوى المخترق + والفاء كقوله فان اهلك فذى حنق لظاه + على يكاد يلتهب التهابا + وبل كقوله
بل بلد ذى صعد واصباب + واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجرّ ليس بهما بل بربّ المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف

ك ١ بصرى موضع بالشام ينسب اليه السيوف قال صفاح بصرى اخلصتها قيونها والنجلاء الواسعة شق العين والرجل انجل والعين نجلاء وطعنة نجلاء اى واسعة بينة النجل ١٢ س سره

ك ٢ الجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباله والمؤبل اى المتخذة للقنية العناجيج جياد الخيل والمهار جمع مهر ١٢ س سره

ت ٣ وجوّز ابو علي فى غير الايضاح ومن تابعه وقوع الحال او الاستقبال بعد ربّما وهو الاظهر فلا يحتاج فى الاية والشعر المذكورين الى تاويل

ك ٣ مكان قاتم الاعماق اى مغبرة النواحى والخاوى الخالى المخترق الممر

ك ٤ الصعب الحزن من الارض والجمع اصعاب والصعود ضده وجمعه صعائد ١٢ س سره

بها على ما قبلها والفاء جواب لشرط واما الواو فللعطف ايض عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز
كقوله وليلة نحس يصطلي القوس ربها واقطعه اللاتي بها يتنبل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما كقوله وقاتم الاعماق
فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة
مقام رب جارة بنفسها الضمير وربها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا
كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرونه عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاء مثله ولو كان للعطف
لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى
رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال وليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارا
لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها هذا كله
على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة **قوله** وواو القسم
انما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى
القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط
احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اي الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال
وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم بكونها بدلا لان اصلها الالصاق
فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا الا ترى ان في
واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة
وتكلة فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش
ترّبي وترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايض بلفظة الله في الامور العظام وكذا من مكسورة
الميم وقد تضم والكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة
تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض الكوفيين ان المضمومة الميم
مقصورة من ايمن والمكسورة منها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي
ولا منع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب
ورده الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما
مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين
فنقول هو من الله بكسر الميم وفتح النون اتبعت الميم النون وان كانت فتحتها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا

ايمن [illegible] والجمع [illegible] [illegible] ربيل يتنبل اذا اخذ [illegible] [illegible] وكلة بالتحريك وتكلة ايضا على مثال همزة [illegible] يكل امره الى غيره ويتكل عليه [illegible]

القول في ايمن الله وايم الله

من الجارة فی القسم مختص بربّی او بالله وقیل بل الثلثة ای مضموم المیم والنون ومکسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله اما مضمومة من ایمن اما اختصار من الله بضمتین من ایمن فقط اما المکسورتهما والمفتوحتهما فلا ادری لکونهما مقصورتین منه وجهًا لان ایمن عندهم واجب الرفع سماعًا کما یجیء والقصر لا یوجب البناء فمن این جاء کسر النون وفتحها بل او جاء ایمن الله علی ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر کما جاء یمین الله رفعًا ونصبًا عند الجمیع وجرًا ایضًا عند الکوفیین جاز ان یقال اتبع المیم والنون فتحًا وکسرًا ویجوز ان یکون من الله بفتحتین مقصورًا من یمین الله باتباع المیم النون بعد القصر ولا یجوز ان یکون من الله بکسرتین مقصورًا من یمین الله باتباع النون للمیم لان حرکة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ایم الله بفتح الهمزة وکسرها مع ضم المیم فمقصوران من ایمن بفتح الهمزة وکسرها وقد یقال هیم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد یحذف الیاء مع النون فیقال ام الله بفتح الهمزة وکسرها وکل ما قصر من ایمن لا یستعمل الا مع لفظة الله ولا یستعمل مع الکعبة کما استعمل ایمن معها وقد یقال م الله ومُ الله بضم المیم وکسرها مقصورتین من من ومِن علی ما قال سیبویه وقیل هما مقصورتان من ایمن ففی کسر المیم اذن اشکال وقیل المکسورة مقصورة من یمین وقیل هما بدلان من الواو کالتاء لکون المیم والواو شفویتین فاختصا بلفظ الله کالتاء وفیه نظر لان الکلمة التی علی حرف لم یجیء فی کلامهم مضمومة

واذا حذف حرف القسم الاصلی ای الباء فان لم یبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ویختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والکوفیون یجوزون الجر فی کل ما یحذف منه الجار من المقسم به وان کان بلا عوض نحو الکعبة لافعلن والمصحف لاتین ویختص لفظة الله بتعویض هاء او همزة الاستفهام من الجار وکذا یعوض من الجار فیها قطع همزة الله فی الدرج فکانها حذفت للدرج ثم ردت عوضًا من الحرف ومبارك الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله کالتاء فاذا جئت بها التنبیه بدلا فلا بد ان یجیء بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا وای ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبیه من تمام اسم الاشارة کما یاتی فی حروف التنبیه قدم علی لفظ المقسم به عند حذف الحرف لیکون عوضًا منها واذا دخلت ها علی الله ففیها اربعة اوجه اکثرها اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فیلتقی ساکنان ها واللام وکان القیاس حذف الالف لان مثل ذلك انما یغتفر فی کلمة واحدة کالضالین اما فی کلمتین فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم یحذف فی الاغلب ههنا لیکون کالتنبیه علی کون ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ها یوهم ان ها عوض عن همزة الله کهرقت فی ارقت و هیاك فی ایاك والثانیة وهی المتوسطة فی القلة والکثرة ها الله ذا بحذف الف ها للساکنین کما فی ذا الله وما الله والثالثة وهی دون الثانیة فی الکثرة اثبات الفها وقطع همزة الله مع کونها فی الدرج تبیینا علی ان حق ها ان یکون مع ذا بعد الله فکان الهمزة لم یقع فی الدرج والرابعة حکاها ابو علی وهی اقل الجمیع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الفها للساکنین بعد قلبها همزة کما فی الضالین ودابة قال الخلیل ذا من جواب القسم وهو خبر لمبتدء محذوف ای للامر ذا او فاعل ای لیکونن ذا او لا یکون ذا والجواب الذی یاتی بعده

له قال ابن ... انما التزم فیه القصر بلا ترك لظهور تمسك القسمین ... والقصیر ... معتقد والقصد فی ... علیه ای ابرع ... منه

او اثباتا نحو ها الله ذا لا افعلن او لا افعل بدلا من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اى لكما اخوك ونحو وقال لا ها
فا من تمام القسم اما صفة لله اى بالله الحاكم او الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اى ذا قسمى فبعد هذا اما ان يحذف الجواب
او يحذف مع القرينة فاما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج فى الحسن البصرى آلله ليقومن عبد من
من عبيدى فيقولن كذا او كذا او للاستفهام كما قال لعبد الله بن مسعود رض لما قال هذا رأس ابى جهل الله الذى
لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل الثانية الفا صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس فى
الرجل ونحوه ولا يحذف للالتباس ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو فى مكان مخصوص وذلك اذا كان قبلها فاقبلها
همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعث داوك فيقول نعم فتقول افا الله لقد كان كذا ويجوز دخول الفا من غير
استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينهما وبين الله بفاء
العطف وعند الاخفش الفاء فى افا الله زايدة ودليل كون هذه الثلثة بدلا لامعاقبتها لحرف القسم ولزوم الجر معها
دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعنى القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة
القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذى جعلته مبتداء للقسم كايمن الله ولعمرك
اولا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر فى باب المبتداء للدلالة ذلك اللفظ على تعيين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر
وان لم يتعين القسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لا فعلن
والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها اليه تعالى مسلما كما قال الله تعالى
انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التى يكون باسمائه
تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يمينى ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله
وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة والمصحف لافعلن اى والكعبة يمينى لافعلن وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو لعمرك
وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولافعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشئ لان العمر بمعنى
البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام فى امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف
خبره ان اقترن بلام الابتداء نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولى وكذا ايمن الله وان لم يتصل باللام سماعا منهم فما
سوى المقترن باللام وايمن الله يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول اياك لافعلن
والنصب اكثر من الرفع فى مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولى لم يسمع فى لفظة الله الا النصب او الجر
وجوز الاندلسى الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا
لكثرة الاستعمال كما قال الخليل فى همزة ال المعرف وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اى بركة الله يمينى
وهمزته للوصل فى الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب الفتح للهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان يكون

معنى يمين الله

الهمزة فی الاصل مکسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بکسر الهمزة فی الاسماء والافعال وكذا قالوا فی الامر من نحو انصر بضم الهمزة ويستبعد اصالة افعل فی المفتوحات الهمزة واذا تكررت الواو بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المكررة واو العطف وقال بعضهم هی واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثانی وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلثة ايمان ای كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقی فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للمجموع مع كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم شیء واحد والمقسم به ثلثة فالقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفی جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لا تفعلن وبحيوتك ثم حيوتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالله لافعلن والحمل على ما ثبت فی كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب [illegible] بان قال الواو كانها عوض من حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل فی قسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كانه عوض من عامل عامل واحد وهو الواو قال المص فيلزم على هذا ان لا يجوز اقسم بالليل اذا يغشى واذا تجلى وقد جاء قوله تع فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقوله تع والليل وان لم يكن فيه معمولا لان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والباء كانه يجر وينصب وهو المحذور وقال المص ايضا هذا لانه مثل ان فی الدار زيدا والحجرة عمرا وكما مر فی باب العطف وعلى ما قدمنا فی باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى والعامل فی الليل فی الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا فی اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهی عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت عسعسة فالعامل فی المجرور والمنصوب شیء واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك الله وعمرك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك فی قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهی او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى [illegible] بالا ولما نحو نشدتك الله الا فعلت ولما فعلت وقد مضى فی باب الاستثناء وقوله قعيدك ان لا تسمعينی ملامة ان فيه زائدة وربما قيل فی قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم ای يستقبل والمعنى يجاب القسم يتلقاه بكذا واستقبله ای اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة يصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذی لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة فی الاصل لام الابتداء ايضا كما يجیء فی باب ان فلا يدخل هذه اللام اعنی لام جواب القسم الا على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب

الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتداء قالوا

لانك تقول لطعامك زيد اكل فقد دخلت على خبر المبتداء واجيب بانها في تقدير داخلة على المبتداء اورد عليهم نحو ظننت لزيد قائم ولام القسم لا تدخل بعد

ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذر وا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله لزيد قائم ويكسران

ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق على اوجه

مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة

للتاكيد ولا يقدر القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها

لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تكون الجملة التي في حيزها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم لان اللام للتقوية

والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الاحتناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان اللام

اثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتداء في كونه اول جزء

الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لاورث بعدي سنة يقتدى بها واجلو عمى ذي شبهة ان توهما ويدخل على

مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة

لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد اتينا وذلك لانها تقرب

الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام

الابتداء على خبر المبتداء اذا وقع موقع المبتداء اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتداء اذا وقع موقع

المبتداء نحو لطعامك زيد اكل ولفي الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك

زيد ياكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف

الشرط وغيرها وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من عدم تصرفهما بمعنى الاسم

فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتداء

المؤخر كان زيدا لقائم كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم مقدر خلافا للكوفية بل هي لام

الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرية على اختلاف احوالها

نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو والله لا رجل فيها والله لا فيها رجل ولا امراة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم

ولئن كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربن الا ان يدخل

اللام على متعلق المضارع مقدما عليه كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل

على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يؤتى بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال عن الاخرى وقل خلو المضارع

عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثارت فانه فرع وان اخاهم لم يقصد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام

بحث جواب القسم بجميع اقسامه

[illegible]

عن النون إلا في الشعر ضرورة، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة، ويحكى عن أبي علي موافقتهم بتجويز التعاقب بين اللام والنون قال ثابت بن اوس خلفه ليرد تلى نسوة كانهن
مفانك بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردن بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن هذا كله إن كان المضارع
استقبالا فإن كان حالا فالجمهور جوزوا توجيهه بالقسم خلافا للمبرد وذلك لأنه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تأكيده بالقسم كما مر
في المضارع والأولى الجواز إذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي
أن بيتي واسع وتقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا تأتي بالنون لأنها علامة الاستقبال وإن كان المضارع
منفيا فنفيه بما وإن ولا والأولى بما مضى لكن ما وإن إذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الأفعال
الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما أقوم وإن أقوم لكونه ظاهرا في الحال ومذهبه أن المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز
نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لأنهم يحذفونه بما يجوز حذفه للاختصار كما يجيء والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وإن
ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف وإن كان الفعل ماضيا مثبتا فالأولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج وأما في
نعم وبئس فاللام وحدها إذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان وجدتما وإن طال الكلام أو كان في ضرورة الشعر
جاز الاقتصار على أحدهما قال تعالى والشمس وضحاها الى قوله قد أفلح فلم يأت باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها
بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد
كما مر والاقتصار على اللام أكثر من العكس وأما نحو قوله واقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه أن أن
موطئة كاللام في لئن جئتني لأكرمتك فاللام في لكان إذن جواب القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله وأقسم لو شيء
أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وإذا كان الماضي منفيا فيما نحو والله
ما قام وإن نفي بلا أو إن انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم
بعدها سقر أي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لأن
الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة
كقوله فأي أمر سيء لا فعله وأما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فإنما لم يكررها فيه لأن تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكأنه قال لا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا وإن كانت المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت أداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى
موطئة أي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن أتيتني لآتينك ويجوز والله إن أتيتني لآتينك
بلا لام فإن حذف القسم وقدر فالأكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من أول الأمر وقد يجيء من غير لام كقوله
تعالى وإن أطعتموهم إنكم لمشركون وإن تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف
النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يحذف من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال وأخواته أو غيرها قال
فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وإنما لم يحذف من الاسمية لأنهما

حسب

اقل استعمالاً في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالاً منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثمة جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لازال واخواته فلا تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا تلتبس بالايجاب امّا قوله فلا وابي دهماء ذالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مرّ في الفعل الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكر فحذف احديهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالاً في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي نهج البلاغة قد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مرّ في بابه وقد يجيء بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر اي ليوخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تركيف فعل ربك الاية عليه وقد يحذف الجملة القسمية لكونه ظرفاً من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها نحو لا افعله عوض وعوض لها تضيين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادة فائدته قد تقدم على عامله قائماً مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترناً بحرف يمنع عليه فيما تقدمه كنون التاكيد وما نحو عوض لا يتنك وعوض ما اتيك وعوض ما اتيك لغرض سده مسد القسم كما يجيء في جواز نحو امّا يوم الجمعة فان زيداً قائم وقد يستعمل في القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسوداً ويقوم مقام الجملة القسمية ايضاً بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لا فعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس اسماً بمعنى حقاً خلافاً للقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظاً ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال فقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نونت ضرورة قال وقائلة اسبيت فقلت جيراً اسئ انه من ذاك انه وبه استدل من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ما ان تكتب كما يجيء في حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيراً عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربن لان النون لها مواضع كما يجيء ولا يجيء في الخبر الصرف نحو يضربن زيداً واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافاً للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقاً ويقيناً وقطعاً وما اشبهها نحو حقاً لا فعلن وكذا

قدم بعض الجواب على القسم

ط
الفردوس البستان وعربية في الجنة ... دون البيانه والاقوى ... اللغة العربية

كلا اذا لم يكن ردعًا نحو كلا لينبذن وكذا الالتزام نذر نحو لله على كذا لافعلن او عهد نحو عاهدت الله لافعلن وعلى
عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد تكونان اسمين بدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون
اسمًا ومذ ومنذ للابتداء فى الماضى والظرفية فى الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء
قوله وعن للمجاوزة اى لبعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد السهم عن القوس
بسبب الرمى وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد قولهم رويت عنه علمًا او لغة
عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى متجاوزًا عن موضع يمينه بالجلوس وقوله يخالفون عن امره مضمن معنى يتجاوزون وطبقًا
عن طبق اى طبقًا متجاوزًا فى الشدة عن طبق آخر دونه فى الشدة فيكون كل طبق اعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة
طبقًا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل التثنية فى لبيك وقوله ثم كرتين
فى ان المراد فى الكل التكثير والتكرير فاختصروا على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفًا وكذا قولهم ورث السيادة
كابرًا عن كابر اى كابرًا متجاوزًا فى الفضل عن كابر آخر قال بعضهم اى بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن
وقوله لاه ابن عمك لا افضلت فى حسب عنى ولا انت ديانى فتخزونى ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت فى الفضل قال عنه تعالى
وما ينطق عن الهوى اى بالهوى والاولى ابقائها على معناها والجار والمجرور صفة للمصدر اى نطقًا صادرًا عن الهوى فحينئذ مثله
يفيد السببية كما فى قولك قلت هذا عن علم وقوله تصدّ وتبدى عن اسيل ضمن فيه معنى تكشف اى تكشف الغطاء وتبعده
عن وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازًا نحو عليه دين كانه يركبه دين كانه يحمل
ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا
قوله تعالى كان على ربك حتمًا مقضيا تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورًا فى الاستعمال فى شئ
لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله
اذا رضيت على بنو قشير فليحمل رضيت على ضده فى المتعدى اى سخطت وقولهم عليه اشهر اجلاء عليها اى حولها كانه مالك منه اقبها
وتسلط عليه فهى تتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اى معها كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من
قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله اى ملتزمًا فكانه مركب يحملك الى مقصدك ومررت عليه يفيد ان
مرورك كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يومًا على من يتكل ليس فيه
على زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يومًا من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى
الى الموصول كما مر فى باب الموصولات فقدم على من يتكل فجاز حذف الضمير لاتصاله بيتكل صريحًا قوله وقد يكونان
اى عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص الاسماء قال الضعيف
قطاة غدت من عليه بعد ما تم ظموها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى

ورد ذكر هذا عن معنى اى احوالا بعد احوال هى طبقات فى الشدة بعضها ارفع من بعض وهى الموت وما بعده ١٢ مسعوده
الالات بالهلاك مدى قسوى الهم ابحده حزراسه ١٢ مسعوده
عما مر تصد وتبدى عن اسيل وتتقى بناظرة من وحش وجرة مطفل الاكل كما هو الارض ...
ومن الحمد والطول المرسود الرجوم موضعين مكنه اربعون يبيوا منها منزل ... ومصاوله اوى ...
اى مرة طلعت وبرزت من فوق ذلك الموضع وعن قيض ... والقراد ...

مسعود كرمانى شرح ... عطف على اسمان ... عن ان ... نيران ١٢

مرّة واما مي فبنيان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اى من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جائنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتداء محذوف اى الذى هو كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتداء فى صلة غير اىّ اذا لم تطل فى غاية القلة واستعمال نحو الذى كزيد شايع كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت كما فى قوله اتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى ويكون ايضا زايدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما فى قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اى فيها المقق اى الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شئ او دخول مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف فى الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظى فهما اما اسمان او حرفان كقوله

ولا للما بهم ابدا دواء شفاء واما ان يكون احديهما زايدة فتكون تلك الزايدة حرفا لان زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زايدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف فى مثل كعصف قلت لا تمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة ان كان لازما للاضافة لان عمل الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الى المقدّر مدلول عليه بعصف لفظا كما قلنا فى يا تيم تيم عدى فلا يكون الكاف زايدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز فى قوله تعالى ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخى زيد اخ اعنى نفى الشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بدّ لاخى زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفى الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفى مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادّى الى اجتماع الكافين اذا اشبهت بالمخاطب فطرد المنع فى الكل وقد دخل فى الشعر على المنصوب المنفصل قال فاجمل واحسن فى اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك اسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور ايضا فلا ارى بعلا ولا حلائلا كهو ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد يدخل فى السعة على المرفوع نحو انا كانت وتجئ ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها للتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك

لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر للافضاء بالفعل القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا مفعول هنالك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الان فانت مبتدء محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اعني بحالتهم المكروهة وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اي لعلي اتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان مما يجيء بمعنى ربما قال وانا لمما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول اني لمما افعل اي لربما قال بعضهم ان بما يجيء ايضا بمعنى ربما نحو اني بما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يدخلوا الرفع والبصريون لم يثبتوا الافادة كما للتعليل ولام نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الافراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلما وقد يكون ما بعد الكاف ايضا مصدرية نحو كما تدين تدان وافعل كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني نحو كن كما انت وكما تكونون يولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني كما تدين تدان من القسم الاول اي تكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ومعنى رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه وما التي بعد بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثرما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدء قوله ومذ ومنذ الى اخر الباب قد مضى شرحه مستوفى في الظروف المبنية واعلم انه اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع هو له وتضمن فعله المعدى به معنى من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تع اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة في في قوله يجرح في عراقيبها نصلي بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح وقد مضى كثير من ذلك في اماكنه

قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل على الافعال

سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما فانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الفعل معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وانما بنيت اواخرها فلم نقل انها المشابهتها للافعال مثل قلنا هو لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى مشابهة

الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة
المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذا نون الوقاية ان قلنا انها تحفظ فتحتها كما
تحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدية معنى
لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها للافعال اقوى عن مشابهة ما الحجازية
فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي
فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي الاصل من اول الامر او
تنبيها بجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة
هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان ان في ان وان معنى حققت واكدت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج
هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم
والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يق هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه
احدهما بالاخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار
الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كاني اموت وكانك تموت والاصل كاني رجل يموت وكانك
رجل تموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في
مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى تبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان نقول ان كان باقية على معنى التشبيه
وان لا يحكم بزيادة شيء ويقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور
بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك
والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين ضعف قول الفارسي وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك
رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد
فكانه يوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل
معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال
والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وتترقب حصوله او لا و
الترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة
في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعلوا الخير لعلكم
ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم

الفرق بين التمني والترجي

هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما تصرنا مذهبه لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل يجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتداء والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فينصب الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليتنا ايام الصبى لنا رواجع والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبي كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فتكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا وروى واعتمد ان قعر جهنم لسبعين خريفا وانشد كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لتشبهت الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمن بمعنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة ان تكون مضمونهما مفعول فعل تضمنه ليت واما نحو قوله يا ليت لي وسبيعات في غنم الخرج منها فوق كرازاجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لانها مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المعمول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجاز الاخفش قياسا لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب باقي اخوات ليت الجزئين فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا وان في قعر جهنم لسبعين واما البيت اعني قوله كان اذنيه فقد ذكرنا انه رد على الشاعر قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدير اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوزنا

تشوفت اي اشتاقت الى تطلعت وقادمة جمع قوادم ريش والواحدة قادمة والكراز الكبش الذي يحمل خرج الراعي ولا يكون الا اجم لانه لا قرن له يشغل الراعي ... بلا قرن

تاخير ذلك المغير فالحز والواجب على السامع حمل الكلام الخالى عن المغير مونا فى الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لترقد ذهنه فى ان هذا التعبير راجع الى الكلام المتقدم الذى حمله على انه خال من جميع التغييرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما اخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى فى حيرة وكل واحدة من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها فى تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت فى مقام المبتداء الذى حقه التصدر لما ذكرنا فى باب المبتداء فليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على مبتداء فى خبره معنى طلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك المطلوب طلبا اخر اذ لا يجمع فى كلامهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك قمت او تقوم او عندك او فى الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب فى كلامهم اسم استفهام فقط فلو كان خبره اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر فى بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط واما ان المفتوحة فلانها موضوعة لتكون مع جزئيها فى تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان فى نحو قولك امرته ان افعل لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو على كما تقدم فى نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر فى كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما فى خبر المبتداء وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال ولو ارادت لقالت وهى صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب قوله وتلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا يعمل كما تقدم فى ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زائدة حرفية كما فى قوله تعالى فبما رحمة من الله وروى ابو الحسن وحده فى انما وانما الاعمال وذلك لان الاعمال اقل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التوكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى اخر وعدم سماع الاعمال فى كانما ولعلما ولكنما وقياسها فى الاعمال على ليتما شائع عند الكسائى واكثر النحاة اذ لا فرق بينها وبين ليتما فاذا سمع فى انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه

ل
نسبة الاصل بالكسر سيما تعبير نحو نحو ۲۱۳ ى کره

الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال فخبر ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره **قوله** فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول والموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفي

قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفاصيل معاني الحروف الستة فان المكسورة موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر **قوله** ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغير المكسورة لمعنى الجملة وتغير المفتوحة لمعناها الى المفرد **قوله** فكسرت ابتداء اي مبتدءا بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد لتشاكل الظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت بعد جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي قسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قيل افتحها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في تاويل المفرد واما اذا كانت للمبتدأ معنى جاز فتح ان في الخبر نحو معلومي انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتداء في خبرها لام الابتداء وانما

ان المكسورة لتقرير مضمون الجملة

لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كانّ للمكسورة فهما سواء فی المعنی قوله و فتحت فاعلة
نحو بلغنی انّك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انّك قائم ای علمت قيامك وكذا المبتداء
نحو عندی انّك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجرّ نحو عجبت من انّك
قائم قوله و قالوا لولا انّك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل علی الجملة الاسمية فوجب كسر انّ فاجاب بان الجملة
بعدها لا يجوز اظهار جزئيها كما تقدم فی باب المبتداء بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا انّ لكان خبر الاسمية ظاهرا
غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون انّ مع جزئيها فی موضع المبتداء والخبر محذوف واما علی مذهب الفراء ومذهب الكسائی
فی رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا فی باب المبتدأ ففتح ان ظاهر قوله و لو انّك لانه فاعل يعنی انّ لو حرف شرط
فلا بدّ من دخولها علی الفعل فلو كسرنا ان كانت داخلة علی الجملة الاسمية ولا يجوز ففتحناها لتكون مع ما فی حيّزها
فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مرّ فی باب الفاعل وسيجئ فی حرف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما انّ
زيدا قائم لانها لا تدخل الا علی الفعل وذلك لانها مصدرية ويندر دخولها علی الاسمية كما يجئ فالتقدير
ما ثبت ان زيدا قائم كما فی لو انك قمت سواء قوله فان جاز التقديران ای تقدير الجملة والمفرد جاز الامران ای فتح انّ
وكسرها و ذلك فی مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنی فانی اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح علی انّ ان مع ما فی
حيّزها مبتدأ محذوف الخبر ای فاكرامی ثابت له وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله ؏ وكنت اری زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم ای عبد قفاه ای لئيم القفا يعنی صفعان واللهزمتان عظمان ناتئان فی اللحيين تحت الاذنين
جمع ما اتّسع بما حولها كقولهم جبت مذاكيره فالكسر علی تاويل اذا هو عبد القفا والفتح علی تاويل فاذا عبودية قفاه ثابتة
وكذا اذا وليت انّ الواو بعد قولك هذا او ذلك تقريرا للكلام السابق قال تعالی ذلكم وانّ الله موهن فذلكم خبر مبتدأ
محذوف وانّ عطف علی هذا الخبر ای الامر ذلكم والامر ايضا انّ الله موهن وان كسرت فعلی عطف انّ مع جزئيها علی الجملة
المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال ؏ انی اذا خفيت نار لمرملة الفی بارفع تلّ رافعا ناری ؏ هذا وانی علی جاری لذو حدب
احنو عليه بما يحنی علی الجار ؏ فهو مثل قوله تعم ذلك ومن عاقب بمثل الاية فالجملة القسمية فی الاية عطف علی الجملة المتقدمة
وكذا اذا وليت نحو اوّل قولی واوّل كلامی فالفتح علی انّ قولی مصدر مضاف الی فاعله وليس بمعنی المقول والتقدير اوّل
قولی ای اقوالی حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا ّمع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر علی
ان قولی بمعنی مقولی ای اوّل مقولاتی هذا المقول وهذا الكلام وهو انی احمد الله فيكون قد قال كلاما اوله انی احمد الله
ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال ؏ افضل ما قلته انا والنبيون من قبلی لا اله الا الله
ولا يكون قوله انی احمد الله معمولا للفظ قولی كيف وليس هو بمعنی المصدر بل بمعنی المفعول فهو كقولك مضروبی زيد فانه
مضروب من حيث المعنی وليس معمولا لمضروبی وقال ابو علی قولی مصدر مضاف الی الفاعل وانی احمد الله بالكسر مفعوله

المواضع التی جاز فيها الامران الفتح والكسر

ف الصفع كمنع ضرب القفا والرجل صفعان ١٢ منتخب
ح حدبت المراة اذا ماتت زوجها او ولها العوم اذا فقد زادهم ١٢
ص حدب عليه ای تعطف والحدب العطف والشفقة ١٢ منه

وخبر المبتداء محذوف اى اوّل قولى ونطقى بهذا الكلام ثابت ورده المصنف بانه احسن رده وذلك لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للفظه اوّل ووسط واخر والجزء الاوّل باعتبار كلماته الثلث تلفظه بلفظة انى وباعتبار الحروف تلفظه بهمزة انى فيكون المعنى اذا صرحنا تلفظى بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود للمتكلم ويجوز الوجهان بعد امّا فان فتحت فامّا بمعنى حقًا تقول احقًا انّك قائم فانّ فاعل اى حقّ ذلك حقا او تقول حقًا فى معنى الظرف اى فى احقّ فيكون انّ امّا فاعلا او مبتدأ كما مرّ فى باب المبتدأ قال احقًا انّ اخطبكم هجانى ودليل كونه فى معنى الظرف قوله افى حقّ مواساتى اخاكم بمالى ثمّ يظلمنى السريش فهو كقوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل البيت وان كسرت فامّا حرف استفتاح كالا تقول امّا انّك قائم قال تعالى الا انّ عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى فى حق والله انّه ذاهب اى ذهابه وامّا والله انّه ذاهب كانّك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر انّ بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انّك صالح وعجبت من احوالك حتى انّك تفاخر ولا يجوز

عدم جواز كسر انّ بعد مذ ومنذ

كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لانّ الجملة بعدها مضاف اليها كما مرّ فى الظروف المبنية فهى فى تقدير المفرد الا ترى ان ربه واية يضاف الى الجملة لكن لما كانت فى تقدير المفرد لم يجئ انّ بعدهما الا مفتوحة كما مرّ فى باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح نحو قوله تعالى لا جرم انّ لهم النار فلا امّا ردّ للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل او زائدة كما فى لا اقسم لانّ فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى جرم حقّ فانّ فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اى حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اى كسبت الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنأن قوم اى لا يكسبنكم وبمثله فسر بعضهم الاية اى جرم كفرهم انّ لهم النار فانّ مفعول جرم وقال الفراء هى اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بدّ ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جُرم والفُعل والفَعل يشتركان فى المصادر كالرُشد والرَشد والبُخل والبَخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما انّ لا بدّ بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انّك قائم فمن فتح فالنظر الى الاصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اى من ان يفعل كذا ولا محالة انّك تفعل كذا اى من انّك تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم العارض فى لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم فتكون ذا زائدة كما قيل فيماذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين فى عن بدل من الهمزة كما فى قوله اعن ترسّمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول شدّ ما انّك ذاهب وعزّ ما انّك قائم بالفتح فشدّ وعزّ فعلان مكفوفان بما كقلّما وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شدّ ما انّك قائم حقا انّك قائم اى فى حقّ الا انّ فى لا تدخل على شيئ لكونهما فى الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما

معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمروا صالح ليس ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسران ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجيئ لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمروا صالح اي هذا صحيح كصحة ذلك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي واذا جئت باما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأيي فانك قائم قالوا الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك لان معمول ما في حيزان لا تقدم عليها مع اما لما يجيئ في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب لا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفرد والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ابي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فلا يتعين الكسر فيه وايضا بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الخ يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فيبقى على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون ههنا ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما الجمع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير اسمين اعني المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال



القلوب حكم المكسورة فی قیامها مع ما فی حیزها مقام الاسمین وفیما قال المصنف هذا التحقیق البالغ والتدقیق الکامل نظر
ذلك لانا بعد تسلیم ان المفتوحة مع ما فی حیزها بتقدیر الاسمین نقول ان ذینك الاسمین بتقدیر المفرد فعلمت ان زیدا قائم
بتقدیر علمت زیدا قائما ثم قولك علمت زیدا قائما بتقدیر علمت قیام زید کما مر فی افعال القلوب فکونها بتقدیر اسمین
لا یخرجها عن کونها مع جزئیها بتقدیر المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدیر الاسم المفرد هذا مع ان الحق ان ان مع ما فی حیزها
لیست بتقدیر اسمین بل هی من اول الامر بتقدیر اسم مفرد اعنی المصدر الذی ذانك الاسمان المنصوبان معمولان به وانما دعی
المصنف الی هذا التکلف انه رأی سیبویه مستشهدا علی العطف علی محل المکسورة بقوله تعالی واذان من الله ورسوله الایة
واذان بمعنی اعلام وکذا استشهد سیبویه بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقینا فی شقاق علی العطف علی محل اسم
المکسورة بتقدیر حذف الخبر من الاول والتقدیر انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال القلوب فی حکم المکسورة لما صح
منه الاستدلال المذکور وبعض النحاة لما رأی سیبویه یستشهد للمکسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حکمها مطلقا
حکم المکسورة فی جواز العطف بالرفع علی محل اسمها لانهما حرفان موکدان اصلهما واحد فیجوز العطف بالرفع فی نحو بلغنی
ان زیدا قائم وعمرو والسیرافی ومن بعده اخذه لم یلتفتوا الی استدلال سیبویه وقالوا لا یجوز العطف بالرفع علی محل اسم
المفتوحة مطلقا اذ لم یبق معها معنی الابتداء بل هی مع ما فی حیزها فی تاویل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور کما
ذکرنا فاسمها کبعض حروف الکلمة ونظر الی سعید صحیح فیقول ان قوله تعالی ورسوله عطف علی الضمیر فی بریء وجاز
ذلك بلا تاکید بالمنفصل لقیام الفصل بالجار والمجرور اعنی قوله من المشرکین مقام التوکید او نقول رسوله مبتدأ
خبره محذوف ای ورسوله کذلك ولیست الجملة معطوفة علی ان مع ما فی حیزها بل الواو اعتراضیة ویقول فی قوله والا
فاعلموا البیت ان ما بقینا فی شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضیة لکن لا یتم لنا مثل هذا فی قوله ولا انا ممن
یزدهیه وعیدکم ولا اننی بالمشی فی القید اخرق بعد قوله فلا تحسبن انی تخشعت بعدکم بشیء ولا انی من الموت
افرق لان قوله ولا اننی بالمشی فی القید اخرق عطف علی انی تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن یزدهیه وعیدکم جملة
اعتراضیة لکانت لا داخلة علی معرفة بلا تکریر ولا یجوز ذلك الا عند المبرد ولو روی ولا اننی بالمشی فی القید اخرق
بالکسر لارتفع الاشکال وکان قوله ولا انا ممن یزدهیه مستانفا ولا مکررة وحکم لکن فی جواز العطف علی محل اسمها
حکم ان المکسورة خلافا للبعض ثم قال سیبویه بعد ذکره جواز العطف علی محل اسم ان بالرفع لکن الثقیلة فی جمیع الکلام
بمنزلة ان یعنی فی جواز العطف المذکور وتفارقها فی ان اللام لا تدخل علی ما فی حیزها دون ان کما یجیء وانما کان
لکن مثل ان لان معنی الابتداء بعده لم یزل لان الاستدراك فی الحقیقة معنی راجع الی ما بعده اذ هو حفظ الحکم
السابق نفیا کان او اثباتا عن ان یدخل فیه الاسم المنتصب بلکن فقولك ما قام زید لکن عمرا قام حفظت فیه عدم القیام
عما توهم من دخول عمرو فیه وکذا فی قام زید لکن عمرا لم یقم واجاز الفراء رفع المعطوف علی اسم کان ولیت ولعل ایضا لکونه

القول فی عدم جواز العطف علی محل اسم ان المفتوحة مطلقا

ل قوله زیداه وازیداه استخفه وبناوی یدوم من قولهم فلان لا یبدوی بحذیعه مسلم

ع الخرق بالتحریك الدهش من الخوف والحیاء خرق بالکسر فهو خرق واخرق ای ادهشته ١٢ صحاح

في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والفراء والزجاج ولم يذكره غيرهم في ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتداء عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الآخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تأتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتداء لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين الا في المبتداء دون الخبر والعامل في خبر ان اسمها لان المبتداء والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا ينكر في اللفظ كما ينكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتداء محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في بيت تيم تيم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع تاكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين لبناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته اذا خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامي زائري وعمرو وليس بشيء لان ظن نسخ معنى الابتداء وصيغته

مضمون الجملة مفعولاً به واذا منعوا ذلك فى ليت ولعلّ لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك فى الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثانى ليكون المفعولان فى الظاهر كاسم ان وخبرها فيقلّ الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائى الظاهر ان هنا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو قوله ولكن كان اى فى احكام الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام اى ولاجل كون المكسورة مع جزئيها فى تقدير الجملة قوله دونها اى دون المفتوحة اعلم ان هذا اللام لام الابتداء المذكورة فى جواب القسم وكان حقها ان تدخل اوّل الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى انّ سواء اعنى التوكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخّروا اللام وصدّروا انّ لكونها عاملة والعامل حرى بالتقديم على معموله وخاصّة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهى صدر الكلام اعنى المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى فى جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل مع التاخير الا على احد هذه الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدًا القائم وان زيدًا لفى الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدًا قائم لفى الدار لئلا يبخس حقها كل البخس بتاخيرها حقه صدر الكلام عن جزئى الكلام الذين هما حد تان وانما يدخل على الاسم اذا فصّل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيدًا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وقوله تعالى وانّ منكم لمن ليبطئنّ الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسميّه صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيًا مجردا من قد فلا يجوز ان زيدًا لقام ويجوز ان زيدًا لقد قام كما جاز ان زيدًا ليقوم لقربه منه كما مضى فى شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدًا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدّرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه نحو انّ زيدًا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك انّ اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يفيد الحالية كما توهم حتى يتناقض هى وحرف التنفيس كما مرّ فى المضارع وشرط الخبر ايضًا ان يكون مثبتًا لان لام التوكيد لا يجامع حرف النفى كما ذكرنا فى جواب القسم ولا يدخل ايضًا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدًا لان ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصّدر فتتنافرا ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول انّ زيدًا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لانّ بل هو مع الشرط واجازه ابن الانبارى ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول انّ كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء كما ذكرنا فى جواب القسم فلا تدخل الا على ما تدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا مواقعها واجازه الكسائى نظرا الى سدّها مسدّ الخبر واذا ما وقعت الاسمية خبر انّ فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدًا لابوه قائم وقد حكى ان زيدًا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانبارى وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا يتاخر عن الاسم وعن اوّل اجزاء الخبر واذا اردت

تحقيق الفرق في لكن

اد خالها فی خبران الذی فی اوله لام القسم وجب ان یفصل بینهما کراهة اجتماع اللامین قال الله تعالی وان کلا لما
لیوفینهم فصل بین اللامین بما الزائدة کما قلنا فی قولک ان زیدا لصدیقی کما ان عمرا لنحوی وانما یدخل علی معمول الخبر المقدم علی
الخبر اذا لم یکن الخبر ماضیا مجردا عن قد تقول ان زیدا لطعامک اکل وانی لبک واثق ولا تقول ان زیدا لفی الدار قام لما ذکرنا
فی جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل علی غیر الثلثة المذکورة وهو الفصل المسمی عمادا کقوله تعالی انک لانت الحلیم
الرشید وذلک لوقوعها موقع الخبر فکانها دخلت علی الخبر مع ان کل فصل فی مثل هذا المقام یحتمل ان یکون مبتدأ
لارتفاع ما بعده وقد تتکرر اللام فی الخبر وفی متعلقه المقدم علیه نحو ان زیدا لفیک لراغب وهو قلیل منع منه المبرد
واجازه الزجاج قیاسا وقد شذ دخول اللام علی خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحلیس لعجوز شهربة وقدر
بعضهم لهی عجوز لتکون فی التقدیر داخلة فی المبتدأ کما شذ فی خبر ان المفتوحة علی قراءة سعید بن جبیر الا انهم
لیاکلون الطعام ولکن اقرء فی الشواذ وان الله لسمیع علیم بالفتح کما جاء فی الخبر معمولا لا ضحی نحو اضحی زید لمنطلقا وکامسی
مرواعجابه وقالوا کیف صاحبکم قال الذی سألوا امسی لمجهودا او لزال قال وما زلت من لیلی لدن ان عرفتها لکالهائم
المقصی بکل مکان ولما نحو ما زید لقائما وقوله واعلم ان لیتما ترکا لا متشابهان ولا سواء شاذ لدخولها علی حرف
النفی وشذ ایضا دخولها علی کان ولو لا قال فیاد حتی لکان لم یکن فالیوم ابکی ومتی لم یبکنی وقال للولا قاسم ویدی بسیل
لقد جرت علیک یدغشوم واعلم ان اصل شهدت ان یتعدی بالباء نحو شهدت بکذا وشهدت بان زیدا قائم ویجوز
مع ان حذف الجار کما هو القیاس نحو شهدت انک قائم واما قوله تعالی نشهد انک لرسول الله فنشهد محمول علی اعلم لان
اصل الشهادة ان یکون عن علم ونشهد معلق کعلمت فی نحو علمت ان زیدا لقائم الا ان شهدت لا ینصب المفعولین نصب
علمت فلا تقول شهدت زیدا قائما وعلمت یجری مجری القسم علی ضعف فتقول علمت ان زیدا قائم بکسر ان وکذا اشهدت
تقول اشهد ان زیدا ذاهب بالکسر والمشهور الفتح فیهما وکذا قد یجیئ اشهد لقد رایته کذا کانه قیل والله لقد رایته وکذا
اشهد لاخرجن قال ع ولقد علمت لتأتین منیتی وقد یتلقی ظننت لتموتن لکونه بمعنی علمت واجراؤها مجری القسم ضعیف کما
ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعیف نحو علمت زید قائم وشهدت زید فاضل کقوله انی وجدت ملاک الشیمة الادب
والدلیل علی جواز اجراء الشهادة مجری الیمین قوله تعالی فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقین ففی قولک
شهدت ان زیدا لقائم واشهد لزید قائم یجوز ان یکون شهدت معلقا کظننت لزید قائم ویجوز ان یکون یجری مجری
القسم واللام وان جوابه ولا یجوز مع الباء اجراؤه مجری علمت نحو اشهد بان زیدا لقائم لان حرف الجر لا یعلق ولا یجوز
اشهد انه ذاهب وانک لقائم لعطفک الجملة علی المفرد واعلم ان بعض العرب یقول لهنک لرجل صدق قال ع لهنا لمقضی
علینا التهاجر وقال لهنی لاشقی الناس ان کنت غارما وقد یحذف اللام وهو قلیل قال الا یا سنا برق علی قلل الحمی
لهنک من برق علی کریم وفیه ثلثة مذاهب احدها لسیبویه وهو ان الهاء بدل من همزة ان کما فی هیاک فی ایاک وهرقت

الشیمة الادب

قوله الحلیس ... الکبیرة ... الشهربة

مرو ای ... الی القضا

یدغشوم ای ... ظالم ...

العرب ... الدین ...

فی ارقت فلمّا غيّرت صورة ان بقلب همزتها هاءً جاز مجامعة اللام ايّاها بعد الامتناع والثانی للفراء وهو ان اصل للهِ
انّك كما روی عن ابی ادهم الكلابی لَهِ ربّی لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجرّ كما يقال الله لافعلنّ وحذفت
لام التعريف ايضًا كما يقال لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذف الف فعال كما تحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد
قال الا لا بارك الله فی سهيل اذا ما الله بارك فی الرجال ثم حذفت همزة انّك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكی المفضل
بن سلمة عن بعضهم ان اصله لله انّك واللام للقسم فُعِلَ به ما عُلم فی مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال
لهنّك لقائم بلا تعجب واما قولهم انّ زيدًا ليضربنّ بنون التوكيد وان زيدًا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر
ای والله ليضربنّ ووالله لقام وانما جاز حذف قد فی الماضی مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما فی الاصل
لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين فی حكم واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف
الخبر فی لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجارّ فی الله لافعلنّ ولا يجيئ لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة
والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكننی من حبّها لعميد قالوا اوجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كانّ وكذا اجاز
العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضًا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر
لكن جاز مجامعتها لها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكنّ
فانها لا تناسبها معنى فلم يغتفر سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذًا كما فی قوله امّ الحليس لعجوز شهربة
واما ان يكون فی الاصل لكن اننی فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربی اتفاقًا منهم بحذف الهمزة واصله
لكن انا واعلم ان انّ المكسورة ترادف نعم كما يجيئ فی حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة
لكونها مع جزئيها اسمًا مفردًا لا تقع اسمًا لهذه الاحرف الستة ولكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندی
انك قائم وليت فی قلبك انك تعطينی وكذا تقول فی البواقی وتكون المفتوحة بدلًا كقوله تعم واذ يعدكم الله احدی الطائفتين
انها لكم فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون فانهم بدل من كم اهلكنا واما قوله
تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابًا وعظامًا انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى
لما تراخى بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعولی لا تحسبن فی قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وفی مثل قوله تعم وهم بالاخرة هم كافرون هذا قول الجرمی وهو الحق قال
المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى ای انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان
المكسورة خبرًا للاحرف الستة نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحی اليمانون اننی اذا قلت اما بعد انی خطيبها
بكسر ان وروی انی بالفتح على ان يكون تكريرًا لانی الاولى كما قلنا فی الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الخ اذا خففت
بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالغاء قال تعم فی الاهمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيفان ولا يجوز عند الكوفيين

ان المكسورة ترادف نعم ولعل ترادف المفتوحة

اعمال المخففة والايتة ١٠ ذ عليهم قال للّهم ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت اواهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزمه اللام ان خيف التباسه بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعا لا تدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ المبتداء حتى لا يخرج عن اصلها بالكلية والكوفيون يعمون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع للمشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في مثل ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء في نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب الجماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول معمولي افعال القلوب الا انها لا يدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ويدخل على المثقلة اما على المبتدا المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم ولما سمعوا الذكر ويقولون انه لمجنون واما قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين يقولون انها نافية مطردة في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظ قالوا ولو جاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضماير قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر وقد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في الضمير في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسانه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل آه قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد تكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا تقوم ك او بارادة

شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمت ان ربّ خصم لى على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لى

قوله وكانّ للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز

معها الواو وليت للتمنى واجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا ولعل للترجى وشذ الجر بها فى كانّ قوله كانّ قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل انّ اصله كان زيد الاسد انّ زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه لتوذن من الاول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات فهمت لفظا وهى فى المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع انّ كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت فى محل خبر ان لصيرورتها كجزء الحرف كما ذكرنا انه ليس لكاف كذا وكاين محل لصيرورتها كجزء الاسم ولا يطلب ما يتعلق به كما كانت تطلبه حين كانت فى محل الجر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فالافصح الغاؤها وقد جاء كان ورديه رشاء خلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان وانما لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما فى ان المخففة ويجوز ان لا يقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التى تليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض فى الفعلية يقوى كونها مركبة من الكاف وانّ ويجئ بعد المهملة اسمية كقوله عبابة له ومحا طويلا والتّ كان قبس بعلى بها حين تشرع وفعلية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله فى نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان وقوله افد الترحل غير انّ ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشى بها الدّرماء تسحب قصبها كان بطن حبلى ذات او نين متئم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على انّ ان زائدة اى كظبية **قوله** ولكن هى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المشددة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب **قوله** بين كلامين متغايرين معنى اى فى النفى والاثبات والمقصود التغاير المعنوى لا اللفظى فان اللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرو الم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله تعالى ولكن الله سلّم اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمروا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفى تنافيهما بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق به ان يشكر للفضل ومثله كثير فاذا خففت العيب ويونس والاخفش جازا اعمالها مخففة

ومنه كان ولكن

له: تق عباية التناع اذا امتلأت والقيص مشغول من النار وانتفخت الرعح بعلمه اى سودت ۱۲

ع: والدرماء الارنب والمرأة التى خاض كعبها فى اللحم سادنها وتجب اى تجر والاونين احد جانبى الخرج تامت المرأة اذا جاءت بولدين فى بطن فهى متئم ۱۲ رسی سره

ولم يثبت به شاهد ويجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء فى الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال ؎ فلست بآتيه ولا استطيعه ٭ ولاكِ اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل ٭ قوله وليت للتمنى الخ قد مضى شرحه فى اول هذا الباب قوله ولعل للترجى وشذ الجر بها

لعا ولعل

فيها احدى عشر لغة اشهرها لعل وعلّ وجاء لعنّ بعين غير معجمة ولغنّ بغين معجمة واخرهما نون وجاء رعنّ ورغنّ بجعل الراء مقام اللام ولانّ ولانّ ولعاء بالمد قال ؎ لعاء الله فضلكم علينا ٭ بشىء ان امكم شريم ٭ وقد تلحق لعل تاء التانيث كما فى ربّت فيقال لعلت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام او مفتوحتها قال ؎ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة ٭ لعل ابى المغوار منك قريب ٭ وهى مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف والافعال فى حالة واحدة مما لم يثبت وايضا ان الجار لابد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهى مثل لولا الداخلة على المجرور المضمر عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفى البيت الذى انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يكون اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا وابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يكون ثانى لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس وابى عبيدة والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى فى لام الجر ويجوز فى هذه الرواية ان يكون الاصل لعا اى انتعش دعاء له فادغم تنوينه فى لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة ؎ لعل الله يمكننى عليها ٭ جهارا من زهير او اسيد ٭ بجر الله واللام الاولى فى لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف فى الحروف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها لم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان فى الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما فى المبتدأ والخبر ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشان الا فى الشعر على ضعف وقلة كقوله ؎ فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ٭ ولكن زنجى غليظ المشافر ٭ فمن روى برفع زنجى اى ولكنك زنجى ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى لكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتى واما ضمير الشان فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا كقوله ؎ ان من لام فى بنى بنت حسان ٭ الله واعصه فى الخطوب ٭ قوله ؎ ان من يدخل الكنيسة يوما ٭ يلق فيها جاذرا وظباء ٭ وذلك لان اداة الشرط لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما فى غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكراهة دخولها الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه

وتقول انّ فی الدار يجلس اخوك قال ع كانّ على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من
دون ضعف لبقاء مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزيادة وجاء فی الخبر ان من
اشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون وعند الكسائی من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف فی مثله غير عاملة
لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مط سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذف الخبر تنكير
الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلّا وان مرتحلا وان فی السفر اذ مضوا مهلا اى لنا محلّا فی الدنيا ومرتحلا الى الاخرة فانّ
فی رحيل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة ويقولون ان مالا وان ولدا وان غيرها
ابلا وشاء اى انّ لنا ذلك والفراء يشترط فی جواز حذف خبرها تكرير انّ كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة فقال
ان الزبابة انّ الفارة اى هما مختلفان والرّد على المذهبين ما روى انّ المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا
انهم آوونا وفعلوا بنا وفعلوا فقال الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال انّ ذلك اى انّ ذلك كذلك وما روى من قول عمر بن عبد العزيز
لمن متّ اليه بقرابة انّ ذلك اى مصدّق ثم ذكر الماتّ حاجته فقال عمر لعلّ ذلك اى لعلّ مطلوبك حاصل وقال تع
ان الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر يصدّون والواو زائدة وقال الشاعر خلا انّ حيا من قريش
تفضلوا على الناس وانّ المكارم نهشلا قال ابن يعيش لم يأت خبر انّ المحذوف الا ظرفا او جارا او مجرورا قال والجيّد ان
يقدّر فی انّ ذلك ولعلّ ذلك الظرف ايضا اى انّ لك ذلك ولعلّ لك ذلك واقول لا ملجأ الى جعل جميع الاخبار
المحذوفة ظرفا بل يقدّر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسدّ مسدّ الخبر واو المصاحبة نحو انّ كل رجل
وضيعته والحال نحو انّ ضربی زيدا قائما واما قولك ليت شعری فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت
انصر اى فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتی حذفوا التاء فی الاضافة كما فی قولهم هو ابو عذرها فلعلّه لم يثبت عنده
مصدره الا بالتاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر فی ليت شعری
مردفا باستفهام نحو ليت شعری اتاتينی ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعری كما ذكرنا فی افعال القلوب فی نحو علمت ازيد
عندك ام عمرو اى ليت علمی بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار
والمجرور فی ليتك فی الدار وفيه نظر لان شعری مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهی من حيث المعنى
مفعول شعری ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تخبر به عنه لان علمك بالشیء غير ذلك الشیء وقال ابن
يعيش الاستفهام سادّ مسد الخبر كسدّ جواب لولا مسدّ خبر المبتدأ الذی بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعری الذی
هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعل ومفعوله فمحلّه بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فی مقام الخبر ومقامه
بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت
شعری مسافر بن ابی عمرو وليت يقولها المحزون اى ليت شعری ايجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط

لاستعمال الوارد فی الخبر المروی بنصب اسم ان ولعل

صاحب القاموس الزبابة فارة صماء يضرب بها المثل فيقال اسرق من زبابة

الاكام

ع المتّ توسل بقرابة تقول فلان يمتّ اليك بقرابة

ص فی القاموس شعر به كنصر وكرم شعرا وشعرا وشعرة مثلثة وفی الصحاح شعرت بالشیء اشعر به شعرا اى فطنت له ومنه قولهم ليت شعری اى ليتنی علمت قال سيبويه اصله شعرة ولكنهم حذفوا الهاء كما حذفوا من قولهم ذهب بعذرها وهو ابو عذرها انتهى ۱۲

الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا فى باب المبتدأ انه لايشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر فى باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لئلا يلتبس الثانى بتابع الاول لتوافقهما فى الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس قال ع وان شفاء عبرة مهراقة على ما انشد سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعـ فان حسبك الله كما قلت فى ذيكان ع اظبى كان امك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا فى قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان الضمير نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا فى الاصل وعنى متعلق بكفافا اى مكفوفين عنى والماء على هذا الوجه منصوب اى ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقديره مرتويا اسم وخبر معطوف على معمولى كان خبره اعنى خيرك كفافا وشرك مرتويا عنى اى كفافا فحذف النصب ضرورة كما فى قوله ع فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اى ما دام للماء ريان

قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عد اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التى بعدها مفرد نحو جائنى زيد بل عمرو وما جائنى زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدل غير فصيح واما هى فصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان او فى مكان فقولك جائنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جائنى زيد او عمرو اى حصل الفعل من احدهما دون الاخر قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما فى زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل فى الواو على شئ منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائى وثعلب والربعى وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثانى فيه قبل الاول كقوله ع اوجونة قدحت وفض ختامها وقوله تعـ واسجدى واركعى وقوله تعـ نموت ونحيى والاصل فى الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعـ وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله تعـ فى موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا فى فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اى حصل منهما القيام وتشرك الفعلين فصاعدا فى اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضمونى الجملتين فصاعدا فى الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان المتكلم فى المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا لوم

الحروف العاطفة

تمامه ودارت على حضور [illegible]

٢ الجونة [illegible] بالقار [illegible] العطار [illegible] العين [illegible] الخمر [illegible] للغاسد [illegible] الكتاب [illegible]

القصد الى معناهما كقول الشاك كنت اكل تمرا او زبيبا اى احدهما وكذا قولك خرج زيد او دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظ يحتمل وقوع احدهما فبالواو يصير الجمعية نصا كما بأو يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا فقلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفى المركب اعنى المجيئين والمركب كما ينتفى بانتفاء جزئيه معا ينتفى بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ولا يستوى الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوى فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلابد من انتفائها من الاخر ايضا وما قيل من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفى هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع فى وقت فليس بشئ لان نفى الشئ مط وارادة نفيه مقيدا خلاف الظ كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفى للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كأن المخاطب توهم انه حصل مجيئ كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيئ الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازنى هو نفى لمطلق المجيئين ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفى كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس فى ملابستها لمدلول عاملها كما كان فى نحو جاءني زيد فعمرو بل فى مصادر تلك الصفات المتتالية نحو قولك جاءني زيد الاكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اى الذى يصبح فيغنم فيؤب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد نحو قولهم فى صلوة الجماعة يقدم الاقرء فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وجها وان عطفت الفاء جملة على جملة افاد كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد فاء العطف فى الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تع ونادى نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان تبييت الناس تفصيل للاهلاك المجمل وقد يجيئ الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاج



تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع كونه مرادًا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدمًا ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدمًا وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله[1] قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل ما بين الدخول الى حومل الى المقراة وان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى عمرو الى زيد اذ الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت قد يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو وتخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي ع ايا دار سلمى بالحرورية اسلمى الى جانب الصمان فالمتثلم[2] اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين العروب الى اللوى الى شعب ترعى بهن فقيهم فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى فحذف مع فاء العطف التى هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى قفا بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله ع يا دار مية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما تقول داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك جائني زيد فعمرو فقلت ما جائني زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجئ عمرو لمجئ زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجئ عمرو قبل مجئ زيد هذا الذى ذكرناه كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضًا لا يخلو من معنى الترتيب وهي التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جائك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اى اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اى اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك اى اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وكثيرًا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببًا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدًا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فهذا داخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان

[1] تمامه بسقط اللوى بين الدخول فحومل فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال

[2] البردان الغداة والعشي ١٢ س ع

في انه لا تنافي بين السببية والعاطفة

مابعدها لازم لماقبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم فى اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعـ اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجئ زائدة فى غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المترتب يحصل بتمامه فى زمان طويل اذا كان اوّل اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر انّ الله انزل من السّماء ماء فتصبح الارض مخضرّة فان اخضرار الارض يبتدى بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا اخر نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذى فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء فى الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخى ومن ثم قال سيبويه فى مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وتكون فى الجمل خاصة لاستبعاد مضمون مابعدها عن مضمون ماقبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا فى قوله تعـ ثم انشأناه خلقا اخر وكقوله تعـ خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فان الاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخى ومجازه وكذا قوله تعـ فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الايمان بعيد المنزلة من فك الرقبة والاطعام لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربّكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهى الانقطاع بالكلية اليه تعـ وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجئ ثم لمجرّد الترتيب فى الذكر والتدّرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربّما يكون قبله كما فى قوله انّ من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه فالمقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدئ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجدّ وان كان سيادة ابيه مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه لكن الغرض ماذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص فهى كالفاء فى قوله تعـ فنعم اجر العاملين وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرّد التدرج فى الارتقاء وان لم يكن الثانى مرتبا فى الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فبالله وو الله ثم والله وقوله تعالى ما ادريك ما يوم الدّين ثم ما ادريك ما يوم الدّين وقوله تعـ كلاّ سوف تعلمون ثم كلاّ سوف تعلمون واما قوله تعـ فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلّة مقام المعلول وقوله تعـ وانّى لغفّار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقى على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصلح كما قيل فى اهدنا الصراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء

عليها افضل فيكون كما قلنا فى قوله ثم انشأناه خلقا آخر من الوجهين وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعـ ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله تعـ قالوا لولا اوتى مثل ما اوتى موسى اولم يكفروا فقوله اولم يكفروا عطف على قوله قالوا لولا اوتى وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اى بعضهم يستمع اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هولاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدى العمى اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفى وقد تدخل على فاء السببية كما فى قوله تعـ من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون وكذا قوله من اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا ايدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعـ ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به الآن فثم ههنا مثلها فى قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشئ مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة تجئ عند الاخفش زائدة والبصريون يأولون فيما يمكن التأويل صيانة للحرف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعـ فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اى وتله للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطاقة وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحى وانتحى واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب عليهم تغلب بنت وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اى فاذا المام وذلك الالمام واما الفاء ففى قوله ارانى اذا ما بت بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء زائدة وقيل بل الزائدة ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقائم قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء فى قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم ياكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر فى بابه واما ثم فقال الاخفش هى زائدة فى قوله تعـ حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اى الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكلما جاء من مثل ذلك فليعتد بكل ما يمكن وان سمج الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز يا دهر ام ما كان مشيى رقصا بل قد يكون مشيتى توقصا قوله وحتى مثلها يعنى مثل ثم فى الترتيب والمهلة قال الجزولى المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة

للمهلة والذى ادى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو جزء الفائق اما فى القوة او فى الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل فى المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفى الله كل اب لى حتى آدم وقد يكون تعلقه به فى اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجى لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما فى مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما فى قدم الحاج حتى المشاة قوله

واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز أرأيت زيدا ام عمروا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او واعلم ان الاحرف الثلثة لاحد

الامرين او الامور واما او والعاطفتان فى المعنى سواء الا فى شىء واحد وهو ان او تجىء بمعنى الى او الا تجىء او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها الا الجمل فلا تكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءنى زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالى قمت او قعدت وتقول فى الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهى فى هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما فى قوله بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى + وصورتها او انت فى العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا فى قوله تعالى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون وانما جاز الاضراب ببل فى كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر تعالى فى التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله كلمح البصر بناء على ما يقول الناس فى التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه فى هذه القضية ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اى بل هو اقرب وقالوا ان لاو اذا كان فى الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان فى الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءنى زيد او عمرو ولم تعرف الجائى منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول لبيد ع وهل انا الا من ربيعة او مضر الظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتيها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما فى الامر وان حصل للمامور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرعا فى الغالب فى

معانى او

للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهى للتخيير نحو اضرب زيدًا او عمروا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين والجمع بينهما وفى التخيير يحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا ما قيل وينبغى ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين فى نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما او بل ليستا الا لاحد الشيئين فى كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معًا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فدلالتا او واما فى الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعانى تعرض فى الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما فى سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شئ من المعانى المذكورة واما التمنى نحو ليت لى فرسًا او حمارًا فالظاهر فيه الجمع اذ فى الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معًا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدًا او عمروًا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدًا او عمروا فكالامر فى احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او فى الاباحة التى معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو وقال وكان سيان ان لا تسرحوا نعمًا او تسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه فاذا نفيت الخبر نحو رايت زيدًا او عمروا فان اردت نفى رويتهما معًا قلت ما رأيت واحدًا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدًا ولا عمروا وان اردت نفى رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدًا او ما رايت عمروا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدًا او عمروا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا نفيت الامر وهو النهى كما اذا قلت مثلًا فى اضرب زيدًا او عمروًا فالقياس لا تضرب زيدًا او عمروا يقتضى ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان فى الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهى ولا بين الخبر المثبت والمنفى فى نحو رايت زيدًا او عمروًا وما رايت زيدًا او عمرا قلت لا يبقى فرق فى اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدًا او عمروا او خالدًا فالمعنى فى اصل الوضع اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدًا او عمروًا او خالدًا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا فى الخبر نحو ما رايت زيدًا او عمروًا او خالدًا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك كما ذكرنا تضمنه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه الواحد فقط وفى ما استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضًا تفسير ذلك انك اذا قلت فى الموجب مصرحًا بالواحد رايت واحدًا من زيد وعمرو مثلًا وكذا فيما يؤدى معنى الواحد رايت رجلًا منهما او رايت زيدًا او عمروًا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة افادك انك رايت واحدًا منهما فقط واذا قلت فى غير الموجب ما رايت واحدًا منهما او ما رايت رجلًا منهما او ما رايت زيدًا او عمروا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدًا منهما ولقيت الاخر

فرس سريح اى سريع وخيل سريح ١٢ منه سره سرحت الماشية سرحا اسمتها و اسلمتها ١٢ منه

لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدًا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤية كليهما وانما
كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدًا منهما او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدًا او عمرًا فقد اخرجت واحدًا
منهما عما كان اصلا اي عدم الرؤية فيبقى الآخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدًا منهما او ما يؤدي معناه
وهو ما لقيت زيدًا او عمرًا والاصل عدم الرؤية ولم يحصل فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية
اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تأتي بمفعول لرايت لا واحدًا ولا
اكثر حين تخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما رايت من جنس الرجال فما دعاك
الى تقييد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان عليه بتعلق الرؤية باقل ما يكون
وهو الواحد فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب وذلك ان
النكرة تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم
فيما لقيت رجلا او ما لقيت واحدًا قلت ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مثنى
واحدًا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره ومع من يصير الاول نصًا
في استغراق لجميع مثنيات هذا الجنس والثاني في استغراق لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدًا او عمرًا ما رايت زيدًا
ولا عمرًا في الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدًا او عمرًا ويحتمل احتمالا مرجوحًا لا تضرب احدهما واضرب الآخر ويندفع هذا
الاحتمال بمثل هذه القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع منهم آثمًا او كفورًا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدًا منهما واطع [illegible]
لقرينة الاثم والكفر فلفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء ثم معنى الوحدة
في غير الموجب يفيد العموم وفي الموجب لا يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع في الانتهاء في نحو لا تطع منهم آثمًا
او كفورًا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له والله اعلم واما اما فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف
عليه باما لا بد ان يكون مصدرًا باما اخرى نحو جاءني اما زيد واما عمرو فمبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء
واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض
للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعًا بقيامه ثم يعرض لك الشك او تقصد الابهام
فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهمًا من اول الامر وان لم تأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت
عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدًا اذا اما الثانية في كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلة على
المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمها نحو جاءني اما زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو
وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى في الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشائع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار
قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار واما باموات وقد تحذف الثانية الا قال فاما ان تكون اخي

بصدق فاعرف منك غثى من سمينى والا فاطرحنى واتخذنى عدوا اتقيك وتتقينى وتلزم الثانية الواو وربما ترد بلا واو
نحو خذا اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى جنة اما الى نار ويروى ايما الى جنة وهى لغة فى اما وقالوا
ان اما لا تستعمل فى النهى وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهى عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة
قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما قال تكلف الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد
كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة
وحالها بالتركيب كما مضى من كون هلا بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد غير مركب اذ الافراد اصل فى الحروف وتأول
البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوف وقتاى فان كان جزعا ومنع ابو على وعبد القاهر من كونهما عاطفة لان الاولى
داخلة على ما ليس بمعطوف على شئ والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف
عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع فى دون الثانية قال الاندلسى
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبنى على شك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية
على الاولى حتى تصير الحرف واحدة ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان
تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة فى
كلامهم فالحق ان الواو هى العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة والواو فى نحو قوله اما الى جنة اما الى نار
مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام الخ اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة
اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
وقد يجيئ شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة فى الشعر قال لعمرى ما ادرى وان كنت داريا
بسبع رمين الجمار بثمان وقال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا شعيب بن سهم ام شعيث بن منقر وقال كذبتك عينك ام
رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما يجيئ هل قبل المتصلة وهو قليل شاذ نحو هل زيد عندك ام
عمرو وانما لزمت الهمزة فى الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهى مع اداة الاستفهام التى قبلها
بمعنى اى فشاركت همزة الاستفهام التى هى عريقة فى باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا معا بمعنى اى والله اعلم فانها دخيلة
فى معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها
الاستفهام اما بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرها من اسماء الاستفهام اذ كانت ام مستفهما بها عن اسم داخل فى عموم تلك
الاسماء وفى الحكم المنسوب اليها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت فى الجميع فيغنى عن كل استفهام بعدها فلا
تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام
فى عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو وفى الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت

عمروًا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اىّ وانّ يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اىّ فجوابه بالتعيين واما فى المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاوّل وشروع فى استفهام مستأنف فهى اذن بمعنى بل التى تدل على ان الاول وقع غلطًا فى نحو قولهم انها لابل ام شاء او بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى كلام اخر لا لتدارك الغلط كما فى قوله تعالى ام يقولون افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية فى نحو انها لابل ام شاء والهمزة الانكارية فى نحو ام يقولون افتراه قل فاتوا وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوى الظلمات والنور وقوله امّن هذا الذى هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضنّ باللبن فهى فى مثل بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التى قبلها كلاى وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدر احدهما نحو انها لابل ام شاء اى هى شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز فى الخبر اذ لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولى المتصلة مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل اىّ والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اىّ فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافى السوق زيد ام فى الدار اى فى اىّ الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى الدار والقيت زيدًا ام عمرًا جوازًا حسنًا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام انتبه فهى متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتى النظم مشتركتين فى الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين فى جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخى ام عمرو هو فالاولى ان ام فى الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرًا فيها على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال والمفرد ادلّ على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها فى تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت فى الاولى ازيد قام ام عمرو وفى الاخيرتين اقائم زيد ام قاعد وازيد اخى ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما فى الفعليتين المشتركتين فى الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما لان كل فعل لا بدّ له من فاعل واما ان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين فى جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد واقائم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرًا ام قتل خالد لان

ط

العلوق المعالق من الناقة بساقى تعطف على غير ولدها ولا ترأمه والمعنى انها تشم بانفها ... ص رائت الناقة ولدها ربما ... ١٢

ص

المشترك فيه فضلة لا جزء جملة فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف الاندلسى جوّز الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اىّ هذا الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين امّا ان يكون احدهما اسميّة والاخرى فعليّة نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميّتين وتاخّر خبر الاخرى نحو اقائم زيد ام عمرو قاعد وكذا فى المشتركتين فى خبر اذا لم يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قائم ام قائم عمرو فالظ فيها الانفصال امّا قوله تعـ سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انّها متصلة لامنهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا او تقديرا فهى متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة فى الا علب لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهى منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميّزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه ام فى قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثمّ ادركه مثل ذلك الظن فى انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدّها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك يعلم المخاطب انّه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بدّ ان يكون لقولك ام لا فائدة مجدّدة وهى تغير ظنّ كونه عنده الى ظنّ انّه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب وامّا همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالى وما ابالى ومتصرفاته نحو قولك سواء علىّ اقمت ام قعدت ولا ابالى اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان فى تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اى سواء علىّ قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدءً واقمت ام قعدت خبره لكونهما فى الظ فعلين قال ابو على انّما جعل الفعلان مع الحرفين فى تاويل اسمين بينهما واو العطف لانّ ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها مستويان فى علم المستفهم لانّك انّما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السّوال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النّداء مقام الاختصاص فى انا افعل كذا ايّها الرّجل لجامع الاختصاص فكلّ منادى مختص ولا ينعكس وكلّ استفهام بام المتّصلة تسوية ولا ينعكس والذى يظهر لى ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علىّ ثمّ بيّن الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما فى قوله تعـ فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اى الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع فكانّه فى الاصل مصدر وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه وردّه ابو على وقولك اقمت ام قعدت بمعنى ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامران سواء دالة على جزاء الشرط اى ان قمت وقعدت فالامران سواء علىّ ولا شكّ فى تضمّن الفعل بعد سواء وما ابالى معنى الشرط ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو على عنه فى الحجّة ان يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء علىّ او ما ابالى ادرهم مالك ام دينار الا ترى الى افادة الماضى فى مثله معنى المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط وامّا قوله تعـ سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدّم الفعلية والا لم يحسن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله

ام المنقطعة

فان كل استفهام بام المتصلة تسوية ولا عكس

هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اى لتستووا لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله
لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء علي أتقوم ام
تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي ومما يدل على
ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا أجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وقال ع سواء عليك اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف
ذابح وقال ع ما ابالي انب بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله ع انك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
فقد مر في باب كان ان تقديره أكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان
الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام
يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا ام تجردت عن الاستفهام وجعلت بمعنى او لافادة احد
الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت والدليل على ان سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء
علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت او قعدت فلا
ابالي بهما وقول ابن سينا سيان عندي ان بروا وان فجروا فليس يجري على امثالهم قلم يقوي ذلك وان لم يكن الاستشهاد
بمثله مرضيا واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد
عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير
لفظي سواء وما ابالي فالغالب ان تصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد المعنى ذلك
المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اى قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما
من ضربه ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين امرين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام
ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء
وما ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين متجردين الهمزة
وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي
قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ع ولست ابالي بعد آل مطرف حتوف المنايا اكثرت او
قلت ع قال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا يجوز سواء علي قمت او قعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء علي احدهما ولا
يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي
ايهما فعلت اى الذي فعلت من الامرين لتجرداى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او
وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد

ع اعتصرت بفلان اى التجأت اليه [illegible] شرق بريقه اى غص [illegible] انصاعت [illegible] والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب او بعد [illegible] ع [illegible] الحزن [illegible] [illegible]

جواب الشرط وجوز الخليل فى غير سواء ولا ابالى ان تجرى مجرى همافيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستدلا
بصحة قولك لاضربنه اى ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه
وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذا ما انتهى علمى تناهيت بعده اطال فاملى ام تناهى
فاقصر الروى او تناهى فالهمزة فى اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية
وطال ماض من الطول ولا يجيئ بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالى اقمت اوقعدت ولا لاضربنه اقام اوقعد لانك
انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس فى الهمزة مع او
معنى التسوية وقولك لاقتلنه كائنا من كان ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما فى محل النصب بانهما
خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كانه وفى كائنا وكان ضمير راجع الى ذى
الحال اى كائنا اى شئ كانه قال المص كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فاو نحو
لاضربنه قام او قعد اذ المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالى اقمت ام
قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه
ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة فى الاستفهام ان معنى قولك أرأيت زيدا او عمرا أرأيت احدهما وجوابه لا او نعم ومعنى قولك أزيدا رأيت ام عمرا ايهما رأيت وجوابه
بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمروا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك فى ام عالم بوجود احدهما
عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول أزيد افضل ام عمرو اى ايهما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت أزيد
افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى أأحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك
مثلا شخص عندى رجل افضل من بكر ثم احضر زيدا وعمروا فتقول أزيد افضل او عمرو اى أأحدهما افضل من بكر
وحيث اشكل عليك الامر فى او وام المتصلة فى الاستفهام فقدرا و باحدهما وام بايهما تقول الحسن او الحسين عليهما
السلام افضل ام ابن الحنفية والمراد أحدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل
من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز رأيت زيدا ام عمروا لانه لم يليهما المستويان اذ احدهما
فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو أزيدا رأيت ام عمروا احسن واولى قوله
ومن ثمه كان جوابها بالتعيين اى لكونهما لطلب التعيين **قوله** ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفى اعلم
ان لا لنفى الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيئ الا بعد خبر موجب وامر ولا يجيئ بعد الاستفهام والتمنى والعرض
والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى تقول ضربت زيدا لا عمروا واضرب زيدا لا عمروا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى
على الماضى فلا تقول قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع
وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكررها كسائر حروف العطف

ح اطلت الشئ اطالة ومطولة واقصرت عنه كففت واقصرت من الصلوة لغة فى قصرت ١٢ ص س

من هذه الحروف لا وبل ولكن

لا تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت في ذلك دخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا عن العطف ويتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم ليس الا تكون عاطفة كلا ما ع انما يجزي الفتى ليس الجمل والظ انها على اصلها والخبر محذوف اى ليس الجمل جازيا واما بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط فلا يخ ان يكون بعد نفي او نهي او بعد ايجاب وامر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم افدت ببل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو لسان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظ انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظ انها للاضراب ايض ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون جائيا كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايض كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المص لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظ ما ذكرناه اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جائي في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بانه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد بل يجب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت القيام بلا عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجيء بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام

٥١ دثار بن فقعس اسم راعي امرئ القيس حلقت من التحليق يعني حلقت الجمل تحليقا شاهقات السنة الاموال والجمل السنة المشرفة والثنوى الابل والعقاب مؤنثة وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار قال ابن الكلبي العقبان ما اوى في الجبال المشرفة ويذا مثل اذ كان دثار اذهبت ابله ... ١٢ شرح

او طلب تحصيل ولا جزء في الاستفهام لا بحصول بشيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها لا تجيء بعد
التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض
واما التي تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام
ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والثانية لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته
وخرج زيد بل دخل خالد وقد يشترك الجملتان في جزء وقد لا يشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها
نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما هو في المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف
النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى
الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني
بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على
بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا الوضع واذا وليها
جملة وجب ايضا المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي
والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف
وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك عليه واذا وليها
مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما
مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجملة ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو
او لا لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة
خلافا ليونس وان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة
كما هو مذهب الجزولي فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء **قوله** حرف التنبيه الا واما وها اعلم ان



الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار
وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير
عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب ويدخل الا
كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء او عينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو ام وهم وعم
وقد يجيء الا حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها

كما مرّ فى باب انّ واما اما والا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك فى كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفى وليستا كهى فى الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسى واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مرّ فى باب لا التبرئة واما ها فتدخل جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا ما ذكرنا فى بابها ويفصل كثيرا بين اسم الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما الضمير المرفوع للنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو قوله ع ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه فى البلد وقولهم ع فقلت لهم هذا لها ها وذاليا اى وهذا لها مذهب الخليل ان ها المقدمة فى جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس الله هذا و لعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على انه فصّل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل فى موضع ها انا ذا افعل وحدث يونس هذا انت تقول ذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل ان تعرّف المخاطب نفسك وان تعلّمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفى ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد انت هذا الذى ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بيّنت بقولك تقول وقولك يضربك زيد الذى استغربته ولم نتوقعه قال تعـ ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هى مستانفة وقال البصريون هى فى محل النصب على الحال اى ها انت ذا قائلا كذا والواو والحال ههنا لا زمة لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه فى حال قولك. جوّز بعضهم ان يكون ها المقدمة فى نحو ها انت ذا تفعل غير منوى دخولها على ذا استدلالا بقوله تعـ ها انتم هؤلاء ولو كانت هى التى كانت مع اسم الاشارة لم تقدر بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين يبخلون وايضا قوله ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على ان المقدم فى ها انتم اولاء هو الذى كان مع اسم الاشارة ولو كان فى صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشرى من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان تقول ان ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مرّ ولم يثبت دخوله فى غيره من الجمل والمفردات وقد عدّ ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمنّ نحو يا ليتنى كنت معهم او تقليل نحو يا ربّما غارة وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فتقدّر فى جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الاشارة اليه الا ها فانها تدخل على غير مفصول منها تكون اما فى الاول والوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله حروف النداء يا اعمها وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب وقد ينوب فى مقام يا فى النداء

نق عذرة تفهامه اعذره عذرا وعذرا والاسم المعذرة والعذرى ... العذرة ... الركبة والحلة قال النابغة ... البيت ... من ص

حروف النداء

او المشهور استعمالها فی الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها الف وای بهمزة بعدها الف بعدها یاء ساکنة ویا اعمها یعنی ینادی بها القریب والبعید الا ان الزمخشری هی للبعید فقال فی تعلیل استعمالها فی یا الله ویا رب مع کونه تعالی اقرب الی کل شخص من حبل وریده فلاستقصار الداعی لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالی وما ذکره المصنف اولی لاستعمالها فی القریب والبعید علی السواء ودعوی المجاز فی احدهما خلاف الاصل وایا

وهیا وآ وآی ووا فی البعید وای والهمزة فی القریب **قوله حروف الایجاب** نعم وبلی وای واجل وجیر وان فنعم مقررة لما سبقها ای مثبتة لما سبقها من کلام خبری سواء کان موجبا نحو نعم فی جواب من قال قام زید ای نعم قام او منفیا نحو نعم فی جواب من قال ما قام زید ای نعم ما قام زید وکذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا کان نحو نعم فی جواب من قال اقام زید ای نعم قام زید او منفیا نحو نعم فی جواب من قال الم یقم زید ای نعم لم یقم زید فنعم بعد الاستفهام لیست للتصدیق لان التصدیق انما یکون للخبر فالاولی ان تقع هی بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام منفیا کان او اثباتا ومن ثمه قال ابن عباس رض لو قالوا فی جواب الست بربکم نعم لکان کفرا فیصح ان تقع لها بهذا الاعتبار حرف الایجاب ای اثبات ما بعد حرف الاستفهام لکن الاظهر فی الاستعمال ان تقع الایجاب فی الکلام المثبت لا المنفی والمستفهم عنه وجوز بعضهم ان تقع نعم موقع بلی اذا جاء بعد همزة داخلة علی نفی لفائدة التقریر ای الحمل علی الاقرار والطلب له فیجوز ان تقع فی جواب الست بربکم والم نشرح لک صدرک نعم لان الهمزة للانکار دخلت علی النفی فافادت الایجاب ولهذا عطف علی الم نشرح قوله ووضعنا فکانه قال شرحنا لک صدرک ووضعنا عنک وزرک فیکون نعم فی الحقیقة تصدیقا للخبر المثبت المأول بالاستفهام مع النفی لا تقریرا لما بعد همزة الاستفهام فلا یکون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام یکون بما بعد اداته فالذی قاله ابن عباس رض مبنی علی کون نعم تقریرا لما بعد الهمزة والذی جوزه هذا القائل مبنی علی کونه تقریرا للمأول الهمزة فلا یتناقض القولان والدلیل علی جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر الیس اللیل یجمع ام عمرو وایانا فذاک بنا تدان نعم وتری الهلال کما اراه ویعلوها النهار کما علانی ای ان اللیل یجمع ام عمرو وایانا نعم وقد اشتهر فی العرف ما قال هذا القائل فلو قیل لک الیس لی علیک دینار فقلت نعم لزمت بالدینار بناء علی العرف الطارئ علی الوضع وفی نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعین والثانیة کسر العین وهی کنانیة والثالثة کسر النون والعین والرابعة نحم بفتح النون وقلب العین المفتوحة حاء کما قلبت الحاء عینا فی حتی ویقع نعم فی جواب الامر نحو نعم لمن قال زرنی ای نعم ازورک وتقول نعم لمن قال لا تضربنی ای لا اضربک ولو قلت نعم فی جواب التحضیض نحو هلا تزورنا کان المعنی الایجاب ای نعم ازورک وکذا فی جواب العرض نحو الا تزورنا **قوله وبلی مختصة بایجاب النفی** یعنی ان بلی ینقض النفی المتقدم سواء کان ذلک النفی مجردا نحو بلی فی جواب من قال ما قام زید ای قد قام او کان مقرونا بالاستفهام فهی اذن لنقض النفی الذی بعد ذلک الاستفهام کقوله تعالی الست بربکم قالوا بلی ای بلی انت ربنا وزعم بعضهم ان بلی تستعمل بعد الایجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بینی وبینها بلی ان من زار القبور لیبعد

حروف الایجاب

اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ و زعم الفراء ان اصلها بل زيدت
عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفى كما كان بل للرجوع عن الجحد فى ما قام زيد بل عمرو والاولى
كونها حرفا براسها و لا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهى الهمزة
وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان
لم يجز لان الاول اعم والثانى مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم
كما يقال من الرجل فتقول زيد او واحد من بنى تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر
او غير ذلك من الانواع وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد تقدم ذلك
فى الموصولات وجواب اى المضاف الى المعارف معرفة نحو زيدا او عمرو وانا او ذاك فى جواب اى الرجال فعل ذلك
او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رايته فى موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة
نحو عالم او كاتب فى جواب اى رجل او نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد
معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم عنه وجواب اين وانى
المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا **قوله** واى
اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيئ لتصديق
الخبرية وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغى ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر
والنهى وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقى لا تضربنى فتقول اى والله لا
اضربك وكذا يقى ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المص اعنى لزوم سبق
الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل
بعد اى فعل القسم فلا يقى اى اقسمت بربى ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمرى تقول اى والله واى الله بحذف
حرف القسم ونصب الله واى ها الله ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعدها لفظ الله فان كانت معها نحو اى ها الله ذا
فقد مر الوجوه الجائزة فيه فى باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عنها فالله منصوب
بفعل القسم المقدر وفى ياء اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين
ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده
لانهما فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين وتمود الثوب كما فى ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله
قوله واجل وجير وان تصديق للمخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجيئ بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام
والامر وغيرهما وحكى الجوهرى عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام واجل احسن من نعم فى الخبر فى جميع

على ما مرّ في الاستفهام انه واما جير فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجرّ واما انّ فقال سيبويه هو في قول ابن
قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر
محذوف اى انه كذلك فقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك انّ وراكبها لا يحتمل
التاويل الا انه يدل على انه يجيئ لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص من انها لتصديق الخبر **قوله** حروف

حروف الزيادة

الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم
وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا وبعض حروف الجرّ وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي
وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها قيل فائدة الحروف الزائدة
في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان
قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا
تزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها
ويلزمهم ان يعدّوا على هذا انّ ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسما كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد
يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها
افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا
يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى
تعالى وانبيائه وائمته عليهم السلم وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها
الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفى وتدخل على
الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاى زيدا ثم قلت زيادتها مع ما
المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضى ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد
الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هى المشهورة تقول لما ان جلست جلست
فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم وقد مرّ في القسم ان مذهب
سيبويه انها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق
النبيين لما اتيتكم الاية ويجيئ الكلام فيه وقد تزاد في الانكار نحو ان ايته وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية
تعطو بالجرّ وليست في قوله تع وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان ام زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان
والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فقد تزاد مع الخمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو

اخره
ولكن منايانا و
دولة اخرينا

نحو اماتكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ماتكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا تفيدها معنى التكرير ولو افادته لم تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما وايّا ما تفعل افعل واين ما تكن اكن واما تذهبن بلك وقد تدخل بعد ايان ايضًا قليلًا ويجئ حكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطًا تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطًا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد ما الكافة وان لم تكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويًّا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم تكن له ان يدخل وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما واخواتها تكون ما زائدة وليست في حيثما واذ ما زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي ما الكافة ايضًا لهما عن الاضافة وينبغي ان لا يعد ما في نحو بعين ما ارينك ومن عضة ما ينبتن شكيرها زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجئ في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلًا ما في الموصولات وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرًا اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيدٍ بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظ زائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيهما ايضًا انهما نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرًا معنويًا كالتوكيد في الباء وفي لا هذه وفي من الاستغراقية مانعًا من كون الحرف زائدًا ويرون تاثيرها تاثيرًا لفظيًا لكونها كافة مانعًا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرًا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلًا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو ع في بئر لا حور سرى وما شعر بافكه حتى رأى الصبح جشر واما من والباء واللام والكاف فهذه تقدم ذكرها في حروف الجر **قوله** حرفا التفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي تفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هريق رفده اي مات قال وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولًا مقدرًا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئًا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للمضمر في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرًا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلًا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية جوز

٥

الشكير ما ينبت حول الشجرة من اصلها والعضاة كل شجر يعظم وله شوك وواحدة العضاة عضاهة وعضهة وعضة بحذف الهاء الاصلية كما حذف من الشفة قال الشيخ اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها ونقصانها الهاء لانه يجمع على عضوات كسنوات ١٢ منه

٦

ايبك بكسر الكاف لانه خطاب لانثى والعامري فهو سلامة العامري والمعنى لا وحق ابيك يا سلامة العامري يجري على القوم يعني يعلمون اني افر من الحرب البيت من المتقارب

حرف التفسير

لامرئ القيس بن حجر ١٢ منه

دخول الحرف المصدری على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة
مصدرية اذا دخلت على امر او نهی متصرف لان اذن مصدرًا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول
حرف الجرّ عليها نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان يق هی زائدة زيدت لكراهة دخول الجارّ على ظاهر الفعل والمعنى
اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان فی ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة
محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعـ وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال التقدير قائلا بعضهم
لبعض ان امشوا واجيب اما بانها زائدة او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول فی عدم الظهور او بان انطلق
متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملأ بمعنى انطلقوا فی القول وشرعوا
فيه وينبغی ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة
تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعـ واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعـ الحمد لله
رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة فی مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى
امرته ان قم ای قال له قم بتاويل امر بقال او تقدير قال بعده على الخلاف المذكور فی افعال القلوب وان زائدة وهذا
يطرد فی جميع الامثلة **قوله** حروف المصدر ما وان وانّ الاوليان للفعلية وانّ للاسمية اما ما فتوصل بالفعل
المتصرف اذ التی لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا توصل بالامر لانه ينبغی ان يفيد المصدر
المؤول ان مع الفعل ما افادا ان مع ذلك الفعل والا فليسا مؤولين به الا ترى ان معنى بما رحبت وبرحبها شیء واحد
وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شیء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت
اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم وتبين بهذا ان صلة
ان لا تكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علی ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك فی صلة انّ
المشددة وما وكی ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى مصدر المؤول
هی وصلتها به نحو لا افعله ما ذرّ شارق ای مدة ما ذرّا ی مدة ذروره وصلتها اذن فی الغالب فعل ماضی اللفظ
مثبت كما ذكرنا او منفی بلم نحو تهددنی ما لم تلقنی ومعناها الاستقبال كما مرّ فی باب الماضی ويقل كونها فعلا مضارعا
وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان تكون اسمية وهو الحق وان كان قليلا كما فی
نهج البلاغة بقوا فی الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن
جنی كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية واما ان المصدرية
فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعـ لولا ان منّ الله علينا او مضارع وله فيه خاصة تاثيران
احدهما نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهی على مذهب سيبويه كما مرّ وتميم واسد يقلبون همزتها عينا و

ل الثغام بالفتح نبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يق له بالفارسية درمنة ويشبه به بياض الراس ثغامة قال الشاعر بحاطب [illegible] البيت اغصن النبات اذا اختلط رطبه بيابسه واخضر اذا اختلط سواده ببياضه ١٢ س

وينشد ونبئ اغن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وامّا ان المشددة فتوصل بمعمولها اذا
كانت عاملة واذا كفّت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كى اذا دخلته لام التعليل نحو لكى تخرج
وهى بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها فى نواصب المضارع فمن حكم كونها حرف جر لم يجعلها فى مثالنا
مصدرية بل قدّر ان بعدها ومنها لو اذا جائت بعد فعل يفهم منه معنى التمنى نحو قوله تع ودّوا لو تدهن فيدهنون
وقال ع على حراصًا لو يشرون مقتلى وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمنى
فينصب الفعل بعدها مقرونًا بالفاء نحو لو كان لى مال فاحج اى اتمنى واودّ لو كان لى مال قال تع لو انّ لى كرّة فاكون
من المؤمنين **قوله** حروف التخصيص هلّا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظًا او تقديرًا اعلم ان
معناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى
شيئًا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلّما يستعمل فى المضارع ايضا الا
فى موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلى الكلام من التوبيخ فهو العرض
فيكون هذه الحروف للعرض ويستعمل فى ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التى فيها معنى التمنى نحو لو نزلت فاكلت واما
نحو اما تعطف على قوله وتلزم الفعل لفظًا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرًا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم
بنى ضوطرى لولا الكمىّ المقنعا ونحو هلّا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها فى ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت
بشفاعة الىّ فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الّذى بعده لا بمقدّر قبله كما فى قوله ولولا
اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبًا غير الظرف نحو هلّا زيدًا ضربت فهو
على الخلاف الّذى مضى ولزومها صدر الكلام لما مرّ قبل وقد يجئ الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء
الّا احبّها فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى فتؤّل بلولم اى هى اذن لولا التى لامتناع الثانى لامتناع الاول وقيل هى لولا
المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة كما فى قولهم تسمع بالمعيدى لا ان تراه **قوله** حرف التوقع قد وهى فى
المضارع للتقليل هذا الحرف اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بدّ فيهما من معنى التحقيق ثم انه قد ينضاف فى بعض
المواضع الى هذا المعنى فى الماضى للتقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعًا لمن تخاطبه واقعًا عن قريب كما تقول
لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها ذات ثلث
معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فيجوز ان تقول قد ركب زيد لمن لم يكن
يتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب معناها
من الحال وتدخل ايضًا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضم ان الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو

اخره تجاورت حرّاثًا عليها ومحتمل

النيب بالكسر جمع الناب وهى المسنة من النوق وهو فعل كاسد جمع اسد كسروا النون لتسلم الياء الضوطرى الرجل الضخم الذى لا غناء عنده الكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه اى سترها بالبيضة والدرع

حرفا الاستفهام

ان الكذوب قد يصدق اى بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير فى موضع التمدح كما ذكرنا فى ربما قال تعـ قد يعلم الله المعوقين وقال ع قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله وقد لعمرى لقوا الله وقد لعمرى قال كذا وقد يغنى عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال ع لما نزل برحالنا وكان قد **قوله** حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد و كذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيد ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان وامن كان دون هل قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل يعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل الا على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامتها مقامها وقد جائت على الاصل نحو قوله تعـ هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فى حيزها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة مع وجود الفعل لا تقنع به مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته لما مر فى المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقع هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدءا ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقع هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقع هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل فى الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال ع اطربا وانت قنسرى ومنه نحو ازيد بن فى الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافى فلمحض التقرير اعنى حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم يجدك واليس ذلك بقادر وهى فى الحقيقة للانكار وانكار النفى اثبات واما هل فلا يدخل على النافى اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعـ هل ثوب الكفار الم يثوب وقولهم هذه بتلك فهل جزيتك يا عمرو وافادتها فائدة النافى حتى جاز ان يجئ بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعـ هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الواو والفاء وثم كما تقدم فى حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا فى الاستفهام الطالب للصدر قال تعـ فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول اانا اكرمتك فهل تكرمنى ولا تقول فانكرمنى كما مر فى الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل

يستفت الى ولا تجيئ الهمزة بعد ام ويجوز ذلك فى هل وسائر كلمات الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعنى حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة فى الاستفهام فلا تجمع بين حرفى استفهام قال ع ام هل كبير بكى لم تقض عبرته + اثر الاحبة يوم البين مشكوم + وقال تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاعر ع ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به + ريمان انف اذا ما ضن باللبن + وغير ذلك واذا جائت ام بعد اسم استفهام فلابد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمه ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب انا قصدا لاشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد الاشتراك فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب الاعادة مع قصد الاشتراك فيه لان ام المتصلة اذا المنصلة لابد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف وهى بمعنى بل وسائر الاستفهام الذى هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم تستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها لسائر الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية فى عدم العراقة وقد جمعها الشاعر فى قوله ع هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم تقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز خلاف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد فى كلام متكلم اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا او ازيدنيه لمن قال جائنى زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا او هل بزيد **قوله** حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضى ولو عكسه وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره **قوله** فان للاستقبال يعنى سواء دخلت على المضارع او الماضى وكذا لو للمضى على ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم فى كثير من الامر هذا وضعهما كما مر فى الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل فى المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا لو لامتناع الثانى لامتناع الاول وقال المصنف بل هى لامتناع الاول لامتناع الثانى قال وذلك لان الاول سبب والثانى مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يق انتفاء الاول لانتفاء الثانى لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطا كما فى قولك لو كان لى مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كما فى قولك لو كان زيد ابى لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يق كما قال المص هى موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثانى اى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التى ذكرناها بل لان لو موضوعة لتكون جزاؤها مقدر الوجود فى الماضى والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذى

حروف الشرط

هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اى الجزاء لان الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه وقد يجئ جواب لو قليلا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب والیق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم فى الظاهر انه لازم للشرط الذى نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدًا اذا النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتنى لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت اى لبقيت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اى لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضى وضعًا لم يجزم بها الا اضطرارًا لان الجزم من خواص المعرب المضارع والماضى مبنى قال لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان جزمها مستمر على بعض اللغات ويلزم ان الفعل لفظًا او تقديرًا اما فى نحو لو ذات سوار لطمتنى ولو زيدًا ضربته فلا كلام فى تقدير الفعل واما فى نحو لو زيدًا ضربت فينبغى ان يكون على الخلاف الذى ذكرنا فى ان زيدًا ضربت وجاء فى الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقى شرق وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما فى قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعنى تقدير الفعل بعد لو التى يليها ان وقال السيرافى الذى عندى انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذى يجب وقوعه بعد لو كان خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدًا جاءنى فكانك قلت لو جاءنى زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعنى ان ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلًا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب فلان لو بمعنى ان للمصدرية والتمنى ليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمنى ومنهم من لم يشترط مجئ الفعل فى خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا اليه كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن يعفر هما خيبانى كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها ولو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل فى خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازمًا واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذى هو الماضى وقد جاء مضارعا فاتى تهد بالاعناق او تلويها او تشتكى لو اننا نشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتنى لم اضربك او ماض فى اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما فى خبرها صلة فحذف اللام كثير نحو جاءنى الذى لو ضربته شكرنى وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب

في بيان معنى الشرط

لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا
واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب
لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم سادّ
مسدّ جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون
الجزاء **قوله** واذا تقدم القسم اوّل الكلام على الشرط لزم المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله
ان اتيتني وان لم تأتني لاكرمنّك وان توسّط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان تأتني اتك
وان اتيتني فوالله لاتينك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون اعلم ان القسم
اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته ياتيك وان زيدا والله ان اكرمته يجازيك
او لا يتقدم والاول قد يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب لما بعده
قوله اوّل الكلام فنقول اذا تقدم القسم اوّل الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا
او اسم الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم
مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فنحو قوله ولو انهم
امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله ان لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو
لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك
وان التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فنقول
والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا شيخنا عباد لكمرونا اليوم او لكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها
واما في اسماء الشرط فنحو قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن
تبعك منهم لاملئن جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت
بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا
وقال حلفت لها ان تدلج الليل لا يزل اما مك بيت من بيوتي سائر واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم
فالواجب اعتبار الشرط وذلك بعد ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمنك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان
جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان اداتي القسم والشرط اصلهما التصدر لاستلزامهما
لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة استعمالهم له وبعده عن جوابه قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغو
بالاعتبار اي لا يكون في الجوابين علامتاهما اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم
والله فيضعف امرهما ويصيران بحيث لا جواب لهما لفظا اما من حيث المعنى فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم

قوله تقدم القسم اول الكلام على الشرط

على القسم او تخللت القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله تعالى المؤاخذة به بلا نية
لتمرن السنتهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم والقسم تأثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير
الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن
فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم أليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان
لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لأكرمنك ولا تقول انا ان تلقني
اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ وادوات الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر
المبتدأ ولهذا احمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا
اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط
ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا
البعيد يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا
بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر في
قوله لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالتصدر مع كونه
في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لآتينك فالقسم وجوابه
جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فنقول ان تأتيني والله
آتك فآتك جواب الشرط والشرط والجواب ساد مسد جواب القسم واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء
القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا
زيد والله لضربتك قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدأ بلا نسخ
او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان تأتيني
آتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجوزت اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم
لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا آتيك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة
القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع
امكان الاعتبار اذا كان هناك بجوابه طالب آخر وان تأخر عن الشرط مع الالغاء فنحو انا ان اتيتني والله آتك الغيته لتقدم
طالبين للجواب عليه وهما المبتدأ والشرط وتقول مع الاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا آتيك جعلت الجملة القسمية مع جوابها
جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك
لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومن وانا والله

في اعتبار الشرط اذا تقدم على القسم

اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة فذلك نحو انا والله قائم
وعلى هذا فلا يحسن الاطلاق قوله وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان
يتقدم اول الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا آتينك
او لا نحو والله انى آتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط
وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا آتيك وانا ان اتيتني والله
آتيك او لم يتقدم عليه ذلك نحو ان اتيتني فوالله لا آتينك وان اتيتني والله آتيك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط
فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لا آتينك وان الغيت
القسم اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني آتك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه
نحو انا والله لا آتينك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام
وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني آتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء
فيه ملغاة اى لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فقل نحو انا ان
تجئني والله ان تجئني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا
ما كها الانس يفعل وقوله فان تبتئس بالشنفرى ام قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل اطول وقوله لئن تك قد
ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل فقول المص
لزمه للمضي لفظا او معنى ليس بوجه والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ونعني بالمعنى نحو ان لم تزرني
لا ازورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجيئ الجواب للشرط مع تقدمه كقوله لئن
منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لنفعلن
ما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب
بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اى القسم
المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله تع لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدرة ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة
الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمات الشرط سواء كانت تلك
الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط
والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا الو ضربك لضربته وكذا ائن تأتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده
على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير فقالا لان الهمزة هي

قوله فان القسم المقدر كالملفوظ

الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ءان اتيتني اتيك بتقدير ءاتيك ان تاتني وكذا الامن تزره يكرمك بالرفع
والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وههنا ليس
كذلك والاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني
الذي ان تاته يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم جواب الشرط وفي فان
للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول ائن مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون
ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها
لانه ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جملتها كان مع
جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانه عاملها كما تبين في المواضع المذكورة فالاستفهام داخل
في الحقيقة عليه فمن ثم لم يات الفاء في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد لان التقدير ائنا لفي خلق جديد
اذا متنا ولهذا كثيرا ما يكرر الاستفهام في ائنا نحو قوله تعالى ائذا متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لمدينون لطول
الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا
تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان
فيه همزة الاستفهام وان ولا تعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرناه في الظروف المبنية
فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبرا لان لغرض ذكره
هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء
في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالت
فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء بعد السوال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها
معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا
فقولا لا لعا فهو بمنزلة الله ان اتيتني لا اتينك فثاني الشرطين لفظا اولهما معنى مثل ان تبت ان تذنب ترحم اي ان تذنب فان
تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالتني ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار
فان لقيتني فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني مع جزائه
جواب ان دخلت وعلى هذا تقس ان كان اكثر **قوله** واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء
مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني
اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى اخر
ما تقصد وللاستلزام شيء لشيء اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط انه هو استلزام شيء لشيء

اى استلزام الشرط الجزاء كما ذكرنا فى الظروف المبنية والمعنى الثانى اى الاستلزام لازم لها فى جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها فى جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وجعل قوله تعالى والراسخون فى العلم بعد قوله واما الذين فى قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا فى هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان تقول هى حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها فى الكلام ولكونها فى الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا فى قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدى الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوى وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شئ فزيد قائم يعنى ان يكن اى ان يقع فى الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ فى الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلابد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذى هو الشرط اى يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقى الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلى وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء فى غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثانى قيام ما هو الملزوم حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ اخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده ويحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية فى اول الكلام وكذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغى ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانى ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا فى غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتنى زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم على الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب ولا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانه لا تتم الاغراض المقصودة فلا تقول اما زيد طعامك فلا يأكل وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة الجزاء بجزائها مقام شرطها كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اى اما يكن شئ فان كان من المقربين

فلا وجه لما قال فقوله قد وجب جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم
ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى اما اذا ما ابتلاه
فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شيء فاذا ما ابتلاه يقول وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا
مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى
انه اذا حذف الجزاء في نحو آتيك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط والجزاء فعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى
واما قولهم افعل والا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما كما ذكرنا بمعنى ان واما تفسير سيبويه
لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى
المعنى البحت لان معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين
ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في
جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما القتال لا قتال لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما
الذين كفروا افلم تكن آياتي اي فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو [illegible]
الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود لكونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم
انه قد يأتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر منكر بمعنى ايا ان يذكر بعد الفاء [illegible] من ذلك
المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة يكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق
مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو
عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى
حد الوجوب والمعرف من المصدر يختار رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع والنصب
فيه كما يجيء واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير
المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجيء فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء
عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال
ظاهر كلامه وذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر
زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر
المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمت ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما
محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في مثالنا فيكون
حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى

واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوّزوا على ما حكى عنهم
سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي فانا ضارب الناس
فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيها احد الشيئين المذكورين
في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما السمن فسمين واما العلم فعالم والاولى
ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر
المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف
القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له او يدعى على ذلك فيسلم المتكلم بعض تلك الدعاوي او يدفع
كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا
وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي ابديت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة
كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك اذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن
التاويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شيء فانت عالم عالما اي
انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او تجعله مفعولا
مطلقا على معنى اما سمينا فسمين اي ان يكن شيء فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اي اما يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر
المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمينا فما انت
بسمين او فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع في نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن المبتدأ
معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين
وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو
اما العبيد فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم
اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقوله
اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست به وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد مسد
المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضربت زيدا لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا
عن حالهما بتوسيط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه
فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة قليلة وقال مع
ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما
اذا اردت بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك

عمل ما بعد الفاء فيما قبلها

اقول ما حمل على الحال فمثله ضعيف ولا معنى له قوله هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان المعنى ذو حبيدا ى تملكهم وذلك كما روى الكسائى امّا قريشا فانا افضلهم اى فانا اعلمهم بالفضل وقولهم امّا ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدأ اى امّا كونه عالما فحاصل والخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم امّا ان لا يكون عالما فهو عالم اى امّا عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا فى ان لا تكون زائدة كما فى قوله تعالى لئلّا يعلم اهل الكتاب فى الصوّر التى ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف امّا لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرّجز فاهجر وهذا فليذوقوه فبذلك فليفرحوا انما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسّر به فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير امّا وامّا قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا فى باب المبتداء ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش انما جاز تقدير امّا بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهى لالزام ترك الفعل لفاعله فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدير امّا قبل المنصوب وتدخل فاؤها على الامر والنهى فانّ ما قبل الفاء امّا ملزوم لما بعدها كما ذكرنا وامّا قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصّلوة فلاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه فى نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مرّ فى الجوازم وذلك فى اذ مطرد على ما مرّ فى الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اى ممّا اضمر فيه امّا وانما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وفاؤوا واقيموا فى الظرف الماضية التى هى اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل فى الزمن الماضى محالا لما ذكرنا فى نحو امّا زيد فمنطلق من الغرض المعنوى اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت فى الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله هو معمول لما فى حيزها اى ما بين امّا والفاء معمول لما فى حيز الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتداء فى نحو امّا زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط فى نحو قوله تعالى وامّا ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مط اى سواء كان ما بعد الفاء شئ يجب له صدر الكلام كان وما النافية فى نحو امّا يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن وذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد اختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف مط اى سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها او لا فنحو امّا زيد فقائم عنده بتقدير امّا ذكر زيد فهو قائم وامّا يوم الجمعة فزيد منطلق اى امّا ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشئ اذ لو كان كذلك لجاز النصب فى نحو امّا زيد فقائم على تقدير امّا ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا فى نحو امّا يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اى قائم فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى انّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا وخبره بالفاء فى نحو امّا زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم فى مثل هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازنى الى انه

ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما او مانع اخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون العامل مع نون التاكيد نحو اما زيدا فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدهما فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثانى وليس ايضا بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب فى نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن خروف وقد يبدل الميم الاولى من اما ياء قال رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشى فيخصر **قوله حرف**

حرف الردع

الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تع رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم لما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تع واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تع كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما فى الاية وان لا يجاب كقوله تع كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقى وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما فى قوله تع ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذى هى عن تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلا لا تقل او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يق انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقص تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجوا بذلك عن الحرفية **قوله تاء التانيث** الساكنة تلحق الماضى لتانيث

تاء التانيث

المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف اعلم انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذى بين الفعل وهو الاصل فى كونه مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام فى نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه فى نحو يضربان ويضربون وتضربين فتانيث الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقه وبحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها فى نحو قائمة وتقلبها الاسمية فى الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ لا تقلب

تصرف وهو بالمعرب ولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء
وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها
كاللاحركة بخلاف حركة اللام فى لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا وخافى وخافن ويبعن وقولن فان عين الفعل فى هذه لم يحذف لان سكون
لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك بعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا فى التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله
المضارع والاصل فى اضرب تضرب كما بيّنا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهى لان متحركة بحركة كاللازمة
لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب ولم
يقل الحق وقل الحق بكسر اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية
منفصلة وكذا لم يرد اللام فى اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصلهما يعنى الحرفين السكون كالتاء الفعلية
وجائت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المرأة لان
الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس فى الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين
فضعيف يعنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا منبئة من اول
الامر على ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر لئلا يلزم اذن تقدم الضمير على ما يعود اليه من غير فائدة كما حصلت
فى نعم رجلا وربه عبدا وفى باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث
وقيل انما فعل ذلك لان الاكل فى الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون فى الرجال كقوله يعصرن السليط
اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما الفائدة
فى مثل هذا الابدال فما مر فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهتما قوله التنوين نون
ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا
الى علم التنوين فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع
حركة الاخر يخرج امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة الا ان نونها لا تتبع حركة اواخرها وقد استفيد منه ان
التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل نحو قوله وقولى ان اصبت
لقد اصابا + قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين فى الكتابة فى الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف
والتنوين يسقط فى الوقف رفعا وجرا ولذا كتب فى حال النصب الفا لانها تقلب الفا فيها وقد ذكرنا اقسام التنوين فى اول الكتاب قوله
ويحذف من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جائنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك فى قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية
عن العلم وكذا طامر بن طامر وهى بن بى وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه

الكلام فى التنوين واقسامه

كل من كان بهذه الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جائني كريم بن كريم او زيد ابن اختنا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع خبره وحكم ابنة حكم ابن في الموصوف ببنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قيله وحاتم الطائي وهابيل الطائي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله **قوله** نون التوكيد خفيفة ساكنة ومشددة

بحث نون التوكيد

مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واغزون واغزن واغزن والمخففة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح قبلها تقلب الفا انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم المثنى نحو الزيدان **قوله** تختص بالمستقبل لم تدخل على الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما يفعلن ليكون كالتوطئة لدخول نون التوكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه كالامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول كم تمكثن وانظر متى تفعلن قال وا قبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى ترى كيف نفعلا والخبر المصدر بحرف التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما تفعلن وايهم ما يفعلن واياما يفعلن واينما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله بثتم بنات الخير ان تحنى في الثرى خديثا متى ما يأتك الخير ينفعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال من يثقفن منكم فليس بائب ابدا وقتل بني قتيبة شافي ويجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اوائلها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك اي تحقق الذي اراه فيك وبالم ما تختننه يضرب لمن امره لا ينال له الا بمشقة ومن غصة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شي اخر وقل ما تقولن ذلك

٥١ الجزء الثاني ... ١٣٠٥

ما تفعلنّ وربّما تقولنّ وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيرها لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت
واما قوله ربّما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة انما حسن لان ما زيدت في ربّ ونون فخرجها يجي النون بعد المنفي بلا اذا كان لا متصلة بان عند
ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله واتقوا فتنة لا تصيبنّ وقيل ان لا في الآية للنهي وقد يجيء مع لا النافية منفصلة
نحو لا في الدار يضربنّ زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا لعرائه عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال
سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما تحقت المضارع
خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلنّ قيل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع
قال ارايت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلنّ احضروا الشهودا وقال حري اليت شعري عنكم حنيفا اشاهرنّ
بعدنا السيوفا وهذا انما شبيه في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة
المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا تومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قوله
ليعلم ربي ان بيتي اوسع شاذ عند البصريين كما ذكرت وكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة
مع اما خلافا له قال فاما ترينّي ولي لمة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله
وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو اما ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا
وارضوا فالمضموم ما قبلها تحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين او لهما مدة وان كانت الثانية لشدة
الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انهما على كل حال كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها
وعليها دليل اذا حذفت وهو ضمة ما قبلها فلاجتماع هذه الاشياء كان الحذف ولو قال سيبويه لو قالوا اضربونّ واضربانّ
كما قيل اضربانّ لم يكن خارجا عن القياس كمودّ الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف لانها
ليست بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع
الانواع مجرى واحدا بالتزام الضم فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة يا ان كان ما قبلها مكسورا كاغزي واضربي وادمي
حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشينّ وارضينّ اجراء لما قبل النون في المخاطبة
في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو اخشنّ
في ارضى قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربنّ واغزونّ وارمينّ واخشينّ والمثنى
نحو اضربانّ وجمع المؤنث نحو اضربنانّ وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف يلي قبل الالف فتحة ولعل هذا
مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة ولهذا ردت
اللامات المحذوفة للجزم او للوقف في نحو ليغزونّ واغزونّ ولترمينّ وارمينّ ولتخشينّ واخشينّ لان حذفها كان للجزم او للوقف
الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد

ذكر دخول النون في الامر والنهي والاستفهام

وابی علی وقال الزجاج والسیرافی بل الحرکة للساکنین معربًا کان الفعل او مبنیًا لانه بلحاق النون بَعُدَ الفعل عن شبه الاسماء فعاد الی الاصل من البناء والاصل فی البناء السکون فلزم تحریک الساکنین فحرک بالفتح صیانة للفعل من الکسر اخ الجر بلا ضرورة کما کانت فی اضربنّ الا انه تحریک للساکن بحرکة کالحرکة اللازمة لکون اللام متحرکة فی الاصل و المضارع وکون النون کجزء الکلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمیر کما فی اخشونّ واخشینّ بخلاف الرجل فی اضرب الرجل فلکونها کاللازم تردّ العین المحذوفة للساکنین فی قومنّ ولم تردّ فی قم اللیل هذا کله علی مذهب الجمهور الذاهبین الی بناء ما اتصل به النون واما علی مذهب من قال الفعل باق علی ما کان علیه قبل دخول النون من الاعراب والبناء فانه یقول انما ردّ اللام و فتح فی انا تصحوا غزونّ وارمینّ اذ لو لم یردّ لقیل اغزنّ بالضم وارمنّ بالکسر فکان یلتبس بالاول جمع المذکر وبالثانی الواحد المونث ففتحوا ما قبل النون فی کل واحد مذکر صحیح و معتل واما ردّ اللام فی رضینّ واخشینّ فلاطراد الباب فقط اذ لم یکن یلتبس به شیئ اخر هذا ولغة طیّ علی ما یحکی عنهم الفراء حذف الیاء الذی هو لام فی الواحد المذکر بعد الکسر والفتح فی المعرب المبنی نحو والله لیرمنّ زید وارمنّ یازید ولیخشنّ زید واخشنّ یازید حملیه قولها اذا قال قطنی قلت بالله حلفة لتغننّ عنی ذا انائک اجمعا وانما لم یحذف الالف فی اضربانّ وان التقی ساکنان کما حذفوا الواو والیاء فی اضربنّ خوف اللبس بالواحد لان النون انما کسرت لاجل الالف کما ذکرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والیاء وایضا المد فیها اکثر منه فی الواو والیاء والمد قائم مقام الحرکة والنون کبعض الکلمة فصار اضربانّ کالضالین واما الالف فی اضربنانّ فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل بین النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فیما فرّ منه واما حذف النون التی هی علامة الرفع فی الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنیا عند الجمهور وعند غیرهم لاجتماع النونات قوله ولا یدخلهما الخفیفة ای لا یدخل الخفیفة المثنی وجمع المونث لانه یلزم التقاء الساکنین علی غیر حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان کانت ساکنة فهی کالمتحرکة لانه یرتفع اللسان بها وبالمتحرکة ارتفاعة واحدة فهما کحرف واحد متحرک ولا یجوز عند سیبویه ایضا الحاقها فی نحو اضربانّی بنون الوقایة واضربانّ نعمان وان کان یزول التقاء الساکنین الممنوع بالادغام فی نون الوقایة ونون نعمان لان نون الوقایة ونون نعمان لیستا بلازمتین و اما یونس والکوفیون فجوزوا الحاق الخفیفة بالمثنی وجمع المؤنث فبعد ذلک اما ان یبقی النون عندهم ساکنة وهو المروی عن یونس لان الالف قبلها کالحرکة لما فیها من المد کقرائة نافع محیای وقرائة ابی عمرو واللائی وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شک ان کلما اوردوا فی مقام الشذوذ فلا یجوز القیاس علیه واما ان یتحرک بالکسر للساکنین وعلیه حمل قوله تعم ولا تتبعان بتخفیف النون واعلم ان کلا من الخفیفة والثقیلة عند سیبویه اصل برأسها وعند اکثر الکوفیین المثقلة اصل المخففة قوله وهما فی غیرهما ای النونان فی غیر المثنی وجمع المونث مع الضمیر البارز وهو الواو والیاء قوله کالمنفصل ای کالکلمة المنفصلة یعنی یجب ان یعامل اخر الفعل مع النونین معاملته مع الکلمة المنفصلة من حذف الواو والیاء او تحریکهما ضمًا وکسرًا وغرضه من هذا الکلام بیان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بیّنّا نحن حکم جمیعها

في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو ردوا واغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو ردي واغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر في الواحد المذكر نحو رده واغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل نحو اخشين كاخشي الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ونعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن كالمتصل على الاطلاق بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل مثلا لم لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضممت اللام في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم يحذفا كما في ارموا الرجل وارمي الغرض فكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن فيها العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين في ذلك اذا لاقى المخففة ساكن بعدها كقوله ع لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غير ضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المائي والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضرباء الرجل واضربناء الرجل قال سيبويه لو جوز الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا في المفردين المذكر والمؤنث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل فيه نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها زادت على الالف لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يقدر ان للمد الذي يزاد بعد النطق بالالف الاولى يراد به الف اخرى وان لم ينفصل عن الاولى ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول قلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشون وياء في نحو اخشين فاقول

عدم دخول الخفيفة المثنى وجمع المؤنث

في نحو امروا وامري لان حذف الواو والياء لوجود النون الساكنة فاذا حذفت عادا ١٢ منه

اخشو واخشى قال الخليل لا ادرى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيد ومررت بزيدى وهى غير فصيحة و
واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربى وفاقا لغيره في اللثل الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند
غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيئ وتقول في هل تضربن هل تضربن هل تضربوا وهل تضربى بلا نون والواو
والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف نون التوكيد مع رد النون
التى سقطت لاجل نون التوكيد كما يجيئ قوله فيرد ما يحذف يعنى اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل
بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن اخشون ولتخشين اضربوا واضربى واخشوا واخشى ومن الواو
والياء مع النون التى بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين هذا
ايضا بناء على انهم قد ردوا النون المخففة المحذوفة للوقف معه وهو من اصلها لعدم لزومها الدليل بخلاف التنوين فان الوقف في جاء
قاض بغير رد الياء على الاصح لكون التنوين كالعدم اذا لم يكن مانع فيها نهما ثابتة ايضا مع عروض لحذف هذا اخر شرح المقدمة
والحمد لله على انعامه وافضاله بتوفيق اكماله وصلواته على محمد وكرام الدوقد تم تمامه وختم تتمامه في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت والكاف المهملة
[illegible]
ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت فهى هاء تزاد في اخر الكلمة
الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفى فاريد
بيانها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة فلا بد من مد الالف اما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العريق في البناء نحو لا فتا
فلا تزيد هاء السكت اما لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق في البناء لا يضاف نحو الا كولد
ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف فيه شبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق المتحرك بحركة اعرابية
او بشبه الاعراب واما الف نحو هنا وهؤلاء فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا
بحركة بنائية نحو هو وهى وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنا اخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهمو وهذى وغيرهما
كهم ومن وذلك لان الالف اخفى فهى الى البيان احوج بل تلحق الالف الواو والياء في الندبة نحو اغلاماه واغلامكموه وا غلاميكيه في الاكثر
نحو الاميراه والاميروه والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما والثانى للموضعين اذا وقفت على كلمة محركة الاخر بحركة غير
اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو لم تزد لها لسقطت الحركة للوقف واما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها
وذلك قولك هما رجلانه وضاربانه ومسلمانه ومسلمونه وهنه وضربتنه وهلمه وضربتكه وبحكمكه وثمه واضربنه
وانطلقنه وضربته وعصايه وقاضيه وغلاميه وهوه واينه وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما
قبل اخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه
لان النون علامة الرفع فهى كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يوق انطلقنه وضربننه للالتباس بضمير المصدر وفى ضربتنه بالمفعول

اذا جئت بعدها
وذلك في الوقف
بحرف اخر بينا
النطق بها واذا
لم تأت بعدها
بشيء وذلك
في الوقف خفى
حتى ظن ان اخر
الكلمة مفتوح
فلما وصلت
[illegible]
واختاروا ان
يكون ذلك الحرف
هاء لمناسبتها
بالخفاء لحرف
اللين فاذا جاءت
سكنة بعد الالف
فلا بد من تمكين
مد الالف ليقوم
ذلك مقام الحركة

[illegible]

ايضاً وليس بشيء لان الخليل حكى انطلقت عن العرب لو كان اللبس ما لم يقولوا اعطيتكاه وانه وليتما ولعلما واعلمنه وقد يستعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر نحو لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانه لم يتركب كما ذكرنا في باب المشابهة للمعرب فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه واذا كان الكلمة مما ذهب لام او عينها جزماً او وقفاً وانتفى بقي على حرف واحد فهاء السكت واجبة نحو ده وقه لاستحالة الوقف على المتحرك و الابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا لم تأت بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو امه واقه في قولك ان تع اعه وان تق اقه الزم منها في نحو اغزه ولم ترمه لان الاجحاف هنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شيء ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء كانا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر ايضاً نحو اغز وارم باسكان من غير هاء قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوفة الفها بعد حرف الجر كلام وعلام اكثر من حذفها واما في ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء م ومثل م فالهاء عند الوقف لازمة كما في ده وقه وقد يجيء تعليل ذلك في باب الوقف ان شاء الله تعالى وقد يحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا ان يجرى الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك عني سلطانيه خذوه وصلاً وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف ويحركها من يثبتها وصلاً بعد الالف مجرياً للوصل مجرى الوقف اما بالضمة تشبيهاً لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروي على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما سين الكسكسة وهي في لغة بكر بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف اذ لو لم تلحقها السكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً قال تضحك مني ان رأتني احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك ايضاً للغرض المذكور وانما ابدلوها شيناً لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقول انشد ناجية قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلاً جاء زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيداً لا يأتيك ازيدنيه اي كيف يجيئك فهذه العلامة بيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك ان زيداً اتاك وينكر ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا او كيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهمزة

سين الكسكسة

في علام ولام و حتام وفيم وبم ... من جنسها الا ... منها الا ... كما حذف في نحو اغزه وارمه واخشه الحرف الاخير يجوز اسكانها وان صارت الميم على حرف ... ملحقة لانها امتزجت بحرف الجر قبلها فصارتا معاً كجسم واحد لان الجار لا ينفك عن المجرور وهذا المجرور بكونه على حرف صار كبعض حروف الجار فلا انفصال ... من الطرفين فاذا وقفت على نحو مجيء م صار ... مجيء ... نالها لازمة كما في ده وقه لان المضاف ... كونه ... بالمجرور امتزاج ... المجرور ... بحرف ...

والسخرية فكأنه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قول والاولى ان يبقى
انه للانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف وللانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل
بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق اذا فصل
بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو اتقول زيدا او اتتكلم زيد او الاغلب مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار
حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما
زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يعطي المعنى بلحاظ ما يليه من جملة كلامك فتقول لمن قال
ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال أانا انيه منكرا لرأيه نفسه ان يكون
على خلاف ذلك ولو حكى لقال اتخرجوه ونقول آخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف مد او حرف صحيح فالاول
نحو جاءني القاضي ورايت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان تزاد على اخره فتجتمع ساكنان فتحذف الاول فتقول القاضيه والمعلاه
وايغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار اذن الا الياء
نحو ازيدنيه والم تضربيه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو
وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدوناه وازيدانيه والاميروه فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك تجب
كونها الفا الا عند اللبس ويجوز ان يلحق مدة الانكار بان مزيدة بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا يكون
المدة اذن الا ياء لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد والهاء
خفيتان فهو ذا ان كما في ما ان افعل قال انما انظاهرانيه ام نريد وان الا فيما اخرها ساكن محافظة لذات الساكن لانه ان لم يزد ان
تحرك الساكن ان كان صحيحا او سقط ان كان مدة ورد بمجيئها بعد المتحرك في أانا انيه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما
تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لمجيئ ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان
لقيل أانا بحذف احدى الالفين وقياس ما قال ان يقال المعلى اينه والقاضي اينه وايغزو اينه ان اريد زيادة ان وهذا الذي قال من
تخصيص ان الساكن اخره لم يجيئ في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز لك الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار
وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يا فتى
ولهذا يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا
يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت
زيدا وعمرا وازيدا الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمراه فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اي قسم شئت من اقسام الكلام
بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون
ذلك اذا انطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول

حرف الانكار

ان

وقد تزاد في الانكار ان ونقل هذا القائل وفتح ابن هشام في المغني ان الخفيفة ... ودرجاتها سيبويه

فى قال ويقول ومن العام قالا فيمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما نسى ويصله به ويقولوا ومن العامى ويصله بياء ساكنة ان كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفى اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول فى قد فعل وفى الالف واللام فى نحو الحارث مثلا قدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضى والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجلبها وتحذف الاولى كما قيل فى مدة الانكار وعلى هذه الزيادة بياء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف والله اعلم بالصواب والحمد لله اولا وآخرا +

خاتمة الطبع

نحمد الله حمدا يوافى مزيد كرمه فى هدايته السبيل ونشكره شكرا يكافى توالى نعمه الى عطائه الجزيل ونصلى ونسلم على سيدنا ومولانا محمد سيد الانبياء ومقتدى الاصفياء شفيع الامم فخر العرب والعجم رافع لواء الحق خافض كل من نازعه من بين الخلق ناصب رايات العدل جامع آيات الفضل المستثنى من العالمين برقى للصعد الشامخ العالى المتميز من بينهم فى ارتقاء مدارج المعالى وعلى آله الائمة الهدى وسرج الرشاد واعلام التقى وشموس الارشاد واصحابه نجوم الاهتداء ومن يليق بهم الاقتداء **اما بعد** فان شرح الكافية للعلامة النحرير والمحقق الكبير المشتهر فى الآفاق والامصار اللائح آيات فضله كالشمس فى رابعة النهار الفاضل اللغوى والامام النحوى **محمد بن الحسن** الاسترابادى الشهير **بالشيخ الرضى** قد تلقفته العلماء الفحول وتداولوه فيما بينهم بالقبول ولعمرى انه لحرى بان يكتب بسواد العين بل بمداد النور على الواح القلوب وقراطيس الصدور ولكن لعلة وجوه قلما يتيسر مطالعته للطلاب وكانت الطلبة متمنين طبع هذا الكتاب ومع ذلك ما حام احد من الطابعين حول طبعه ولا قصده فكانه شق عليهم لجلالته وفخامته وندرة نسخه وضخامته واما ما طبع فى بلاد فارس فيظهر بعد التوجه اليه والرجوع انه مملو من الاغلاط لا يسمن ولا يغنى من جوع فاستخرت الله تعالى وشمرت ذيلى لطبعه بعد تصحيحه وتحشيته وتنقيحه ومقابلته بعدة نسخ يسرت لى حصولها وبان عند العلماء اعتمادها وقبولها واستفضت فى المجلد الاول بالحبر الفقيه العلامة الوجيه المولوى **حامد حسين** النبيه وفى المجلد الثانى بالبحر الطماء بدر العلماء حافظ القرآن المجيد المولوى **سيد محمد سعيد** وغيرهما فبالغوا فى ملاحظة النسخ وامعنوا لرفع الاغلاط التى فيها وبذلوا جهدهم فى حل مشكلات الالفاظ ومعضلات اللغات والاشعار ومعانيها فكشفوا القناع عن خرائدها وسهلوا للطلاب الوصول الى فوائدها فقد تم بحمد الله سبحانه كما تبتغيه النفوس والخواطر واستتب طبعه بحيث يروق كل شائق وناظر واهتم بطبعه فى مطبعه **بلكهنو** الراجى فضل ربه الشكور المدعو بمنشى **نولكشور** سنة ثمانين ومائتين والف من الهجرة النبوية موافقا لسنة اربع وستين وثمانمائة والف من السنين العيسوية والمسئول من الله النفع للطلاب ثم ارجو منهم الدعاء لمستتب هذا من بلى انه قريب سميع مجيب **تمت**